وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة يحيى فارس – المدية
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

دور التكامل الاقتصادي العربي في تحقيق الأمن الغذائي العربي

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير فرع الإدارة المالية

إعداد الطالب
محمد بولعسل

إشراف الأستاذ الدكتور
أحمد غريبي

لجنة المناقشة

أ.د علي حميدوش	أستاذ التعليم العالي	جامعة المدية	رئيسا
أ.د أحمد غريبي	أستاذ التعليم العالي	جامعة المدية	مشرفا ومقررا
أ.د مسعود دراوسي	أستاذ التعليم العالي	جامعة البليدة	مناقشا
أ.د كمال بن موسى	أستاذ التعليم العالي	جامعة الجزائر3	مناقشا
د نور الدين جليد	أستاذ محاضر (أ)	المركز الجامعي تيبازة	مناقشا
د حكيم بوجطو	أستاذ محاضر (أ)	جامعة المدية	مناقشا

السنة الجامعية 2017/2016

العناوين	
شكر وتقدير	
إهداء	
فهرس المحتويات	
المـقدمـة.....	أ
الفصل الأول: التكامل الاقتصادي العربي	
تمهيد.....	2
المبحث الأول: الإطار النظري للتكامل الاقتصادي	3
المطلب الأول: ماهية التكامل الاقتصادي ومناهجه	3
المطلب الثاني: مراحل التكامل الاقتصادي	10
المطلب الثالث: دوافع التكامل الاقتصادي	16
المبحث الثاني: آثار التكتلات الإقليمية وأهميتها على المستوى العالمي	20
المطلب الأول : أبعاد التجارة الدولية	21
المطلب الثاني : الآثار الاقتصادية للتكامل الاقتصادي	21
المطلب الثالث: مقومات نجاح التكامل الاقتصادي	24
المبحث الثالث: العمل الاقتصادي العربي المشترك	28
المطلب الأول : إنشاء المجلس الاقتصادي العربي	29
المطلب الثاني : السوق العربية المشتركة	31
المطلب الثالث: اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري لعام 1982	33
المطلب الرابع: منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى	35
المطلب الخامس: تقويم مسار العمل الاقتصادي العربي المشترك	38
المبحث الرابع: تجارب التكامل الإقليمية في الوطن العربي	40
المطلب الأول: إتحاد المغرب العربي	40
المطلب الثاني: مجلس التعاون الخليجي	48
خلاصة الفصل	58
الفصل الثاني: الأمن الغذائي في الدول العربية	
تمهيد.....	60
المبحث الأول: ماهية الأمن الغذائي	61
المطلب الأول: مفاهيم حول الأمن الغذائي	61
المطلب الثاني : مستويات وأبعاد الأمن الغذائي	66
المطلب الثالث : علاقة الأمن الغذائي ببعض المفاهيم الأخرى	70
المبحث الثاني: الأهمية النسبية للقطاع الزراعي في الاقتصاديات العربية	75
المطلب الأول: المعالم الرئيسية للقطاع الزراعي العربي	75
المطلب الثاني: الناتج المحلي الإجمالي والناتج الزراعي في الدول العربية	78
المطلب الثالث: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والناتج الزراعي	82
المبحث الثالث: إنتاج الدول العربية من المنتجات الزراعية	85

المطلب الأول: تطور المساحة والإنتاج من الحبوب والبقوليات	85
المطلب الثاني: تطور المساحة والإنتاج من مجموعة المحاصيل الصناعية	90
المطلب الثالث: تطور المساحة والإنتاج من محاصيل الخضر والفواكه	93
المطلب الرابع: تطور الإنتاج الحيواني والسمكي	95
المبحث الرابع: السياسات الزراعية في الدول العربية	99
المطلب الأول: السياسات الزراعية الاشتراكية	99
المطب الثاني: الإصلاحات الزراعية ذات الطابع اللبرالي في الدول العربية	104
المطلب الثالث: السياسات الزراعية الراهنة في الدول العربية	107
خلاصة الفصل	111
الفصل الثالث: دراسة تحليلية للفجوة الغذائية العربية	
تمهيد.....	113
المبحث الأول: تجارة المنتجات الزراعية في الدول العربية	114
المطلب الأول: الواردات من السلع الغذائية في الدول العربية	114
المطلب الثاني: الصادرات من السلع الغذائية في الدول العربية	123
المطلب الثالث: الاكتفاء الذاتي لمجموعة السلع الغذائية	128
المبحث الثاني: الفجوة الغذائية في الدول العربية	137
المطلب الأول: تطور قيمة الفجوة الغذائية العربية	137
المطلب الثاني: مساهمة السلع الغذائية الرئيسية في الفجوة الغذائية العربية	139
المطلب الثالث: الآثار المترتبة على استمرار تفاقم الفجوة الغذائية العربية	145
المبحث الثالث: العوامل المسببة لتفاقم الفجوة الغذائية العربية	147
المطلب الأول: العوامل المرتبطة بمقومات الأمن الغذائي العربي	147
المطلب الثاني: العوامل المتعلقة بالتطورات والمستجدات الدولية	159
المطلب الثالث: العوامل المتعلقة ببعض المتغيرات الاقتصادية	170
المطلب الرابع: العوامل المتعلقة بتغيرات المناخ	178
خلاصة الفصل	185
الفصل الرابع: الأمن الغذائي العربي في إطار التكامل الاقتصادي العربي	
تمهيد.....	187
المبحث الأول: العمل الاقتصادي العربي المشترك في مجال الأمن الغذائي	188
المطلب الأول: مبررات قيام تكامل اقتصادي عربي في المجال الزراعي	188
المطلب الثاني: اتفاقيات ومؤسسات العمل الاقتصادي العربي المشترك الداعمة للأمن الغذائي	191
المطلب الثالث: المشروعات الاقتصادية العربية المشتركة كمدخل لتحقيق الأمن الغذائي العربي	196
المبحث الثاني: التجارة العربية الزراعية البينية وفرص التكامل الزراعي	202
المطلب الأول: الرزنامة الزراعية في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى	202
المطلب الثاني: الوضع الراهن للتجارة العربية البينية	203
المطلب الثالث: التجارة الزراعية البينية في ظل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى	205
المطلب الرابع: فرص التكامل الممكنة للتجارة الزراعية العربية البينية	214

المبحث الثالث: إستراتيجية تعزيز الأمن الغذائي العربي للعقدين 2005- 2025	218
المطلب الأول: محددات وأهداف إستراتيجية الأمن الغذائي العربي	218
المطلب الثاني: الأهداف طويلة الأجل لإستراتيجية التنمية الزراعية العربية	224
المطلب الثالث: تقييم إستراتيجية الأمن الغذائي العربي	226
المبحث الرابع: المسارات الرئيسية لمستقبل الأمن الغذائي العربي	229
المطلب الأول: مستقبل الطلب على الغذاء في البلدان العربية	229
المطلب الثاني: مستقبل الأمن الغذائي العربي وسبل تأمينه	231
المطلب الثالث: المقترحات المطروحة لمعالجة مشكلة الأمن الغذائي العربي	234
خلاصة الفصل	238
الخاتمة	239
قائمة الجداول	248
قائمة الأشكال	250
قائمة المراجع	251
ملخص الدراسة	270

شكر وتقدير

أشكر الله تعالى على إتمام هذه الأطروحة

أتوجه بجزيل الشكر والتقدير إلى الأستاذ الدكتور **أحمد غريبي** على كل ما قدمه لي من توجيهات ونصائح قيمة كان لها عظيم الأثر في إنجاز هذه الأطروحة

كما أتقدم بالشكر الجزيل للسادة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة الموقرة على قبولهم قراءة عملي هذا ومناقشته

كما لا يفوتني أن أتوجه بجزيل الشكر والتقدير إلى كافة العاملين وأساتذة الكلية وعلى رأسهم عميد الكلية

إلى كل من ساعدني أو نصحني أو وجهني برأي

أتقدم إلى كل هؤلاء بخالص شكري

إهداء

إلى كل من ينبض قلبه بحب الله ورسوله- صلى الله عليه وسلم –

إلى روح والدي الطاهرة رحمه الله وجعل مثواه الجنة

إلى والدتي العزيزة أطال الله في عمرها

إلى جميع أفراد عائلتي الذين كانوا سندا ودعما لي في مشواري

إلى رفيقة الدرب أم ريهام

إلى كل الأصدقاء والأحباب

إلى كل هؤلاء أهدي عملي هذا

محمد بولعسل

كان للتغيرات الدولية والإقليمية التي شهدها العالم دورها البارز في التأثير على العلاقات الدولية، فالعالم اليوم يشهد العديد من التطورات الجذرية والمتسارعة في الحياة الاقتصادية، وأن أبرز ما أصبح يميزه هو تلك التجمعات الإقليمية، ولم يكن الخبراء يتوقعون أن الظاهرة ستعرف كل هذه الأبعاد، وتطال مناطق لم تكن مؤهلة أصلا بأن تحتضن مثل هكذا مشاريع، فالتغيرات التي صاحبت تأثيرات البيئة الإقليمية والدولية زادت من أهمية التكامل الاقتصادي، وهذا في ظل عجز الدولة القطرية عن تلبية احتياجات شعوبها، وكنتيجة لذلك اتجهت معظم دول العالم إلى الدخول في تكتلات اقتصادية دولية أو عقد اتفاقيات مع هذه التكتلات رغبة منها في الاستفادة من مزايا السوق الكبير، فالتطور الاقتصادي الدولي مع بداية القرن الحادي والعشرين، أصبح يعتمد على التفاعل بين متغيرين أساسيين هما الاتجاه نحو المزيد من العولمة والاندماج في الاقتصاد العالمي.

وقد كان لهذه التطورات الاقتصادية آثارها وانعكاساتها المختلفة على دول منطقتنا العربية ، فالتكامل بين الدول العربية يعتبر جانبا من جوانب عديدة يدخل في إستراتيجية التنمية، إذ يستحيل تحقيق تنمية مستقلة في مواجهة نظام دولي يرفض هذا التوجه بإمكانية قطرية فردية، ومن هذا المنطق استمدت فكرة التكامل شرعيتها ومبرراتها، فموضوع التكامل الإقليمي حضي بمكانة متميزة في الاهتمامات العامة للدول العربية باعتبارها من أولى التجمعات الإقليمية التي حاولت تحقيق تكامل اقتصادي فيما بينها في إطار مراحل مختلفة امتدت لأكثر من نصف قرن، وذلك من خلال التوقيع على العديد من الاتفاقيات الجماعية الهادفة تشجيع العمل الاقتصادي العربي المشترك، و تحرير التبادل التجاري.

وتعد قضية التكامل الاقتصادي العربي من القضايا الهامة التي تثار وبشكل واسع على الصعيدين الرسمي وغير الرسمي، وعلى الصعيدين النظري والتطبيقي أيضا، كما أن هذا الاهتمام هو امتداد لمراحل سابقة، وسوف تبقى لهذا الاهتمام نفس المكانة مستقبلا، وذلك نظرا لضخامة الأخطار والتحديات التي تواجه الأمة العربية وخاصة ما تعلق بأمنها الغذائي، فمشكلة الأمن الغذائي العربي، وتزايد نسبة الانكشاف الغذائي أصبح أبرز الملامح الاقتصادية في الوطن العربي، والذي يظهر قصورا في النشاط الزراعي العربي عن الاستجابة لمتطلبات النمو السريع في الطلب على الغذاء، وانخفاض نسبة الاكتفاء الذاتي لأغلب المنتجات الزراعية مما أدى إلى زيادة استيرادها، والاعتماد على المصادر الأجنبية في سد العجز من الاحتياجات الغذائية الأساسية، وقد أثر هذا كله على مسار التنمية الاقتصادية القومية، لأن معدل نمو الإنتاج الغذائي أقل من معدل نمو الطلب والاستهلاك، ويفرض ذلك على الدول العربية ضرورة الاستغلال التكاملي لمواردها نظرا لتباين

الدول العربية في ملكيتها للموارد الزراعية والبشرية، وإمكاناتها الإنتاجية ومزاياها النسبية والتنافسية في إنتاج السلع الغذائية.

إشكالية الدراسة

لاشك أن أزمة الغذاء في الوطن العربي وصلت إلى حد حرج باتت تهدد فيه أمن واستقرار المنطقة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، فبالرغم من توفر مصادر الثروة الطبيعية اللازمة للزراعة في الوطن العربي من موارد أرضية ومائية وبشرية ، إلا أن الواقع يشير إلى تردي الوضع الغذائي العربي من حيث اتساع الفجوة الغذائية وانخفاض معدلات الاكتفاء الذاتي من السلع والمنتجات الزراعية، وانخفاض تدفقات النقدي الأجنبي، وكذا تراجع معدلات التبادل التجاري بين الدول العربية، ومن هذا المنطلق فإنه يمكن صياغة إشكالية الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي: **ما هو واقع التكامل الاقتصادي العربي؟ وما هو دوره في تحقيق الأمن الغذائي العربي؟**

ويندرج تحت هذه الإشكالية الرئيسية التساؤلات الفرعية التالية:

- ما أهمية التكامل الاقتصادي العربي؟
- ماهو واقع الأمن الغذائي في الوطن العربي؟
- ماهو حجم الفجوة الغذائية العربية؟ وما هي العوامل التي ساهمت في تفاقمها؟
- ما أهمية التكامل الاقتصادي الزراعي العربي في تحقيق الأمن الغذائي العربي؟

فرضيات الدراسة

للإجابة على التساؤل الرئيسي والتساؤلات الفرعية السابقة، وبغرض الإلمام بجميع عناصر الموضوع اعتمدنا الفرضيات التالية:

- تعزيز التكامل الاقتصادي العربي المشترك كفيل بتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.
- الإمكانات الطبيعية والبشرية والمالية التي تتوفر عليها الدول العربية تمكنها من إحداث نقلة نوعية في تطوير قطاعها الزراعي.
- يمكّن تحقيق التكامل الاقتصادي في القطاع الزراعي العربي الدول العربية تدريجيا التخفيف من تفاقم فجوتها الغذائية.
- الاستغلال التكاملي للموارد المتاحة من خلال تعزيز التكامل الاقتصادي، يعتبر كآلية لتحقيق الأمن الغذائي العربي.

أهمية الدراسة

تبرز أهمية دراسة الأمن الغذائي العربي لكونه أحد أبرز مرتكزات الأمن الاقتصادي العربي، ولأن دراسة هذا الموضوع يثير العديد من التساؤلات حول أسباب استمرار التفاوت بين معدلات نمو الناتج الزراعي وتزايد الطلب عليها، مما أدى إلى ارتفاع الفجوة الغذائية، فبالرغم من امتلاك الوطن العربي لموارد ضخمة، إلا أن تخصيص تلك الموارد على الاستخدامات المختلفة لا يتسم بالكفاءة، ضف إلى ذلك أن توزيع تلك الموارد على الأقطار العربية غير متماثل فبعض الدول تمتلك أراضي زراعية وافتقارها للموارد المالية، وبعضها تمتلك رأس المال ولكنها تفتقر إلى التكنولوجيا والعنصر البشري، مما يثير مسألة التكامل الاقتصادي الزراعي بين هذه الأقطار أو مجموعة من هذه الأقطار.

أهداف الدراسة

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على مسار التكامل الاقتصادي العربي المشترك.
- تحليل وتشخيص واقع القطاع الزراعي في الدول العربية ومدخلاته الأساسية.
- معرفة مقومات وواقع الأمن الغذائي في الدول العربية.
- دراسة أهم التحديات التي تواجه القطاع الزراعي العربي والتي تحد من نموه وتطوره.
- تحليل أسباب العجز في السلع الغذائية الرئيسية وأسباب تزايد قيمة الفجوة الغذائية العربية.
- تسلط الدراسة الضوء على حجم الخطر الذي تتعرض له الدول العربية نتيجة اعتمادها وبشكل كبير على الخارج في سد احتياجاتها من السلع الغذائية، وما ينتج عن ذلك من زيادة في تبعيتها الاقتصادية للدول العظمى، وكذا استمرار تفاقم العجز في الموازين التجارية.
- تهدف الدراسة إلى محاولة وضع بعض المقترحات لتحقيق الأمن الغذائي في الدول العربية وهذا بما يتوافق والتحديات الدولية، مع الإشارة إلى ضرورة تحقيق التكامل الاقتصادي الزراعي بغرض التخفيف من مشكلة الغذاء في الوطن العربي.

المنهج المستخدم

بغرض الوصول إلى الإجابة عن الفرضيات الموضوعة والإشكالية المطروحة، فقد اتبعنا في هذه الدراسة أسلوب البحث العلمي، وذلك ابتداءا بالمقدمة ثم محتوى الدراسة، وانتهاءا بالنتائج وتقديم التوصيات، وقد اعتمدنا في هذا الإطار على المنهج الوصفي والتحليلي، حيث يتم التعرف على

الظاهرة محل الدراسة ثم تحديد هدف لها، يتم على أساسه تحديد مصادر المعلومات التي ينبغي اللجوء إليها، واستكمال البيانات اللازمة ثم تحليلها، حيث تم في هذا الإطار استخدام البيانات الرسمية المنشورة في الجهات المختلفة ذات الصلة بموضوع الدراسة، من بينها المنظمة العربية للتنمية الزراعية، وصندوق النقد العربي، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة "فاو" .

الدراسات السابقة

لقد تم الاطلاع على العديد من الكتب والدراسات والأبحاث التي تناولت موضوع التكامل الاقتصادي والأمن الغذائي العربي، هذا كون الدراسات السابقة لأي بحث علمي تكتسي أهمية كبيرة باعتبارها المرجعية العلمية التي يستند إليها بحثنا هذا، ومن بين أهم هذه الأبحاث والدراسات الجامعية نذكر مايلي:

"الأمن الغذائي في الدول العربية"، البحث عبارة عن أطروحة دكتوراه دولة من إعداد الباحثة لرقام جميلة، مقدمة على مستوى كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة الجزائر سنة 2006، وقد عالجت إشكالية البحث ماهي السياسات الزراعية التي تستهدف معالجة قضية الأمن الغذائي في الدول العربية، وقد كان من أهم نتائج هذه الدراسة أن الدول العربية أصبحت منطقة عجز غذائي بسبب اعتمادها المستمر على الخارج في تلبية احتياجاتها الغذائية، ولا سيما السلع الغذائية الإستراتيجية، وبالتالي اتساع الفجوة الغذائية العربية، كما أضحت مسألة الأمن الغذائي عرضة للمتغيرات الدولية وذات أبعاد سياسية، كما أن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى تعد لبنة أساسية في مسار التكامل الزراعي حيث تساهم المشروعات العربية المشتركة في دفع عجلة التنمية الزراعية وهذا بالرغم من العراقيل التي تصادفها.

"تطور المسألة الزراعية في ضوء المنظومة الدولية لتجارة السلع الزراعية"، البحث عبارة عن أطروحة دكتوراه دولة من إعداد الباحث عز الدين بن تركي ، مقدمة على مستوى كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة باتنة سنة 2007، وقد عالجت إشكالية البحث كيف يمكن للدول المتقدمة والنامية من أن تطور سياساتها الزراعية بما يتماشى وأحكام المنظمة العالمية للتجارة، وقد خرجت الدراسة بمجموعة من النتائج من أهمها أن سياسات الدعم الزراعي وسياسات الحماية التجارية التي تسود داخل البلدان المتطورة أدت إلى إحداث تشوهات في تجارة السلع الزراعية، كما أدت إلى ظهور فوائض مزمنة في داخل هذه الدول وما ترتب على ذلك من تخصيصات مالية صارت عبئا على موازينها، كما تفاقمت الأوضاع الزراعية لكثير من البلدان النامية وازدادت بنية الاستغلال الزراعي فيها هشاشة.

"الاندماج الاقتصادي وإستراتيجية الأمن الغذائي العربي في ظل التحديات الإقليمية والدولية"، البحث عبارة عن أطروحة دكتوراه دولة من إعداد الباحثة تواتي بن علي فاطمة ، مقدمة على مستوى كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة الشلف سنة 2014، وقد عالجت إشكالية البحث إمكانية إيجاد استراتيجيات تحقق وضع أفضل للأمن الغذائي العربي في ظل التحديات الاقتصادية والدولية، وقد خرجت هذه الدراسة بمجموعة من النتائج أهما أن العجز الغذائي ليس فقط نتيجة لضعف الاقتصاديات العربية، وإنما قد يكون أيضا سببا رئيسيا للإبقاء على هذه الاقتصاديات أكثر ضعفا، فالموارد الموجهة لاستيراد المواد الغذائية لتغطية العجز تكون غالبا على حساب تلك المخصصة لاقتناء المواد التجهيزية الضرورية لمواصلة النمو ويتجلى هذا الحلل أساسا على مستوى أسعار المواد الغذائية، كذلك من بين النتائج المتوصل إليها أن انه بينما أصبح التكتل الاقتصادي الإقليمي والدولي أداة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بل والوحدة الاقتصادية والسياسية، لم تستطع الدول العربية رغم ما تملكه من مقومات التكامل والوحدة الاقتصادية أن تفلت من تحكم الطالع القطري على خططها الاقتصادية الإنمائية، وهو ما منع الوطن العربي من الاستغلال الكامل لما هو متاح من موارد طبيعية وبشرية ومالية، وأدى إلى ضعف الكفاءة الإنتاجية لهذه الموارد وإلى زيادة الفجوة الغذائية في معظم الدول العربي.

"أثر التكتلات الاقتصادية على التجارة الزراعية العربية"، البحث عبارة عن أطروحة دكتوراه فلسفة من إعداد الباحث إيهاب محمد صبري عبد العظيم علي، مقدمة على مستوى كلية الزراعة، جامعة عين شمس بمصر سنة 2013، وقد عالجت إشكالية البحث مشكلة تزايد العجز في الميزان التجاري الزراعي العربي، وانخفاض الأهمية النسبية للصادرات الزراعية العربية إلى الصادرات الزراعية العالمية، وقد خرجت الدراسة بمجموعة من النتائج أهمها أنه بالنسبة لتكتل الآسيان والبريكس فإن الطلب على الحبوب مثلا يعد طلبا مرنا، وتتميز الواردات العربية باستقرار الحصة داخل سوق يتميز بارتفاع معدل نمو الصادرات، وبالتالي لم تستطع الدول العربية الاستفادة من خفض سعر التصدير بغرض زيادة الحصة السوقية، ولكن كان عليها الاهتمام أكثر بالجودة إلا أن هذا السوق تقع ضمن مجموعة تتميز بنمو الحصة السوقية للواردات العربية داخلها مع تراجع معدلات نمو الطلب عليها وبالتالي لا تستطيع الدول العربية الاستفادة من خفض الأسعار بشكل كبير.

"الأبعاد السياسية والاقتصادية للأمن المائي العربي وأثره على الأمن الغذائي"، البحث عبارة عن أطروحة دكتوراه من إعداد الباحث صايل رميح طنا الدمغي، مقدمة على مستوى كلية الدراسات العليا، جامعة العلوم الإسلامية العالمية بالأردن سنة 2013، وقد عالجت إشكالية البحث مدى تأثير الأمن المائي العربي على الأمن الغذائي العربي، ومن النتائج التي توصلت إليها الدراسة أنه من

الآثار الاقتصادية لتدهور الأمن المائي العربي ظهور الفجوة الغذائي العربية والتي من المتوقع أن تتفاقم مع استمرار العجز المائي وزيادة حدته بما لهذا من تأثير على تحقيق الأمن الاقتصادي العربي، كما أنم الأمن المائي العربي يعد مطلبا إستراتيجيا تواجهه تحديات اقتصادية وسياسية وقانونية وفنية، مما يتطلب تبني إستراتيجية مائية عربية على مستوى كل دولة وعلى المستوى القومي العربي.

تقسيم الدراسة

تتضمن دراستنا هذه مقدمة يتبعها أربعة فصول، حيث خصص الفصل الأول لدراسة التكامل الاقتصادي العربي من خلال أربعة مباحث تم فيها التطرق إلى الإطار النظري للتكامل الاقتصادي، و آثار التكتلات الإقليمية وأهميتها على المستوى العالمي، و العمل الاقتصادي العربي المشترك، وأخيرا تجارب التكامل الإقليمية في الوطن العربي.

وقد خصص الفصل الثاني لدراسة الأمن الغذائي في الدول العربية، حيث تم التطرق خلاله إلى ماهية الأمن الغذائي، و الأهمية النسبية للقطاع الزراعي في الاقتصاديات العربية، وإلى الإنتاج العربي من مختلف المنتجات الزراعية، وأخيرا السياسات الزراعية في الدول العربية.

وقد قمنا في الفصل الثالث بدراسة تحليلية للفجوة الغذائية العربية، وهذا من خلال دراسة تجارة المنتجات الزراعية في الدول العربية، والفجوة الغذائية في الدول العربية، و كذلك العوامل المسببة لتفاقم الفجوة الغذائية العربية

أما الفصل الأخير من دراستنا فقد خصص لدراسة الأمن الغذائي العربي في إطار التكامل الاقتصادي العربي، حيث تم التطرق فيه إلى العمل الاقتصادي العربي المشترك في مجال الأمن الغذائي، وإلى التجارة العربية الزراعية البينية وفرص التكامل الزراعي ، وإستراتيجية تعزيز الأمن الغذائي العربي للعقدين 2005- 2025، وتم ختام هذا الفصل بالتطرق إلى المسارات الرئيسية لمستقبل الأمن الغذائي العربي.

وأخيرا تم تقديم خاتمة تتضمن النتائج التي توصلت إليها الدراسة، والتوصيات المقدمة.

صعوبات الدراسة

في إطار إنجاز هذه الدراسة، صادفتنا العديد من الصعوبات كان أهمها الاختلاف في البيانات والمعطيات المقدمة من طرف الهيئات والمنظمات المختصة في الموضوع محل الدراسة، وفي كثير من الأحيان وجدنا اختلاف حتى في البيانات المنشورة من نفس المصدر.

الفصل الأول

التكامل الاقتصادي العربي

تمهيد

تطرح قضايا العولمة تحديات كبيرة تعكس نظام هيمنة شاملة ومعاصرة، تتجلى أبعادها سياسيا وثقافيا وإعلاميا، لكن ركيزتها الأساسية تتمثل في البعد الاقتصادي والذي لا يقل أهمية وخطورة عن غيره من الأبعاد، لذلك يكتسب موضوع التكامل الاقتصادي في هذه المرحلة أهمية أساسية، ذلك أن اقتصادات الدول النامية أصبحت أكثر عرضة للتهميش، حيث تظهر المستجدات صعوبات متزايدة أمام قيام مشاريع التنمية القطرية، في عالم تسوده التكتلات الاقتصادية الكبرى ويتجه إلى السيطرة على الدول النامية، والدول العربية كغيرها من الدول النامية، تواجه تحديات كبرى في ظلل الانفتاح والاندماج بالسوق العالمي، وما يعنيه ذلك من ضغوط اقتصادية ومنافسة حادة من الدول المتقدمة، وقد أصبحت عملية بناء وتطوير القدرة التنافسية من خلال تفعيل التكامل الاقتصادي العربي المشترك ضرورة ملحة لرفع قدرة هذه الاقتصاديات على تحسين أدائها في ظل الانفتاح على العالم الخارجي وتحقيق استدامة النمو الاقتصادي والرفاه الاقتصادي، وعلى هذا الأساس سيتم معالجة هذا الفصل من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: الإطار النظري للتكامل الاقتصادي.

المبحث الثاني: أثار التكتلات الإقليمية وأهميها على المستوى العالمي.

المبحث الثالث: العمل الاقتصادي العربي المشترك

المبحث الرابع: تجارب التكامل الإقليمية في الوطن العربي

المبحث الأول: الإطار النظري للتكامل الاقتصادي

يحظى التكامل الاقتصادي باهتمام العديد من الدول، كونه وسيلة لمواجهة المشكلات الاقتصادية والسياسية، لذا أصبح التوجه نحو التكتل والاندماج في النظام الاقتصادي الدولي الجديد أمرا حتميا، وهذا لحرص الدول على تقليص آثار العولمة الاقتصادية التي يشهدها العالم اليوم على رفاهة شعوبها، وأيا كانت طبيعة العلاقة بين العولمة والتكتلات الاقتصادية والتجارة الإقليمية، سواء توافقا أم تعارضا، فإن إقامة وتفعيل هذه التكتلات يعد بالنسبة للبلدان النامية على وجه الخصوص، مطلبا استراتيجيا لها إن أرادت البقاء ومواجهة تحديات النظام العالمي الجديد.

المطلب الأول: ماهية التكامل الاقتصادي ومناهجه

ليس لتعبير التكامل الاقتصادي في المجال الاقتصادي معنى محدد، فعند بعض الاقتصاديين تشمل العبارة مفهوما اجتماعيا، وعند البعض الآخر تندرج تحتها أنواع مختلفة من التعاون الدولي، فالتكامل الاقتصادي يختلف مفهومه باختلاف المدارس الفكرية، إضافة إلى نظرة الباحث نفسه.

أولا: مفهوم التكامل الاقتصادي

لم يحظ مصطلح التكامل الاقتصادي باتفاق عام بين الاقتصاديين، فبعضهم استخدم مصطلح الاندماج، والبعض الأخر استعمل مصطلح التعاون، وآخرون استعملوا مصطلح التكتل، ويرجع هذا الاختلاف بوجه عام إلى التباين في وجهات النظر حول طبيعة التكامل المقترح بين مجموعة من الدول، وتماشيا مع ذلك فإن هناك تنوعا كبيرا على مستوى الأدبيات الاقتصادية في إعطاء مفهوم للتكامل الاقتصادي وذلك كما يلي:

يعرف التكامل الاقتصادي، بأنه عبارة عن عملية وحالة، فبوصفه عملية هو يتضمن التدابير التي يراد منها إلغاء التمييز بين الوحدات الاقتصادية المنتمية إلى دول مختلفة، وإذا نظرنا إليه على أنه حالة، فإنه بالإمكان أن يتمثل في زوال مختلف صور التفرقة بين الاقتصاديات الوطنية[1].

كما يعتبر قيام علاقات اقتصادية دولية هو تكامل بين دول العالم، ولذلك فهو يستخدم العلاقات كمقياس لدرجة التكامل، ويعتبر أن التكامل يكون متحققا حالا كنتيجة للعلاقات التجارية بين الاقتصاديات المستقلة في السوق الدولية[2].

[1] السيد متولي عبد القادر: **الاقتصاد الدولي (النظرية والسياسات)**،ط1، دار الفكر، الأردن، 2011، ص83.
[2] إيمان عطية ناصف: **مبادئ الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، مصر**، 2008، ص193.

ويعرف التكامل الاقتصادي كذلك على أساس احتوائه على جانب سلبي وأخر ايجابي، والذي يشير في جانبه السلبي إلى إلغاء واستبعاد أدوات معينة في السياسة الاقتصادية الدولية، أما من الناحية الايجابية فيشير إلى الإجراءات التدعيمية، التي يراد بها إلغاء عدم الاتساق في الضرائب، والرسوم بين الدول الرامية إلى تحقيق التكامل[1]،

وبشكل عام فإن التكامل الاقتصادي، عبارة عن عملية تسعى إلى تكوين وحدة اقتصادية إقليمية، من خلال دمج عدة أجزاء اقتصادية دولية للوصول إلى كيان اقتصادي مندمج، تتمتع فيه السلع والخدمات وجميع عناصر الإنتاج بحرية الانتقال، دون أية قيود جمركية أو كمية أو مالية، بالإضافة إلى إلغاء جميع أشكال التمييز بين مختلف القطاعات الاقتصادية، عبر مراحل انتقالية متدرجة بحيث تكون اقتصاديات هذه الدول مجالا اقتصاديا مندمجا.

ثانيا: مناهج التكامل الإقليمي

يوجد العديد من مناهج التكامل نذكر منها مايلي:

1- المنهج الاتحادي أو الفدرالي

يعتبر هذا المنهج، من أقدم المناهج في هذا المجال وأكثرها شيوعا إلى غاية الحرب العالمية الثانية، وقد نشأ في إطار الفكر القانوني لدراسة شكل من أشكال الدول، وهو ما يعرف بالدولة الاتحادية، وبذلك فهو مدخلا مؤسسيا مباشرا في عملية التكامل، وبموجبه ينتقل التجمع الإقليمي مباشرة، إلى اتحاد تتولى شؤونه سلطة تحل محل سلطاته القطرية في الشؤون الاتحادية، بينما تتولى هذه الأخيرة صلاحيات تتحدد وفق نظام اللامركزية الذي يتم الاتفاق عليه، ولا يعود هناك مجال للحديث عن تكامل اقتصادي أو غيره، بحيث تتولى السلطة المركزية شؤون السياسة الاقتصادية، وفقا لما تمليه الأوضاع الخاصة للدولة الاتحادية المعنية[2]، كما تحتفظ الدول الوطنية في ظل الدولة الاتحادية، بسلطة إصدار القرارات والتشريعات اللازمة وفقا لما يتفق عليه المجلس الأعلى، الذي يدير عددا من الأمور التي تهمها جميعا، وينصب التفكير أساسا حول إقامة دولة اتحادية على إقليم، تتمتع فيه الفئات الاجتماعية التي تتواجد في إطارها، بدرجة عالية من التشابك في المصالح، وتتوفر فرص النجاح أمام هذا التحول في حالتين[3]:

---

[1] Tenbergen J. International Economic Integration, Elsevier, Amesterdau and Brussels, 1954,P122.

[2] صبيحة بخوش: **اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية**،ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص46.

[3] محمد محمود الإمام: **تطور الأطر المؤسسية للاتحاد الأوروبي**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 1996، ص6.

الحالة الأولى: أن يكون قد تولد لدى مختلف الفئات الاجتماعية، شعورا بأن التجمع الإقليمي قادرا فعلا على تحقيق قدرا من الرخاء والرفاهية الاقتصادية، يفوق ما تحققه الدولة الوطنية لوحدها، ويمكن القول أن هذا الأسلوب يعتمد على قاعدتين، **القاعدة الأولى** هي توافق مصالح الفئات الاجتماعية المختلفة، وتيقنها أن دولة الوحدة سوف تخدم مصالحها أفضل مما تفعل الدولة، وهذا ما يمكن تسميته بقاعدة الكفاءة، أما **القاعدة الثانية** فهي تتمثل في أن تسيير الأمور في دولة الوحدة، سوف يعطيها فرصة للمشاركة في اتخاذ القرار وهذا ما يمكن وصفه بقاعدة الديموقراطية.

الحالة الثانية: رفض عدد من الفئات الاجتماعية خضوع الحكومات الوطنية، لتسلط فئات تسعى إلى تعظيم مصالحها على حساب باقي فئات المجتمع، وتكون الفئات المتسلطة في البلدان المتخلفة متناحرة فيما بينها، ومن ثم ترى الفئات الاجتماعية الرافضة لهذا الأمر أنه من المصلحة التحول من المستوى الوطني إلى المستوى الإقليمي.

وقد كان للاعتبار الثاني أهميته في الحالة الأوروبية ، فقويت شوكة المدرسة الاتحادية خلال احتدام معارك الحرب العالمية الثانية خاصة لذا فئات فرنسية بزعامة "جتن مونييه"، التي رأت في هذا المنهج نهاية لمحاولات ألمانيا المتكررة في السيطرة على أوروبا، إلا أن فئات أخرى " كالديغوليين" لم تشاطرها الرأي وفضلت حصر السلطات الإقليمية في نطاق محدود.

فالفدرالية إذن في جوهرها، هي إستراتيجية لتحقيق هدف مشترك أكثر من كونها نظرية أو منهج لتفسير كيف يحدث التكامل، كما أن القيمة الحقيقة لها تكمن في اعتبارها إستراتيجية ملائمة، كشكل تنظيمي في المراحل الأخيرة من العملية التكاملية عندما تكون الإرادة السياسية قد وجدت بالفعل، ويكون تحالف المصالح قد برز وتبلور.

إن دعاة هذا المنهج يرون أن مشروعهم مقبول من الدول الصغرى، خاصة لأنه لا يتطلب منها أن تتخلى كليا عن سلطاتها، إلى جانب أنه يضع ضوابط على السلطة المركزية الجديدة، ويدخل هذه الدول مع دول أخرى في صيغ سياسية، يصبح من الصعب حصول نزاعات بينها، ويشكل نوعا من الأمن الجماعي للدول الصغرى.

إن ما يعاب على هذا المنهج، هو انطلاقه من مسلمات مثل توفر الإرادة السياسية وعقلانية السلطة من حيث تقييمها للأمور بمنظور ميزان حسابات ربح وخسارة، حيث نجد أن الكثير من القضايا لا يمكن معالجتها مباشرة نظرا لتعقيدها، الأمر الذي يدفع الدول إلى هذا المنهج الاتحادي للتكامل، وعليه يرى النقاد أنه لا يكفي أن تكون هناك نماذج جاهزة، فالمطلوب ليس استيعاب

الحسابات العقلانية للمنافع والمضار من المشروع الفدرالي وإنما توافر الإرادة السياسية للتنازل عن مجالات محددة، ضمن صلاحيات اتخاذ القرار[1].

2- المنهج التعاملي

في ظل هذا المنهج يفضل تجنب التعقيدات التي تثير حساسية الدول، وتنفرها من عواقب فقدانها سيادتها إلى دول الاتحاد، والحرج الذي ينشأ بسبب الاضطرار إلى النكوص عن الاتحاد، لما قد يترتب عليه من خسائر بفقدان ما أمكن تحقيقه في السابق، وبناءا عليه فضلوا إتباع منهج تعاملي يعمل على تشجيع، وتكثيف المعاملات بين الدول المعنية، دون الالتزام بأطر مؤسسية معينة، و مراحل محددة، ويلعب مفهوم الجماعة بمعناها الاجتماعي النفسي، دورا هاما في هذه النظرة، ويؤدي تزايد تشابك حجم التشابك بين الدول خلال فترة من الزمن، إلى نشأة الشعور بالجماعة، أي تقارب في المصالح وتماثل في المعتقدات والقيم والسلوكيات والولاءات، وتشابه رؤى الأعضاء عن مستقبلهم، مما يجعل التكامل خاتمة طبيعية لهذه الشبكة من العلاقات، التي لا تكون كلها اقتصادية بالضرورة.

غير أن المنادين بهذا المنهج، لم يستطيعوا توجيه العوامل الفاعلة في التكامل الإقليمي، حتى بعد الرجوع إلى التجارب التاريخية التي توصلت فيها بعض الدول إلى تحقيق وحدتها الاقتصادية، لذلك فمن الصعب التعرف على الوزن الذي تكتسبه كل المعاملات في تحديد متطلبات التكامل، الذي يبدو كما لو كان " خط تجميع" تجمع فيه كل الأجزاء بلا ترتيب محدد يسهل اختيار المراحل التعاقبية.

كما أن هذا المنهج يتفادى بناء هياكل مؤسسية إقليمية، خشية أن تتحول بذاتها إلى عقبة في وجه التكامل، مكتفيا بإقامة ما يلزم من مؤسسات لإدارة شؤون المعاملات التي يجري تكثيفها، ومع ذلك فإن التجربة العربية مثلا شهدت تكثيفا في انتقال العمالة العربية، دون أن يتتبع ذلك تحركا أكثر ايجابية في مجالات التكامل الأخرى، أو إقامة إطار مؤسسي إقليمي بشأنها اكتفاء بما هو قائم من مؤسسات وطنية ترعى المصالح القطرية، وذلك على الرغم مما يتصف به التكامل العربي من إفراط مؤسسي، ومع أن حرب الخليج الثانية أظهرت مدى تشابك المعاملات رغم تدني نسب التبادل التجاري البيني، فإن الشعور العربي بالجماعة لم يكن من القوة بحيث يدفع إلى تكامل طوعي، بل إن دول غير عربية (أسيوية مثلا) تضررت بسبب كثافة علاقاتها بمناطق العمليات الحربية دون أن يكون ذلك دليلا على توفر قاعدة للتكامل معها[2].

[1] صبيحة بخوش، مرجع**سبق ذكره**، ص47.
[2] **محمد محمود الإمام**: **التكامل الاقتصادي الإقليمي بين النظرية والتطبيق**، معهد البحوث والدراسات العربية، **مصر**، 2000، ص31.

3- المنهج الوظيفي

يتفق أنصار هذا المنهج مع ما نادى به المنهج التعاملي من التدرج كبديل للتحول المباشر إلى حالة الوحدة السياسية، بدءا بالنواحي الأقل إثارة للخلاف التي يسهل ظهور ثمار التكامل فيها، على أن يصحب ذلك التنازل إلى مؤسسات إقليمية، تنتقل إليها شيئا فشيئا وظائف كانت تقوم بها حكومات الدولة الفكرية، ويؤدي هذا إلى ترسيخ فكرة التكامل ذاتها، وتقبل الانتقال إلى جوانب أخرى، واستكمال بناء المؤسسات الإقليمية، إلى أن يتم بناء مقومات دولة الوحدة.

ويرجع التأكيد على البعد المؤسسي إلى كون النزعة الوطنية (القطرية) مجافية بطبيعتها للسلام، مما يؤدي إلى إقامة مؤسسات دولية تجرد الحكومات الوطنية من قدرتها على إثارة الفتن والحروب، نتيجة اعتقاد الجماهير أنها اقدر من هذه الحكومات على تحقيق رفاهيتها، فإذا تحقق النجاح في بعض المهام ذات الطبيعة الفنية البحتة والمحايدة سياسيا، مثل إدارة شؤون النقل الجوي أو مكافحة الإمراض التي تزداد جدوى التعاون الدولي فيها على العمل القطري المنعزل، أصبح تنازل الحكومات القطرية عن سلطاتها في مجالات أخرى، تتعلق بمزيد من متطلبات تحقيق الرفاهية للشعوب الأكثر يسرا[1]، فالوظيفية إذا هي نظرية تتلافى قضايا ومجالات النزاع للتركيز على قضايا ومجالات النزاع، للتركيز على قضايا ومجالات التعاون، وتحاول خلق شبكة كثيفة من المصالح والنشاطات والاهتمامات المشتركة عبر حدود الدول، وبالتالي إقامة مجتمع مسالم وخال من الحروب، عبر التعاون في المجالات الاقتصادية وليس عبر توقع اتفاقيات وإنشاء مواثيق بين الدول، كما هو الحال مع المنهج الدستوري (الفدرالي)، ومن أجل الوصول إلى الهدف المنشود تقترح الوظيفية ثلاث مراحل تتمثل في[2]:

- ✓ ضرورة تحديد الاهتمامات المشتركة الإنسانية للإنسانية جمعاء بغض النظر عن اختلافاتهم.
- ✓ تكوين المنظمات الدولية الوظيفية المختصة والمكلفة بتلبية الحاجات المشتركة دون ربطها بقوانين وطرق تسيير مسبقة.
- ✓ تعيين الأشخاص المشرفين على المنظمات الدولية، والذين يشترط أن يكونوا من بين الخبراء والفنيين المختصين في المجالات التي نشأت من أجلها هذه المنظمات مع إلزامية خضوعهم إليها بدل الدول القومية.

وسعيا منها لتحقيق الاندماج الدولي، ترى الوظيفية ضرورة نقل الولاء من الدولة القومية إلى مركز الولاء الجديد، المتمثل في المنظمات الدولية، مع التأكيد على إطلاق يد الخبراء والفنيين في

[1] نفس المرجع، ص32.
[2] صبيحة بخوش: مرجع سبق ذكره، ص49.

صنع القرارات، وتنفيذ السياسات الكفيلة بأداء وظيفة المنظمة، غير أن هذه النظرية تعرضت لمجموعة من الانتقادات نذكر منها:

- ✓ انطلاقها من مسلمات مثالية والفصل بين ما هو اقتصادي وسياسي.
- ✓ بتركيزها على الاندماج الدولي بدل الإقليمي، تكون قد ساوت بين كل الدول على اختلاف حجمها وقدراتها.
- ✓ الانطلاق من فكرة انتقال الولاء من الدولة القومية، إلى المنظمات الدولية، فالواقع أثبت عكس ذلك فكثيرا ما تلعب المنظمات دورا في تعزيز الولاء القومي.
- ✓ تجاهل هذه النظرية لدور الإرادة السياسية في تحقيق التكامل.

4- المنهج الوظيفي المحدث

على الرغم مما قد يثار على المنهج الوظيفي من ملاحظات، فإن عددا من الكتاب ظل يدعوا إلى تعديل المنهج بدلا من نبذه، مع تأكيد العمل على المستوى الإقليمي الذي تتوفر فيه ثقافة مشتركة، تقرب بين منظومة القيم التي تتبناها، وما يدخل ضمن تقديرها الحسي لمضمون الرفاهية ضمانا لفاعلية المنهج، بمعنى توليد رغبة متزايدة لدى الجماهير والسلطات السياسية على السير قدما نحو مزيد من التكامل[1].

وقد سعت هذه النظرية (المنهج) التي نشأت بعد الحرب العالمية الثانية، إلى معالجة القصور الذي شاب النظرية الوظيفية، بحيث يجب توفير عدد من الأسس التي تساعد على تغذية المسيرة التكاملية، ومن هذه الأسس:

* توفر ثقافة مشتركة تقرب بين منظومة القيم التي تتبناها الفئات الاجتماعية في الدول المعنية، وتنشا اتفاقا عاما بينها حول ما يعتبر عناصر رفاهية في حياتهم، وهذا ما يجعل التكامل يقع ضمن إقليم معين، أي الاعتماد على مفهوم التكامل الجهوي الإقليمي، بدلا من التكامل على النطاق العالمي كما نادى به الوظيفيون القدامى.

* وجوب تخصيص موارد اقتصادية كافية، والشروع في المجالات الحيوية التي تحتل مكانة متميزة في اقتصاديات الدول المتكاملة، وهذا من أجل إنجاز العمل المشترك وتحقيق رفاهية المجتمع.

* وجوب إقحام جماعات المصالح والنخب والأحزاب السياسية في هذه العملية، مع ضرورة وجود اطر مؤسسية، يوكل إليها الحد الأدنى من القرارات، لتكون بذلك مؤسسات إقليمية تتجاوز في

[1] محمود محمد الإملم: **التكامل الاقتصادي الإقليمي بين النظرية والتطبيق**، مرجع سبق ذكره ، ص33.

قراراتها الحدود الوطنية، فالبعد المؤسسي فوق الوطني، يشغل موقعا محوريا في هذا المنهج الذي جاء بإضافات، أهمها وضع مراحل تنتقل فيها السلطة إلى المؤسسة الإقليمية التي تعتبر كنواة لحكومة إقليمية، وعموما تبدأ هذه المرحلة بأليات، تنطوي عن الامتناع عن ممارسة سلطة القرار في عدد من الأمور ، كتلك المتعلقة بتحرير حركة التدفقات الاقتصادية بدءا بتحرير التجارة، وانتهاء بحركة الإفراد، ثم المرور إلى نوع من التكامل الايجابي، أين ينقل قدر كبير من القرارات المتعلقة بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وهذا ما يمنح سلطات أوسع للمؤسسة الإقليمية، وتكتسب بذلك الحركة التكاملية ما يطلق عليه بالأثر السلبي لعملية التكامل، حيث يؤدي تعلم الناس كيف يحدثون التكامل بالتجربة إلى إيجاد رغبة لديهم بالمضي قدما فيه.

وبذلك يتحقق الاتحاد على دفعات، ويصبح على نظرية التكامل أن تحدد المعايير التي بمقتضاها يتم الاتفاق على المجالات الاقتصادية، التي يفضل تخصيصها لتقود حركة مستمرة للتكامل، فمن الممكن مثلا الانطلاق بقطاع معين، ينقل فيه جانب من سلطة الدولة إلى سلطة فوق وطنية، دون الشعور بفقدان السيادة مثلما حدث مع جماعة الفحم والصلب الأوروبية، كما أنه من المهم وجود تقارب في أوضاع الدول المعنية، حتى تتشابه الأهداف والأدوات التي تستخدمها في رسم سياساتها الاقتصادية، ولذلك مال الوظيفيون المحدثون إلى تأجيل عمليات المشاركة في السياسات الاقتصادية إلى مراحل متأخرة من التكامل.

المطلب الثاني: مراحل التكامل الاقتصادي

إذا كان التكامل يقوم على إزالة الحواجز لضمان حرية انتقال رؤوس الأموال والعمل والمنتجات، ثم تهيئة السبل أمام التعاون الاقتصادي، فإن ذلك يتم بعدة أشكال يمثل كل شكل منها مرحلة من مراحل تحقيق التكامل الاقتصادي وهي ستة مراحل متتابعة تتمثل فيما يلي:

أولا: منطقة التجارة الحرة

تعني إلغاء الرسوم الجمركية على السلع والخدمات التي تنتقل بين الدول المشتركة في اتفاقية منطقة التجارة الحرة، مع احتفاظ كل من دولة بتعريفتها الجمركية اتجاه الدول غير الأعضاء في

الاتفاقية[1]، ومن الملفت النظر إلى إمكانية قيام الدولة التي تفرض معدلات حماية أقل مقارنة بالأعضاء الآخرين، باستيراد السلع ثم إعادة شحنها وتصديرها إلى الدول الأعضاء، والتي تفرض معدلات حماية أعلى نسبيا، وتشترط هذه الاتفاقية شهادة منشأ تثبت أن السلع التي تنتقل بين الدول الأعضاء، قد أنتجت في هذه الدولة المصدرة، ولكن يعتقد أن بعض الدول تقوم بتزوير شهادة المنشأ وذلك من اجل الاستفادة من تجارة الترانزيت[2]، وأحد الأمثلة لمنطقة التجارة الحرة هي منطقة التجارة الحرة الأوروبية "إفتا EFTA"[3]

إن المناطق الحرة، تحقق العديد من الأهداف والفوائد لكل من الدولة نفسها والمستثمرين، والمشروعات الوطنية والأجنبية، وتتمثل هذه الفوائد فيما يلي[4]:

- ✓ تخفيف القيود الجمركية على حركة التجارة، وتقليل معوقات انتقال رؤوس الأموال مما يوفر رؤوس الأموال اللازمة لعملية التنمية.
- ✓ إنشاء بعض الصناعات التي تقوم بالتصدير إلى الخارج، وتتكامل مع المشروعات الصناعية داخل الدولة.
- ✓ زيادة حصيلة الدولة من النقد الأجنبي، ومن الرسوم والإيجارات التي تدفعها المشروعات داخل المنطقة.
- ✓ زيادة صادرات الدولة إلى الخارج، وتخفيف الخلل في الميزان التجاري وميزان المدفوعات.
- ✓ استقدام تكنولوجيا متطورة، وتدريب العمالة الوطنية عليها، والاستفادة منها في تطوير الصناعات المحلية.
- ✓ العمل على زيادة استفادة الدولة من مواردها الاقتصادية، أو موقعها الاستراتيجي والتي لا تمكنها إمكانياتها المالية والتكنولوجية من الاستفادة منها.
- ✓ ضمان توفير مخزون استراتيجي من السلع وتجنب حدوث أزمات اقتصادية.
- ✓ زيادة الإرباح الإجمالية للمشروعات، من خلال توسيع نشاطها للعمل في الصناعات المغذية والمتكاملة مع نشاطها الأساسي في هذه المناطق.

من جهة أخرى، لا تخلو المناطق الحرة من السلبيات، والتي تختلف حدتها من دولة إلى أخرى حسب مرونة أو صرامة نظم مراقبة العمل، ودقة الإجراءات التي تحكم عزل هذه المناطق، والسلع المنتجة بها عن الاقتصاد القومي، ويمكن حصر سلبيات هذه المناطق فيما يلي:

---

[1] B.Blassa: The Theory of économic integration, allen and vnwin, 1961, : p2.

[2] على عبد الفتاح ابوشرار: **الاقتصاد الدولي- نظريات وسياسات**،ط1، دار المسيرة، عمان، 2007، ص410.

[3] كامل بكري: **الاقتصاد الدولي – التجارة والتمويل**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 20003، ص195.

[4] بلقي أحمد: **مقومات ومعوقات التكامل الاقتصادي العربي**، ملتقى دولي حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية، جامعة سطيف، 8-9 ماي 2004، ص152.

- ✓ وجود فرص لاستخدام هذه المناطق للتهريب دون مراعاة منشأ السلع، وهو ما يضر بالإنتاج والاقتصاد المحلي، وتحول بعض هذه المناطق إلى مناطق استهلاكية وليس إنتاجية.
- ✓ حرمان الصناعات الوطنية من الكوادر الفنية المدربة، بسبب جذب هذه الكوادر للعمل بالمصانع داخل تلك المناطق لارتفاع الأجور بها.
- ✓ صعوبة معالجة وضع السلع المنتجة داخل هذه المناطق عند قيام الدولة بالدخول في تكتل اقتصادي مع دولة أخرى، حيث يتم استبعاد هذه السلع من الإعفاءات المتبادلة بين دول التكتل.
- ✓ تركيز الاستثمارات الأجنبية داخل هذه المناطق بسبب المزايا التي تقدمها، مما يحرم الاقتصاد القومي من تدفق بعض هذه الاستثمارات إلى داخله.
- ✓ إمكانية استخدام هذه المناطق كمعبر لتهريب رؤوس الأموال الوطنية إلى الخارج بسبب وجود حرية تامة لخروج رؤوس الأموال، وتحويلات الإرباح إلى الخارج في هذه المناطق[1].

ثانيا: الاتحاد الجمركي

تمثل هذه المرحلة اعلي درجة من مرحلة منطقة التجارة الحرة، ويتضمن الاتحاد الجمركي إضافة إلى ما تأخذ به منطقة التجارة الحرة إلغاء الرسوم الجمركية والقيود الأخرى على انتقال السلع بين دول التكامل الاقتصادي، والتزام هذه الدول بتوحيد أنظمتها الجمركية بشكل تدريجي ، وبتطبيق تعريف جمركية واحدة اتجاه العالم الخارجي تحل محل التعريفات الوطنية التي كانت قائمة قبل قيام الاتحاد، وبعد قيامه تتولى جهة إقليمية (تتكون من الدول الأعضاء في الاتحاد) بإدارة السياسة الجمركية، والتخاطب في أي مفاوضات تجارية مستقبلية مع الدول الأخرى، وذلك باسم جميع الدول الأعضاء في منطقة التكامل الاقتصادي، وهذا ما يعني امتناع الدول الأعضاء عن عقد أي اتفاقية جمركية أو تجارية بين دولة عضو بمفردها والعالم الخارجي، مما يمثل قدرا من التكامل الخارجي[2]، فالاتحاد الجمركي إذا يقتصر عمله على تنظيم التبادل التجاري بين الدول الأعضاء، لكن في نفس الوقت على هذه الدول أن تقوم بالتنسيق بين الاتفاقيات التجارية التي تبرم مع الدول خارج الاتحاد وتلك المبرمة فيما بينها، وعدم عقد أي اتفاقية تمس النظام الجمركي القائم بينها[3].

وغالبا ما يتم إقامة الاتحادات الجمركية تدريجيا حيث تتوقف أثار قيام الاتحاد الجمركي على الكفاءة الإنتاجية لاستخدام الموارد الاقتصادية على عدة عوامل اهمها مدى التكامل والتنافس بين

[1] بلشي أحمد مرجع سبق ذكره، ص153.
[2] عبد الهادي عبد القادر السويفي: **التجارة الخارجية** ، منشورات كلية التجارة، جامعة أسيوط، القاهرة، 2007، ص278.
[3] مصطفى احمد فريد: **الاقتصاد الدولي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1999، ص235

الاقتصاديات المتكاملة والفروق ففي تكاليف الإنتاج، وحجم الاتحاد والمسافات التي تفصل بين الدول المتكاملة وتكاليف النقل بينها، ومدى ارتفاع الرسوم الجمركية قبل قيام الاتحاد.

فبالنسبة لمدى التكامل أو التنافس بين الهياكل الإنتاجية للدول المتكاملة، فإنه بناءا على تعريف "فاينر" لكل من التكامل والتنافس، حيث تشير التكاملية إلى وجود فوارق جوهرية في حجم الإنتاج، أي أن البلاد المشتركة تختلف فيما بينها اختلافا كبيرا في المنتجات المصنوعة، أما التنافسية فتشير إلى درجة كبيرة من التداخل في السلع المصنوعة، أو بمعنى آخر أن البلدان المشتركة تنتج إلى حد كبير، سلعا من نفس النوع قبل قيام الاتحاد، فالاقتصاديات إذا كانت متنافسة فإنه يمكن زيادة الكفاءة الإنتاجية بدرجة اكبر خاصة إذا كانت الفوارق في تكاليف إنتاج السلع التي كان يتم إنتاجها قبل قيام الاتحاد كبيرة، أما إذا كانت الاقتصاديات متكاملة فإن هذه الدول ليس لها حاجة إلى قيام هذا الاتحاد فضلا عن أن الاتحاد بينهما قد يترتب عليه نتائج سلبية بالنسبة للإنتاج

أما بالنسبة لحجم الاتحاد فان "فاينر وميد" يريان أنه كلما زادت المساحة الاقتصادية زاد مجال تقسيم العمل وبينما قد يؤدي اتحاد جمركي اصغر حجما إلى تحويلات مفيدة في بعض خطوط الإنتاج فإن القروض المتاحة لإعادة توزيع الإنتاج تزداد تبعا لاتساع المساحة كذلك ففإن الزيادات المتتالية في حجم الاتحاد تقلل من إمكانية تحويل التجارة، ويرى" تنبرغن" علاوة على ذلك أن كل امتداد للاتحاد يزيد من الإنتاج الكلي، وبذلك يزيد من الرفاهية العالمية.

ولقياس الآثار الناجمة عن قياس الاتحاد الجمركي على الإنتاج في الدول المشتركة، فان "فاينر" يرى انه إذا أدى قيام الاتحاد إلى إنشاء التجارة كانت هناك فائدة منه، أما إذا اقتصرت أثاره على تحويل التجارة فانه يكون ضارا، فإذا أدت إزالة الرسوم الجمركية داخل الاتحاد إلى نمو الإنتاج في إنتاج المناطق داخل الاتحاد أكثر كفاءة من المناطق خارج الاتحاد، كان الاتحاد منشأ للتجارة، أما إذا أدت إلى تحويل الإنتاج أو جزء منه إلى مناطق داخل التحاد اقل كفاءة من المناطق الخارجة كان الاتحاد محولا للتجارة، ويتحقق التأثير المفيد لإزالة الحواجز الجمركية إذا رجح خلق التجارة وتحويلها، ويتوقف مقدار المكاسب أو الخسارة المتحققة على الفرق في تكاليف الإنتاج قبل إزالة الرسوم الجمركية وبعدها.

ثالثا: السوق المشتركة

تعتبر السوق المشتركة المرحلة الثالثة من مراحل التكامل الاقتصادي، وهي تمثل درجة أعلى وأكثر تطورا في تحقيق التكامل الاقتصادي من الشكلين السابقين، ويمكن التعبير على هذه الدرجة التكاملية بالمعادلة الآتية: السوق المشتركة تساوي الاتحاد الجمركي زائد تحرير انتقال

عناصر الإنتاج، ففي هذه المرحلة لا نكتفي بحرية انتقال السلع بين مجموعة الدول المتكاملة وتوحيد رسومها الجمركية إزاء العالم الخارجي، بل أن التكامل يمتد ليتضمن حرية انتقال عناصر الإنتاج المختلفة، سواء تعلق الأمر بالعمل أم برأس المال، ولا شك أن هذا التحرير لعناصر الإنتاج له اثر كبير على مدى ما يمكن أن يتحقق من خلال التكامل الاقتصادي، إذ أن الأمر لا يتوقف على تجارة السلع بل، يمكن أن يؤثر في عمليات الإنتاج وبالشكل الذي يوسع منها، وبالتالي من التجارة، وذلك عن طريق اثر حركة عناصر الإنتاج على التخصص، وتقسيم العمل بين الدول المتكاملة، ومن ثم على إنتاجيتها وتكاليفها وأسعار منتجاتها، وأثر ذلك كله على تجارتها، وهذا يعني أن أثار هذا الشكل من إشكال التكامل يتسع بشكل اكبر بكثير مما هو عليه في الأشكال السابقة من التكامل[1].

وفي ظل السوق المشتركة يصبح التنسيق بين سياسات الدول الأعضاء في النواحي المالية والنقدية والاجتماعية، من الأهمية بمكان، بل انه يصبح ضروريا لكمال أسواق السلع وعوامل الإنتاج، وإلا ترتب على اختلاف مثل هذه السياسات تمييز بين السلع أو عوامل الإنتاج، يكون من شأنه أن يجعل حرية انتقالها غير محقق في الواقع[2].

إن الدول الراغبة في إنشاء سوق مشتركة تلجئ في بعض الأحيان إلى تكوين هذه السوق في أحد القطاعات من قطاعات اقتصادياتها القومية قبل أن تجعل التكامل يشمل جميع القطاعات، وذلك بدافع تخفيض أعباء الالتزامات التي تنتج عن عملية التكامل لو تمت في جميع القطاعات دفعة واحدة، إضافة إلى ذلك فإن هذه الطريقة تتمتع بمرونة نسبية عند التنفيذ وأن تحقيق النجاح في التكامل في قطاع معين يدفع الدول الأعضاء إلى محاولة تحقيق التكامل في باقي القطاعات، وتعد جماعة الفحم والصلب الأوروبية أوضح مثال على التكامل القطاعي، حيث قامت هذه الجماعة بين ست دول أروبية هي (فرنسا، ألمانيا الغربية، ايطاليا بلجيكا هولندا اللوكسمبورغ) بهدف زيادة معدل التوسع الاقتصادي وزيادة العمال وتحسين مستوى المعيشة في الدول الأعضاء عن طريق سوق مشتركة للفحم والحديد والصلب.

رابعا: الوحدة الاقتصادية

على الرغم من أن السوق المشتركة تعد تطورا حقيقيا نحو تحقيق التكامل الاقتصادي سواء فيما يتعلق بالتبادل السلعي أو حرية انتقال عناصر الإنتاج، إلا أنها أغفلت جانبا له أهميته ونقصد هنا توحيد السياسات الاقتصادية نظرا لتأثيراتها غير المباشرة على تحديد حركة حرية هذا التبادل السلعي وعناصر إنتاجها.

[1] فليح حسن خلف: **اقتصاديات الوطن العربي،ط1**، الوراق للنشر والتوزيع، الاردن، 2004، ص224.
[2] إيمان عطية ناصف: **مرجع سبق ذكره**، ص225.

إن للسياسات المالية والنقدية التي تتبعها هذه الدول تأثيراتها البالغة على أسعار هذه المنتجات، لذلك فإن توحيد هذه السياسات يبرر فاعلية توحيد التعريفة الجمركية وإلغاء القيود التجارية، لذلك فإن الوحدة الاقتصادية تقوم على نفس الأسس التي تقوم عليها السوق المشتركة، ولكن مع توحيد السياسات المالية والنقدية تجنبا لأي مشاكل تتعلق بتحقيق التوازن الداخلي أو الخارجي لدول هذه الوحدة الاقتصادية[1].

خامسا: الاتحاد النقدي

تعتبر السياسات النقدية من السياسات الرئيسية التي يجب إحداث تنسيق بينها في مراحل متقدمة من التكامل الاقتصادي، كما أن هناك حاجة إلى استخدام أدوات التعاون النقدي من اجل تدعيم أركان التكامل الاقتصادي في مراحله المختلفة، خاصة لتسيير حركة التدفقات الاقتصادية المحررة، والى تطوير هذه الأدوات مع تطوره[2]، من جهة أخرى شهد العالم صيغا من التعاون والتكامل النقدي القائم بذاته شمل بعضها العالم كله (كنظام بريتون وودز)، واقتصر البعض الأخر إقليم بعينه كما كان في إقليم الإسترليني أو الفرنك، وتتخذ الحالة الأخيرة شكل تكامل نقدي إقليمي يستهدف تحرير المدفوعات بين الدول واستقرار أوضاعها لتسهيل المعاملات الاقتصادية ولكنه يقتصر على الجوانب النقدية، ولا يشترط السعي إلى تكامل اقتصادي، ومع ذلك فإن التقدم في هذا التكامل يرتبط بمدى الاستعداد للأخذ بأدوات وصيغ متقدمة للتكامل.

سادسا: الاتحاد الاقتصادي الكامل

تتحقق في هذه الصورة من صور التكامل أقصى درجات الاندماج بين الاقتصاديات القومية للدول الأعضاء حتى أنها تصبح مجرد أقاليم جزئية من الإقليم الاقتصادي الكبير، ولذلك يطلق على التكامل الاقتصادي الكامل في بعض الأحيان عبارة "الوحدة الاقتصادية"، وتعد نشأة السلطة الاقتصادية الاتحادية وتميزها إزاء السلطات القومية للدول الأعضاء بمثابة إتمام لعملية التكامل الاقتصادي، ففي ظل التكامل الاقتصادي التام تفقد السلطات الاقتصادية القومية تميزها، وتدوب وتندمج في سلطة واحدة اتحادية عليا تسيطر على الموارد الكامنة للدول الأعضاء وتوجهها لحل المشكلة الاقتصادية على مستوى الاتحاد ككل، فبينما تنشأ السلطة العليا في السوق المشتركة بين السلطة الوطنية متميزة عنها، إلا أنها تؤدي إلى اختفاء هذه السلطات على عكس الأمر بعد الوحدة الاقتصادية، وخاصة إذا تدعمت بالوحدة السياسية، حيث لا توجد إلا سلطة واحدة هي سلطة اتحادية تحل محل جميع السلطات السابقة في إدارة الموارد المشتركة، وتمارس السلطة الاتحادية العليا

[1] هشام محمود الاقداحي: **العلاقات الاقتصادية الدولية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر**، 2009، ص210.
[2] محمد محمود الإمام: **التكامل الاقتصادي بين النظرية والتطبيق**، مرجع سبق ذكره، ص120.

مظاهر سيادتها فتصبح السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية والتجارية والاجتماعية للاتحاد ككل ويكون لها ميزانية واحدة وعملة واحدة تتداول في أنحاء البلدان الأعضاء وتحل محل العملات القومية لهذه البلدان.

وهكذا تصبح التجارة المتبادلة بين الدول الأعضاء بمثابة تجارة داخلية والتي كانت تعتبر ضمن التجارة الخارجية، ويختفي كل اثر للتميز بين الاقتصاديات الوطنية للدول وبين أموال المواطنين في أي جزء من الدولة المتحدة، وتتحقق في هذه المرحلة من مراحل التكامل الاقتصادي أعلى درجات الاندماج بين الدول الأعضاء، مما يرفع من مستويات النمو ويحقق الرفاهية الاقتصادية للشعوب المتكاملة وهي اسمي أهداف التكامل ألاقتصادي[1].

وجدير بالذكر أن مراحل التكامل الاقتصادي هذه ليست منفصلة عن بعضها البعض عند التطبيق، فقد تبدأ مرحلة التكامل الاقتصادي بإنشاء سوق مشتركة مباشرة تعمل على تحقيق هذه المراحل حسب فترات زمنية، وفي نفس الوقت تجمع بين مرحلة أو أكثر خلال نفس الفترة، كما قد تتضمن مرحلة إنشاء السوق المشتركة وجود سلطة عليا تكون قراراتها ملزمة للأطراف المتكاملة كما هو الحال بالنسبة للسوق الأوروبية المشتركة[2]

إن البلدان المتقدمة قد أدركت أن الاندماج على المستوى الإقليمي، من شأنه أن يرفع مد دخلها ويساعدها على المبادلة بشكل أفضل مع بلدان العالم الأخرى، غير أن الاندماج الإقليمي لا يخلو من عيوب وعقبات أمام بعض الدول خاصة تلك التي تكون في مستوى اقتصادي اقل تطورا عن نظيراتها في التكتل، مما يخلق نوعا من عدم العدالة في توزيع العوائد بين البلدان المتكاملة، حيث أن تلك البلدان لا تزال في المراحل الأولى من تنميتها، وهي عاجزة عن حماية صناعاتها الناشئة تجاه صناعات الدول الأخرى المتقدمة عنها، هذا فضلا عن أنها ستضطر إلى دفع أسعار أعلى للسلع التي تستوردها من بلدان التكامل الأكثر تقدما بالقياس إلى الأسعار التي تدفعها لشراء نفس السلع عندما تستوردها من بلدان اقل تطورا (حق الأفضلية لبدان التكامل).

المطلب الثالث: دوافع التكامل الاقتصادي

تنتظم الدول المتقدمة والنامية في تكتلات إقليمية وترتيبات تجارية جماعية بغرض توفير بيئة أكثر ملاءمة لنموها الاقتصادي، والتكيف مع التغيرات العالمية التي تتجه نحو المزيد من التحرير الاقتصادي والعولمة وترابط المصالح بين الدول، هذه التغيرات الدولية من شأنها أن تؤدي

[1] إيمان عطية ناصف: مرجع سبق ذكره، ص229.
[2] رابح خوني: **اتحاد المغرب العربي بين ضرورة ومعوقات التكامل الاقتصادي، ملتقى دولي حول التكامل الاقتصادي العربي** كآلية لتحسين الشراكة العربية- الأوروبية، مرجع سبق ذكره، ص212.

إلى زيادة حدة المنافسة في الأسواق الدولية مما يفرض على الدول العمل توسيع وتطوير أسواقها وزيادة قدرتها التنافسية والعمل على إقامة تكتل اقتصادي وترتيبات تجارية مشتركة، فالدول التي لا تستطيع الدخول في تجمعات اقتصادية أو ترتيبات تجارية إقليمية، ستتحول إلى سوق هامشية، لا تستطيع الصمود أمام دول التكتلات الكبيرة، فلا شك أن الدول عندما تقدم على إحداث تكامل اقتصادي فيما بينها، فإنه هناك دوافع تدفعها لتحقيق هذا التكامل، هذه الدوافع منها ما هو اقتصادي ومنها ما هو سياسي ومنها ما هو أمني، وفيما يلي سنتناول هذه الدوافع.

أولا: الدوافع الاقتصادية للتكامل الاقتصادي

مما لا شك فيه أنه عند قيام الدول بإحداث تكامل اقتصادي فيما بينها فإن هناك العديد من الدوافع التي تدفعها لتحقيق هذا التكامل، ومن هذه الدوافع ما هو اقتصادي والذي يمكن إبرازها في ما يلي:

1- رغبة الدول المتكاملة في رفع مستوى معيشة سكانها، وزيادة معدل نموها وتقوية مركزها قبل التكتلات الاقتصادية الأخرى، خاصة وأن العصر الحالي أصبح يعرف بعصر التكتلات الاقتصادية، وهذه التكتلات تخلق فرصة أمام الدول المتكاملة كي تقوي اقتصادها داخليا وخارجيا، فتوسيع رقعة السوق وإزالة الرسوم الجمركية يؤدي إلى تخفيض تكاليف الإنتاج، فيحصل المستهلكون على السلع الاستهلاكية بأسعار منخفضة، كما أن السماح لعناصر الإنتاج بالانتقال من دولة إلى أخرى في إطار التكامل يؤدي إلى تخفيض عناصر الإنتاج وتوظيفها مما ينتج عنه ارتفاع مستوى الإنتاج في المنطقة التكاملية مما يحقق رفاهية المواطنين[1].

2- رغبة الدول المتكاملة في الاستفادة من اتساع حجم السوق الناجم عن إزالة الحواجز الجمركية بين الدول الداخلة في التكامل، مما يتيح إنشاء وحدات إنتاجية قادرة على تحقيق وفورات الإنتاج على نطاق واسع.

3- الرغبة في تنشيط المنافسة بين المشروعات الإنتاجية المتماثلة ففي الدول المتكاملة، مما يساهم في تحسين الكفاءة الإنتاجية لها، وتحقيق حدة احتكار السوق الداخلي من قبل وحدة أو وحدتين إنتاجيتين في كل دولة من الدول المتكاملة على حدة.

[1] عبد المطلب عبد الحميد: **السوق العربية المشتركة الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة**,ط1، مجموعة النيل العربية، مصر، 2003، ص23.

4- رغبة الدول المتكاملة وخاصة النامية في توفير الظروف الملائمة لاستغلال خبراتها، والاستفادة المتبادلة من مزاياها الإنتاجية، وتحريكك عجلة التصنيع فيها، والارتقاء بها من الصناعات الصغيرة إلى الصناعات التي تجسد الثورة العلمية والتكنولوجية التي يشهدها العصر الحالي، ويعتبر التكامل الاقتصادي الطريق الأمثل لتأمين المناخ المناسب، لوجود الصناعات التي تتوافر فيها شروط الكفاءة الإنتاجية، وذلك نتيجة لاتساع السوق وزيادة حدة المنافسة فيه[1].

5- تحسين وتدعيم قدراتها التفاوضية على مستوى المفاوضات التجارية متعددة الإطراف، أو للتعبير عن إحباطها من بطئ المفاوضات (كما حدث أثناء جولة الاورغواي) أو تستعمل كأداة أثناء المفاوضات الخاصة بالتجارة والاستثمار مع دول جد متقدمة أو تكتلات إقليمية أخرى.

6- تنمية بعض الصناعات التي لا يمكن ترقيتها دون وجود سوق إقليمي محمي (الصناعات الإقليمية الناشئة) حتى تصبح ذات قدرات تنافسية دولية إذا ما أعطي لها الوقت الكافي للنمو.

7- التكيف مع عولمة الاقتصاد والاستجابة لتحدياتها التجارية والإنتاجية والتقنية، فالتقدم التقني أدى إلى الزيادة الإنتاجية، كما ونوعا مما ضاعف من حدة المنافسة الدولية في تسويق هذه المنتجات، فالدول النامية لا تستطيع متفرقة تنمية صادراتها بغير التعاون فيما بينها، وإقامة سوق مشتركة ومناطق تجارية حرة وتجمعات إقليمية، والانتظام في تكتل اقتصادي كبير[2].

8- تفادي هدر مختلف الموارد والإمكانات، فعملية التكامل الاقتصادي وما ينطوي عليها من تنسيق للسياسات الاقتصادية للدول الأعضاء وتقسيم العمل الدولي، سيجعل الدول الأعضاء تتفادى إقامة مشاريع متماثلة قد تؤدي إلى تبديد الموارد والإمكانات الاقتصادية المتوفرة للمنطقة عكس ما تنادي به التكاليف النسبية، وتفادي إقامة صناعات ضعيفة لا تستطيع منافسة الدول والتكتلات الكبرى في الأسواق العالمية، أما التكامل فإنه يتيح تطبيق مبدأ التخصص والذي يرمي إلى ضرورة تخصص كل دولة في إنتاج السلع التي تمتلك في إنتاجها ميزة نسبية أكثر من باقي البلدان الأعضاء[3].

9- تغيير وتحسين معدلات التبادل لصالح دول التكامل، فمعدل التبادل الدولي هو حاصل قسمة الرقم القياسي لأسعار الصادرات على الرقم القياسي لأسعار الواردات، فإذا كان الناتج أكبر من الواحد هناك تحسن في المعدل، وإذا كان الناتج أصغر من الواحد هناك تدهور في المعدل، فالتكامل يزيد من

---

[1] نزيه عبد المقصود مبروك: **التكامل الاقتصادي وتحديات العولمة مع رؤية إسلامية**،ط1، **دار الفكر الجامعي**، 2006، ص24.

[2] **بلثني احمد، مرجع سبق ذكره ص151.**

[3] قدور بوزيدي: **التكامل الاقتصادي العربي**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 1999، ص22.

إمكانية الدول الأعضاء في تحسين معدل التبادل الدولي وحصولها على شروط التجارة الدولية، مما يؤدي إلى قدرتها على مواجهة السوق العالمية[1].

ثانيا: الدوافع السياسية للتكامل الاقتصادي

تعد المصالح السياسية من أهم الأسباب التي تدفع إلى إتمام التكامل الاقتصادي بين الدول، ومن ثم فإن العلاقة وثيقة بين السياسة والتكامل الاقتصادي، والدوافع السياسية التي تكون من وراء التكامل يمكن ذكر بعضها فيما يلي[2]:

1- تقليل النزاعات بين الدول الأعضاء في منطقة التكامل الاقتصادي.

2- التقريب بين المواقف ووجهات النظر اتجاه المشاكل والصراعات الدولية.

3- تكوين مدخل للتعاون الأمني والدفاع المشترك في ظروف العدوان والحروب الإقليمية والدولية.

و تؤثر السياسة في التكامل الاقتصادي، ويرجع ذلك إلى أن الأوضاع السياسية والاقتصادية تؤثر كل منها في الأخرى و تتأثر بها، فكما تؤثر السياسة في التكامل الاقتصادي فإنه يحدث العكس كذلك، حيث إن من شأن التكامل الاقتصادي إذا نجح وتطور أن لا يبقي التنظيمات أو العلاقات السياسية على وضعها القديم سواء فيما بين الدول المشتركة في التكامل، أو فيما بينها وبين الدول الأخرى، إذ يتعين إجراء التعديلات اللازمة للمواءمة مع الوضع الاقتصادي الجديد، وللتدليل على أن المصالح السياسية تعد من أهم الأسباب التي تعمل على إتمام التكامل الاقتصادي بين الدول نضرب الأمثلة التالية:

1- اتحاد الزولفرين والذي كان تمهيدا لتحقيق وحدة ألمانيا سياسيا، وهو اتحاد جمركي تم خلال القرن التاسع عشر بين الولايات الألمانية، وكان مثالا جيدا لتقارب اقتصادي بغرض تحقيق تقارب سياسي بين الولايات الألمانية المكونة له، وقد كان هذا الاتحاد الجمركي أداة مباشرة للتحقيق وحدة ألمانية سياسيا[3].

[1] **فؤاد أبو** سيت: **التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة**، الدار المصرية اللبنانية، دون ذكر سنة النشر، ص50.
[2] ايمان عطية ناصف: **مرجع سبق ذكره**، ص204.
[3] نزيه عبد المقصود مبروك: **مرجع سبق ذكره**، ص22.

2- التجمع الاقتصادي الأوروبي الذي حدث عقب الحرب العالمية الثانية، حيث كان هذا التجمع ردا على التحديات السياسية التي واجهت أوروبا خلال تلك الفترة، ونصت المادة الثانية من معاهدة روما على أنه من أغراض هذه المعادلة توثيق الصلات بين الدول الأعضاء، وبالتالي يتضح أن الغرض الأساسي لهذه الاتفاقية هو العمل على تطوير التجمع الاقتصادي الأوروبي أو السوق الأوروبية المشتركة إلى وحدة سياسية واحدة.

3- اتفاقية الوحدة الاقتصادية المنعقدة بين دول الجامعة العربية، حيث لم تشر هذه الاتفاقية صراحة إلى أنها تستهدف غرضا سياسيا بل أشارت إلى هدفها الاقتصادي، حيث نصت هذه الاتفاقية على رغبة الدول العربية تنظيم العلاقات الاقتصادية وتوطيدها على أسس تلائم الصلات الطبيعية والتاريخية القائمة بينها، وتحقيق أفضل الشروط لازدهار اقتصادها، وتنمية ثرواتها ولتأمين رفاهية بلادها، فقد اتفقت على قيام وحدة كاملة بينها وعلى تحقيقها بصورة تدريجية، وعليه فإن هدف التكامل هو تحقيق الوحدة الاقتصادية العربية كخطوة أساسية نحو تحقيق الوحدة السياسية، وهذا من أجل دعم القضايا العربية المصيرية في المحافل الدولية كهيئة الأمم المتحدة، وذلك بضم أصوات كل الإطراف العربية وعدم تركها منقسمة ومشتتة مما بما لا يخدم المصلحة العربية المشتركة[1].

وعموما هناك من يرى بأن العوامل الاقتصادية لها أهمية أكثر من العوامل السياسية حتى وإن كان يصعب التقدير الكمي لأهمية هذه العوامل الاقتصادية منها أو السياسية[2]، والعوامل السياسية يمكن أن تعيق أو تعمل على نجاح التكامل الاقتصادي بالرغم من وجود الدوافع الاقتصادية للتكامل، وعملية إعاقة التكامل هته يمكن أن تكون بداية التكامل، أو هي بمثابة المراحل الوسطى أو حتى النهائية للتكامل، وبالتالي فإن الأهداف الاقتصادية ضرورية ولكن ليست كافية في غياب الإرادة السياسية.

المبحث الثاني: آثار التكتلات الإقليمية وأهميتها على المستوى العالمي

يثير الاتجاه نحو التكتلات الإقليمية في ظل العولمة، جدلا حول الآثار التي تحدثها التكتلات على العلاقات الإقليمية الدولية والتجارة الدولية من دول التكتل، وشكل العلاقات الإقليمية الدولية وهذا بعد بزوغ ظاهرة التكتلات، فهل تسود الأقلمة أم العولمة أم كلاهما يسيران معا، وهل يسود عبر التجارة بدلا من المساعدات والتجارة العادلة أكثر من التجارة الحرة، وهذا يجعلنا نتطرق إلى المفاهيم والجوانب التالية.

[1] Billa .B, The Théorie of Economie Integration.George Allen, unwin itd, London, 1962, p104.

[2] الطيب داودي: **التكامل العربي الإسلامي ضرورة حضارية لمواجهة التكتلات الكبرى**، ملتقى التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية، **مرجع سبق ذكره**، ص 188.

المطلب الأول: أثار التجارة الدولية

ترتبط دول العالم بشبكة معقدة من العلاقات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المتبادلة، وتمثل التجارة الدولية واحدة من الارتباطات الأكثر قوة بين اقتصاديات العالم المختلفة، حيث تعتمد معظم الدول على التجارة الدولية في إشباع احتياجاتها، فليس هناك دول مكتفية ذاتيا ولا تحتاج للاستيراد والتصدير، فكما تحتاج الدول لاستيراد السلع والخدمات لإشباع احتياجات مواطنيها تحتاج للتصدير لزيادة إنتاجها القومي الإجمالي، فالتجارة مرتبطة بالتنمية ارتباطا وثيقا[1]، فمهما توسعت الموارد الاقتصادية لأي بلد، لا يمكنه إنتاج كل احتياجاته، وإلا سيكون ذلك على حساب زيادة التكاليف وانخفاض مستويات المعيشة....، إذ أن الأفراد لا يمكنهم العيش بمعزل عن المجتمعات الأخرى، وإلا ستظل تلك المجتمعات بمستويات بدائية، فعن طريق التجارة الخارجية يتم تبادل الفائض من المنتجات، فكيف نتصور تقدم بعض الدول الأوروبية مثلا دون تجارة خارجية، وكيف يمكنها الحصول على احتياجاتها من المواد الأولية، فلا يمكن تقدم الصناعات دون نفط الشرق الأوسط والمواد الأولية المتوفرة من دول آسيا وإفريقيا و أمريكا اللاتينية مثلا، وهكذا بالنسبة للكثير من السلع الاستهلاكية الأخرى، فللتجارة الخارجية أثر كبير على مستويات التقدم في الدول الصناعية، ولولاها ما ارتفعت معدلات الدخول ولا ازدادت معدلات النمو[2]، على أن ذلك لا يقتصر على التبادل الدولي للسلع والخدمات فحسب، بل يتعداه إلى انتقال رؤوس الأموال والموارد البشرية التي تؤدي بدورها إلى تغيرات كبيرة في الاقتصاد الدولي، حيث يقول البعض إن أحد الأسباب الرئيسية للقيام التجارة الخارجية، هو اختلاف نسب تكاليف إنتاج السلع فيما بين الدول، ومن هنا تقوم بعض دول العالم باستيراد السلع من الخارج على الرغم من قدرتها على إنتاجها محليا والتوجه نحو إنتاج سلع أخرى بتكاليف اقل قياسا باستيرادها، هذا وقد تزايدت أهمية التجارة الخارجية نتيجة لتطور نظم المعلومات والاتصالات والعلاقات الدولية[3].

المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية للتكامل الاقتصادي

تقسم الآثار الاقتصادية للتكامل الاقتصادي إلى قسمين مهمين وأساسيين وهما الآثار الساكنة والتي تؤثر على الكفاءة الاقتصادية والآثار الحركية:

[1] عبد المطلب عبد الحميد: **السوق العربية المشتركة الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة**، مرجع سبق ذكره، ص250.
[2] محمد طاقة: **أساسيات علم الاقتصاد**، إثراء للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2008، ص385.
[3] محمد الوادي وآخرون: **الأسس في علم الاقتصاد**، دار اليازوري، الأردن، 2007، ص329.

أولا: الآثار الساكنة للتكامل الاقتصادي

إن خلق التكتلات الإقليمية أو أي شكل من أشكال الاتفاقيات التجارية، يمكن اعتبارها حركة تسير في اتجاه التجارة الحرة جزئيا وفي اتجاه رفع الكفاءة الاقتصادية ، وذلك لأن إزالة بعض العوائق والقيود التجارية، وإبقاء البعض الأخر على حاله يؤدي إلى انخفاض مستوى معدل الضريبة العالي، وفي الواقع إن هذا الخفض في ضرائب الاستيراد وفي العوائق التجارية، هو خفض انتقائي يجعل الأثر الصافي على الكفاءة الاقتصادية غير محددة، وعموما إن بعض أشكال التكامل الاقتصادي تؤدي إلى زيادة الكفاءة الاقتصادية، والبعض الأخر تمثل حركة تبتعد عن تخصيص الموارد الاقتصادية من خلال التجارة الحرة، وهذا يؤدي إلى خفض الكفاءة الاقتصادية، وعلى كل حال تتوقف النتيجة الصافية للكفاءة الاقتصادية على طبيعة كل اتفاقية للتكامل الاقتصادي على حدا، وعلى القوة النسبية لكل من خلق التجارة وتحويل التجارة.[1]

1- خلق التجارة

يعني هذا الأثر أنه نتيجة لإزالة القيود الجمركية بين أعضاء دول التكامل، يصبح بإمكان إحداها استيراد منتج معين من دولة أخرى في الاتحاد بسعر أرخص مما يتم إنتاجه به محليا، أي يراد به الأثر النافع من التكامل، وذلك بنقل إنتاج السلع من مصدر عالي التكلفة إلى مصدر أقل تكلفة من أحد الأعضاء، أي نقل الإنتاج من البلد ذو النفقة الأعلى إلى البلد ذو النفقة الأقل، وبالتالي الاقتراب أو التطابق مع التوزيع الأمثل للإنتاج في ظل حرية التجارة.

وعليه فإنه إذا افترضنا أن جميع الموارد الاقتصادية موظفة توظيفا كاملا قبل وبعد قيام التكامل، فإن خلق التجارة سيزيد من رفاهية الأعضاء، ذلك لأنها ستؤذي إلى تخصيص أكبر في الإنتاج، مبني على الميزة النسبية، فالتكامل الخالق للتجارة إنما يزيد أيضا في رفاهية الدول غير الأعضاء، ذلك لأن الزيادة في دخلها الحقيقي (نتيجة لزيادة التخصص في الإنتاج) إنما يفيض في شكل زيادة الواردات من بقية العالم الخارجي[2].

2- تحويل التجارة

والذي يؤذي إلى تحول تجارة دولة ما عضو في التكتل مع دولة خارج نطاق التكتل إلى دولة أخرى داخل التكتل (حتى وان زادت تكلفة الأخرى)، و هو ما يعمل على تخفيض الرفاهية في

[1] عبد الفتاح ابوشرارة: مرجع سبق ذكره، ص412.
[2] سامي خليل: **الاقتصاد الدولي- نظرية التجارة الدولية**، دار النهضة العربية، مصر، 2007، ص541.

العالم بسبب التخصيص غير الأمثل للموارد و تجاهل المزايا النسبية[1]، فقبل قيام الاتحاد تقوم كل دولة عضو باستكمال احتياجاتها عن طريق الاستيراد، وذلك من الدول ذات التكلفة الأقل وهي قد تكون من غير أعضاء الاتحاد ، هذه الواردات تصل إلى المستهلكين بعد دفع الرسوم الجمركية عليها، وتمثل الرسوم المحصلة إيرادات للدولة، أي أن قيمة السلع المستهلكة تحتوي على جزء يذهب كعملات أجنبية إلى الخارج، بينما الباقي هو تحويل داخلي بين الأفراد و الحكومة، فإذا حدث نتيجة لإزالة الرسوم النسبية أن أمكن لبعض الدول الأعضاء في الاتحاد أن يصدروا نفس السلع إلى تلك الدولة، فإن ما سيدفع فيها من عملات أجنبية يكون اكبر مما كان يدفع إلى المنتجين الخارجين، وإلا تحقق التصدير من تلك الدول قبل إزالة الرسوم، و الذي يدفع إلى تحول الاستيراد إليهم هو أن المستهلكين يحصلون عليها بسعر أقل من سعر المنتج الخارجي مضافا إليها الرسوم، غير أن هذا يتم مقابل دفع مبلغ اكبر من النقد الأجنبي للحصول على السلعة ، وهو ما يمثل خسارة على الدولة المستوردة، إذ تضطر إلى تصدير قدر أكبر منتجاتها للحصول على العملات الأجنبية التي توجه لاستيرادها، أي تخصيص قدرا أكبر من الموارد للحصول على نفس الكميات، و في الوقت نفسه تفقد الحكومة جانبا من إيراداتها من الرسوم الجمركية، فتحتاج إلى البحث عن بديل له، من ناحية أخرى يكون المنتج الخارجي الأكثر كفاءة قد فقد جزءا من أسواقه، حل محله فيه منتجون أعلى تكلفة، الأمر الذي يعني إنقاصا لكفاءة استخدام الموارد على المستوى العالمي[2].

ثانيا: الآثار الحركية للتكامل الاقتصادي

تشير الآثار الحركية للتكامل إلى العوامل المؤدية إلى قيام التكتل الاقتصادي، سواء العوامل الخاصة بمؤشرات الأداء أو المتعلقة بالهياكل الاقتصادية لدول التكتل، وهذه العوامل لها أثر إيجابي مع مرور الوقت، حيث تؤذي إلى تخفيض معوقات التجارة بين الدول الأعضاء، و تخفيض درجة الاحتكار يؤذي إلى توسيع نطاق السوق، و زيادة فرص الاستثمار وزيادة التوظيف، والتمتع بوفورات الإنتاج الكبير، وزيادة معدلات التبادل الدولي والتجارة الدولية النسبية بين الدول الأعضاء، وخلق مناخ أكثر ملائم للتنمية الاقتصادية، وزيادة نصيب التكتل من التجارة العالمية وفي النهاية زيادة مستوى الرفاهة الاقتصادية[3].

إن أكبر الفوائد الديناميكية هو زيادة المنافسة التي من المنتظر أن تنتج، ففي غياب الاتحاد الجمركي فإن المنتجين (وخاصة هؤلاء الذين في سوق الاحتكار أو سوق احتكار قلة) من المنتظر

[1] عبد المطلب عبد الحميد: **المنظور الاستراتيجي للتحولات الاقتصادية للقرن الحادي والعشرين**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص255.
[2] محمد محمود الإمام: مرجع سبق ذكره، ص72.
[3] عبد المطلب عبد الحميد: **المنظور الاستراتيجي للتحولات الاقتصادية للقرن الحادي والعشرين**، مرجع سبق ذكره، ص227.

أن ينمو إنتاجهم ببطء و رخاء خلف حواجز التجارة، ولكن عندما يتكون الاتحاد الجمركي وتزول الحواجز الجمركية بين الدول الأعضاء فان المنتجين في كل دولة لابد و أن يصبحوا أكثر كفاءة لمواجهة المنافسة من المنتجين الآخرين داخل الاتحاد، أو الاندماج أو الخروج من النشاط ، كما أن زيادة المنافسة من المنتظر أن تستميل تنمية و استخدام التكنولوجيا الحديثة وسوف يؤذي ذلك كله إلى تخفيض تكاليف الإنتاج والذي يكون في صالح المستهلكين، ويجب أن يكون الاتحاد الجمركي حريصا (وذلك بإصدار و تطبيق التشريعات ضد الاحتكار) على عدم حدوث تصرفات مماثلة بعد تكوين الاتحاد، والاتحاد الأوروبي حاول تطبيق ذلك[1].

كما تعتبر وفورات الحجم الكبير، واحدة من أهم المنافع والآثار الحركية التي يخلفها التكامل الاقتصادي، فكثير من الدول النامية تشكو من صغر حجم أسواقها المحلية، والتي لا تمكن منتجيهم من بناء مجمعات صناعية ضخمة بما فيه الكفاية ، وقادرة على إنتاج كميات كبيرة من الإنتاج تمكنهم من الاستفادة من انخفاض التكاليف النابعة من وقورات الحجم الاقتصادي، وكذلك اعتاد الأوروبيون على القول بأن أسواقهم القومية صغيرة جدا(قبل قيام السوق الأوروبية المشتركة) ولا تستطيع دعم شركاتهم المحلية، وزيادة حجمها للحصول على وفورات الحجم الاقتصادي، ولكن العكس يحدث عند شريكهم التجاري و منافسهم الولايات المتحدة الأمريكية ، مما جعل رجل الشارع الأوروبي المتوسط يعتمد على شركة وحيدة من إحدى الصناعات المتعددة في الولايات المتحدة الأمريكية ، تنتج كميات من الإنتاج أكبر من إنتاج الصناعة بكاملها في فرنسا و ألمانيا و ايطاليا ، والسبب في ذلك أن الدستور الأمريكي ألغى الضرائب على التجارة بين الولايات، وخلق سوقا مشتركة ضخمة مكنت الشركات الأمريكية من تحقيق وقورات الحجم الاقتصادي.

المطلب الثالث: مقومات نجاح التكامل الاقتصادي

مما لا شك فيه أن تحقيق التكامل الاقتصادي ينبغي أن يستند إلى مقومات يقوم على أساسها، ومن هذه المقومات ما هو اقتصادي، سياسي، اجتماعي وثقافي، ورغم أهمية هذه الأخيرة إلا أنه سيتم التركيز في هذا المقام على المقومات الاقتصادية لارتباطها بموضوع الدراسة.

أولا: المقومات الاقتصادية

[1] سامي خليل: مرجع سبق ذكره، ص552.

أثبتت التجارب التي استهدفت قيام التكامل الاقتصادي أنه لإنجاح هذا الأخير لا بد من توافر مجموعة من المقومات الاقتصادية نذكر منها.

1- توفير الموارد الطبيعية

إن هذا المقوم يعتبر أساسا مهما يتم الاستناد إليه لقيام التكامل الاقتصادي ونجاحه، إذ أن عدم توفر الموارد الطبيعية بشكل كافي لدى بعض الدول يؤدي إلى تكاملها اعتمادا على ما يحققه التكامل من وفرة في الموارد الطبيعية لدى مجموعة الدول المتكامل، ويمكن أن تتجاوز المشكلات التي تواجهها والمتصلة بالافتقار النسبي إلى بعضها في حالة غياب مثل هذا التكامل، إذ أن بعض الدول تتوفر لديها إمكانات زراعية واسعة، وإمكانات مائية وفيرة بحيث يتاح معها زيادة الإنتاج الزراعي وتطوره اعتمادا على هذه الإمكانات، في حين تتوافر لدى البعض الأخر ثروات معدنية يمكن أن تشكل أساسا للتطور الصناعي، وأخرى يتوافر فيها مناخا ملائما يناسبها لان تكون بلدا سياحيا، وما إلى ذلك وهذا ما يوفر أساسا ملائما تشذ إليه عملية التكامل، وذلك بأن تقام النشاطات الاقتصادية في مجموعة الدول المتكاملة على استخدام هذه الموارد الطبيعية، وبالشكل الذي يؤذي إلى توسع الإنتاج من السلع والخدمات وتطور النشاطات عموما، وبالتالي فإنه من هذا التوسع في ظل غياب الموارد الطبيعية أو النقص فيها، يؤدي ذلك إلى إعاقة عملية التوسع في هذا النشاط[1].

2- التدرج في تنسيق السياسات الاقتصادية

ليتحقق نجاح التكامل وقيامه، لا بد أن يحدث اتفاق بين الإطراف حول صيغة تدريجية والية في الحركة نحو التكامل، من خلال التنسيق التدريجي للتشريعات في مجالات الرسوم والتعريفات الجمركية، السياسات التجارية، السياسات النقدية، وسياسات الاستثمار.. الخ، مع مراعاة ظروف كل بلد والاختلاف في مستويات التنمية فيه، وتتطلب عملية تنسيق التشريعات والسياسات الاقتصادية القومية مفاوضات طويلة ومعقدة تستدعي وضع أجهزة متخصصة، ومؤسسات تتمتع بصلاحيات متابعة العمل[2].

3- تجانس اقتصاديات أطراف التكامل

[1] فليح حسن خلف: **اقتصاديات الوطن العربي**،ط1، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2004، ص234 ،
[2] سليمان بلعور: **التكامل الاقتصادي العربي وتحديات المنظمة العربية للتجارة**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2009، ص20.

إذ يعتبر من أهم مقومات نجاح التجارب التكاملية، فالفوارق الاقتصادية بين الاقتصاديات المتكاملة يعتبر العنصر المعيق الذي يهوي بالتكامل، بحيث نبتعد عن حقيقة التكامل المطلوب، بما يفرغ التكامل من معناه الحقيقي، لذا يجب أن يكون التكامل بين اقتصاديات ذات هياكل متجانسة ومتماثلة وقابلة للتكامل.

4- التقارب الجغرافي

يمكن اعتبار التقارب الجغرافي أحد أهم المقومات، حيث تحدث المبادلات التجارية داخل شبكة محدودة جغرافيا، مما يسهل انتقال السلع والخدمات والاتصالات، ويخفض من تكاليف النقل .....الخ.

5- توافر البنية الأساسية الملائمة

لا يتيح المجال الإقليمي في الواقع إمكانية انتقال وفورات الحجم والتقدم الاقتصادي، إلا إذا توافرت شبكة نقل ومواصلات واتصالات ملائمة، لأن ضعف هذه الشبكة يجعل من توسيع حركة التبادل التجاري وتكامل عمليات الاستثمار والمشاريع الإنتاجية واستغلال الموارد الإقليمية أمرا متعذرا، وكذا تعذر تنمية اقتصاديات المناطق المختلفة بصورة مشتركة، وهذا ما سيضعف أهمية التكامل الاقتصادي.

6- التقارب في مستويات النمو

إذ يؤدي التباعد في مستويات النمو بين أطراف التكامل، إلى آثار عكسية، وذلك من خلال توليد فرص للاستقطاب باتجاه الاقتصاديات الأقوى في التجمع التكاملي، على نحو ما يحدث في الدولة الواحدة إذا غاب دور المركزية في إعادة التوازن، وتطوير المناطق الأقل نموا، ويعني التكامل بين دول ذات اقتصاديات متجانسة نسبيا ومتماثلة، خلق فضاء حقيقي للتضامن، من حيث لا وجود للاختلافات الاقتصادية بين الدول الأعضاء، وإلا سيسيطر اقتصاد بلد ما على اقتصاديات البلدان الأخرى كما حدث في تكتل الكوميكون حيث سيطر الاتحاد السوفيتي سابقا على الدول الأعضاء، ورغم ذلك لا يمكن أن نعتبر أن التكامل يؤثر في إحداث التقارب عن طريق التأثير على أداء الناتج والتنمية الاقتصادية وفي سلوك المتغيرات الاقتصادية بشكل عام[1].

7- توفير الأيدي العاملة المدربة

[1] فليح حسن خلف: مرجع سابق، ص235.

من العوامل المؤدية إلى نجاح التكامل الاقتصادي وتثبتت دعائمه، وجود الأيدي العاملة المؤهلة والمدربة، وحرية انتقالها مما يتيح للدول الأعضاء في التكامل استغلال مواردها الإنتاجية بطريقة فعالة وباستمرار، كما يمكنها في نفس الوقت من تنمية هذه الموارد وزيادة حجمها، ومن ثم زيادة الإنتاج الكلي ورفع مستوى المعيشة، وتقوية التعاون الاقتصادي بين الدول المتكاملة.

8- وجود حالات العجز والفوائض

قد يكون الهدف من وراء رغبة الدول في إقامة علاقات تكامل فيما بينها هو رغبتها في القضاء على ما لديها من حالات العجز والتخلص من حالات الفوائض، وبالتالي يكون البلد في هذه الحالة مدفوعا بدافع مصلحته الذاتية، ومنه فإن وجود حالات النقص والفوائض يمكن اعتبارها من المقومات الأساسية، سواء تعلقت تلك الفوائض والنواقص بالموارد أو الهياكل الإنتاجية أو الإمكانات التسويقية.

9- **التخصص وتقسيم العمل**

من الواضح أنه حتى يتمكن التكامل من تحقيق عائدا للدول المتكاملة يفوق ما يمكن أن نحصل عليه قبل تكاملها، لا بد أن يستند إلى التخصص وتقسيم العمل، الذي يؤدي إلى وفرة الإنتاج على أساس الميزة النسبية التي تتمتع بها كل دولة من الدول المتكاملة والذي يضمن تحقيق التطور عموما لجميع هذه الدول نتيجة الاستفادة من التكامل، ولا شك أن هذا يعتبر أساسا مهما لقيام التكامل واستمراره ونجاحه وفعاليته، أما في حالة عدم توفر التخصص، وتقسيم العمل فإن ذلك يؤدي إلى عمل المشروعات الإنتاجية الموجودة بالدول المتطورة داخل جو من التنافس، الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى تضررها جميعا، أو تضرر بعضها لصالح البعض الأخر، وهو الحد الأدنى للضرر، ولذلك فإن تنظيم المنافسة من خلال التخصص وتقسيم العمل هو البديل في إطار التكامل لتجنب حدوث الأضرار وتحقيق منافع أكبر.

10- تخصيص المشاريع الإنتاجية على أساس إقليمي

تخصيص المشاريع الإنتاجية في الدول الأعضاء على أساس إقليمي حتى تتسم اقتصاديات تلك الدول بالتكامل لا التنافس والتنافر، وهو ما يرفع حجم المبادلات التجارية، ويزيد من درجة الاعتمادية بين الدول الأعضاء[1].

ثانيا: المقومات غير الاقتصادية

تتمثل أبرز المقومات السياسية في وجود أنظمة ذات طبيعة سياسية متماثلة حتى يكون هذا أساسا لوجود تكاملا اقتصادي تام، ذلك أن عدم التماثل بين الدول في طبيعة نظامها السياسي يشكل أهم عائق أمام توجهها نحو التكامل فيما بينها، في حين أن التماثل بين الدول في طبيعة نظامها السياسي يشكل أهم عامل في نجاحها عند تكاملها وفعالية مثل هذا التكامل، كما أن المقومات الاجتماعية والثقافية تعتبر عاملا أساسا مهما للتكامل، ذلك أن اختلاف العادات والتقاليد والقيم بين الدول المتكاملة يمكن أن يؤدي إلى إعاقة التكامل الاقتصادي، في حين أن التماثل أو التقارب فيما بينها يؤدي إلى توفير فرص وإمكانات أكبر لنجاح التكامل وفعاليته، وتمثل الدول العربية خير مثال على هذه المقومات الاجتماعية من حيث وحدة المورث الحضاري والثقافي للتاريخ العربي الإسلامي، فالدين الإسلامي هو دين واحد يعم معظم الدول العربية على الرغم من وجود بعض الأقليات المسيحية، كما تمتلك الدول العربية روابط قومية ولغوية وتاريخية وعادات وتقاليد متقاربة جدا بين شعوبها.

المبحث الثالث: العمل الاقتصادي العربي المشترك

تعتبر ظاهرة التكتلات من بين أبرز الظواهر والأحداث الاقتصادية الدولية التي فرضت وجودها على سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية، ومن هنا نشأت الحاجة إلى إقامة تكتلات اقتصادية في المنطقة العربية منطلقة من بروز مفهوم التكامل الاقتصادي العربي، حيث يرجع هذا التكامل إلى تاريخ إنشاء الجامعة العربية، فمنذ تأسيس هذه الأخيرة تم خلق أجهزة اقتصادية تم صياغتها في شكل مشروعات واتفاقيات.

المطلب الأول: إنشاء المجلس الاقتصادي العربي

[1] سليمان بلعور: مرجع سبق ذكره، ص21.

جاء إنشاء هذا المجلس كنتيجة لضعف فاعلية جامعة الدول العربية إزاء مختلف التحديات التي واجهت العالم العربي، وذلك منذ احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية في عام 1948، بحيث لم تستطع أن تدفع بالعمل العربي الوحدوي إلى الهدف المنشود، لكن بالمقابل فإن هذا الفشل سمح ببروز مشاريع وطروحات ذات طابع تعاوني بين الدول العربية، من ذلك عقد معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي في 13 أفريل 1950 على أساس أن تحقيق الأهداف الدفاعية للدول العربية مرتبط ارتباطا وثيقا بالجانب الاقتصادي، وقد نصت المادة الثامنة منها على إنشاء مجلس اقتصادي تكون وظيفته تنظيم النشاط اقتصادي، وقد تجسد ذلك على أرض الواقع، وظهرت أولى ومحاولات التكامل الاقتصادي العربي في شكل اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتجارة الترانزيت، بالإضافة إلى اتفاقية تسديد مدفوعات المعاملات الجارية وانتقال رؤوس الأموال بين دول الجامعة العربية، أما المشروع الأخر فتعلق باتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية[1].

أولا: اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت بين الدول العربية

لقد كان تحرير المبادلات التجارية ما بين الدول العربية في مقدمة مجالات التعاون الاقتصادي، وقد عقدت أول اتفاقية لتسهيل التبادل التجاري فيما بينها عام 1953، وهي اتفاقية بشأن تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت بين دول الجامعة العربية، وقد صادقت على هذه الاتفاقية كل من لبنان الأردن، مصر، في بادئ الأمر ثم وقعت عليها كل من السعودية، سوريا، العراق والعراق عام 1954، بعدها وفي عام 1962 انضمت إليها الكويت، وهذه الاتفاقية جاءت تحقيقا لما نصت عليها المادة الثانية من ميثاق جامعة الدول العربية من وجوب قيام تعاون وثيق بين دول الجامعة في الشؤون الاقتصادية والمالية[2]، بما في ذلك إعفاء عدد من السلع الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية من رسوم الاستيراد الجمركية، وتخفيض تلك الرسوم على عدد من السع الصناعية، بنسبة 25 بالمائة، بشرط أن يكون منشؤها أحد البلدان الأطراف المتعاقدة، وبدون إخلال بما هو مبرم أو سيبرم من اتفاقيات ثنائية، كما تنص كذلك على عدم إخضاع المنتجات المستوردة من بلد لأخر لرسوم داخلية تفوق الرسوم المفروضة على المنتجات المحلية للبد المستورد، إلا أن الاتفاقية لم تحدد الأحكام التي بمقتضاها تعتبر السلع من منشأ إحدى الدول المتعاقدة، وهو ما أثار اختلافات خلال التطبيق، كذلك نصت الاتفاقية على تعهد الدول الأعضاء بتسهيل حركة الترانزيت

[1] إسماعيل معراف: **التكتلات الاقتصادية، الطبعة الثانية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2014، ص72.
[2] حميد الجميلي: **المشهد الاقتصادي العربي الراهن واستشراف خيارات السيطرة على المستقبل**، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص254.

عبر بلادها بعموم وسائل النقل، بما في ذلك نقل البضائع والأمتعة الشخصية، إلا أن أحكام الترانزيت جاءت مقتضبة مما استدعى تطويرها تلافيا للخلافات التي واكبت هذا النشاط[1].

لقد توقف العمل بهذه الاتفاقية عند حد تبادل التفصيلات الجمركية الجزئية، ولم تكن تمثل بداية تحرك نحو بناء تكامل اقتصادي إقليمي في صيغة منطقة تجارة حرة تندرج من مراحل متعاقبة نحو وحدة اقتصادية عربية، فقد بنيت على أساس أن تخفيضا جزئيا في الرسوم الجمركية يمكن أن يشجع التبادل التجاري العربي، وفي ظل تواضع الهياكل الإنتاجية وتشابهها، فإن التخفيضات ظلت محدودة ومقتصرة على عدد محدود من السلع، وعندما اتجه التحرير إلى التوسع ورفع معدلات الإعفاء تراجعت الدول الأطراف وكثرت التحفظات، مما عاق استكمال شروط التصديق عليها.

ثانيا: اتفاقية تسديد مدفوعات المعاملات وانتقال رؤوس الأموال بين دول الجامعة العربية

تضمنت هذه الاتفاقية تنظيما لنوعين من العمليات، أولهما تسديد مدفوعات المعاملات الجارية، والثاني هو انتقال رؤوس الأموال بين الدول العربية، ، وقد جرى توقيعها في 8 أفريل 1953 وقد صادقت عليها كل من الأردن لبنان مصر السعودية سوريا والعراق[2]. وبالنظر للنوع الأول فإن الاتفاقية تعد مكملة لاتفاقية تسهيل التبادل التجاري، حيث تم إدراج بند ينص على أن تعمل حكومات الدول المتعاقدة في حدود إمكاناتها ووفقا لأنظمة تحويل العملات الخارجية وأنظمة الاستيراد المطبقة في أراضيها على تسهيل تحويل مدفوعات المعاملات الجارية عن السلع والخدمات المبينة في قائمة مرفقة بها إلى بقية الدول المتعاقدة، ومنح هذه المدفوعات أقصى ما يمكن من معاملات تفضيلية.

ثالثا: اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية

اتخذت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية في 22 ماي 1956 والتي اجتمعت في دمشق مبادرة تعبر عن طموحها السياسي توصي بموجبها الحكومات العربية بتشكيل لجنة من الخبراء العرب تتولى إعداد مشروع كامل للوحدة الاقتصادية والخطوات التي يجب أن تتبع لتحقيقها، وطلبت أن تقدم لجنة الخبراء تقريرها إلى اللجنة السياسية في مدة لا تتجاوز أربعة أشهر، وقد نظر المجلس الاقتصادي العربي الذي انعقد في 25 ماي 1957 في مشروع الاتفاقية وأحاله إلى لجنة الشؤون

[1] محمد محمود الإمام: **العمل الاقتصادي العربي المشترك- أبعاده وتطوره**-، مرجع سبق ذكره، ص86.
[2] زهية لموشي: **منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى كآلية لتفعيل التكامل الاقتصادي العربي**، مجلى العلوم الاقتصادية، العدد 33، المجلد9، الجزائر2013، ص114.

الاقتصادية والوحدة والتخطيط[1]، أما فيما يتعلق بالأهداف المتواخاة من إقامة اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية فكانت تتمثل في:

- حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال.
- حرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية والأجنبية.
- حرية الإقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادي.
- حرية النقل والترانزيت واستعمال وسائل النقل والمرافئ والمطارات المدنية.

لقد وافقت كل من مصر والمغرب والكويت على هذا المشروع حيث وقعت عليه في جوان 1962، ثم العراق وسوريا في ديسمبر من نفس السنة واليمن في فيفري 1963، حيث دخل مشروع الوحدة الاقتصادية حيز التنفيذ في 3 أفريل 1964 ولكن سرعان ما تخلت الدول العربية عن هذا المشروع في نهاية نفس السنة واتجهت إلى طريق أخر وهو السوق المشتركة[2].

المطلب الثاني: السوق العربية المشتركة

إدراكا من الدول العربية بأهمية السوق المشتركة كونها تعالج ما يسمى بسلبيات التجارة، وتوزيع مكاسب ومزايا التجارة بصورة أكثر عدالة بين أطراف السوق، وتحسين سوق العمالة العربية، وزيادة مستوى الاعتماد المتبادل، والاكتفاء الذاتي للاقتصاد العربي، نتيجة لكل ذلك كانت هناك رغبة في إنشاء السوق العربية المشتركة.

أولا: إنشاء السوق العربية المشتركة

في إطار اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية تم في عام 1964 إنشاء السوق العربية المشتركة بقرار من مجلس الوحدة الاقتصادية وعضوية جميع الدول الأعضاء في اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية[3]، وقد اعتبر هذا القرار طريقا وسطا بين الاتفاق العربي حول التجارة والترانزيت لعام 1953 وبين اتفاقية الوحدة الاقتصادية، وكان من المقرر أن يبدأ تنفيذ هذه السوق بداية من سنة 1965 وذلك برفع القيود عن التجارة بواسطة الإلغاء التدريجي للعوائق الجمركية وغير الجمركية في غضون خمسة سنوات بالنسبة للزراعة وعشرة سنوات بالنسبة للبضائع الصناعية المنتجة في الدول الأعضاء، وقدا أصبحت منطقة التبادل التجاري الحر نافذة اعتبارا من أول جانفي 1971 بين

[1] سليمان المندري: **السوق العربية المشتركة في عصر العولمة، الطبعة** الثانية، مكتبة مدبولي، مصر، 2004، ص86.
[2] جميلة الجوزي: **التكامل الاقتصادي العربي واقع وآفاق**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 5، **الجزائر**، ص30.
[3] حسين عبد المطلب الأسرح: **سياسات تفعيل الاتحاد الجمركي العربي**، مجلة شؤون اجتماعية، العدد 100، **مصر**، 2008، ص164.

أربع دول من بين ثلاثة عشر دولة عضو في المجلس وهي سوريا، مصر، العراق والأردن، لعدها وفي 1977 انضمت لها كل من ليبيا واليمن وموريثانيا.

لقد نظر المحللون إلى السوق العربية المشتركة في ذلك الوقت على أنه خطوة إلى الوراء بالقياس إلى مشروع الوحدة الاقتصادية الطموح، ذلك لأنه اقتصر على إنشاء منطقة تجارة حرة ومحاولة تكوين اتحاد جمركي، لذلك بدت السوق المشتركة في نظر القائمين عليها حينها على أنها مجرد مرحلة نحو تحقيق الوحدة الاقتصادية، ولكنها ظلت مجرد مرحلة، وذلك أن السوق العربية المشتركة لا تنطوي على شيء من بنود اتفاقية 1962 الخاصة بتنسيق السياسات الاقتصادية والمالية وتوحيد التشريعات الاقتصادية والاجتماعية[1].

وظلت السوق العربية المشتركة قائمة حتى عام 1980 حينما تم تجميد عضوية مصر في الجامعة العربية بعد توقيعها لمعاهدة السلام مع إسرائيل، فتوقفت الدول الأخرى في السوق عن تطبيق الاتفاقية بعد خروج أكبر سوق من حيث الحجم من الاتفاقية.

وفي عام 1998 أصدر مجلس الوحدة الاقتصادية العربية قرارا بشأن اعتماد البرنامج التنفيذي لاستئناف تطبيق اتفاقية السوق العربية المشتركة بشكل تدريجي على ثلاث مراحل يتم من خلالها إلغاء كافة الضرائب الجمركية والقيود ذات الأثر المشابه بدءا من عام 1999 وتم الاتفاق على تخفيض 40 بالمائة من الضرائب الجمركية في جانفي 2000 و 30 بالمائة في جانفي 2001، وأخيرا 30 بالمائة في جانفي 2002.

ثانيا: معطيات جديدة لدعم السوق العربية المشتركة

إن مسيرة الوحدة الاقتصادية العربية أزالت بعض العوائق التي كانت محل اعتبار بعض الدول الأعضاء في ترددها بالالتزام بأحكام السوق، وأصبحت هناك معطيات جديدة تجعل هذا التردد أمرا غير واردا ومن هذه المعطيات نذكر[2]:

1- سهولة تسوية المدفوعات الناجمة عن التبادل التجاري، إذ أن دول السوق قد قامت بإلغاء اتفاقيات الدفع الثنائية التي تم عقدها بين تلك الدول في شكل اتحاد عربي للمدفوعات يؤدي هذا الدور بصورة متعددة الأطراف، وسيؤدي ذلك بطبيعة المجال إلى إدخال سلع حيوية وهامة في نطاق التبادل التجاري بين الدول الأعضاء بما يعزز حركة المبادلات التجارية.

[1] عبد المطلب عبد الحميد: **السوق العربية المشتركة الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة**، مرجع سبق ذكره، ص73.
[2] أحمد سفر قاض: **التعاون المصرفي العربي-التوسع والتكامل**، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، 2006، ص263.

2- تعاظم دور الخطط الإنمائية العربية في إقامة دعائم القاعدة الإنتاجية العريضة في الوطن العربي كشرط أساسي لدعم فعاليات السوق العربية المشتركة، إذ أن الطفرة الكبيرة في حجم التدفقات الاستثمارية العربية داخل المنطقة العربية في السنوات الأخيرة قد دفعت إلى إعداد خططا تنموية أكثر طموحا بكثير مقارنة بالخطط السابقة، وسوف تسهم عند تنفيذها في دعم هذه القاعدة الإنتاجية.

المطلب الثالث: اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري لعام 1982

تم إقرار اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بناءا على القرارات الصادرة عن قمة عمان الاقتصادية، ففي عام 1980 تم عقد هذه القمة في العاصمة الأردنية حيث، تبنى المجتمعون وثيقتين هما "إستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك" و"ميثاق العمل الاقتصادي القومي"، وقد ربطت الوثيقة الأولى تحرير الإنسان وأمنه بالتنمية القومية والتكامل والاعتماد على الذات، أما الثانية فنصت على تحييد العمل الاقتصادي، واعتماد مبدأ التخطيط القومي للمشروعات المشتركة[1]، بالإضافة إلى ذلك تبنت القمة الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في البلاد العربية، إضافة إلى عقد التنمية العربية المشتركة حيث تهتم بتسريع وتيرة التنمية في الدول الأقل نموا وتضييق الفوارق التنموية بين أقطار الدول العربية، وبموجب هذه الاتفاقية التزمت خمس دول عربية هي السعودية العراق الكويت الإمارات وقطر بتخصيص مبلغ 5 مليار دولار لتمويل مشروعات التنمية في صورة قروض فائدتها 1 بالمائة وذلك لمدة 10 سنوات ثم يتم تسديد القرض على أقساط سنوية، وتعتبر هذه الوثيقة الأخيرة الانجاز الملموس والحقيقي لقمة عمان 1980، وقد أسفر ذلك النجاح عن توقيع الدول العربية بعدها لاتفاقية تسيير وتنمية التبادل التجاري[2].

وفي ظل النتائج المتواضعة لاتفاقية تسهيل التبادل التجاري وقرار إنشاء السوق العربية المشتركة إضافة إلى التطورات التي حدثت في العالمين العربي والدولي وتنفيذا لتوجهات القمة الاقتصادية التي عقدت في عمان، كل ذلك أدى إلى إعادة النظر في الاتفاقيات العربية القائمة وتطويرها ثم إعداد اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية والتي تم إبرامها عام 1981 وذلك بموجب قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي المرقم (848)، وقد تضمنت

[1] حبيب محمود: **منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وآفاق التكامل الاقتصادي**، مجلة جامعة دمشق، المجلد 16، العدد2، سوريا، 2000، ص282.
[2] إسماعيل معراف: **مرجع سبق ذكره**، ص73.

الاتفاقية مجموعة من المبادئ والأحكام في مجال تحرير التبادل التجاري وتنميته بين الدول العربية وخاصة فيما يتعلق بـ[1]:

1- تحرير التبادل التجاري بين الدول العربية من الرسوم والقيود المختلفة التي تفرض عليها وفقا الأسس التالية:

- تحرير كامل لبعض المنتجات العربية المتبادلة بين الدول الأعضاء من الرسوم والقيود المتنوعة المفروضة على المنتجات.
- التخفيض التدريجي للرسوم والقيود المختلفة المفروضة على بعض السلع والمنتجات المتبادلة الأخرى.
- توفير حماية متدرجة للسلع والمنتجات العربية لمواجهة منافسة السلع غير العربية المثيلة أو البديلة.

2- الربط المنسق بين إنتاج السلع العربية وتبادلها وذلك بمختلف السبل وعلى الأخص تقديم التسهيلات التمويلية اللازمة لإنتاجها.

3- تيسير تمويل التبادل التجاري بين الدول العربية وتسوية المدفوعات الناتجة عن هذا التبادل.

4- منح تيسيرات خاصة للخدمات المرتبطة بالتجارة المتبادلة بين الدول الأطراف.

5- الأخذ بمبدأ التبادل المباشر في التجارة بين الدول الأطراف.

6- مراعاة الظروف الإنمائية لكل الأطراف في الاتفاقية وعلى الأخص أوضاع الدول الأقل نموا منها.

7- التوزيع العادل للمنافع والأعباء المترتبة على تطبيق الاتفاقية.

لقد حظيت اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية باهتمام خاص، ولذلك عقد أول مؤتمر موسع للتجارة العربية بالرياض عام 1987 من أجل مناقشة سبل ووسائل تنفيذها واعتمد توصياته المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي في الدورة 42 بالعاصمة السعودية، والذي دعا الدول العربية التي وافقت عليها (17) دولة للدخول في التفاوض فيما بينها حول تحرير قوائمها السلعية التي تقدمت بها لأمانة الجامعة العربية، وقد تمت الموافقة على تحرير 20 مجموعة سلعية

[1] **تقي عبد السلام**: **مستقبل التجارة العربية البينية في ظل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعية، العدد 28، **العراق**، 2011، 24.

خلال الفترة 1987- 1997 منة مجموع 52 مجموعة تم الاتفاق على تحريرها من الرسوم الجمركية وغير الجمركية، ويحتاج العمل في هذا المجال إلى دفعة قوية وإجراءات أخرى مكملة مثل التمويل وتسوية المدفوعات الجارية وضمان ائتمان الصادرات، وقد تم التوصل في عام 1990 إلى برنامج تمويل التجارة العربية وهي مؤسسة مالية عربية مقرها الإمارات العربية برأس مال قدر بـ 500 مليون دولار وقد واق البرنامج خلال الفترة 1991- 1993 على خطوط تمويل ائتمان بلغت 256 مليون دولار[1].

ورغم كل الجهود التي بذلت بغرض تحرير التجارة بين الدول العربية في إطار هذه الاتفاقية، إلا أنه كانت هناك خلافات حول التحرير الفوري للسلع الزراعي وارتأى البعض إخضاعها للتخفيض التجاري، ولم يتم إحراز أي تقدم ملموس في تلك المفاوضات، وفي ظل تزايد التكتلات العالمية وحرصا من الدول العربية على إقامة تكتل اقتصادي عربي تستطيع من خلاله التعامل مع متطلبات التجارة العالمية، اتجهت الدول العربية إلى صياغة برنامج تنفيذي لتفعيل اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري والوصول إلى منطقة تجارة حرة عربية كبرى خلال فترة محددة، تكون مقدمة لإقامة سوق عربية مشتركة في فترة لاحقة.

المطلب الرابع: منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

أقامت الدول العربية العديد من الاتفاقيات بهدف تطوير التكامل الاقتصادي العربي بشكل عام وتنمية التجارة الخارجية البينية بشكل خاص، كان آخرها اتفاقية منظمة التجارة الحرة العربية الكبرى المعروفة اختصارا باسم " الجافتا " كمدخل لتحرير التجارة الخارحية بين الدول العربية مما قد يؤدي إلى فتح الأسواق العربية وإزالة العقبات والعراقيل الجمركية وغير الجمركية وتسهيل عبور وانتقال السلع وقد كان تنفيذ الاتفاقية خطوة عملية للتحرير الكامل بين الدول العربية في ظل تحرير التجارة على المستوى العالمي، وهذا تحت مظلة منظمة التجارة العالمية، مما ينعكس بطبيعة الحال على تطور التجارة بين الدول العربية ونموها[2].

وقد قامت أمانة مجلس الوحدة الاقتصادية العربية أواخر عام 1993 بطرح برنامج عمل للسنوات 1995 -2005 وقد تضمن ذلك البرنامج الدعوة إلى إنشاء منطقة تجارة عربية حرة كبرى تمييزا لها عن منطقة التجارة المصغرة في ظل السوق العربية المشتركة، وجاء ذلك استجابة لمطالب رجال الأعمال العرب التي عبر عنها اتخاذ الغرف التجارية والصناعية والزراعية العربية، وبناءا

[1] عبد المطلب عبد الحميد: **السوق العربية المشتركة الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة**، مرجع سبق ذكره، ص91.
[2] محمود محمد فواز، سرحان أحمد: **التحليل الاقتصادي لكفاءة وهيكل التجارة الخارجية البينية وآفاق تطويرها**، مؤتمر التكامل الاقتصادي الزراعي العربي، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي، مصر، 11-12 نوفمبر 2015،، ص143.

على ذلك قرر مؤتمر القمة العربية الذي عقد بالقاهرة خلال الفترة 21- 23 جوان 1996 تكليف المجلس الاقتصادي والاجتماعي باتخاذ ما يلزم نحو الإسراع في إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى[1].

واعتبارا من عام 1998 دخلت "الجافتا" حيز التنفيذ حيث تم الاتفاق على تخفيض الرسوم الجمركية والرسوم الأخرى ذات الأثر المماثل بنسبة 10 بالمائة سنويا[2]، بحيث يتم إزالة كافة الرسوم في 31 ديسمبر 2006، وقد أجازت الاتفاقية استثناء بعض المنتجات الصناعية المتبادلة من التخفيض التدريجي للرسوم والتعريفة الجمركية بشرط ألا تزيد قيمة السلع المستثناة للدولة العضو عن 15 بالمائة من قيمة صادراتها البينية، حيث أقرت الاتفاقية بأن تنتهي جميع الاستثناءات الممنوحة مع نهاية المرحلة الانتقالية لتنفيذ "الجافتا" ومن جهة أخرى أقرت الاتفاقية بأنه من حق الدول الأعضاء أن تتقدم بقائمة من المنتجات الزراعية المستثناة من التخفيض الجمركي خلال مواسم إنتاج تلك السلع في الدولة العضو[3]، وتستند "الجافتا" إلى عدد من الأطر القانونية التي نشأت بموجبها وتنظيم العمل في إطارها وهذه الأطر هي[4]:

1- اتفاقية تسيير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية والتي أقرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في شباط 1981.

2- قرار القمة العربية المنعقدة في القاهرة خلال الفترة 21- 22 جوان 1996 بتكليف المجلس الاقتصادي والاجتماعي باتخاذ ما يلزم نحو الإسراع في إقامة " الجافتا" وفقا لبرنامج عمل وجدول زمني محدد.

3- قرار المجلي الاقتصادي والاجتماعي رقم 1317 الصادر في 1997/02/29 والذي يتضمن الإعلان عن قيام "الجافتا" خلال عشر سنوات ابتداءا من 1998/1/1.

إن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى تستمد أهميتها من خلال الأهمية النسبية للدول الأعضاء فيها، حيث تشكل مجموع هذه الدول سوقا استهلاكيا واسعا فهي تضم 18 دولة عربية يصل عدد سكانها إلى أكثر من 360,94 مليون نسمة، يشكلون أكثر من93 بالمائة من إجمالي سكان

[1] محمد كمال على محمد الهواري: **سياسات تفعيل الدور المؤسسي لجامعة الدول العربية في دعم التكامل الاقتصادي العربي، أطروحة** دكتوراه، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 2014، ص50.
[2] زهية لموشي: **مرجع سبق ذكره**، ص119.
[3] فيفي محمد إبراهيم طريح: **أثر تسهيلات التجارة في التجارة البينية لدول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 57، 2012، ص52.
[4] **نقي عبد السلام**: مرجع سبق ذكره، ص26.

الوطن العربي، كما تمثل هذه الدول قوة اقتصادية وصل فيها الناتج المحلي الإجمالي عام 2014 إلى أكثر من 2793,64 مليار دولار بما يمثل 98 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي العربي، أما فيما بتعلق بأهداف الجافتا فيمكن إبرازها في النقاط التالية[1]:

1- قيام تكتل اقتصادي عربي يستطيع التعامل مع التطورات الاقتصادية على المستوى العالمي والاستفادة من التغيرات في نظام التجارة العالمية بعد إنشاء منظمة التجارة العالمية.

2- زيادة حجم التبادل التجاري بين الدول الأعضاء وتعزيز المكاسب الاقتصادية المشتركة.

3- تعديل بيئة الاستثمار وتطوير بنيتها التحتية لجذب الاستثمارات إلى الأسواق العربية.

4- التدرج المنهجي نحو التكامل الاقتصادي العربي، إذ تشكل منطقة " الجافتا" لبنتها الأولى تليها مرحلة إقامة اتحاد جمركي عربي ثم سوق عربية مشتركة وصولا إلى اتحاد اقتصادي ونقدي.

5- تنمية العلاقات التجارية الاقتصادية من خلال السياسات النقدية والمصرفية وتسهيل التمويل اللازم للمشروعات وتوسيع قاعدته في ظل الشروط التفضيلية للدول الأعضاء.

6- الاهتمام بمقاييس الجودة والنوعية لتحقيق المنافسة وزيادة الحصص التسويقية.

المطلب الخامس: تقويم مسار التكامل الاقتصادي العربي المشترك

مضى على قيام جامعة الدول العربية أكثر من ستة عقود شهدت خلالها إنشاء العديد من المجالس والمنظمات وإبرام العشرات من الاتفاقيات والمواثيق، واتخاذ الكثير من القرارات على كل الأصعدة، بدءا من القمم التي كرست إحداها لإستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك، وانتهاءا بالمجلس لاقتصادي ومجلس الوحدة الاقتصادية، ولجان الخبراء المنبثقة عنهما، وما تلاها من إنشاء لمنظمات عربية مختصة، واتحادات نوعية ومجالس وزارية، والتي شكلت جميعها الهيكل التنظيمي للعمل العربي المشترك، فبالرغم من تعدد مداخل العمل الاقتصادي المشارك إلا أن مسيرة

[1] محمود جلبم محمد: **انعكاسات تنفيذ منطقة التجارة العربية الكبرى على التجارة البينية**، مجلة الاقتصادي الخليجي، العدد 20، 2011، ص107.

هذا العمل اتسمت بضعف مجهوداتها التكاملية، وتواضع منجزاتها ومحدودية أثرها التكاملي في تجسيد الارتباط العضوي بين الاقتصاديات العربية.

فالملاحظ أن مجهودات العمل التكاملي لم تحدث نقلة نوعية في تحسين موقع الاقتصاد العربي في منظومة الاقتصاد العالمي، ولم تتمكن تلك المنجزات والمجهودات من تصحيح اختلالات هياكل الإنتاج العربية، كما أن الانجازات المحققة لم تكن تتناسب مع الجهود المبذولة والإمكانات المتاحة والطموحات القومية، فهي لم تغير من الناحية الموضوعية لمصلحة علاقات التشابك بين الاقتصاديات العربية، كما لم تتمكن كذلك من إعادة توجيه مسار التنمية العربية لمواجهة التحديات الخارجية والداخلية، وبالرغم من أن إستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك وميثاق العمل الاقتصادي القومي، قد أكدا على أهمية أن تعمل الأقطار العربية، بحيث يكون الهدف النهائي لأي تعاون وتكامل عربي هو الوصول باقتصاديات الأقطار العربية إلى وحدة اقتصادية عربية، بما يتطلب ذلك من إحداث تغيير وتطوير للاقتصاديات العربية وتجسيد الارتباط بينها، فقد بقي هاجس الإخفاق مسيطرا على جبهة العمل العربي المشترك، ويمكن إرجاع ذلك إلى تضافر مجموعة من العوامل ساهمت في هذا الإخفاق حيث يعتبر العامل السياسي احد أهم تلك العوامل.

من جهة أخرى أدت أنماط التكامل مع اقتصاديات السوق الدولية ومن خلال آلياتها إلى زيادة درجة اعتماد الاقتصاد العربي على الاقتصاديات الصناعية المتقدمة، وما صاحب ذلك من أبعاد اقتصادية وسياسية خطيرة، فالأنماط التنموية القطرية التي سادت خلال العقود الماضية دفعت بالاقتصاد العربي إلى مزيد من الاعتماد على الأسواق العالمية على حساب التكامل الاقتصادي العربي وكانت النتيجة لذلك زيادة الارتباط التبعي بالقوى الاقتصادية الخارجية[1].

لقد كان من جراء ذلك كله أن واجه الاقتصاد العربي جملة من مكامن الضعف الاقتصادية الأساسية، يأتي في مقدمتها تلك المشكلات الناتجة عن ارتباط أنماط تنمية قطرية، وسياسات اقتصادية ساهمت في إعاقة مسار التنمية التكاملية وحالت دون تحقيق تنمية شاملة مستقلة ومتوازنة، كما ساهمت هذه الأنماط في تباطؤ مسيرة التكامل الاقتصادي العربي نحو هدف تحقيق الوحدة الاقتصادية العربية.

والجدير بالذكر أنه ولتفعيل مسيرة التعاون الاقتصادي العربي يستلزم ضرورة توافر إرادة سياسية قوية، لديها القدرة على إدراك المخاطر المستقبلية، والرغبة الصادقة في التعاون واحتواء أسباب الخلافات العربية، وتغليب المصلحة القومية على المصلحة القطرية، وكذلك القدرة على تنفيذ

[1] حميد الجميلي: **العمل الاقتصادي العربي المشترك**، مرجع سبق ذكره، ص ص 171، 172.

الاتفاقيات والمعاهدات التي يتم الاتفاق عليها، وهذا يقتضي ضرورة توفير مناخ سياسي عربي ملائم، وإصلاح البيت العربي وتنقية العلاقات السياسية بين الدول العربية، خاصة في ظل الأوضاع الراهنة، وإعادة النظر في أولويات العمل العربي، بحيث تتبع السياسة الاقتصاد وتخدمه وليس العكس، بمعنى أن تخضع الإرادة السياسية لمتطلبات المصلحة الاقتصادية للشعوب، وأن تتجنب أي خلافات سياسية يمكن أن تؤثر على المسيرة الاقتصادية المشتركة، ولا يتم اللجوء إلى إغلاق الحدود في حالة نشوء أي خلاف سياسي بين الدول العربية (كما حدث بين المغرب والجزائر) بما يعوق تدفق المبادلات التجارية والاقتصادية البينية العربية، ليس هذا فحسب بل أن الأمر يتطلب ضرورة الإسراع في إجراء إصلاحات سياسية في داخل أقطار الوطن العربي، وتوفير المناخ الديمقراطي للشعوب العربية تجنبا لما هو واقع حاليا في بعض الدول العربية في إطار ما سمي " بالربيع العربي" وتجنب أثاره المدمرة، كما يجب عدم إغفال أراء الشعوب العربية فيما يتعلق بأي عمل يرتبط بمسيرة التكامل الاقتصادي العربي، باعتبارهم المستفيدين من هذا العمل وهم الذين سيشاركون في نجاحه أو تعثره، حيث يترتب على عدم توافر ذلك انعكاسات سلبية قد تؤثر على التطبيق الفعلي لأي تعاون اقتصادي عربي في المستقبل، كما يتطلب الأمر كذلك ضرورة توافر قاعدة إنتاجية زراعية وصناعية عربية قوية ومتكاملة (ليست تنافسية) بحيث تنتج كميات من السلع تفوق حاجات الطلب المحلي لكل دولة عربية، ويبقى منها فوائض يمكن تبادله بين الدول العربية وبعضها البعض، وبالتالي تزداد حركية التجارة البينية بين الدول العربية، والذي يعد نواة لإقامة السوق العربية المشتركة والاتحاد الاقتصادي في مرحلة لاحقة[1].

المبحث الرابع: تجارب التكامل الإقليمية في الوطن العربي

إن ظاهرة الإقليمية لها جذورا تاريخية في المنطقة العربية، فقيام هذه التجمعات الإقليمية يتماشى مع الاتجاه العالمي نحو إقامة الكيانات، أو التكتلات الاقتصادية الكبرى، فنجد أن دول السوق الأوروبية المشتركة عملت من أجل إنشاء أوروبا الموحدة، ناهيك عن تحديات الثورة التكنولوجية وخاصة في مجال الاتصالات والمواصلات، وبالتالي فإن قيام التجمعات الإقليمية العربية، يمثل استجابة معقولة مع هذه التحديات، ومما لا شك فيه أن التجمعات الإقليمية العربية هي ظاهرة ايجابية لان هذه التجمعات تعبر عن بعض أشكال التعاون والتنسيق بين الدول العربية وبالتالي فإن أي

[1] صلاح علي صالح فضل الله: **السوق العربية المشتركة (الامال والطموحات العقبات)**، مؤتمر التكامل الاقتصادي الزراعي العربي، مرجع سبق ذكره، ص255.

تتعاون آو تنسيق بين دولتين أو أكثر هو بلا شك أفضل من التجزئة، فمن الأسباب الرئيسية التي دفعت نحو قيام هذه التجمعات الإقليمية العربية نذكر:

- ✓ أسباب متعلقة بتأزم العمل العربي المشترك ووجود بعض نواحي الضعف التي شابت الإطار التنظيمي.
- ✓ أسباب تتعلق بالتجاور الجغرافي وتشابك المصالح الاقتصادية وتشابك النظم السياسية، ويبرز عنصر الجوار الجغرافي في تجمعي اتحاد المغرب العربي ومجلس التعاون الخليجي.
- ✓ أسباب تتعلق بالتحديات والمشكلات المحلية والإقليمية والدولية التي تواجه الدول العربية.

المطلب الأول: اتحاد المغرب العربي

إذا نظرنا إلى تطور الأحداث الاقتصادية العالمية في سنوات ما بعد الحرب العالمية لاتضح جليا كيف أن أعضاء المجتمع الدولي قد اتخذوا من التكتل الاقتصادي وسيلة لمواجهة المشاكل الاقتصادية والسياسية، فالاتحاد الأوروبي وتتكتل دول جنوب شرق آسيا لم يكونا وليدة الصدفة بل حتمية لتطور الواقع الاقتصادي الدولي في ظل ما يعرف بالنظام الدولي الجديد، آو ما يسمى بالعولمة، فإذا كانت الدول المتقدمة اقتصاديا مازالت تسعى إلى تحقيق التعاون والتكامل للحفاظ على مصالحها واستمراريتها لمواجهة المستقبل الذي يعرف تنافسا وتطورا تكنولوجيا مذهلا، فإن الدول المغاربية أحوج ما تكون إلى تدعيم التعاون فيما بينها لتحقيق التكامل الاقتصادي وتنسيقه ومن ثم التغلب على مشاكل التنمية ذات الطبيعة المتداخلة والمعقدة في ظل القوانين والضغوطات التي يفرضها النظام الدولي الجديد.

أولا: نشأة اتحاد المغرب العربي وتطوره

ترجع فكرة إنشاء اتحاد المغرب العربي إلى المؤتمر الأول للأحزاب المغاربية الذي انعقد في مدينة طنجة من 28 إلى 30 أفريل 1957، والذي ضم ممثلين من حزب الاستقلال المغربي والحزب الدستوري التونسي وجبهة التحرير الوطني الجزائرية، وهذه الخطوة التي عبرت آنذاك عن بعد ودقة النظرة المغاربية الإستراتيجية لواقع ومستقبل التحولات الإقليمية والعالمية اقتصاديا[1]، فالدول المغاربية أدركت أن التنمية الجادة لا يمكن أن تكون قطرية مما قد يعرضها لأن تمارس عليها شروط التبعية والانزواء، وتكييف خططها وبرامجها طبقا لخطط وبرامج القوى المهيمنة،

[1] رشيد بوكساني: **معوقات التكامل الاقتصادي المغاربي**، ملتقى التكامل الاقتصادي العربي، مرجع سبق ذكره، ص219.

فالمخاطر السياسية والاقتصادية والاجتماعية أكبر من أن تواجهها دولة بمفردها، بل حتى الدول الكبرى أصبحت تلوذ بفضاءاتها الإقليمية[1].

باستقلال الجزائر سنة 1962 بدأت فكرة تجسيد مبدأ التعاون الاقتصادي تظهر بين دول المنطقة، فأول مبادرة كانت هي إنشاء شركة مشتركة لبعض المحاصيل الزراعية، إلا أن النزاع على الحدود الجغرافية للبلدين المغرب والجزائر وقف في وجه هذا المشروع المشترك، وفي سبتمبر 1964 ظهرت محاولة أخرى لجمع الشمل من جديد مع دخول ليبيا وموريتانيا بحيث اجتمع في تونس وزراء الاقتصاد لكل من الجزائر تونس المغرب وموريتانيا، وناقشوا إمكانية التعاون الاقتصادي أين تقرر إنشاء اللجنة الاستشارية للمغرب العربي[2]، حيث تتمتع هذه اللجنة بشخصية قانونية تتكون من مجموعتين من المؤسسات، مؤسسات دائمة، ومؤسسات غير دائمة، وقد اجتمعت هذه اللجنة سبع مرات خلال الفترة الممتدة بين 1965-1975 بحيث كانت محاور اهتمام مختلف الاجتماعات هو التأكيد في كل مرة على التكامل الهيكلي للبلدان الأعضاء، والتنسيق في العلاقات مع السوق الأوروبية المشتركة، وتحرير المبادلات التجارية بين البلدان المغاربية، وتنسيق السياسيات الاقتصادية والجمركية، كما تم إنجاز حوالي 60 دراسة خاصة بمختلف جوانب الاستثمار، والجدوى الاقتصادية خاصة في الميدان الصناعي، لكن لم يتم إنجاز أو تطبيقا أو تنفيذ أي دراسة أو توصية وذلك للأسباب التالية[3]:

- ✓ افتقار هذه الهيئات الاستشارية إلى سلطة اتخاذ القرارات فتوصياتها ونتائج اجتماعاتها غير ملزمة للبلدان المعنية، كما انه من قواعد عمل هذه اللجنة أن قراراتها تتم بالإجماع وأن أعضاءها كانوا عبارة عن ممثلين لدولهم وليسوا موظفين دوليين.
- ✓ طبيعة الخيارات القطاعية التي غلب عليها الطابع الصناعي أنذاك في الوقت الذي كانت فيه كل الاقتصاديات المغاربية ذات طابع زراعي وفلاحي حال دون تجسيد هذه الدراسات في الميدان لافتقار المنطقة الى العوامل المساعدة على تنفيذها مثل الأموال الكافية والخبرات البشرية .....الخ.
- ✓ غياب الإرادة السياسية الصادقة المؤمنة بالتكامل المغاربي.

وقد توالت بعدها مجموعة من اللقاءات في العواصم المغاربية، حيث شهد العمل المغاربي المشترك خلال فترة السبعينات مدا وجزرا، وقد تميزت هذه الفترة بمرحلة سياسة المحاور

[1] محمد الذكري: **تجربة التكامل الاقتصادي لدول اتحاد المغرب العربي**، المؤتمر المصرفي العربي السنوي، رؤية عربية للقمة الاقتصادية، قطر، 7- 8 نوفمبر 2007، ص02.

[2] محمد علي داهش: **دراسات في الحركة الوطنية والاتجاهات الوحدوية في المغرب العربي**، منشورات اتحاد كتاب العرب، سوريا، 2004، ص02.

[3] عبد الوهاب شمام: **اتحاد المغرب العربي والشراكة الاورو-متوسطية**، ملتقى التكامل الاقتصادي العربي، مرجع سبق ذكره، ص336.

والتحالفات الثنائية بدل العمل الجماعي وكثيرا ما تتفكك هذه المحاور لصالح محاور جديدة قد تختلف بصورة جذرية مع المحاور الأولى، فتونس وليبيا أعلنتا الوحدة الاندماجية فيما بينها سنة 1974، ولكن سرعان ما تنصلت منها تونس بسبب الفيتو الجزائري مما خلق نوعا من الجليد بين البلدين.

بعدها قامت كل من الجزائر وتونس بتوقيع اتفاقية الإخوة والتعاون في شهر مارس 1983 والتحقت بهما بعد ذلك موريتانيا، وكانت النتيجة المترتبة على ذلك هي النظر بعين الريبة من الرباط وطرابلس لهذا التحالف حيث تم اعتبار ذلك موجها ضدهما، فأسستا الاتحاد العربي الإفريقي في شهر أوت من سنة 1984 وهذا في مدينة وجدة المغربية[1]، ولكن على الصعيد الإقليمي شككت الجزائر في نوايا المغرب واعتبرت هذا المحور موجها ضدها وأنه لا يخدم الوحدة.

لقد أخذت فكرة إنشاء الاتحاد تتطور مع الأحداث السياسية التي شهدتها المنطقة لا سيما بعد التصالح المغربي الجزائري، والتآخي التونسي الليبي، وما نتج عنه من تطبيع العلاقات المغاربية، وتهيئة المناخ لإنشاء اتحاد المغرب العربي قائما على أسس الإخوة والتعاون والمصلحة المشتركة ، ففي العاشر من جوان 1988 تم أول لقاء بين زعماء الدول المغاربية الخمسة بزرالدة (الجزائر)، وتم إصدار بيان زرالدة التاريخي القاضي بتشكيل لجنة سياسية مغاربة كبرى وخمس لجان نوعية كلفت بمهام التفكير وصياغة الاقتراحات في الشؤون المرتبطة بمشروع بناء المغرب العربي.

في 17 فيفري 1989 تأسس اتحاد المغرب العربي بمدينة مراكش المغربية[2]، حيث قام رؤساء دول المغرب العربي بتوقيع معاهدة تأسيس الاتحاد، وكانت هذه المعاهدة بمثابة التحول التاريخي في العلاقات المغاربية، حيث حدد قادة الدول المشاركة أهداف الاتحاد المتمثلة في[3]:

- ✓ تمتين روابط الإخوة التي تجمع بين الدول الأعضاء وشعوبها.
- ✓ المساهمة في حفظ السلم القائم على العدالة والمساواة.
- ✓ انتهاج سياسة مشتركة في مختلف الميادين الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.
- ✓ العمل تدريجيا على تحقيق حرية تنقل الأشخاص وانتقال الخدمات ورؤوس الأموال فيما بينها.
- ✓ تحقيق تقدم رفاهية مجتمعاتهم والدفاع عن حقوقهم.

[1] عبد القادر رزيق الخادمي: **التكامل الاقتصادي العربي في مواجهة جدلية الإنتاج والتبادل**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009، ص75.
[2] عبد الباري شوشان الزبي: **التجارة البينية لدول اتحاد المغرب العربي**، مجلة الجامعة المغاربية، العدد 5، ليبيا، 2008، ص33.
[3] جمل عبد الناصر مانع: **اتحاد المغرب العربي**، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004، ص96.

وقام مجلس الرئاسة المغاربي (وهو اعلي هيئة في مؤسسات الاتحاد) في أول لقائه في جويلية 1990 بتبني إستراتيجية مشتركة للتنمية اقتصادية تضع القواعد لتكامل إقليمي حقيقي، وصار هدف الاتحاد المغاربي تشكيل وحدة اقتصادية بين البلدان الأعضاء على أن يتم الوصول إلى هذه الوحدة على 3 مراحل هي:

المرحلة الأولى (1992- 1995): يتم فيها إنشاء منطقة تبادل حر عبر الإعفاء من الحقوق الجمركية والإلغاء التدريجي للحواجز التعريفية.

المرحلة الثانية (1996- 1999): يتم فيها إنشاء اتحاد جمركي يتم من خلاله وضع تعريفة خارجية مشتركة تسمح بحماية الإنتاج المحلي بالنسبة للسوق الخارجية.

المرحلة الثالثة: يتم فيها إنشاء سوق مغاربية مشتركة ابتداءا من سنة 2000 ثم الوصول إلى إرساء اتحاد اقتصادي كأخر وأسمى مرحلة يبلغها اتحاد المغرب العربي[1].

ثانيا: الهيكل التنظيمي لاتحاد المغرب العربي

يضم اتحاد المغرب العربي مجموعة من الأجهزة التشريعية والتنفيذية والقضائية يمكن ذكرها فيما يلي:

1- مجلس الرئاسة

وهو أعلى جهاز في الاتحاد، له سلطة اتخاذ القرار، ويتناوب رؤساء الدول الأعضاء على رئاسته سنويا[2]، حيث يقوم هذا المجلس بمباشرة مهام التحفيز والتوجيه مع الانفراد بمهام التعديل والتحكيم عند الاقتضاء وفي الحالات التي تستوجبها الممارسات آو النزاعات القائمة، ومن الطبيعي أن يطلع رؤساء الدول المغاربية بهذه المسؤوليات الكبرى، فيشكلون بينهم المجلس المغاربي الأعلى الذي يعقد جلسة دورية في نهاية كل سنة وجلسات استثنائية عند الاقتضاء[3].

1- مجلس الوزراء الخارجية

[1] Fathalla Oualalloo, Après Barcelone, Le Magreb et nécessaire, Ed L'harmattan, 1996, P144.
[2] رشيد بوكساني: **مرجع سبق ذكره**، ص219.
[3] مصطفى الفيلالي: **المغرب العربي الكبير نداء المستقبل**، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2005، ص67.

حسب المادة الثانية من معاهدة مراكش والنظام الداخلي لمجلس وزراء الخارجية للاتحاد المغاربي فإن هذا الأخير يقوم بالمهام التالية:

- ✓ النظر في الاقتراحات المقدمة من لجنة المتابعة واللجنة الوزارية المتخصصة ورفع التوصيات في شأنها لمجلس الرئاسة.
- ✓ تنسيق السياسات والمواقف في المنظمات الإقليمية والدولية.
- ✓ دراسة جميع القضايا التي يكلف بها مجلس الرئاسة.

إن مجلس وزراء الخارجية يمكن اعتباره كثاني أهم جهاز في الاتحاد بعد مجلس الرئاسة، فهو بمثابة أداة ربط بين الجهاز الأعلى وبقية الهيئات، حيث يتلقى أعمال لجنة المتابعة واللجان الوزارية المتخصصة، ويبدي رأيه في مدى ملاءمة إحالتها على مجلس الرئاسة آم لا، وبتحضيره أشغال مجلس الرئاسة، فإنه يساعد بطريقة غير مباشرة في اتخاذ القرارات، فمجلس الرئاسة لا يبث تقريبا إلا في المسائل التي سبق وأن درسها مجلس وزراء الخارجية[1].

2- مجلس الشورى

يوجد مقره في الجزائر وهو بمثابة الجهاز التشريعي في الاتحاد، حيث يظم عشرين عضوا عن كل دولة عضو في الإتحاد، ويتم اختيارهم من الهيئات النيابية للدول الأعضاء، آو وفقا للنظم الداخلية لكل دولة، وقد أقر مجلس الرئاسة زيادة عدد أعضاء المجلس إلى ثلاثين عضوا، وذلك خلال دورته العادية السادسة، حيث يعقد هذا المجلس دورة عادية كل سنة، كما يعقد دورات استثنائية بطلب من مجلس الرئاسة.، إن مهمة هذا المجلس تتمثل في إبداء رأيه فيما يحيله عليه مجلس الرئاسة من مشاريع قرارات، كما له أن يرفع لمجلس الرئاسة ما يراه من توصيات لتعزيز عمل الاتحاد وتحقيق أهدافه[2].

3- مجلس الوزراء الأوليين

وهو مشكل من رؤساء الحكومات أو من يقوم مقامهم في دول أعضاء الاتحاد، حيث يجتمع هذا المجلس كلما دعت الحاجة إلى ذلك.

4- الأمانة العامة للإتحاد

[1] صبيحة بخوش: مرجع سبق ذكره، ص241.
[2] موقع اتحاد المغرب العربي www.maghrebe.org (consulté le 15/01/2014)

تتكون من ممثل واحد لكل دولة، وتمارس مهامها في الدولة التي تتولى رئاسة دورة مجلس الرؤساء وتحت إشراف رئيس الدولة التي تتكفل دولته بتغطية نفقاتها.

5- لجنة متابعة قضايا اتحاد المغرب

تضم عضوا واحدا لكل دولة من المختصين بشؤون الاتحاد، وتقدم نتائج أعمالها إلى مجلس وزراء الخارجية.

6- لجان وزارية متخصصة

هذه اللجان يشنؤها مجلس الرئاسة ويحدد مهامها.

7- هيئة قضائية

تتألف من قاضيين اثنين عن كل دولة يعينهما رئيسهما لمدة ست سنوات، وتجدد العضوية بالنصف كل ثلاث سنوات، ويختار من بينهم رئيس لمدة سنة واحدة، وتختص بالنظر في النزاعات المتعلقة بتفسير وتطبيق المعاهدة والاتفاقية المبرمة في إطار الاتحاد.

ثالثا: معوقات تحقيق التكامل المغاربي

عرف العمل المغاربي المشترك، مجموعة من التحديات حالت دون التوصل إلى حالة من التكامل بين دول الاتحاد، تضمن صيانة مصالح المجموعة في مواجهة العالم الخارجي، فالمشكلات التي أعاقت هذا التكامل لم تكن نتيجة للتقاعس في البحث عن الحلول، بقدر ما كانت ناجمة عن عدم وجود تصورا استراتيجيا دقيقا للمستقبل الاقتصادي، والسياسي لشعوب المنطقة، وعن عدم وجود قرارا سياسيا قابلا للتطبيق، يكون كفيلا بوضع الأفكار والأبحاث العديدة المطروحة موضع التنفيذ، ونذكر في هذا الإطار أهم العقبات التي حالت دون تحقيق تكامل حقيقي بين دول المغرب العربي:

1- **العامل السياسي**

يتمثل تحديدا في قضية الصحراء الغربية وانعكاساتها على العلاقات المغربية الجزائرية والعمل المغاربي المشترك، هذا بالإضافة إلى الأزمة الأمنية التي انفجرت بين المغرب والجزائر سنة 1994، فقد ألقت هذه القضايا بضلالها على العمل المغاربي، وإذا كانت للقضية الأمنية حلولها،

فإنه يبدو أن العمل فيما يخص قضية الصحراء الغربية مازال بعيدا، وبالتالي قد يستمر امتدادها للتأثير على عمل الاتحاد، خاصة وأن الطرف المغربي يعتبر أن قضية الصحراء الغربية قضية وطنية، ولا يمكن أن توضع جانبا وتترك للتسوية ففي إطار الأمم المتحدة، وإنما يجب أن تسوى بين المغرب والجزائر، في الوقت الذي تؤكد فيه الجزائر بأن نزاع الصحراء الغربية، يجب أن يحل بين المغرب وجبهة البوليساريو في إطار تسوية سياسية طبقا لقرارات الأمم المتحدة[1].

2- العامل الاقتصادي

تتمثل هذه المعوقات الاقتصادية في جملة من الأمور أبرزها:

* التحدي التجاري والتكنولوجي والعلمي، ونقص البنية التحتية والحواجز الجمركية، وهذا مرده إلى أن اقتصاديات دول المغرب العربي خلال فترة الاستعمار، كانت تخضع إلى تبعية اقتصادية أوروبية، والى فرنسا بالخصوص، وما زالت لحد الآن تخضع لهذه التبعية في جميع النواحي الصناعية والزراعية والتجارية وحتى المالية، وقد اتسمت اقتصاديات هذه الأخيرة باعتمادها على الصناعات التحويلية الموجهة للخارج، لسد الاحتياجات الأوروبية وكذا النشاطات المنجمية والاستخراجية، والتي وجهت للتصدير كمواد أولية لييتم معالجتها في الخارج وترجع كمواد مصنعة تباع بالدول المغاربية بأثمان مضاعفة.

* هذا بالإضافة إلى أنه بعد الاستقلال انتهجت دول المغرب العربي سياسات اقتصادية متباينة ليس بينها رابط، نتيجة للنزعة القطرية حيث انصرفت كل دولة إلى البناء الوطني، بدلا من البناء الإقليمي المغاربي نتيجة للحاجات الملحة لمواطنيها، والتي خرجت لحينها من الاستعمار، إذ اصطدمت بمعالجة قضايا السكن ، التعليم، الصحة، بالإضافة إلى الضغوطات الدولية وبخاصة من طرف الدول المانحة للقروض[2].

* ثقل المديونية على بعض دول الإتحاد أضحى من أهم العوامل السلبية على مستويات النمو والتنمية نتيجة للأثر المالي والاقتصادي الذي تخلقه على التوازنات الداخلية والخارجية لهذه الاقتصاديات، ويعكس هذا الجانب الفشل الذي لازم دول الاتحاد خلال تجاربها التنموية وذلك رغم الاختلافات في توجهاتها وخياراتها التنموية[3].

---

[1] احمد دبيش: **مقومات ومعوقات التكامل الاقتصادي المغاربي**، مجلة دراسات اقتصادية، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005، ص103.

[2] محمد لمين لعجال: **معوقات التكامل في إطار الاتحاد المغاربي وسبل تجاوز ذلك**، مجلة المفكر، العدد 5، ص27.

[3] طاهر هارون: **مبررات اتحاد المغرب العربي وتحديات العولمة**، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باتنة ، العدد6، 2002، ص69.

* موقف الدول الكبرى وعلى رأسها الدول الأوروبية، حيث لا تحبذ قيام هذا الاتحاد وترى فيه ما يضر وينقص من مصالحها ونفوذها في المنطقة، وتفضيل الدول الأوروبية التعامل مع الدول المغاربية بشكل انفرادي حيث ظل التعامل يتم دائما في شكل اتفاقيات ثنائية[1].

3- العامل الثقافي

يمكن تقسيم دول المغرب العربي إلى كتلتين، الأولى تضم الجزائر تونس والمغرب وموريتانيا، والثانية ليبيا منفردة، فالقاسم المشتركة بالنسبة للمجموعة الأولي هو طغيان الثقافة واللغة الفرنسية في شتى المجالات، أكثر من ذلك هناك من يرعى المصالح الفرنسية في هذه البلدان بشكل يدعوا للريبة والدهشة، من جهة أخرى نجدد ليبيا أقرب ثقافيا إلى المشرق العربي، فالتكوين الأساسي فيها عربي ثم انجليزي، كما كانت تتميز كذلك باستخدام التجربة الجماهيرية، وهي فريدة من نوعها، وتختلف عن النهج الليبرالي المتبع في البلدان المغاربية الأربعة الأخرى القائم على منهج التحرر الاقتصادي من جهة، والتعددية الحزبية من جهة أخرى[2].

المطلب الثاني: مجلس التعاون الخليجي

تعد منطقة الخليج العربي إحدى أهم المناطق الحيوية في العالم، حيث تحتل موقعا متميزا بين قارات العالم (أسيا، إفريقيا وأوروبا)، حيث تشرف على ثلاثة من أهم الممرات المائية (البحر الأحمر، البحر الأبيض المتوسط والخليج العربي) بما يمنحها أهمية إستراتيجية على صعيد خطوط النقل البحرية والجوية، وحركة التجارة الدولية والإقليمية، هذا بالإضافة إلى ما تملكه منطقة الخليج من ثروات طبيعية هائلة لاسيما الثروات النفطية والغاز الطبيعي.

أولا: نشأة مجلس التعاون الخليجي

لعل من الصعب تحديد زمن انطلاق فكرة قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربي تحديدا دقيق، فمنذ منتصف الستينات أخذ التعاون بين دول الخليج أكثر من شكل ، كما اختلفت طبيعة التعاون اعتمادا على مصالح الدول المشتركة في اتفاقيات التعاون، ومنذ بداية السبعينات تم عقد اتفاقيات اقتصادية ثنائية وجماعية بين الدول الخليجية، مثل اتفاقية التعاون الاقتصادي بين الكويت والإمارات العربية المتحدة في جوان 1973، واتفاقية التعاون الاقتصادي بين الكويت والمملكة العربية السعودية في مارس 1975، اتفاقية التعاون الاقتصادي بين البحرين والمملكة العربية

[1] عبد العزيز شرابي: **فرص تجسيد اتحاد المغرب العربي في ظل التحولات العالمية الراهنة**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة، **العدد** 10، 1998، ص34.
[2] عبد القادر رزيق المخاددمي: **مرجع سبق ذكره**، ص89.

السعودية في أفريل 1975، فبالإضافة إلى تلك الاتفاقيات، تم إقامة عدد من المؤسسات والمنظمات هدفها تشجيع التعاون الجماعي بين مجموعة من دول الخليج[1].

بدأت فكرة مجلس التعاون لدول الخليج العربية أثناء انعقاد مؤتمر القمة الإسلامية في الطائف في جانفي من سنة 1981، عندما اجتمع زعماء كل من السعودية وسلطنة عمان والإمارات العربية المتحدة وقطر، البحرين والكويت، في قمة خليجية خاصة بهم تداولوا إمكانية تنظيم تعاون فيما بينهم، وكان أمامهم مشاريع حول الموضوع مقدمة من كل من السعودية والكويت وعمان، وناقشوا الجوانب المختلفة لكل موضوع، ثم أحيلت إلى لجنة من وزراء خارجية الدول الستة للوصول بها إلى صيغة موحدة[2].

في الرابع من جانفي 1981 اجتمع وزراء خارجية الدول الستة في الرياض، وتدارسوا الموضوع وتم الخروج ببيان مشترك، وتنفيذا لما اتفق عليه اجتمعت لجنة من الخبراء لاستكمال وضع الإطار الفني لأجهزة التنظيم الجديد، وكان هناك اجتماع كذلك في مارس من نفس السنة وهذا في مدينة مسقط العمانية لمناقشة مشروع النظام الأساسي للمجلس، والنظام الداخلي له، وكذلك المجلس الأعلى والمجلس الوزاري، والأمانة العامة، وهيئة حسم المنازعات، وقد حددت المادة الرابعة من النظام الأساسي أهداف المجلس فيما يلي:

- ✓ تحقيق أكبر قدر من التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين.
- ✓ تعميق وتوثيق الروابط والصلات وأوجه التعاون القائمة بين شعوب المنطقة.
- ✓ وضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين بما في ذلك الشؤون الاقتصادية والمالية والشؤون التجارية والجمارك والمواصلات، الشؤون التعليمية والثقافية، الشؤون الصحية والاجتماعية، الشؤون السياحية والإعلامية، الشؤون التشريعية والإدارية.

ثم جاءت الاتفاقية الاقتصادية الموحدة الموقعة في نوفمبر 1981، لتحديد المنهج الذي يتبعه المجلس في مختلف الجوانب الاقتصادية والتنسيق الإنمائي والتعاون الفني والتعاون البترولي والصناعي والزراعي، ودعم المشروعات المشتركة والنقل والمواصلات وغيرها من المجالات، وقد بدأ تطبيق بعض مواد هذه الاتفاقية اعتبارا من مارس 1983 كما كانت هناك جهودا كذلك

[1] هشام محمود الاقداحي: مرجع سبق ذكره، ص225.
[2] السيد متولي عبد القادر: مرجع سبق ذكره، ص102.

لتحقيق وتعميق المواطنة وتحقيق المساواة بين مواطني الدول الأعضاء وتطوير البنى الأساسية وتحقيق تشابكها[1]، وقد حددت المادة السادسة من النظام الأساسي أجهزة المجلس كما يلي[2]:

1- المجلس الأعلى

وهو السلطة العليا لمجلس التعاون، يتكون من رؤساء الدول الأعضاء ، وتكون رئاسته دورية حسب الترتيب الهجائي لأسماء الدول.

2- المجلس الوزاري

يتكون المجلس الوزاري من وزراء خارجية الدول الأعضاء أو من ينوب عنهم من الوزراء، وتكون رئاسته للدولة التي تولت الدورة العادية الأخيرة للمجلس الأعلى، وعند الاقتضاء للدولة التالية في رئاسة المجلس الأعلى ويعقد هذا المجلس اجتماعاته مرة كل ثلاثة أشهر، ويجوز له عقد دورات استثنائية بناءا على دعوة أي من الأعضاء وتأييد عضو اخر.

3- الأمانة العامة

نصت المادة (14) على أن الأمانة العامة تتكون من أمين عام يساعده أمناء مساعدون، وما تستدعيه الحاجة من موظفين، ويعين المجلس الأعلى الأمين العام من مواطني دول المجلس لمدة 3 سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، ويكون الأمين العام مسئولا مباشرا عن أعمال الأمانة العامة، وعن سيرة العمل في مختلف قطاعاتها، ويمثل المجلس لدى الغير وذلك في حدود الصلاحيات المخولة له[3].

ثانيا: الدوافع الأساسية لقيام مجلس التعاون لدول الخليج العربي

يعد التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون، مطلبا أساسيا من متطلبات الحياة الطبيعية لسكان هذه الدول، وذلك من أجل تحقيق أكبر قدر من الرفاهية للمجتمع، ورفع قدراتها الذاتية، من أجل الصمود في وجه التحديات الدولية، وهناك أسباب هامة دعت هذه الدول إلى التكامل وجعلته ضرورة ملحة، فمن هذه الأسباب نذكر:

[1] سليمان بلعور: مرجع سبق ذكره، ص71.
[2] مجلس التعاون الخليجي، الأمانة العامة، القانون الأساسي، متاح على: http://www.gcc-sg.org/ar-sa/AboutGCC/Pages/Primarylaw.aspx (consulté le 21/02/2014)
[3] مجلس التعاون الخليجي، الأمانة العامة، القانون الأساسي، متاح على: http://www.gcc-sg.org/ar-sa/AboutGCC/Pages/Primarylaw.aspx (consulté le 21/02/2014)

1- الدوافع الأمنية

كان مفهوم الأمن القومي الإقليمي من المفاهيم الأساسية التي قام عليها هذا الاتحاد الإقليمي، فمع تزايد الإخطار التي تتهدد المنطقة، ومع وجود معارضة من بعض الأطراف للتدخل من طرف الولايات المتحدة الأمريكية أو المملكة المتحدة، دعت المملكة العربية السعودية إلى قيام المجلس استجابة إلى ثلاثة مخاطر أساسية وهي: الثورة الإسلامية الإيرانية، الحرب العراقية الإيرانية، والغزو السوفييتي لأفغانستان، ومن البداية كانت عمان أقوى الدول المطالبة بالتعاون الدفاعي نتيجة لموقعها الاستراتيجي، أما الكويت فقد تحفظت على الاتفاقية الأمنية ، في حين قامت السعودية بعقد اتفاقيات أمنية ثنائية مع باقي الدول الأربعة سنة 1984، وبعد محاولة اغتيال أمير الكويت سنة 1985، شاركت الحكومة الكويتية في التعاون الأمني الذي كانت قد عارضته في البداية[1].

2- الدوافع السياسية

يهدف التنسيق والتعاون في مجال السياسة الخارجية، إلى صياغة مواقف مشتركة موحدة اتجاه القضايا السياسية التي يهم دول المجلس في الطر الإقليمية والعربية والدولية، والتعامل كتجمع مع العالم الخارجي، وقد تبلورت الأسباب السياسية لقيام المجلس في أمرين رئيسيين، الأول خاص بإيران، والثاني يتعلق بالعراق، فقد خلقت الثورة الإيرانية نظاما طموحا توسعيا مصدرا لإيديولوجية خطيرة على حفز الشعور الثوري، وبصورة عنصرية تسببت عدم التوازن والتعايش، وبذلك أسهمت الثورة الإيرانية في زيادة الشعور والحاجة لدى دول الخليج العربية للتعاون فيما بينها، وذلك بما أحدثته من تهديد وتوتر في وعدم استقرار لجيرانها، والى جانب ذلك كانت الحرب الإيرانية العراقية التي اندلعت سنة 1980 سببا آخر من الأسباب التي أدت إلى قيام هذا المجلس، لاسيما وأن دول الخليج الستة قد انتابها شعورا بالخوف من احتمال امتداد الحرب إلى أراضيها، فضلا عن ذلك فإن هذه الحرب كانت حربا لتغيير الوضع السائد سياسيا وجغرافيا و اجتماعيا، وهو الأمر الذي لم يكن للمنطقة أن تقبله، وقد كان من شأن تغير الوضع القائم ربما تدمير المنطقة، وتدمير رموزها وقيمها، وللكل مصلحة في الحفاظ عليها، كذلك دفعت تلك الحرب بدول لخليج إلى التفكير والتصرف

[1] هشام محمد الاقداحي: مرجع سبق ذكره، ص227.

بطريقة غير تقليدية لمواجهة عملية تغيير الوضع القائم، وقد كان مجلس التعاون الخليجي هو تلك الصورة غير التقليدية[1].

3- الدوافع الاقتصادية

أحد أهم الأسباب التي أدت إلى قيام مجلس التعاون الخليجي، هو التغيرات الجذرية في العلاقات الاقتصادية العالمية، التي جاءت بحقيقة أن من يملك شيئا يحتاج إليه الجميع لا يمكنه أن يحافظ على هذا الشيء النادر بوسائل تقليدية، وقد كان من نتائج هذه التغييرات، بروز الخليج كمنطقة تنتج ما يحتاجه الآخرون، وقد طالبت الدول الكبرى دول المنطقة أن تأخذ في الحسبان حاجتهم، وهذا ما يفسر الضغوطات التي عاشتها المنطقة، وأدت إلى استنزاف ليس نفطها فقط، وإنما عائد هذا النفط كذلك، هذه التغيرات أدت إلى ترابط عفوي بين دول الخليج الستة، وجعلها تتجه لإنشاء مجلس يجمعها معا.

إلى جانب ذلك، كانت الرغبة في مواجهة مشاكل التنمية، والقوى العاملة والهجرة الأجنبية، وتماثل الاقتصاد، والتركيب السياسي والاجتماعي، سببا آخر في نشأة هذا المجلس، حيث كانت هذه الدول تعمل على التقليل من اعتمادها على النفط، وتنويع مصادر الدخل، والرغبة في إيجاد قاعدة صناعية زراعية كبيرة، تؤمن بعض الشيء من حاجات المنطقة.

ثالثا: مسار التكامل الاقتصادي في مجلس التعاون الخليجي

يعتبر التعاون في المجال الاقتصادي، أحد الركائز الأساسية التي يقوم عليها العمل المشترك في مجلس التعاون، و بشكل عام فإن الهدف العريض، هو الانتقال بدول المجلس من التعاون والتنسيق، إلى مراحل متقدمة من الترابط و التكامل والاندماج الاقتصادي، وتحقيقا لذلك وضعت دول المجلس إطارا ومنهجا شاملا للعمل الاقتصادي المشترك، يتمثل في الاتفاقيات الاقتصادية الموحدة التي أقرتها القمة الثانية لمجلس التعاون في عام 1981 ثم الاتفاقية الاقتصادية بين دول المجلس والتي عقدت 2002[2] ، وقد حقق مجلس التعاون الخليجي بعض أهدافه في مجال التكامل الاقتصادي حيث مر بالمراحل التالية :

1- مرحلة إقامة منطقة تجارية حرة عام 1983

[1] عبد الحسن لافي الشمرري: **مجلس التعاون لدول الخليج العربي وتحدي الوحدة**، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2012، ص45.

[2] ملحق خاص بالتكامل المالي والاقتصادي الخليجي صادر عن وزارة المالية، الدورة 32 **للمجلس الأعلى لدول** مجلس التعاون الخليجي، 2011، ص09.

يعتبر تحفيز التبادل التجاري، أحد أهم مبررات أي تجمع اقتصادي. سواء كان على شكل منطقة تجارية حرة أو على شكل إتحاد جمركي، حيث أنه وفقا للنظرية الاقتصادية فإن الإتحاد الجمركي يؤدي إلى زيادة التبادل التجاري بين أعضائه عن طريق إزالة معوقات التجارة أو التقليل منها.

ومن جهة أخرى فإن زيادة التبادل التجاري هي آلية التأثير التي من خلالها يتم تحقيق الأهداف الأخرى من إقامة الإتحاد الجمركي، مثل زيادة التخصص وتخفيض الأسعار، وزيادة الكفاءة الإنتاجية ، وزيادة حجم السوق وكفاءتها، ولهذه الأسباب فإن دول مجلس التعاون الخليجي شرعت منذ بداية إنشاء المجلس سنة 1981، بإنجاز الترتيبات القانونية والعملية اللازمة لإنشاء منطقة التجارة الحرة، عن طريق إبرام الاتفاقية الاقتصادية الموحدة التي تم التوقيع عليها في نوفمبر 1981، وتميزت منطقة التجارة الحرة بشكل رئيسي بإعفاء منتجات دول مجلس التعاون الصناعية والزراعية ومنتجات الثروات الطبيعية، من الرسوم الجمركية شريطة اصطحابها لشهادة المنشأ من الجهة الحكومية المختصة في الدولة المصدرة للبضاعة، إضافة إلى ما يلي :

- السماح باستيراد وتصدير المنتجات الوطنية من وإلى دول المجلس، دونما الحاجة إلى وكيل محلي، أو اتخاذ أية إجراءات سواء كانت شهادة المنشأ أو التصدير.
- في حالة استيفاء رسوم جمركية أو تامين على أي بضاعة ذات منشأ وطني بسبب الشك في صحة منشأها، يعاد هذا التأمين أو الرسوم الجمركية لصاحب البضاعة بعد التأكد من وطنيتها.
- العمل بنظام التخليص الفوري لإنهاء الإجراءات الجمركية للبضائع التي يصطحبها المسافرون بالمراكز الحدودية لدول المجلس.
- إعداد البيانات الصادرة للبضائع المصدرة ذات المنشأ الوطني بالمراكز الحدودية لدول المجلس[1]

وقد تمكنت دول المجلس سنة 1983 من إقامة منطقة للتجارة الحرة، حيت تم إلغاء الرسوم الجمركية على المنتجات الزراعية والحيوانية والصناعية، ومنتجات الثروات الطبيعية ذات المنشأ الوطني ، وقد استمرت هذه المنطقة نحو عشرين عاما إلى نهاية 2002 حيت حل محلها اتحاد الجمركي لدول المجلس، وخلال فترة منطقة التجارة الحرة (1983-2002) ارتفع حجم التبادل

[1] أكبر عمر محي الدين الجباري: **إمكانية انضمام العراق إلى السوق الخليجية المشتركة**، أطروحة دكتوراه، الأكاديمية العربية المفتوحة، **الدانمرك**، 2010، ص64.

التجاري بين دول المجلس من اقل من 6 مليار دولار سنة 1983 إلى حوالي20 مليار دولار عام 2002.[1]

2- مرحلة قيام الاتحاد الجمركي لدول المجلس

ازداد إدراك بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربي بأن محاولاتها الرامية إلى تحقيق التكامل الاقتصادي، تسير بوتيرة بطيئة وأن ما أحرزته من تقدم ملموس في هذا الشأن يظل قليلا، وقد أثار ذلك قلق تلك البلدان مما حدا بها إلى طرح خطط طموحة ترمي إلى إقامة اتحاد جمركي[2].

ولتحقيق ما نصت عليه الاتفاقية الاقتصادية بين دول المجلس، قرر المجلس الأعلى في دورته الثانية والعشرين في مسقط سنة 2001، البدء بالاتحاد الجمركي اعتبارا من يناير 2003، ليبدأ العمل فعليا بالاتحاد في التاريخ الذي تم الاتفاق عليه، فالاتحاد الجمركي لدول الخليج عبارة عن منطقة تستبعد فيها الرسوم الجمركية، واللوائح والإجراءات المقيدة للتجارة بين دول الخليج، وتطبق فيها رسوم جمركية ولوائح تجارية موحدة اتجاه العالم الخارجي، ولهذا الاتحاد أسس تتمثل في:

* وضع تعريفة جمركية موحدة اتجاه العالم الخارجي، تتضمن فرض رسوم جمركية موحدة بواقع 5% على جميع السلع الأجنبية المستوردة من الخارج (ماعدا بعض الفئات).

* السلع المنتجة في كل دولة عضو تعامل معاملة المنتجات الوطنية، ويسمح لها بالتنقل بكامل حريتها بين الدول الأعضاء بموجب الفواتير المحلية الخاصة بها، والبيان الجمركي الموحد للأغراض الجمركية والإحصائية، وتم إلغاء إجراءات التأهيل لمنتجات المصانع الوطنية التي كان معمول بها قبل قيام الاتحاد، مع ملاحظة ضرورة اصطحاب شهادة المنشأ فقط للمنتجات التي يتعذر طبقا لطبيعتها، تثبيت دلالة المنشأ واسم المنتج عليها بطريقة غير قابلة للنزع، وذلك خلال الثلاث سنوات الأولى من قيام الاتحاد (المرحلة الانتقالية) والتي تنتهي سنة 2005 كحد أقصى، أما السلع الوطنية المثبت عليها دلالة المنشأ واسم المنتج بطريقة غير قابلة للنزع، فيكتفي فقط بالفواتير المحلية والبيان الجمركي الموحد للأغراض الجمركية والإحصائية الخاص بها لغرض انتقالها بين دول المجلس دون اشتراط اصطحابها لشهادة لمنشأ[3].

---

[1] عباس بلفاطمي: **تحديات الاندماج الاقتصادي الخليجي**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد5، ص75.

[2] روبرت لوني: **التوجه الحذر لمجلس التعاون الخليجي نحو التكامل الاقتصادي**، مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية، 2004، ص02.

[3] مجلس التعاون الخليجي العربي، الأمانة العامة ، إجراءات وخطوات تطبيق الاتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون ألخليجي، الرياض، الأمانة العامة، 2003، متاح على lhttph//libraary.gcc-sg.org/arabic/books/aarabic publish 08.htm

* نظام قانون جمركي موحد ولوائح وأنظمة متماثلة، وتوحيد النظم والإجراءات الجمركية والمالية، والإدارية الداخلية المتعلقة بالاستيراد والتصدير، وإعادة التصدير في دول المجلس.

* إقامة نقطة دخول واحدة يتم عندها تحصيل الرسوم لجمركية الموحدة .

3- مرحلة السوق المشتركة

بدأت مرحلة السوق الخليجية المشتركة بناءا على قرار الدورة الثالثة والعشرين للمجلس الأعلى سنة 2002، الذي وضع برنامجا زمنيا لاستكمال متطلبات السوق الخليجية المشتركة على النحو التالي[1]:

* يتم تطبيق المساواة التامة في المعاملة بين مواطني دول المجلس في مجال العمل في القطاعات الأهلية، ومجال تملك وتداول الأسهم، وتأسيس الشركات، وإزالة القيود التي قد تمنع ذلك في موعد أقصاه سنة 2003.

* يتم تطبيق المساواة التامة كفي المعاملة بين مواطني دول المجلس في مجال العمل في القطاعات الحكومية، والتأمين الاجتماعي والتقاعد، وإزالة القيود التي قد تمنعه من ذلك في موعد أقصاه نهاية سنة 2005.

* تستكمل اللجان المختصة جميع المتطلبات اللازمة لضمان تحقيق السوق الخليجية المشتركة في موعد أقصاه نهاية سنة 2007.

وفي الرابع من ديسمبر 2007 صدر إعلان الدوحة، حيث تم الإعلان عن قيام السوق الخليجية لمشتركة اعتبارا من الأول جانفي 2008، حيث تستند هذه السوق على مبادئ لنظام الأساسي لمجلس التعاون، وكذا نصوص الاتفاقية الاقتصادية المقامة بين دول الخليجية، وقرارات المجلس الأعلى الصادرة بشأن هذه السوق[2].

إن قرار إنشاء السوق الخليجية المشتركة يمثل منعطفا تاريخيا مهما في مسيرة مجلس التعاون، ونقلة نوعية نحو مرحلة متقدمة من التكامل والاندماج المنشود بين الدول الأعضاء، وتتويجا لسلسلة من القرارات لتحقيق المواطنة الاقتصادية، التي يتمتع مواطني دول المجلس الطبيعيين والاعتباريين بالمعاملة كمواطني أي دولة من الدول الأعضاء، وتوفير جميع المزايا التي تمنح

[1] أكبر عمر محي الدين: **مرجع سبق ذكره**، ص67.
[2] الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي، السوق الخليجية المشتركة www.gcc-org (consulté le 07/03/2014)

للمواطنين في جميع المجالات الاقتصادية[1]، وتعكس النتائج المرحلية لهذه السوق الأهمية النسبية لهذا المشروع الحيوي في منظومة العمل الاقتصادي الخليجي، بحيث تتضمن هذه السوق مزايا أبعد بكثير من كونها مجرد اندماج اقتصادي خاصة في ظل التعاون بين دول تشترك في اللغة والدين والثقافة والتاريخ، وتجمعها حدود مشتركة ، كما أنها لها أثر ايجابي في توطين الأموال الخليجية الموجودة فهي الخارج داخل منظومة مجلس التعاون، إلى جانب إتاحتها للمزيد من فرص العمل لمواطني المجلس.

4- مرحلة الاتحاد النقدي

ترجع المحاولات الأولى لإصدار عملة خليجية موحدة، إلى عقد السبعينات من القرن الماضي فقبل قيام المجلس، وضعت اتفاقية لإصدار عملة خليجية موحدة بين الإمارات والكويت والبحرين وقطر، إلا أن هذه الاتفاقية لم يوقع عليها بشكل نهائي وتم تجاهلها، وفي أعقاب إنشاء المجلس جرت دراسة عدد من الآليات الرامية لتوحيد أسعار الصرف بدول المجلس تمهيدا لإيجاد اتحاد نقدي وإصدار عملة موحدة.

وفي الدورة الـ 21 لقمة الخليج (المنامة) أقر المجلس الأعلى اختيار الدولار ليكون المثبت المشترك للعملات الخليجية، وكخطوة مبدئية نحو التوصل لعملة خليجية موحدة، مع تحديد سعر الصرف للعملات الخليجية وفقا لأسعار الرسمية المعلنة عند بدء اتخاذ الدولار كمثبت مشترك[2]، ففي يناير 2003 بدأت دول الخليج اعتماد الدولار الأمريكي كمثبت مشترك، وقد أصبح توحيد موازين العملات المحلية على أساس الدولار كخطوة مبدئية لتوحيد أنظمة تحديد أسعار الصرف لهذه العملات، وصولا إلى الاتحاد النقدي، إلى جانب البدء بتوحيد سياسات الائتمان وسياسات الإصدار والادخار، التي تأتي كلها في ضوء سياسة نقدية موحدة لدول الخليج للوصول إلى منطقة اقتصادية خليجية موحدة وكتلة اقتصادية قوية[3].

وقد اقترحت دول المجلس سنة 2005 ، معايير التقارب الاقتصادية اللازمة لقيام الاتحاد النقدي، وتم الاتفاق على تلك المعايير وضرورة الالتزام بها لتسهيل قيام الاتحاد النقدي، حيث تتمثل هذه المعايير في ما يلي:

[1] الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي، **السوق الخليجية المشتركة حقائق وأرقام**، إدارة الإحصاء، العدد 5، 2012، ص07.
[2] وصاف سعدي: **ملتقى التكامل العربي**، مرجع سبق ذكره، ص357.
[3] أحمد سفر قاض: مرجع سبق ذكره، ص182.

* **معيار التضخم:** اتفقت دول المجلس على أن لا يزيد معدل التضخم عن المتوسط المرجح(بحجم الناتج المحلي الإجمالي) لمعدل التضخم في دول المجلس زائد نقطتين مئويتين أي 2 %، ويعتبر الوفاء بهذا المعيار شرطا هاما للمعالجة الإختلالات التي قد تنشأ عن الفرق في معدلات التضخم.

* **معيار سعر الفائدة:** تم الاتفاق بخصوص هذا المعيار أن لا يزيد سعر الفائدة عن متوسط أدنى ثلاثة أسعار للفائدة قصيرة الأجل (لمدة 3 أشهر) في دول المجلس زائد نقطتين مئويتين.

* **معيار كفاية احتياطيات السلطة من النقد الأجنبي:** نظرا لأهمية هذا المعيار في ضمان وحماية العملة المشتركة، اتفقت دول المجلس على أن تكون احتياطيات السلطة النقدية في كل دولة كافية لتغطية تكلفة وارداتها السلعية لمدة لا تقل عن 4 أشهر، وقد حققت دول المجلس سنة 2007 هذا المعيار .

* **معيار نسبة العجز السنوي في المالية الحكومية إلى الناتج المحلي الإجمالي:** اتفقت دول المجلس بخصوص هذا المعيار على أن لا تزيد نسبة العجز السنوي في ميزانية الدولة نسبة 3 % من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي للدولة ، وخلال الفترة 2005 ، 2009، استوفت جميع دول المجلس هذا المعيار.

* **معيار نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي:** اتفق بخصوص هذا المعيار على أن لا تتجاوز نسبة الدين العام للحكومة العامة 60 % من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي، ولا تتجاوز نسبة الدين العام للحكومة المركزية نسبة 70 % من الناتج المحلي الإجمالي[1].

لقد كان مقررا أن يعرف مشروع العملة الخليجية الموحدة النور سنة 2010، إلا أن العديد من العوامل ساهمت في تأجيله، ومن ذلك المواقف التي اتخذتها بعض دول المجلس، حيث أعلنت الإمارات المتحدة عن انسحابها من المشروع بعد قرار الدورة التشاورية الحادية عشر لمجلس التعاون التي انعقدت بالرياض سنة 2009، والتي نصت على تعيين الرياض مقرا للبنك المركزي الخليجي، كما قامت الكويت في ماي 2007 بتخليها عن ربط عملتها بالدولار وعودتها لسلة العملات، وكانت قبلها عمان قد أعلنت عن نيتها في تأخير انضمامها للاتحاد النقدي بسبب عدم قدرتها الوفاء ببعض معايير التقارب الاقتصادي[2].

[1] أحمد صديقي: **مشروع العملة الموحدة لدول مجلس التعاون الخليجي، مجلة الباحث، العدد09، 2011، ص247.**
[2] **عباس بلفاطمي: هل يشكل مجلس التعاون لدول الخليج العربية منطقة عملة مثلى**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 10، 2011، ص65.

بعد أكثر من ثلاثة عقود من إنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربي، استطاعت هذه الأخيرة أن تحقق العديد من الانجازات وفي جميع المجالات، حيث تم إنجاز العديد من المشاريع المشتركة إضافة إلى التنسيق والتعاون والتكامل في كافة المجالات، وسط تطلعات وآمال مواطني دول المجلس لتحقيق المزيد من الانجازات وفي كافة المجالات، فتجربة التكامل لدول الخليج العربي يمكن اعتبارها أنجح التجارب التي عرفتها منطقتنا العربية، وهذا بالرغم من بروز بعض الخلافات التي ظهرت بين أعضاء مجلس التعاون، كان أخرها إقدام ثلاثة دول (السعودية الإمارات العربية المتحدة والبحرين) على قطع علاقاتها مع قطر.

خلاصة الفصل

يلعب التكامل الاقتصادي دورا مهما في دفع عجلة التنمية للبلدان الداخلة فيه، ويقوي قدراتها في مواجهة المتغيرات المتسارعة على الساحة الدولية، فلم تعد الكيانات القطرية ولا الدولية قادرة على مواجهة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لوحدها، وإدراكا من الدول العربية بذلك قامت بإبرام وتوقيع العديد من الاتفاقيات والمعاهدات بهدف تحقيق التكامل الاقتصادي العربي، فالمتتبع للجهود العربية للتكتل والاندماج الاقتصادي العربي، يلاحظ أنه تم بذل جهودا كبيرة في هذا المجال، غير أن تلك الجهود واجهتها العديد من العقبات والصعوبات التي تعوق نجاحها في تحقيق الأهداف المنشودة منها خاصة ما تعلق بتكوين تكتل اقتصادي عربي موحد، وهذا ما يتطلب عملية تصحيح ورسم سياسة واقعية للعمل الاقتصادي العربي المشترك.

الفصل الثاني

الأمن الغذائي في الدول العربية

تمهيد

يعتبر الأمن الغذائي من التحديات الرئيسية التي تواجه الاقتصادات العربية، فعلى الرغم من وفرة الموارد الطبيعية والبشرية والمالية، وبالرغم السياسات الزراعية المتعاقبة والجهود المبذولة لتحقيق التنمية الزراعية، إلا أن الواقع يشير إلى تراجع مستمر في مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية، بالإضافة إلى عدم كفاية نمو الناتج الزراعي لسد الطلب العربي المتزايد على المنتجات الزراعية، وتدني نسب الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الرئيسية، كلها عوامل ساهمت في عدم قدرة الدول العربية على تحقيق تقدم ملموس في مجال الأمن الغذائي، وسنحاول من خلال هذا الفصل تسليط الضوء على واقع الأمن الغذائي العربي وذلك من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية الأمن الغذائي.

المبحث الثاني: الأهمية النسبية للقطاع الزراعي في الاقتصاديات العربية.

المبحث الثالث: تطور الإنتاج الزراعي في الدول العربية.

المبحث الرابع: السياسات الزراعية في الدول العربية.

المبحث الأول: ماهية الأمن الغذائي

قضية الأمن الغذائي مشكلة جوهرية تأخذ أهمية قصوى في ظل بعض الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية الخاصة، فغياب الأمن الغذائي يعتبر من المشاكل الرئيسية التي تواجهها معظم البلدان النامية، لما له من تأثير سلبي في طبيعة تكوين الأداء الاقتصادي للعنصر البشري، وخاصة لأفراد الطبقات الفقيرة، ولقد أدى تفاقم أزمة الغذاء عالميا منذ سنة 1973 إلى تعميق مشكلة غياب الأمن الغذائي، وذلك نتيجة لارتفاع أسعار السلع الغذائية، وانخفاض المخزون العالمي من الحبوب إلى أقل من مستوى الحد الأدنى المسموح به، وانتشر على إثر ذلك سوء التغذية وخاصة في البلدان الفقيرة، بصورة أدت إلى التخوف من حدوث مجاعات على المدى الطويل، بسبب الزيادة المستمرة في السكان، وانخفاض معدلات نمو الإنتاج الغذائي وعجزها عن ملاحقة الزيادة السريعة في الاستهلاك الغذائي.

المطلب الأول: مفاهيم حول الأمن الغذائي

تتطلب دراسة مشكلة الأمن الغذائي ضرورة وضع مفهوم محدد متفق عليه للأمن الغذائي، يتم على أساسه التعرف على مستويات وأبعاد الأمن الغذائي، والوسائل والسياسات الملائمة لعلاج مشكلة الأمن الغذائي.

أولا: تطور مفهوم الأمن الغذائي في الفكر الأكاديمي

ترجع بدايات الحديث عن الأمن الغذائي إلى منتصف السبعينات، ومنذ ذلك الوقت لازالت تضاف إليه تعديلات حتى يكون أكثرا تعبيرا وشمولا لمضمون الأمن والأمان فيما يتعلق بأهم احتياجات الإنسان، وهي الاحتياجات الغذائية الضرورية[1]، وكما هو معروف أن العالم مر بأزمة غذائية حادة بداية من عام 1972 نتيجة لظروف مناخية غير مواتية للإنتاج الزراعي، وتلازمت تلك الفترة مع زيادة الطلب على استيراد محاصيل الحبوب، وارتفاع أسعار البترول، مما أدى إلى ارتفاع حاد في أسعار مدخلات الإنتاج الزراعي، وبالتالي ارتفاع أسعار السلع الغذائية، بالإضافة إلى ظهور مجاعات في بعض أجزاء إفريقيا، خاصة في منطقة القرن الإفريقي والساحل الإفريقي، إلى جانب مشاكل استيراد الحبوب من الاتحاد السوفيتي، وبالتالي أدت تلك العوامل مجتمعة إلى حدوث أزمة الغذاء العالمي.

[1] محمد فوزي أبو السعود وآخرون: **اقتصاديات الموارد والبيئة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص287.

وقد تدخلت منظمة الأغذية والزراعة في عام 1974 وأنشأت لجنة الأمن الغذائي العالمي ثم تلاها اتفاقيات المعونات الغذائية، هذا إلى جانب قيام صندوق النقد الدولي بتقديم تسهيلات تمويلية وتعويضات شملت الحبوب، وذلك من أجل قيام نظام عالمي يسهل الحصول على الغذاء ومساعدة الدول من أجل ذلك، بعدها بدأ الحديث عن الحاجات الأساسية الذي تبنته منظمة العمل الدولية عام 1976 وكذلك الحديث عن التنمية الريفية وأهمية التشغيل ثم بدأ الخلط بين الأمن الغذائي والمفهوم الواسع للتنمية.

إذن يمكن القول بأن مفهوم الأمن الغذائي بدأ يظهر على ساحة الفكر الأكاديمي بداية من النصف الثاني من سبعينات القرن الماضي في شكل دراسات عن التغذية والحاجات الأساسية، لكن أهم ما يميزه التركيز على إنتاجه وامتلاكه، ولم يكن يؤكد على الاستهلاك ومن هم هؤلاء المحتاجين إليه.

أما المرحلة الثانية (1981- 1985) فقد كثرت فيها الكتابات عن الفقر والمجاعات ثم المعونات الغذائية، ومن ثم قامت السوق الأوروبية بوضع خطة لمحاربة الجوع في العالم، وتحضير إستراتيجية أولية عن توفير الغذاء لكل من كينيا ورواندا مالي وزامبيا، ثم قيام الفاو عام 1983 بتبني مفهوم جديد وأكثر اتساعا ليشمل أولوية الحصول على الغذاء إلى جانب إنتاجه واستقرار عرضه، وقد تزامنت تلك الجهود مع برامج التكيف الهيكلي التي استهدفت القضاء على الفقر ومحاولة تحقيق التوازن المالي، وإدارة مشكلة المديونية والاستقرار على المستوى الكلي ومحاولة تحقيق التحرر الداخلي والخارجي.

ثم تأتي بعدها المرحلة الثالثة وهي تمتد من 1986 حتى عام 1990 وتوصف هذه المرحلة بالعقد الذهبي للحديث عن الأمن الغذائي، فقد صدر التقرير الخاص بتحديات الفقر في إفريقيا دعوة العمل، وقد كان هذا التقرير بمثابة الأساس لعدة دراسات للبنك الدولي عن الأمن الغذائي في إفريقيا في النصف الثاني من الثمانينات.

المرحلة الرابعة 1991- 1995 وهنا ركزت معظم الدراسات عن الفقر وعلى الأمن الغذائي خاصة عقب نشر تقرير التنمية للبنك الدولي عن الفقر الذي اعتبر مبادرة لتقليل الفقر كمرحة للتنمية وإحلاله محل الأمن الغذائي، وقد ساعد على ذلك تغير طبيعة المجاعات في إفريقيا(بسبب الجفاف في الثمانينات)، أما المجاعات في التسعينات فقد كانت في معظمها بسبب الحروب والتي تسببت في زيادة عدد الذين توفوا بسبب المجاعات التي ضربت كل من الصومال ليبيريا أنغولا جنوب السودان ورواندا.

المرحلة الخامسة 1996 وما بعدها حيث أخذت عوامل أخرى تظهر على السطح وهي ارتفاع أسعار الحبوب وتجدد مفهوم قدرة العالم عن تغذية نفسه، وفي هذه المرحلة ظهرت العودة للحديث عن الأمن الغذائي مرة أخرى[1]، وقد تم في هذا الإطار عقد العديد من المؤتمرات الدولية التي تتطرق لقضية الأمن الغذائي كان أهمها مؤتمر القمة العالمي حول الأمن الغذائي، والذي انعقد في الفترة 16- 18 نوفمبر 2009 بمقر منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة في روما بإيطاليا، حيث شاركت فيه 180 دولة، وفد تم التطرق إلى العديد من المواضيع أهما[2]:

- الحد من التأثير السلبي للأزمات الغذائية والاقتصادية والمالية على الأمن الغذائي العالمي.
- تطبيق إصلاحات الحوكمة العالمية للأمن الغذائي.
- التكيف مع تغيرات المناخ والتخفيف من حدته.
- التدابير الخاصة بتعزيز الأمن الغذائي العالمي، بما في ذلك التنمية الريفية والاعتبارات الخاصة بصغار الملاك من المزارعين والتجار.

ثانيا: تعريف الأمن الغذائي

الأمن الغذائي اصطلاح طرحته المنظمات والهيئات الدولية، وتبنته الحكومات ليأتي مترافقا مع مصطلحات أخرى كالأمن الوطني والأمن الاستراتيجي والأمن الاجتماعي وغيرها من الأمور التي أريد بطرحها العمل على الدفاع ضد أخطار قد تواجه المجتمع، فالمنظمات الدولية التي طرحت هذا الشعار لم تأخذ في الحسبان أن الطبيعة الاحتكارية للرأسمالية والأسس الاستغلالية التي تضعها الامبريالية لتوزيع المنتجات الغذائية، والسيطرة الكاملة للرأسمالية على التجارة الدولية.....الخ، جميعها ستؤدي إلى استخدام الغذاء كوسيلة للضغط على الشعوب المحتاجة إليه، والتأثير على قرارها السياسي، الأمر الذي يجعل عدم إمكان وصول الغذاء المنتج في جزء من العالم إلى الشعوب المحتاجة في جزء أخر[3].

وتعرف منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة "» FAO" الأمن الغذائي بأنه " الحالة التي يتمتع فيها جميع أفراد المجتمع فيها وفي كل الأوقات بإمكانية الحصول على الغذاء المناسب لتلبية حاجاتهم التغذوية، من أجل مواجهة الحياة النشطة صحيا، وتعد الحالات التي لا تتسم بالأمن الغذائي

[1] هويدا عبد العظيم عبد الهادي: **الأمن الغذائي والسياسات الزراعية في منطقة الجنوب الإفريقي**، مؤتمر مستقبل الأمن الغذائي الإفريقي، جامعة القاهرة، 24- 25يونيو 2003، ص ص 175، 178.

[2] المعهد الدولي للتنمية المستدامة: النشرة الإعلامية لمؤتمر القمة العالمي حول الأمن الغذائي، العدد الأول، المجلد 50، 2009، ص01.

[3] يحيى بكور: **أزمة الأمن الغذائي في سوريا في مواجهة الجفاف**، ملتقى الأزمة الاقتصادية الراهنة، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، دمشق، 2009، ص05.

ظاهرة معقدة ترتبط بالعديد من العوامل، في مقدمتها البيئة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فضلا عن مدى قدرة الموارد والأداء الاقتصادي لإنتاج الغذاء وتجارته الخارجية "[1].

وعليه فإن الأمن الغذائي يعني توفير الإمكانات الاقتصادية والاجتماعية التي تمكن كل الناس وفي كل الأوقات من الحصول على ما يحتاجونه من غذاء أساسي، ويعني كل الناس أنه من حقوق الناس في ظل عقيدة أو مذهب اقتصادي (اقتصاديات السوق أو اقتصاد موجه)، وكل نظام اقتصادي يعمل من خلال إطار الدولة المعاصرة، أيا كانت فلسفته، وأيا كانت طريقة تشغيله، وسياسيته الاقتصادية والاجتماعية، حيث تقاس كفاءته بمدى نجاحه في حل هذه المشكلة المركبة (الفقر، سوء التغذية ونقص الغذاء)[2]

ومن وجهة نظر المنظمة العربية للتنمية الزراعية فإن مفهوم الأمن الغذائي يعني" أن تنتج الدولة أكبر قدر ممكن مما تحتاجه من غذاء بطريقة اقتصادية تراعي الميزة النسبية لتلك الدولة في إنتاج السلع الغذائية التي تحتاجها، وفي حدود ما تملكه من موارد ومقومات، وأن تكون منتجاتها قادرة على التنافس مع المنتجات الأجنبية، وأن تتوفر صادرات زراعية أو غيرها تحقق دخلا من العملات الأجنبية يمكن من خلالها استيراد المواد الغذائية التي لا تتوفر لها منها ميزة نسبية في إنتاجها، وأن تتوفر لمواطنيها ما يكفي الفرد من الغذاء بالكم والنوعية اللازمين للنشاط والصحة، مع مراعاة عدالة توزيع الغذاء لكل أفراد الشعب، وخاصة ذوي الدخل المحدود، وتحقق في نفس الوقت مخزونا من الغذاء بما لا يقل عن ثلاثة أشهر لمواجهة الظروف غير الطبيعية أو الاضطرارية "[3].

يقصد بالأمن الغذائي كذلك " تأمين حصول أفراد المجتمع على ما يلزم لغذائهم من احتياجات غذائية أساسية يحددها علم التغذية من المواد النباتية والحيوانية أو كليهما، مع ضمان توفير حد أدنى من تلك الاحتياجات بالكم والكيف الضروريين لاستمرار حياة هؤلاء الأفراد في حدود دخولهم " ويميز في هذا الإطار البعض بين نوعين من هذا الأمن أحدهما قصير المدى وهو القيام بتخزين المنتجات الغذائية والإبقاء على احتياطي بنسبة معينة، والأخر طويل المدى وهو زيادة الإنتاج المحلي وتنمية القدرات الغذائية[4].

---

[1] منظمة الزراعة والأغذية للأمم المتحدة، تقرير حول **حالة انعدام الأغذية والزراعة، التجارة الزراعية والفقر**، إيطاليا، 2005، ص ص 81، 82.

[2] **أحمد رمضان نعمة الله وآخرون: اقتصاديات الموارد البيئية**، الدار الجامعية، الإسكندرية ، ص224

[3] **مفتاح صالح: دور البرامج الوطنية لتطوير الفلاحة في طار البرامج التنموية 20014/2001 في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر**، المؤتمر الدولي حول تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو خلال الفترة 2014/2001، **المنعقد** يومي 12/11 **مارس** 2013، جامعة سطيف، ص05.

[4] **معن خالد القضاة: الأمن الاقتصادي من منظور إسلامي، عالم الكتب الحديث، الأردن**، 2011، ص16.

ويعرف الأمن الغذائي كذلك بـ" قدرة الدولة على توفير الصرف الأجنبي اللازم لمقابلة احتياجاتها من الموارد الغذائية" وهذا المفهوم فيه نوع من التوجه نحو الخارج يتمثل في أن الأمن الغذائي لا يتحقق فقط بالاعتماد على الإنتاج المحلي من الغذاء وإنما على ما يمكن جلبه من الخارج في صورة واردات غذائية ولهذا يعتمد الأمن الغذائي في المقام الأول على ما يتوفر لدى الدولة من النقد الأجنبي اللازم للحصول على الغذاء من العالم الخارجي، وبناءا عليه فإن توفير جزء من الأمن الغذائي يتحقق بالاعتماد على العلاقات الاقتصادية الدولية، والذي يتمثل في مقدرة الدولة على توفير موارد النقد في الإنتاج المحلي منها.

إن المفهوم الحديث للأمن الغذائي يشير إلى " أنه حالة نسبية من مقدرة الدولة على تأمين الغذاء للسكان بمواصفات تحدد الكم والنوع والتوزيع لجميع فئات العمر والجنس والحالة الاجتماعية والاقتصادية" وهذا المفهوم يعني بأي حال من الأحوال مقدرة الدولة على تأمين كل ما يحتاجه السكان من مواد غذائية من موارده الزراعية الذاتية، ولكن درجة الأمن الغذائي التي تتمتع بها كل دولة تعتمد على توافر عدد من الشروط والتي نوجزها فيما يلي[1]:

- إنتاج أكبر عدد من المواد الغذائية وفق أسس الفائدة النسبية والجدوى الاقتصادية التي تلبي الطلب على المواد الغذائية داخل البلد وخارجه.
- تمكين السكان من الحصول على الغذاء بالكم والنوع المناسبين في كل الأوقات بحيث يضمن هذا الغذاء حياة مفعمة بالنشاط والصحة والحيوية المقبولة وفق المعايير الدزلية المتفق عليها.
- تحقيق استقرار الميزان التجاري للدولة وفق أسس تجارية مستقرة وعادلة تضمن مصلحة جميع الأطراف وفق أسس تنافسية عادلة.
- توفير احتياطي مخزون من المواد الغذائية الأساسية يكفي لمتطلبات السكان من الغذاء لأطول مدة ممكنة ولا تقل عن ستة أشهر.
- توافر قوة تفاوضية ذاتية أو من خلال الانتماء لعضوية تحالف إقليمي أو غير إقليمي يضمن تأمين الغذاء وتبادله بشروط عادلة ومناسبة سياسيا واقتصاديا.
- إنتاج أكبر قدر من المواد الغذائية التي يحتاجها السكان كما ونوعا من موارد ذاتية أو موارد بلد أو بلدان متحالف معها .

وبناءا على ما سبق يمكن استنباط تعريف للأمن الغذائي والمتمثل في " قدرة المجتمع على توفير الاحتياجات الغذائية الموضوعية (المحتملة) لأفراده والتي تمكنهم من العيش بصحة ونشاط، مع

[1] أحمد عوض إبراهيم: **مساهمة إنتاج القمح في تحقيق الأمن الغذائي بالسودان**، أطروحة دكتوراه، جامعة أم درمان الإسلامية، قسم الدراسات التطبيقية، السودان، 2011، ص53.

ضمان ذلك للذين لا تمكنهم دخولهم من الحصول عليه، سواء كان ذلك عن طريق الإنتاج المحلي أو الاستيراد وهذا اعتمادا على الموارد الذاتية.

المطلب الثاني: مستويات وأبعاد الأمن الغذائي

على ضوء ما تقدم من مفاهيم للأمن الغذائي، يمكن استخلاص مستويات وأبعاد هذا الأخير فيما يلي:

أولا: مستويات الأمن الغذائي

تتراوح مستويات الأمن الغذائي ما بين حد أدنى يمثله مستوى الكفاف وحد أقصى يمثله المستوى المحتمل، بحيث تستهدف إستراتيجية الأمن الغذائي الانتقال من المستوى الأدنى على المستوى الأعلى للأمن الغذائي وأهم هذه المستويات مايلي:

1- المستوى الأول: مستوى الكفاف

يتمثل في قدرة الدولة على توفير الحد الأدنى من الاحتياجات الغذائية لإبقاء الفرد على قيد الحياة، أي كفالة الحد الأدنى من السعرات الحرارية لكل فرد من أفراد المجتمع في المتوسط وفقا لما توصي به المعايير الدولية، ومن ثم القضاء على الجوع نهائيا، كما يتوافق مستوى الكفاف مع الغذاء مع مفهوم حد الفقر والذي يعبر عن الحد الأدنى من الدخل اللازم لتلبية النفقات الضرورية للحياة ومنها الغذاء الذي يتوافق مع الاحتياجات الأساسية، بحيث يعبر مستوى الكفاف من الغذاء عن البعد الاستهلاكي لمشكلة الأمن الغذائي كحد أدنى من السعرات الحرارية من أجل بقاء الفرد على قيد الحياة[1].

2- المستوى الثاني: المستويات الوسطى

تبدأ هذه المستويات الوسطى بعد مستويات الكفاف حتى بداية المستوى المحتمل، بحيث تتسم هذه المستويات بوجود ظاهرة سوء التغذية وأحد هذه المستويات هو المستوى المعتاد الذي يقصد به التخلص من ظاهرة سوء التغذية التي تعتبر من أخطر المشاكل التي تعاني منها الدول النامية الناتجة عن نقص البروتين الحيواني.

3- المستوى المحتمل

[1] بوعشة مبارك، قيطوني إيمان: **تحقيق الأمن الغذائي عن طريق بعض السياسات الزراعية والغذائية ونجاع الزراعة العضوية في الوطن العربي، الملتقى الدولي** السادس حول إستراتيجية الأمن الغذائي بالعالم العربي المنعقد يومي 7/ 8 ديسمبر 2011، جامعة سكيكدة، ص249.

يعبر هذا المستوى على قدرة الدولة في رفع مستوى الغذاء لأفرادها، إلى حد يسمح لرعاياها بأداء أعمالهم الإنتاجية على أحسن وجه وبكفاءة عالية، فهذا المستوى يتضمن البعد الإنتاجي للمسألة أي طاقات الإنتاج من جهة، ومستوى الدخل الفردي من جهة أخرى، وعليه يعتمد المستوى المحتمل من الغذاء على شقي معادلة الأمن الغذائي وهما[1]:

- عرض الغذاء سواء تعلق الأمر بالإنتاج أو التجارة الخارجية.
- طلب الغذاء بحيث أن توفير عرض الغذاء لا يكفي وحده لتحقيق الطلب عليه، لأنه كلما ارتفع الدخل الشخصي المتاح زاد المستوى المحتمل من الغذاء، والذي يمنح للفرد القدرة على المساهمة الفعالة في عملية الإنتاج، ودفع عجلة التنمية الاقتصادية مما يؤدي إلى زيادة الناتج الوطني.

ثانيا: أبعاد الأمن الغذائي

تتمثل أبعد الأمن الغذائي فيما يلي:

1- البعد الديموغرافي

يتدخل العنصر البشري في هذه القضية من ثلاثة أقطاب، أولها أن التأمين الغذائي أوجده هو لأجله، ذاته وبقائه، لذا فقد عدد الأساليب والطرق منذ وجوده الاجتماعي وطورها تبعا للظروف التي يعيشها والتي يتوقع حصولها، ثانيا أن الإنسان هو المنشط لعمليات الإنتاج والتسيير*، الدالة على الأمن الغذائي، وأما القطب الثالث وهو الأهم لأن الكائن البشري يعتبر مقياسا للكفاية الغذائية لأنه المحدث للأزمة الغذائية التي تستدعي التأمين لها، ولقد بدا هذا واضحا بعد التزايد السكاني المذهل الذي عرفته مجمل بلدان العالم خاصة في العالم العربي خلال العقود الماضية، من المبررات التي تصاغ لمشكلة الغذاء في المنطقة العربية، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن التزايد العددي للسكان رافقه تغيير جوهري في توزيع السكان بين الريف والحضر، فقد أدت الهجرة الريفية إلى المدن داخل البلد الواحد أو حتى بين البلدان (الطالبة للعمالة) إلى تزايد كبير لسكان المدن وحرمان القطاع الزراعي في هذه المناطق، هذا يعني أن تأثير البعد الديموغرافي بالزيادة النوعية أو الزيادة العددية له تأثير غير محدود في الأمن الغذائي[2].

2- البعد الاجتماعي والسياسي

[1] ريم قصوري: **الأمن الغذائي والتنمية المستدامة- حالة الجزائر**، رسالة ماجستير، جامعة عنابة، 2012، ص71.
* على اعتبار أن هاتين العمليتين أي الإنتاج والتسيير هما العمليتان الأساسيتان في تجسيد الأمن الغذائي الذاتي بكفاءة عالية.
[2] سلاطنية بلقاسم: **معالجة تصورية لمفهوم الأمن الغذائي وأبعاده**، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة بسكرة، العدد 05، جوان 2009،ى ص97.

تترك مشكلة أزمة الغذاء أبعادا اجتماعية كثيرة في المجتمع إذ أن هناك علاقة انسجام وتوافق بين الجانبين المادي والروحي للمجتمع، فإذا كان المجتمع مرتاحا ماديا واقتصاديا وقادرا على إشباع حاجاته الإنسانية من المواد الغذائية والأساسية فإنه يكون مستقرا من الناحية الاجتماعية ومقتنعا بواقعه الميداني ومتكيفا مع الأجواء البيئية والاجتماعية[1]، كما يعتبر عدم توفر الأمن الاجتماعي من أهم أسباب الهجرة المعاكسة من المدن الكبيرة إلى القرى والمدن الصغيرة في الكثير من البلدان، والنزوح والهجرة الجماعية من مناطق الحروب والنزاعات المسلحة التي غالبا ما تكون مناطق إنتاج للغذاء[2] مثل ما هو حاصل الآن في سوريا والعراق.

كما تبرز أهمية تحقيق الأمن الغذائي في استمرار الأنظمة السياسية، فحدوث عجز في الغذاء يؤدي إلى تهديد حياة الأفراد والذي يمثل تهديدا لاستقرار الأمن الداخلي للدولة، مثل ما حدث في بعض الدول العربية سابقا، فعلى سبيل المثال أحداث الشغب التي حدثت في مصر في يناير 1977 عقب عزم الحكومة المصرية على رفع أسعار الغذاء والوقود بصفة فجائية.

وعموما يمكن إجمال العوامل الأساسية التي تساهم في تفسير تصاعد أهمية البعد السياسي للأمن الغذائي فيما يلي[3]:

- محدودية عدد الدول المنتجة والمصدرة للمحاصيل الغذائية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية كندا استراليا، وبعض دول الاتحاد الأوروبي.
- القدرة العالية للدول المعنية على المناورة السياسية والاقتصادية في مجال تجارة الحبوب بالنظر إلى المرونة العالية التي تتمتع بها في مجال الإنتاج عموما أو إنتاج الغذاء بشكل خاص.
- طبيعة السلع الغذائية التي يتسم الطلب عليها بمرونة سعرية شديدة الانخفاض.
- تحكم الشركات متعددة الجنسيات في تجارة الغذاء وصناعته في العالم.
- ضعف الدول المستوردة للغذاء اقتصاديا وسياسيا مما يضعف لديها القدرة التفاوضية في علاقاتها مع الدول المصدرة للغذاء.
- تهديد الدول المنتجة الرئيسية للغذاء في العالم باستخدام الغذاء كسلاح استراتيجي للضغط على الدول المستوردة لفرض هيمنتها وإرادتها السياسية عليها على نحو ما فعلت الوم أ سنة 1973 بعد قيام الدول العربية بحظر تصدير النفط إلى الو م أ وهولندا.

---

[1] مزاحم ماهر علي: **الآثار الاجتماعية لمشكلة الغذاء، مجلة البحوث والدراسات الإستراتيجية، العدد2 العراق**، 2005، ص111.
[2] خضران عبد الحميد الزهراني، صديق الطيب منير: **الأمن الغذائي والمائي في المملكة العربية السعودية- الواقع والتطلعات**، مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، 2007، ص11.
[3] زكوان طرابشي: مرجع سبق ذكره، ص152.

3- البعد الاقتصادي

يتضح هذا البعد من العلاقة التي تربط بين الأمن الغذائي والفجوة الغذائية والتي تستلزم دراسة جانبي الطلب والعرض على الغذاء لمعرفة حجم الفجوة الغذائية، والمستويات المختلفة لأسعار السلع الغذائية، ومدى استقرار أسواق هذه السلع، ويتضمن البعد الاقتصادي جانبا تنمويا يتمثل في اثر مستوى الأمن الغذائي السائد داخل الدولة على عملية التنمية الاقتصادية، حيث توجد علاقة طردية بين الغذاء الجيد والصحة وعملية التنمية الاقتصادية[1]، فكلما حصل الفرد على الغذاء المناسب بالكمية والنوعية المطلوبة، كلما استطاع أن يحقق إنتاجية مرتفعة، ومن ثم تحقيق التنمية الاقتصادية، وفي حالة العكس تتدهور الحالة الصحية للعنصر البشري ويهدد قدرته على الدخول في سوق العمل، مما يؤثر سليا على التنمية الاقتصادية، وهنا تظهر أهمية الاستثمار في العنصر البشري باعتباره يمثل أهم عناصر الإنتاج المتوفرة في الدول النامية، كما يتضمن البعد الاقتصادي جانبا أخر يتمثل في الزراعة وكيفية تحديث السياسة الزراعية بما يسمح بتنميتها وتطويرها وفق الأساليب الحديثة[2].

ويدفع العجز عن تحقيق الأمن الغذائي الدول إلى تخصيص مبالغ مالية ضخمة لتغطية فاتورة العجز، مما يعني استنزاف الموارد المالية وإرهاقا للاقتصاد، وتفاقما في عجز الميزان التجاري الزراعي الخارجي، وتضخما للمديونية في بعض الأقطار، وبالتالي تكريسا للتبعية والإضرار بالتنمية بمجملها، الأمر الذي يؤدي إلى الدخول في حلقة صعبة لن يكون الخروج منها ممكنا إلا بتحريك التنمية نفسها وتطويرها، وبالتركيز على تحسين وتطوير الإنتاج الزراعي الذاتي[3]. كما أن التركيز على مبدأ الإنتاج الذي يؤدي إلى الاستغلال الأمثل للموارد البيئية والثروات الطبيعية التي تشكل الجانب المادي في عملية التنمية، وهي تشمل جميع الموارد التي خلقها الله سبحانه وتعالى للإنسان وسخرها له وذلك من اجل منفعته، فالإنتاج عنصر هام في تحقيق الأمن الغذائي لأنه يؤدي إلى قيام استصلاح الموارد الاقتصادية بغية تحقيق الكفاية لضمان سد الاحتياجات الأساسية لأفراد المجتمع من مأكل ومشرب وملبس وهذا بدوره يكفل للإنسان عيشا رغدا يمكنه من تحقيق مبدأ الإعمار والاستخلاف في الأرض.[4]

4- البعد الزمني

---

[1] أحمد رمضان وآخرون: مرجع سبق ذكره، ص 202.

[2] مليكة زغيب: **إمكانية تحقيق الأمن الغذائي بالمنتجات المعدلة وراثيا**، الملتقى الدولي السادس حول إستراتيجية الأمن الغذائي بالعالم العربي مرجع سبق ذكره، ص427.

[3] أحمد لعسلسنة، عبد الواحد غربة: **دور السوق العربية المشتركة في معالجة الأمن الغذائي العربي**، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الوادي، العدد 2، 2012، ص199.

[4] عباس احمد الباز: **وسائل تحقيق الأمن الغذائي والمائي من منظور إسلامي**، مؤتة للبحوث والدراسات، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد28، العدد6، الأردن 2013، ص263.

تستطيع أي دولة تتسم بالأمن الغذائي تغطية حاجاتها الغذائية باستمرار سواء كان ذلك في فترة وجيزة أو طويلة، ويتمثل هذا البعد في أن مفهوم الأمن الغذائي هو مفهوم ديناميكي بحيث يتأقلم والظروف الاقتصادية، فمثلا في المدى القصير يجب على الدولة توفير الغذاء المطلوب للمستهلكين دون الأخذ بعين الاعتبار مصدر تمويل الغذاء، حتى ولو تطلب الأمر توفير الغذاء على حساب زيادة عبئ ثقيل على ميزانية الدولة[1].

المطلب الثالث: علاقة الأمن الغذائي ببعض المفاهيم الأخرى

يعد مفهوم الأمن الغذائي مفهوما واسعا وغير ثابت، فهو يتغير بتغير التوجهات والآراء الاقتصادية والسياسية، ولا يمكن فهم مشكلة الأمن الغذائي وتحليلها تحليلا صحيحا دون فهم الإطار النظري لبعض المفاهيم ذات الصلة بمفهوم الأمن الغذائي.

أولا: الاكتفاء الذاتي

يعرف الاكتفاء الذاتي بأنه " تحقيق نسبة مرتفعة من الاعتماد على الذات في مجال توفير السلع الغذائية التي تعد من السلع الضرورية في حياة أفراد المجتمع التي يمكن استغلالها من قبل القوى الخارجية بغية التأثير في الاستقلال السياسي والاقتصادي للدول في حالة الاعتماد الشديد على الخارج في توفيرها[2]، ويعبر الاكتفاء الذاتي الكامل عن قدرة المجتمع على تحقيق الاعتماد الكامل على النفس وعلى الموارد والإمكانات الذاتية في إنتاج كل احتياجاته الغذائية محليا، إلا أن هذا المفهوم أثبرت حوله مجموعة من التحفظات نذكر منها[3]:

1- إن مفهوم الاكتفاء الذاتي الغذائي يعتبر مفهوما عاما وغير واضح، إذا لم يوضع في إطار جغرافي وتاريخي محدد، كما أنه في بعض الأحيان يحمل فكرا إيديولوجيا أكثر مما هو تطبيق عملي.

2- يتعلق التحفظ الثاني حول نسبية مفهوم الاكتفاء الذاتي الغذائي، هل هو عند الحد الأدنى في توفير الاحتياجات الغذائية، أم الحد المتوسط أم الحد الأعلى، فلا بد من ربط هذا بالمستوى الاقتصادي والمعيشي للمجتمعات.

---

[1] **على موفق**: **سياسة التجديد الريفي ومستقبل الأمن الغذائي في الجزائر**، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، العدد4، مصر، 2012، ص246.

[2] سالم توفيق النجفي: **أوضاع الأمن الغذائي في البلدان النامية، مجلة تنمية الرافدين**، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق، 2007، ص55.

[3] **عاكف الزغبي**: **كيف يمكن تصحيح الخلل الزراعي**، المجلة الثقافية، العدد 69، الأردن، 2007، ص162.

3- التحفظ الثالث يعتبر أن الاكتفاء الذاتي الغذائي الكامل قد يكون هدفا قوميا نبيلا، إلا أن تحقيقه مرتبط بالدرجة الأولى بالموارد المتاحة وقدرتها على الوفاء بالاحتياجات، وإذا قررت الأقطار المضي قدما في تحقيق هذا الهدف فلا بد أن يكفله ذلك تضحيات اقتصادية واجتماعية باهظة إذا ما قورنت بحلول أكثر وسطية.

4- التحفظ الأخير يتعلق بمدى الرشد في القرار الاقتصادي القاضي بسياسة الاكتفاء الذاتي الغذائي الكامل، إذ أن الموارد الزراعية محدودة وقطاع الزراعة هش لأنه يرتبط بصورة مباشرة بالتغيرات المناخية مما يجعل الاعتماد عليه بصورة مطلقة قرارا اقتصاديا غير رشيدا، كما أنه في إطار المنظمة العالمية للتجارة وما رافقها من تحرير التبادل التجاري، فإن معيار الاختيار الرشيد يميل إلى اعتبار التكلفة الأفضل بغض النظر أو دون تمييز بين إنتاج محلي وإنتاج خارجي، وهناك اعتبار آخر يتعلق بارتفاع مستويات المعيشة وتعدد متطلبات وأذواق المستهلكين لدرجة يصعب معها أن تنتج كلها محليا[1].

ورغم وجاهة التحفظات حول مفهوم الاكتفاء الغذائي الذاتي الكامل فإن اعتماد سياسة الاكتفاء الذاتي أو الجزئي من السلع الاستهلاكية يعتبر خسارا استراتيجيا يجب على الدول عدم التنازل عليه مهما كلفها من ثمن فنجد على المستوى العالمي أمثلة في التضحية الاقتصادية في سبيل تحقيق الاكتفاء الذاتي في بعض السلع الأساسية كما هو الحال في سياسة زراعة الأرز والقمح في المملكة العربية السعودية[2]. وتقيس درجة الاكتفاء الذاتي نسبة الإنتاج المحلي إلى المتاح من الاستهلاك الكلي سواء تم إنتاجه محليا أو استيراده من خارج الوطن لذلك تحسب بالعلاقة التالية[3]:

درجة الاكتفاء الذاتي = الإنتاج المحلي من سلعة ما / المطلوب للاستهلاك لنفس السلعة

لذلك فهي تقيس درجة الاعتماد على الذات، فعندما تساوي هذه النسبة 100% نقول أنه تحقق الاكتفاء الذاتي، ويحدث ذلك عندما يتساوى الإنتاج المحلي مع المتاح باستهلاك، ويسمى عدم الاكتفاء الذاتي عندما يزيد المتاح للاستهلاك عن الإنتاج المحلي.

[1] نفس المرجع، ص162.

[2] توهامي إبراهيم: **الزراعة والأمن الغذائي**، الملتقى الدولي السادس حول إستراتيجية الأمن **الغذائي بالعالم العربي**، مرجع سبق ذكره، ص91.

[3] هطاي عبد القادر: **الأمن الغذائي في الوطن العربي- الأوضاع والحلول**، مجلة دراسات اقتصادية، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، العدد20، **الجزائر**، 2012، ص89.

وتعبر نسبة الإنتاج الذاتي عن قدرة البلد على الوفاء بالاحتياجات الغذائية الأساسية لمجموع السكان من خلال تخصيص الموارد الزراعية المتاحة لإنتاج المواد الغذائية محليا بغض النظر عن اعتبارات الميزة النسبية، وهي تعبر عن النسبة المئوية من إجمالي الاحتياجات الغذائية الضرورية على المستوى القومي التي يسدها الإنتاج المحلي[1].

إن مفهوم الاكتفاء الذاتي من الغذاء يختلف عن مفهوم الأمن الغذائي في نقطتين أساسيتين هما: النظر إلى الاكتفاء الذاتي من الغذاء بأنه المصدر الوحيد للعرض، في حين يأخذ الأمن الغذائي في الحسبان الاستيراد التجارية والإعانات الغذائية والمعونات كمصادر أخرى ممكنة لعرض السلع، والثانية أنه يشير فقط إلى غذاء منتج محليا على المستوى القومي، في حين يكون للأمن الغذائي أربعة عناصر هي الوفرة، الوصول إلى الغذاء، قدرة السكان الشرائية، وأخيرا الاستقرار للمعروض من الغذاء[2].

ثانيا: الفجوة الغذائية

تعرف الفجوة الغذائية بأنها مقدار الإنتاج المحلي وصافي الواردات لمختلف السلع، وتطورات الفجوة الغذائية هي محصلة لتفوق معدلات نمو الطلب على معدلات نمو الإنتاج، كما تعرف أيضا بأنها الفرق بين الإنتاج المحلي والاستهلاك المحلي[3]، وتعرف كذلك بأنها تلك الكمية من المواد الغذائية التي يحتاجها البلد الواحد ولا يستطيع توفيرها محليا بل يسعى ويلجئ إلى إشباعها عن طريق الاستيراد من الخارج[4]، ويتم تقدير هذا العجز بقياس الفروق بين الإنتاج المحلي والاستهلاك المحلي من السلع الغذائية، ومن ثم فهي تعكس العجز المحلي للسلع الغذائية في تلبية احتياجات السكان منها، وبناءا عليه نجد أن الفجوة الغذائية تتأثر بمتغيرين أساسيين هما: الإنتاج المحلي والاستهلاك المحلي، فزيادة الأول مع ثبات حجم الطلب يؤدي حتما إلى تقلص هذه الفجوة، بينما زيادة الاستهلاك مع ثبات حجم الإنتاج أو زيادته بنسبة أقل من زيادة الاستهلاك يؤدي إلى اتساع الفجوة الغذائية.

وتجدر الإشارة إلى أن هناك من ذهب لربط مشكلة الأمن الغذائي بالفجوة الغذائية وكيفية معالجتها فقسمت إلى ثلاثة جوانب، حيث تشكل الفجوة الغذائية الجانب الأول على اعتبار أنها تعبر عن كفاية الإنتاج المحلي من الغذاء لمواجهة متطلبات الاستهلاك القومي، فهذا الجانب الأول من

[1] ناهد عبد اللطيف محسن: **مؤشرات التبعية الغذائية**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد34، **المجلد**13، **مصر**، 2005، ص320.
[2] سالم توفيق النجفي: **أوضاع الأمن الغذائي في البلدان النامية، مجلة تنمية الرافدين، مرجع**سابق، ص55.
[3] نزار قنوع: **واقع وملامح الفجوة الغذائية في سوريا**، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد 33، **العدد**1، سوريا، 2011، ص116.
[4] عامر أحمد: **محاولة نمدجة وتقدير حجم الفجوة في الجزائر، مجلة الباحث، العدد** 8، **الجزائر**، 2010، ص28.

مشكلة الأمن الغذائي يتمثل في عجز الإنتاج المحلي وضعف مرونته في مواجهة الطلب المتزايد عن الغذاء، أما الجانب الثاني من مشكلة الأمن الغذائي فيتمثل في كيفية تغطية الفجوة الغذائية الفعلية، أما الجانب الثالث للمشكلة فيتمثل في مدى قدرة الدولة على تمويل فاتورة وارداتها من الغذاء ممثلا في كيفية تمويل الفجوة الغذائية الفعلية حيث تتفاوت حدة هذه المشكلة مع انخفاض حصيلة النقد الأجنبي وتزايد الاعتماد على الخارج لتكملة قيمة فاتورة الواردات الغذائية لسد الفجوة الغذائية[1]، كما تجدر الإشارة إلى انه يمكن قياس الفجوة الغذائية بعدة نذكر منها ما يلي:

الفجوة الغذائية الفعلية = الواردات الغذائية + المعونات الغذائية

فجوة الأمن الغذائي= الصادرات الغذائية – الواردات الغذائية .، حيث يعبر هذا المؤشر عن فجوة الأمن الغذائي وفق مؤشر رصيد الميزان التجاري الغذائي، فإذا كان هذا الرصيد موجبا أو صفرا يعني ذلك عدم وجود فجوة أمن غذائي، حيث توجد لدى الدولة موارد مالية ذاتية تتجاوز أو تكفي لسد الفجوة الغذائية بالاستيراد من السوق الدولية، وتظهر فجوة الأمن الغذائي الفعلية إذا كان رصيد الميزان التجاري الغذائي سالبا أي الواردات الغذائية تفوق الصادرات الغذائية.

ثالثا: التبعية الغذائية

هناك عدة تعاريف تناولت التبعية الغذائية، حيث تعرف بأنها نسبة الاستهلاك المستند إلى مصادر خارجية، وتبدأ هذه النسبة من مستويات دنيا قريبة من الصفر في الدول ذات الإنتاج الزراعي والمائي النشط، لترتفع حتى تقترب المائة في المائة في الدول شديدة الاعتماد على الخارج[2]، كما تعرف كذلك بأنها لجوء الدول للسوق العالمية الغذائية من أجل توفير احتياجاتها من الغذاء، وقبول ما تمليه تلك الدول من شروط في سبيل تزويدها بتلك الاحتياجات من الغذاء.

رابعا: أمان الغذاء

عرف العالم ابتداءا من منتصف الثمانينات أمنا غذائيا نسبيا – بشكل رئيسي- تزايد استخدام الكيماويات في الزراعة الحديثة، إلا أن تزايد الإنتاجية الزراعية بهذه الطريقة جلب مخاوف كثيرة

[1] علاوة نواري: **تقدير الفجوة الغذائية في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1980- 2008، الملتقى الدولي السادس حول إستراتيجية الأمن الغذائي بالعالم العربي**، مرجع سبق ذكره ، ص ص 333، 334.

[2] محمد ترفو: **النمذجة القياسية والاتجاهات المستقبلية للفجوة الغذائية في الجزائر افاق 2020، الملتقى الدولي حول استدامة الأمن** الغذائي تفي الوطن العربي المنعقد يومي 24/23 نوفمبر 2014، جامعة الشلف، ص03.

للمستهلكين، وبدأ الحديث عن طريقة جديدة لزيادة الإنتاجية أكثر أمنا لصحة الإنسان كالزراعة البديلة أو الزراعة العضوية[1].

إن مفهوم منظمة الصحة العالمية لأمان الغذاء يعني كل الظروف والمعايير الضرورية اللازمة لضمان أن يكون الغذاء أمنا وموثوقا به وصحيا وملائما للاستهلاك الآدمي، فأمان الغذاء يتعلق بكل المراحل، من مرحلة الإنتاج الزراعي حتى لحظة الاستهلاك من طرف المستهلك الأخير[2].

خامسا: انعدام الأمن الغذائي

يحدث انعدام الأمن الغذائي عندما يعاني الناس من نقص التغذية نتيجة عدم توفر الغذاء أو عدم التمكن من الحصول عليه، وهم الأشخاص الذين تكون مقاديرهم الغذائية أقل من الاحتياجات الضرورية الدنيا من الحريرات (الطاقة) وأولئك الأشخاص الذين تظهر عليهم أعراض فيزيائية بسبب نقص التغذية والطاقة الناجمين عن عدم قدرة الجسم المرضية على الاستفادة من الغذاء، وانعدام الأمن الغذائي هو ظاهرة معقدة تعزى إلى مجموعة كبيرة من العوامل المختلفة من حيث الأهمية، إذ يمكن تصنيف هذه العوامل إلى عوامل اقتصادية، اجتماعية سياسية بيئية، عوامل متعلقة بالأداء الاقتصادي وإجراءات الرقابة[3].

سادسا: نقص التغذية

يحدث نقص التغذية عندما يكون المتناول من السعرات الحرارية اقل من الحد الأدنى من متطلبات الطاقة الغذائية، وهذا الحد الأدنى هو مقدار الطاقة اللازمة لممارسة نشاط خفيف وللحفاظ على حد أدنى من الوزن المقبول بالنسبة إلى الطول الذي يبلغه الشخص، وهو يتباين حسب البلد ومن سنة إلى أخر تبعا لتركيبة السكان[4].

المبحث الثاني: الأهمية النسبية للقطاع الزراعي في الاقتصاديات العربية

يعد قطاع الزراعة أحد القطاعات الاقتصادية الرئيسية في العديد من الدول العربية، سواء من حيث مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي أوفي تشغيل القوى العاملة، أوفي حجم التجارة الخارجية، كما يساهم القطاع الزراعي العربي في إمداد العديد من الصناعات بالمواد الأولية.

---

[1] **المركز الوطني للمعلومات ،الأمن الغذائي**: الجمهورية اليمنية، 2005، ص 05.
[2] **محمد ترقو**: مرجع سبق ذكره، ص03.
[3] سميرة الزغبي: **أوضاع الأمن الغذائي في سوريا**، المركز الوطني للسياسات الزراعية، ورقة عمل رقم 17، 2006، ص 04.
[4] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة: تقرير حول **حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم**، روما، 2010، ص08.

المطلب الأول: المعالم الرئيسية للقطاع الزراعي العربي

سيتم التطرق في هذا العنصر إلى أهمية النشاط الزراعي وكذا سمات القطاع الزراعي العربي.

أولا: أهمية النشاط الزراعي

تعتبر الزراعة من الأنشطة الرئيسية التي تعتمد عليها الدول النامية في تحقيق أمنها الغذائي وذلك في ظل الظروف الدولية المعاصرة التي تظهر فيها الصراعات الحادة الظاهرة أو الخفية التي تستخدم فيها أشكال الضغوط، وتعتمد العديد من الدول العربية على القطاع الزراعي في توفير المنتجات الغذائية والمدخلات الوسيطة للصناعات التحويلية وخلق فرص العمل لفئات واسعة من السكان، فالزراعة لا تساهم في توفير الأمن الغذائي فقط، وإنما يمكن أن تصبح أداة تستخدمها الدول العربية في تعديل شروط التبادل الدولي وتحسينها لصالح، ذلك عندما يتوفر في بعض الأقطار من إنتاجها قدر مهم يتاح للتصدير في ظل ظروف تزايد الطلب على الغذاء مقابل محدودية العرض، كما أن ذلك يوفر القدرة على زيادة قوة المساومة في السوق الدولية، ولا شك أن تعزيز دور القطاع الزراعي في النمو الاقتصادي يحقق عدة نتائج أبرزها زيادة عرض الغذاء التي من شأنها زيادة الناتج القومي المرتبط بالزيادة في المخرجات الزراعية الصافية، ويكون من المناسب العمل على زيادة الإنتاجية الزراعية في مجال إنتاج الحبوب بأنواعها المختلفة التي تشكل أكثر من 50 بالمائة من احتياجات الإنسان الغذائية، مما يساعد على زيادة الإنتاج بمعدلات عالية ومستقرة وبتكلفة أقل كلما أمكن ذلك، بحيث ينعكس ذلك على مستويات الأسعار ومن ثم زيادة الدخل الحقيقي للمستهلك[1].

ثانيا: سمات القطاع الزراعي العربي

يتسم القطاع الزراعي في الدول العربية بالعديد من السمات يمكن إيجازها فيما يلي:

1- انخفاض الإنتاجية الزراعية مقارنة بإنتاجية الدول المتقدمة، ويرجع ذلك أساسا إلى أن الزراعة العربية لا تزال تستخدم أساليب إنتاجية تقليدية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى الاعتماد على استيراد التكنولوجيا الزراعية من الخارج الأمر الذي جعل من الصعوبة بمكان الوصول إلى مستويات متقدمة قادرة على منافسة الزراعة الحديثة في الدول المتقدمة.

2- تخلف العنصر البشري في الزراعة العربية، وذلك نتيجة لعدة عوامل من أبرزها ضعف التعليم وانتشار الأمية وسط العاملين في القطاع الزراعي، وضعف إمكانات التدريب وضعف درجة

[1] محمد معين رجب: مرجع سبق ذكره، ص154.

الحرص في اللجوء إليه بسبب انخفاض درجة الوعي المرتبطة بانخفاض مستوى التعليم والثقافة، ويعاني القطاع الزراعي كذلك من محدودية الكفاءة الفنية المتخصصة كالاختصاصيين والفنيين الزراعيين، ويرتبط بتخلف العنصر البشري في الزراعة العربية انخفاض القدرات البشرية الفنية المرتبطة بالعملية الإنتاجية.

3- يتصف القطاع الزراعي العربي بسيادة النظم التقنية التقليدية خاصة في مناطق الزراعات المطرية ونظم التربية للإنتاج الحيواني، بل وفي معظم الزراعات المروية في الدول الزراعية الرئيسية، وتبدو مظاهر هذا التخلف النسبي واضحة في تقنيات استخدام الموارد الزراعية خاصة موارد المياه، وأيضا في تقنيات استنباط الأصناف النباتية الملائمة للبيئات الزراعية، هذا بالإضافة إلى القصور في إنتاج واستخدام البذور والتقاوي المحسنة. وضعف تقنيات معاملات ما بعد الحصاد للعديد من المحاصيل الزراعية والتسويق، وتقنيات استغلال مصايد الأسماك والأحياء المائية وثروة الغابات الطبيعية[1].

4- تبرز في ظل القطاع الزراعي العربي مشكلة تنظيم حيازة الأرض الزراعية، وذلك لأن الزراعة العربية كانت تمارس من خلل حيازات كبيرة مثلتها النظم شبه الإقطاعية التي كانت سائدة حتى وقت قريب في معظم الدول العربية، إلا أن اتجاه هذه الدول إلى تطبيق قوانين الإصلاح الزراعي في العديد منها أدى إلى توزيع الأراضي على الفلاحين، وتفتيت الأرض الزراعية نتيجة لذلك إلى مساحات حيازة صغيرة، تنخفض معها الإمكانات على زيادة الإنتاج وتدني الإنتاجية كما سبق وذكرنا، وقد عمدت بعض الدول العربية إلى اعتماد نظم حيازة كبيرة من خلال المزارع التعاونية والمزارع الجماعية ومزارع الدولة، إلا أن واقع التطبيق لهذه الحيازات أدى إلى إفراز العديد من السلبيات التي أضرت بالعملية الإنتاجية[2].

5- تعتبر الزراعة المعتمدة على الأمطار الأكثر انتشارا في الدول العربية إذ تشكل حوالي 55 بالمائة من مساحة الأراضي التي تزرع بالمحاصيل الموسمية مقابل 21,5 بالمائة للأراضي الزراعية المروية، و23,5 بالمائة للأراضي المتروكة دون استغلال، كما أن هناك تفاوت كبير في المساحات القابلة للزراعة غير المستغلة في الدول العربية حيث يتركز الجزء الأكبر منها في كل من الجزائر والسودان.

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية: **جهود المنظمة العربية للتنمية الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي العربي**، ملتقى مهددات **الأمن الغذائي** العربي، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، 2013/5/2، ص04.

[2] فليح حسن خلف: **مرجع سبق ذكره**، ص141.

6- عدم استقرار الإنتاج الزراعي من عام لآخر وهذا بسبب اعتماد نسبة كبيرة من الزراعة العربية على الأمطار والتي تختلف كميتها من عام لأخر.

7- يعاني القطاع الزراعي العربي من قصور واضح في معدل تكوين رأس المال، نتيجة لانخفاض الأهمية النسبية للاستثمارات الموجهة للقطاع الزراعي، مقارنة بالاستثمارات الموجهة للقطاعات الأخرى.

8- يعاني القطاع الزراعي العربي من مشكلة الوارد المائية السطحية، حيث تأتي غالبية هذه الموارد (كالنيل والفرات) من خارج الإقليم، حيث يتوفر ثلث هذه الموارد التي تقدر بحوالي 296 مليار متر مكعب والمتاح منها حوالي 191 مليار متر مكعب، من داخل البلدان العربية، والباقي من خارج الإقليم على اعتبار أن الدول العربية التي تقع ضمن دول حوض النيل والفرات هي دول مصب وليست دول منبع ومن شأن هذا أن يرهن مستقبل التنمية الزراعية لقيود وضغوط سياسية ما لم يتم إقرار إستراتيجية التحرك لسد العجز المائي الحالي في البلدان العربية والمقدر بحوالي 85 مليار متر مكعب والمتوقع أن يصل إلى 78 مليار متر مكعب بحلول عام 2030[1].

9- تدني إنتاجية الثروة الحيوانية لبدائية أساليب إنتاجها، والى عدم إدخال المحاصيل العلفية في الدورات الزراعية، ولعدم وجود تنسيق بين الإنتاج الحيواني والنباتي، وكذلك تفكك العمليات الإنتاجية، وغياب السياسات الزراعية المناسبة.

المطلب الثاني: الناتج المحلي الإجمالي والناتج الزراعي في الدول العربية

إن التنمية الاقتصادية والاجتماعية في بعض من الأقطار العربية لازالت تعتمد وبشكل كبير على القطاع الزراعي حيث يساهم هذا الأخير في توفير المنتجات الغذائية والمدخلات الوسيطة للعديد من الصناعات التحويلية، وهو ما يسمى بمساهمة الناتج، كما يوفر القطاع الزراعي فرص العمل لنسبة كبيرة من السكان بشكل أو غير مباشر، كما يساهم هذا القطاع في توفير جزء من النقد الأجنبي من خلال عائدات صادرات السلع الزراعية أو من خلال توفير سلع منتجة محليا مما يحد من حجم الواردات من الغذاء، حيث يستخدم ذلك النقد الأجنبي كذبك في تمويل برامج التنمية الاقتصادية لهذا فإن تنمية هذا القطاع يجب أن يحتل مكانة متميزة في التوجهات التنموية العربية خاصة بعد التزايد في عدد السكان وزيادة الطلب على السلع الغذائية[2]، ولكن على الرغم من أهمية القطاع الزراعي في

[1] محمد سمير مصطفى: **الأمن الغذائي العربي والأزمة الغذائية خسائر الواقع وحلول المستقبل**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 52، مصر، 2010، ص142.

[2] أسامة عبد الرحمن: **علاقة الأمن الغذائي والمائي بالأمن القومي**، دار الكتب والوثائق القومية، مصر، 2011، ص100.

الهيكل الاقتصادي لعدد كبير من الدول العربية كما سبق وذكرنا إلا أن مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي ككل لا تزال محدودة.

أولا: تطور الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية

بلغ الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية ككل بأسعار السوق الجارية سنه 2014 حوالي 2757 مليار دولار مقابل 2717 مليار دولار سنة 2013 مسجلا بذلك معدل نمو اقترب من 1,5 % وهو معدل نمو أقل من معدل النمو المسجل في عام 2013 والذي قدر آنذاك بـ 3,0 % ، ويرجع استمرار تراجع ضعف الأداء الاقتصادي للدول العربية إلى العديد من الأسباب والتي من أبرزها الانعكاس السلبي للظروف التي تمر بها لعض البلدان العربية وتأثيرها المباشر على دول مثل سورية، ليبيا العراق اليمن، وتأثيرها كذلك على معدل النمو الاقتصادي في المنطقة العربية ككل، من جانب آخر تأثرت الدول العربية المصدرة الرئيسية للنفط بانخفاض عائدات تصديره نتيجة لتواصل تراجع أسعاره في الأسواق الدولية حيث تراجع مؤشر أسعار سلة أوبك من 109,5 دولار للبرميل عام 2012 إلى أقل من 96,2 دولار للبرميل عام 2014 مما أثر على الإيرادات المالية العامة وعلى نمو الإنفاق العام والخاص في عدد من الدول العربية[1]، حيث يبين الجدول التالي تطور الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للدول العربية خلال الفترة 2005- 2014:

جدول رقم (2-1): الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية خلال الفترة 2005-2014 مليار دولار

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الناتج	948	1167	1394	1622	2045	1769	2071	2385	2638	2717	2757

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الفصل الثاني، التطورات الاقتصادية والاجتماعية، 2015، ص29.

أما على المستوى القطري العربي، فتشير البيانات إلى أن معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة الوطنية سجلت في عام 2014 تراجعا معظم الدول العربية المصدرة للنفط لمقارنة بعام 2013، وذلك نتيجة لاستمرار تراجع إنتاج وتصدير النفط واستمرار تراجع أسعاره ، كذلك تراجع النمو في الدول التي تعاني من الصراعات السياسية وعدم الاستقرار الأمني مثل سوريا اليمن ليبيا والعراق، وكذا الدول التي تشهد تحولات سياسية مثل تونس نتيجة تواصل ظروف عدم الاستقرار التي تحيط بالمناخ الاقتصادي والسياسي، فضلا عن عدم تحسن أهم مصادر المتحصلات

[1] صندوق النقد العربي: **التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الفصل الثاني،** التطورات الاقتصادية والاجتماعية، 2015، ص29.

من النقد الأجنبي مثل السياحة، وتراجع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بالإضافة إلى انخفاض الإنتاج الزراعي في المغرب بشكل أثر على معدل النمو، أما السودان فيعزى تراجع النمو فيها لتأثره بما يحدث من اضطرابات في جنوب السودان، والتي تحد من قدرته على إنتاج وتصدير النفط، بالمقابل تحسن النمو في كل من الأردن جيبوتي لبنان ومصر.

جدول رقم (2-2): معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية للفترة 2013-2014

الدولة	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالعملات الوطنية				معدل نمو الناتج المحلي بالدولار	
	بالأسعار الثابتة		بالأسعار الجارية		بالأسعار الجارية	
	2013	2014	2013	2014	2013	2014
الأردن	2,8	3,1	6,8	6,6	8,6	6,6
الإمارات	5,2	3,6	8,1	4,3	8,1	4,3
البحرين	5,3	4,5	7,0	3,0	7,0	3,0
تونس	2,4	2,4	8,1	8,3	3,9	3,5
الجزائر	2,8	4,1	2,8	7,0	0,4	5,4
جيبوتي	5,0	6,0	7,5	9,2	7,5	9,2
السعودية	2,7	3,6	1,4	1,1	1,4	1,1
السودان	4,4	3,6	40,8	38,8	2,3	10,2
العراق	6,6	-2,1	10,3	-4,2	10,3	-4,2
عمان	3,9	2,9	2,4	4,6	2,4	4,6
قطر	6,3	7,1	6,8	4,2	6,8	4,2
جزر القمر	3,5	3,3	7,6	6,8	11,2	8,9
الكويت	1,1	-1,6	1,4	-5,7	0,1	-6,0
لبنان	1,5	2,0	7,1	5,0	7,1	5,0
ليبيا	-52,1	-12,4	-34,4	-53,2	-34,9	-53,2
مصر	2,1	2,2	11,3	13,9	3,5	5,6
المغرب	4,6	2,9	5,5	3,6	7,9	4,0
موريتانيا	6,7	6,4	8,0	4,2	6,4	8,0
اليمن	4,8	-0,2	8,5	9,5	8,2	9,5

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الفصل الثاني، التطورات الاقتصادية والاجتماعية، 2015، ص3.

وتجدر الإشارة إلى أن الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي للدول العربية يعرف تشوهات حيث ظلت القطاعات السلعية خاصة الزراعية والصناعات التحويلية تلعب دورا هامشيا في قيادة التنمية الزراعية والصناعية بل وفي قيادة التنمية الاقتصادية، فبالرغم من انتهاج الدول العربية لبرامج اقتصادية لم تتمكن هذه الأخيرة من معالجة اختلال الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي العربي، خاصة فشل هذه السياسات في زيادة مساهمة القطاعات السلعية في الناتج المحلي الإجمالي فضلا عن فشلها في تنويع مصادر الدخل[1].

ثانيا: الناتج الزراعي العربي ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي

تختلف نسبة مساهمة القطاع الزراعي في إجمالي الناتج المحلي من دولة إلى أخرى وذلك حسب طبيعة اقتصاد كل دولة والأهمية التي توليها الدولة لهذا القطاع[2]، فعلى الرغم من الأهمية الاقتصادية والاجتماعية لهذا القطاع والتطور الذي شهده في السنوات الأخيرة إلا أن مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي لمجموع الدول العربية ما تزال ضعيفة مقارنة مع باقي القطاعات الإنتاجية الأخرى، وتشير البيانات إلى أن الناتج الزراعي العربي بالأسعار الجارية بلغ سنة 2013 حوالي 141,28 مليار دولار مقارنة بحوالي 130,14 مليار دولار سنة 2012 محققا بذلك معدل نمو وصل إلى 7,8 % في حين بلغت قيمة هذا الناتج سنة 2000 حوالي 55,94 مليار دولار ، وخلال الفترة المذكورة سابقا تراجعت مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي من 7,8 % عام 2000 إلى 5,19 %عام 2013 ويرجع ذلك أساسا إلى زيادة الأهمية النسبية لقطاع الصناعات الاستخراجية بالمقارنة مع بقية القطاعات حيث ارتفعت مساهمة هذا القطاع في الناتج من 30 % إلى أكثر من 37,2 % وكان ذلك نتيجة لنمو القيمة المضافة لهذا القطاع بالأسعار الجارية بنسبة 35,2 %، على اثر ارتفاع أسعار النفط إلى مستوى قياسي عام 2011، وقد وضحت خطورة الاعتماد على قطاع الصناعات الاستخراجية فقط عام 2015 وإلى غاية بدايات عام 2016 حيث انخفضت أسعار النفط إلى مادون 30 دولار الأمر الذي يوضح زيادة مستوى تأثر الاقتصاديات العربية بالتقلبات الخارجية الناشئة عن تقلبات أسعار الطاقة العالمية.

[1] حميد الجميلي: **المشهد الاقتصادي العربي الراهن**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص61.
[2] غردي محمد: **القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر03، 2012، ص32.

بالمقابل شهد عام 2014 ارتفاع الناتج الزراعي في الدول العربية بالأسعار الجارية إلى حوالي 146,6 مليار دولار أي بمعدل نمو سنوي قدر بـ 3,7 % مقارنو بسنة 2013، وترجع أسباب هذا الارتفاع إلى التطورات الايجابية التي طرأت على النشاط الزراعي في عدد من الدول العربية الزراعية مثل مصر السودان والجزائر حيث ركزت سياسات تلك الدول في المجال الزراعي على تحسين وضع الأمن الغذائي وإعطاء القطاع الخاص التسهيلات بزيادة استثماراته في القطاع، والتوسع في استخدام التقانة الزراعية الحديثة، حيث توضح بيانات الجدول التالي تطور مساهمة الناتج الزراعي العربي في إجمالي الناتج المحلي:

جدول رقم(2-3): الناتج الزراعي في الدول العربية للفترة 2004-2014 (مليار دولار، %)

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الناتج	66,6	71,9	81,2	91,6	104,4	114	126,3	124	129,3	141,3	146,1
النسبة*	7,02	6,16	5,82	5,6	5,1	6,4	6,1	5,2	4,9	5,2	5,3

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، أعداد مختلفة.

النسبة*: نسبة الناتج الزراعي إلى الناتج المحلي الإجمالي.

وتفاوتت مساهمة الدول العربية في الناتج الزراعي لعام 2014، فهذه النسبة مرتفعة في الدول ذات الموارد الزراعية مثل مصر حيث بلغت هذه النسبة 24,72 % من الناتج ، والسودان بـ 17,92 %، ثم الجزائر بـ 15,68 %، المغرب بـ 11,22 %، حيث تساهم هذه الدول الأربعة بأكثر من 69,54 % من الناتج الزراعي العربي، وقد بلغت تلك النسبة مستويات منخفضة في الدول ذات الموارد الزراعية المحدودة مثل ليبيا قطر البحرين وجيبوتي.

جدول رقم(2-4): مساهمة الدول العربية في الناتج الزراعي الإجمالي عام 2014 (%)

الدولة	النسبة	الدولة	النسبة	الدولة	النسبة
مصر	*24,72*	اليمن	*3,23*	لبنان	*0,12*
السودان	*17,92*	تونس	*2,78*	الكويت	*0,05*
الجزائر	*15,68*	الإمارات	*1,93*	ليبيا	*0,04*
المغرب	*11,22*	الأردن	*0,8*	قطر	-
السعودية	*10,21*	عمان	*0,7*	البحرين	-
العراق	*7,75*	موريتانيا	*0,4*	جيبوتي	-

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الملاحق الإحصائية، 2015، ص431.

المطلب الثالث: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والناتج الزراعي

أولا: متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

تراوح متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية عام 2014 بين 910 دولار و 96676 دولار، حيث بلغ المتوسط العام في الدول العربية 8004 دولار بمعدل انكماش بلغ 0,81 %، فقد تجاوز هذا المتوسط الـ 20 ألف دولار في الدول الخليجية، من جهة أخرى بلغ معدل النمو المرجح لمتوسط نصيب الفرد من الناتج بالأسعار الثابتة حوالي 0,13 % بالمقارنة مع 0,81 % في عام 2013، وهو ما يؤشر على تراجع مستويات الأداء الاقتصادي رغم وجود تباين كبير بين مختلف الدول العربية، حيث سحلت موريتانيا أعلى معدل نمو في متوسط نصيب الفرد من الناتج لعام 2014 بلغ نحو 4 %، بينما تراجع بحوالي 15,6 %، وحوالي 5,2 % في الكويت.

جدول رقم(2-5): نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية (دولار)

الدولة	2000	2005	2010	2011	2012	2013	2014	معدل النمو % 2014-2013
قطر	28925	49151	92783	97983	103813	101415	96676	- 4,7
الكويت	16922	28183	32339	42418	45726	44754	40519	- 9,5
الإمارات	34837	43989	34614	41558	44101	47151	48666	3,2
البحرين	12582	15140	20930	24304	25440	26255	25756	- 1,9
السعودية	9255	14197	19113	23594	25139	24816	24454	- 1,5
عمان	8121	12388	21147	20618	21071	20281	20485	1,0
لبنان	4585	5469	9562	9910	10836	11528	12029	4,3
المتوسط العام	2664	3895	6052	7231	8027	8069	8004	- 0,81
الجزائر	1801	3132	4479	5431	5542	5450	5687	4,3
العراق	871	1296	3605	4739	5438	5848	5458	- 6,7
الأردن	1742	2300	4329	4622	4850	5152	5375	4,3
تونس	2246	3216	4173	4298	4188	4308	4414	2,5
مصر	1560	1267	2775	2924	3176	3207	3303	3,0
المغرب	1298	1973	2844	3079	2948	3147	3238	2,9
ليبيا	6130	7186	8850	4001	9639	6075	2753	- 54,7
السودان	430	994	1723	1658	2016	1999	2137	6,9
جيبوتي	817	895	1223	1304	1380	1440	1525	5,9

اليمن	622	953	1335	1304	1308	1376	1464	6,5
موريتانيا	405	623	1080	1180	1110	1153	1216	5,5
جزر القمر	366	627	764	824	788	856	910	6,4

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الفصل الثاني، التطورات الاقتصادية والاجتماعية، 2015، ص32.

ثانيا: متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي

يوضح متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي مدى كفاءة القطاع الزراعي لسد الاحتياجات الاستهلاكية من الغذاء للأفراد، وتشير البيانات المتوفرة عن الدول العربية أن هناك تباين في متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي في الدول العربية وذلك راجع إلى تباين أهمية القطاع الزراعي في الاقتصاديات العربية، فقد بلغ هذا الناتج حده الأقصى في المغرب حيث وصلت قيمته سنة 2014 حوالي 1133,97 دولار، في حين بلغ حده الأدنى في جيبوتي والذي لم يتعدى 51,38 دولار ، حيث توضح بيانات الجدول التالي تطور نصيب الفرد العربي من الناتج الزراعي.

الجدول رقم (2-6): متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي في الدول العربية (دولار)

الدولة	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الأردن	108,3	129,42	135	133,43	154,33	178,89
الإمارات	349,49	325,28	324,66	307,63	292,42	298,15
البحرين	65,65	62,30	67,83	69,76	70,98	71,02
تونس	345,77	307,96	356,10	3661,88	348,32	344,12
الجزائر	365,25	382,61	442,37	488,97	537,21	556,12
جيبوتي	42,18	42,18	44,46	48,74	52,86	51,38
السعودية	459,36	462,47	452,60	455,75	455,78	465,55
السودان	481,62	457,89	482,14	646,44	675,38	671,00
سوريا	519,89	480,65	487,22	475,96	457,78	422,96
الصومال	64,99	63,93	62,88	61,85	51,25	50,34
العراق	181,31	220,44	213,28	250,48	259,98	259,69
عمان	242,42	279,07	160,75	142,55	140,34	148,89
فلسطين	94,48	77,60	149,80	122,21	107,91	95
قطر	73,60	86,04	92,05	95,84	95,25	93,48
الكويت	75,53	71,63	100,52	127,8	120,5	138,75
لبنان	366,66	418,89	308,89	319,47	376,80	358,22
ليبيا	304,35	315,35	106,80	113,53	134,11	448,41
مصر	318,92	370,07	394,93	433,57	415,95	448,41
المغرب	419,96	396,48	984,85	1097,88	1067,96	1133,97
موريتانيا	178,28	178,66	169,50	148,53	151,32	147,62

اليمن	*159,40*	*160,14*	*181,79*	*192,97*	*203,14*	*195,79*
المتوسط العام	***248,44***	***251,86***	***272,30***	***377,97***	***389,92***	***397,00***

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات، أعداد مختلفة.

المبحث الثالث: إنتاج الدول العربية من المنتجات الزراعية

يستعرض هذا المبحث تطور إنتاج المنتجات الزراعية في الوطن العربي حيث تم تصنيف هذه المنتجات إلى مجموعات حسب أهميتها وهذا كما يلي:

المطلب الأول: تطور المساحة والإنتاج من الحبوب والبقوليات

تحتل الحبوب الغذائية أهمية كبيرة ومكانة خاصة بين المحاصيل الزراعية، وأهم هذه الحبوب القمح الشعير الذرة الشامية، الذرة الرفيعة والأرز، وتشكل الحبوب معظم غذاء الفرد في الدول العربية وإن اختلفت نوعية هذه الحبوب من دولة إلى أخرى، كما تتأثر بالأوضاع الإنتاجية والاستهلاكية الخاصة بكل دولة[1]، وشغلت محاصيل الحبوب نحو 60,8 % من المساحة المزروعة من المحاصيل الزراعية في الدول العربية سنة 2014، والملاحظ أنه هناك تذبذبا واضحا في هذه المساحة من عام لأخر، وذلك تبعا لعدة عوامل منها تقلبات الطقس والمناخ، وبصفة خاصة كمية المطر المتساقطة، والتي تختلف سنويا حسب عوامل جوية معينة، وهذا ما ينعكس على الوضع الزراعي، كما يعزى هذا التذبذب في مساحة الأراضي المزروعة، إلى عدم التنسيق بين مختلف أنواع المزروعات، والتي تترك زراعتها غالبا لنظرية العرض والطلب.

وتدل تقديرات إنتاج الحبوب في الدول العربية إلى أنها بلغت حوالي 52,7 مليون طن كمتوسط للفترة (2002- 2012)، في حين بلغ الإنتاج سنة 2013 حوالي 59,8 مليون طن و 64,1 مليون طن سنة 2014، حيث تصدر القمح الإنتاج في مجموعة الحبوب بنسبة قدرت بـ 46 % ثم الذرة الشامية والأرز والشعير بنسب 13,4، 12,7، 11,3 % على التوالي.

أولا: تطور المساحة والإنتاج من محصول القمح

[1] طارق علي ديب: **دراسة تطور استهلاك القمح في الجمهورية العربية السورية**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الزراعية، المجلد 20، العدد20، 2004، ص194.

يعتبر القمح من أهم محاصيل الحبوب وأكثرها انتشارا في العالم حيث تشكل الصين الهند والولايات المتحدة الأمريكية وروسيا أكبر الدول المنتجة للقمح، ويعد القمح من أهم الحبوب التي تساهم في التجارة الدولية حيث زاد الطلب عليه عقب الثورة الصناعية وارتفاع مستوى المعيشة، وستظل هذه المساهمة محافظة على أهميتها نظرا لزيادة عدد السكان بدرة كبيرة في العقود الأخيرة، مما يؤدي إلى ضرورة التوسع في زراعة القمح في مناطق جديدة لم تزرع من قبل لزيادة الإنتاج ومواجهة الطلب المتزايد[1]، أما على المستوى العربي فإنه وعلى مر الزمن كان هناك اتجاه عام لتحول الأنماط الاستهلاكية إلى مزيد من الاعتماد على القمح وإحلاله محل أنواع الحبوب الأخرى كالذرة الرفيعة في كل من اليمن والسودان، والذرة الشامية في مصر، والشعير كما هو الحال في المغرب الجزائر وليبيا[2].

1- تطور المساحة المزروعة من القمح

بلغ إجمالي المساحة المزروعة بمحصول القمح في الدول العربية سنة 2013 حوالي 10,7 مليون هكتار، حيث تسيطر خمس دول على خريطة التوزيع الجغرافي لمساحة القمح في الوطن العربي يأتي في مقدمتها المغرب تليها الجزائر ثم العراق سوريا ومصر حيث تمثل هذه الدول 82,23 % من المساحة القمحية بالوطن العربي، و يمثل الجدول التالي تطور المساحة المزروعة من محصول القمح خلال الفترة 2006- 2013

جدول رقم(2-7): المساحة المزروعة من محصول القمح خلال الفترة 2006- 2013

السنة	2010/2006	2011	2012	2013
المساحة المحصولية (ألف هكتار)	10394,63	10647,11	11214,91	10709,88

المصدر:المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، المجلد 34، 2014.

يلاحظ من الجدول أنه هناك تزايدا مستمرا في المساحة المزروعة من القمح في الدول العربية حيث ارتفعت هذه المساحة من 10394,63 ألف هكتار كمتوسط للفترة 2006- 2010 إلى أكثر من 11214,91 ألف هكتار سنة 2012 ، وترجع أسباب الزيادة في المساحة المزروعة إلى زيادة الطلب على القمح بسبب ارتفاع مستوى المعيشة، مما تطلب على الدول العربية توسيع زراعته ليشمل مناطق أكثر، في حين تراجعت هذه المساحة قليلا سنة 2013 لتبلغ حوالي 10709,88 ألف هكتار.

[1] سليمان أحمد الخلف: **اقتصاديات القمح والأمن الغذائي، مجلة القهم العلمي، العدد**73، الكويت، أوت 2011، ص16.
[2] ديب وسوسي: **دراسة تطور استهلاك القمح في سوريا، مجلة جامعة دمشق** للعلوم الزراعية، المجلد 20، **العدد الأول**، 2004، ص194.

2- تطور إنتاج القمح

عرف إنتاج القمح في الوطن العربي تذبذبا خلال السنوات الأخيرة، ويمكن توضيح تطور إنتاج القمح في الدول العربية من خلال الجدول التالي:

جدول رقم(2-8): إنتاج القمح في الوطن العربي (ألف طن)

السنة	2010/2006	2011	2012	2013	2014*
كمية الإنتاج	24448,14	27205,02	26087,06	29430,64	30177

المصدر:المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، المجلد 33، 2013.

بيانات سنة 2014 مأخوذة من: المنظمة العربية للتنمية الزراعية تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي، 2014،ص6

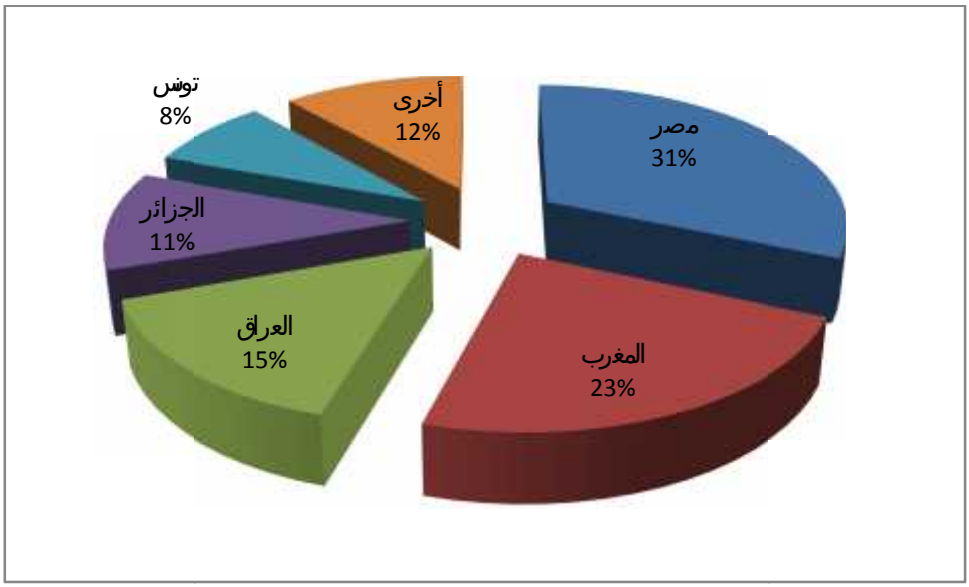
يلاحظ من الجدول السابق تذبذبا في إنتاج القمح في الوطن العربي حيث قدر متوسط الإنتاج للفترة 2006/ 2010 بحوالي 24448,14 ألف طن ليرتفع الإنتاج سنة 2011 حيث إلى حوالي 27205,02 ألف طن ويرجع هذا التراجع أساسا إلى الجهود التي بذلت في بعض الدول العربية من أجل تطوير إنتاج القمح المروي فيها كما هو الحال مصر السعودية، في حين تراجع الإنتاج قليلا سنة 2012 حيث قدر بحوالي 26087,06 ألف طن، وذلك بسبب تعرض العديد من الدول العربية لموجة الجفاف وشح الأمطار، في حين شهدت سنة 2013 ارتفاع مرة أخرى في الإنتاج حيث وصلت الكمية المنتجة إلى 29430,64 ألف طن وإلى 30177 سنة 2014، ويمكن أن تعزى هذه الزيادة إلى المعدلات المناسبة للهطول المطري وكذلك البرامج والمشاريع التي نفذتها بعض الدول العربية في إطار البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي مستهدفة تحسين إنتاجية الحبوب وخاصة القمح، ومن بين هذه البرامج على سبيل المثال لا الحصر المشاريع المتعددة التي تبنتها وزارة الزراعة في العراق لتحسين إنتاجية المحاصيل الإستراتيجية، كالمشروع الوطني لتنمية وزراعة الحنطة ومشروع الري الحديث، بالإضافة إلى الجهود الكبيرة التي تبدل في إطار الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية بالجزائر، والحملات القومية للنهوض بمحصول القمح في مصر[1].

أما على المستوى القطري فإن إنتاج القمح تركز أساسا سنة 2014 في كل من مصر المغرب العراق الجزائر تونس بنسب قدرت بـ 31,5 ، 23، 15، 11، 8 % على التوالي حيث أنتجت هذه الدول لوحدها ما يفوق 88,5 % من الإنتاج الكلي للقمح على الصعيد العربي، وتجدر

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية: **تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي 2013، الخرطوم** ، 2013، ص08.

الإشارة إلى أن مصر هي البلد العربي الوحيد الذي حقق إنتاجا أكثر انتظاما من عام لأخر وذلك بسبب انتشار الري على نطاق واسع وتكثيف الزراعة[1].

الشكل رقم (2-1): مساهمة الدول العربية في إنتاج القمح عام 2014



المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي، 2014، ص6

ثانيا: الشعير

يعتبر الشعير من محاصيل الحبوب الرئيسية في العالم والذي يتفوق ويعطي إنتاجية أعلى بكثير من القمح، فمن حيث المساحة المزروعة يأتي محصول الشعير في المرتبة الرابعة عالميا بعد القمح والأرز والذرة الشامية، فحسب إحصائيات منظمة الأغذية والزراعة لسنة 2006 بلغت نسبة المساحة المزروعة على المستوى العالمي حوالي 55,5 مليون هكتار حيث أتت روسيا في المرتبة الأولي بـ 17% من المساحة المزروعة على المستوى العالمي، ثم أوكرانيا استراليا وتركيا بما نسبته 8% 7% 6,5 % على التوالي[2]، أما على المستوى العربي فإن زراعة الشعير تشمل كافة الدول العربية وبخاصة في الأراضي الهامشية التي قد لا تصلح لزراعة القمح، حيث بلغ متوسط المساحة المزروعة من الشعير خلال الفترة 2006/ 2010 بحوالي 6044,62 ألف هكتار لتنخفض إلى 5765,36 ألف هكتار سنة 2012 في حين بلغت 5845,13 عام 2013 ألف هكتار، فيما شهدت سنة 2014 تراجعا في هذه المساحة حيث بلغت 5233,3 ألف هكتار، حيث يلاحظ بأنه هناك تذبذبا

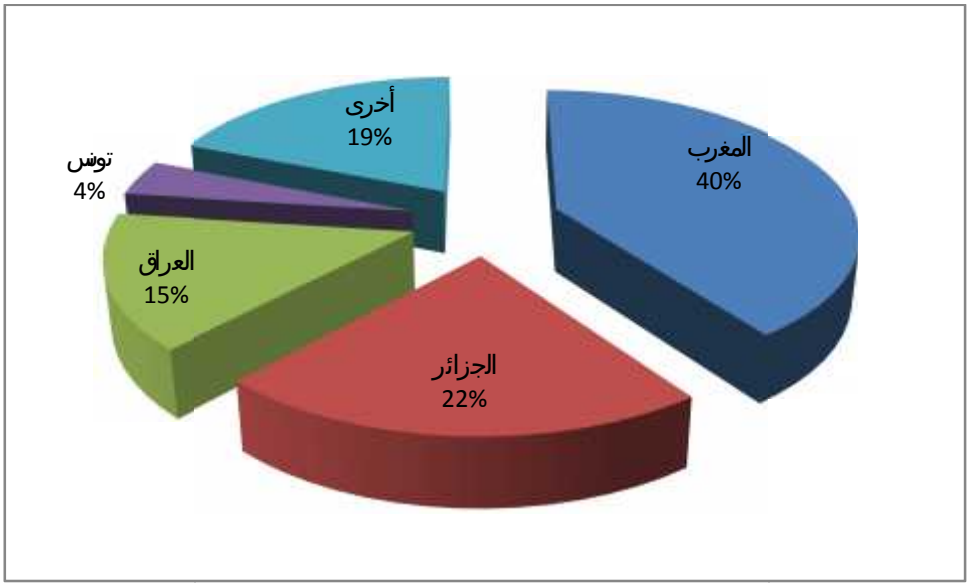
[1] لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لإفريقيا: تقرير حول **الأمن الغذائي في شمال إفريقيا**، 2012، ص16.
[2] **المركز الوطني** للسياسات الزراعية السورية: **ورقة عمل حول الميزة النسبية لإنتاج الشعير في سوريا**، 2008، ص05.

في المساحة المزروعة وذلك حسب الظروف والأحوال المناخية ومنافسة الغلات الأخرى له وبخاصة القمح.

بالقابل بلغ متوسط إنتاج الشعير في الدول العربية للفترة 2006/ 2010 بحوالي 5817,49 ألف طن لترتفع هذه الكمية سنة 2013 لتصل إلى 6885,25 ألف طن، وإلى 7074,3 ألف طن سنة 2014، وسبب هذا الارتفاع الظروف المناخية التي ساهمت في تحسن الإنتاج، وكذلك للبرامج الزراعية التي طبقتها بعض الدول العربية بغرض زيادة الإنتاج.

أما على المستوى القطري فنجد أن أربعة دول عربية أنتجت 81 % من إنتاج الشعير في الوطن العربي وهذا سنة 2014، حيث احتل المغرب المرتبة الأولى عربيا في الإنتاج بنسبة قدرت بـ 40 % من إجمالي الإنتاج العربي تلتها الجزائر بـ 22 %، العراق 15 % تونس 4% .

الشكل رقم (2-2): مساهمة الدول العربية في إنتاج الشعير عام 2014



المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي، 2014، ص7.

ثالثا: البقوليات

تعتبر البقوليات من المجموعات الزراعية الغذائية التي تستهلك بكميات كبيرة في وطننا العربي، لكونها تشكل مصدرا رئيسيا للبروتينات التي يحتاجها الإنسان في تغذيته اليومية، ولهذا فإن إنتاجها على درجة كبيرة من الأهمية، حيث أن زيادة أي نوع منها يحقق مزيدا من الأمن الغذائي، وتضم البقوليات الفول الجاف الحمص العدس الفاصوليا الجافة وهي كلها محاصيل شتوية وتتم معظم

زراعتها في القطاع المروي لمختلف الأقطار العربية وبشكل متباين، فبالنسبة للمساحة المخصصة للبقوليات فإنها عرفت تذبذبا خلال الفترة الممتدة بين 2006/ 2013 حيث بلغ متوسط هذه المساحة خلال الفترة 2006/ 2010 حوالي 1262,12 ألف هكتار لترتفع إلى 1444,63 ألف هكتار سنة 2011، بعدها انخفضت سنة 2013 حيث وصلت إلى 1420,72 ألف هكتار، في حين ارتفعت هذه المساحة وبشكل ملاحظ إلى 1599,9 ألف هكتار سنة 2014.

أما فيما يتعلق بالإنتاج فقد عرف هو الأخر تذبذبا حيث قدر متوسط الإنتاج للفترة 2006/ 2010 بحوالي 1328,92 ألف طن ليرتفع إلى 1443,51 ألف طن سنة 2011 وذلك بسبب زيادة المساحة المزروعة من جهة، و من جهة أخرى إلى الظروف المناخية التي شهدت استقرارا خلال تلك السنة، في حين تراجع الإنتاج وبشكل مستمر حيث قدر بـ 1262,12 ألف طن في عام 2013 بسبب الظروف المناخية التي عرفتها تلك الفترة، بالقابل شهد عم 2014 ارتفاعا في الإنتاج حيث قد بـ 1473,7 ألف طن وهذا بسبب زيادة المساحة المحصولية من البقوليات.

وتشير الإحصائيات الواردة إلى أن إنتاج البقوليات في الوطن العربي ترتكز في كل من المغرب بنسبة تقدر بـ 21,73 % من إجمالي الإنتاج العربي لسنة 2012 تلتها سوريا بـ 17,16 % ثم مصر بنسبة قدرت بـ 16,38 % .

المطلب الثاني: تطور المساحة والإنتاج من مجموعة المحاصيل الصناعية

تعتبر المحاصيل الصناعية الحلقة الهامة من النواحي الزراعية والصناعية والاستهلاكية، فهذه المحاصيل تساهم بشكل كبير في نمو الصناعات الغذائية التي تعتبر بمثابة خليط من الأنشطة المختلفة مثل الزراعة والصيد حيث توفر المواد الأولية كي تقوم بالتحويل والتعليب وتضمن أخيرا التوزيع للمنتج الغذائي حيث يلعب هذا القطاع دورا حيويا في الاقتصاديات الوطنية، لأنه يعمل على تحقيق النمو الصناعي إضافة إلى كونه المنفذ وأداة التقييم والضبط الزراعي في القطاع الأولي حيث مخرجاته هي بمثابة مدخلات لهذه الأخيرة حيث يعتبر عنصرا محددا لإستراتيجية الأمن الغذائي.

أولا: المحاصيل السكرية

بلغت مساحة المحاصيل السكرية في الوطن العربي سنة 2012 حوالي 477,93 مليون هكتار حيث يزرع في البلدان العربية محصولان رئيسيان لاستخراج السكر وهما قصب السكر و الشمندر السكري حيث يتميز المحصول الأول بالاستهلاك الواسع، لذلك تعمل بعض الدول العربية على استبدال قصب السكر بالشمندر السكري، وقد بلغ إنتاج الدول العربية من المحاصيل السكرية 48,2 مليون طن وهو ما يمثل 2 % من الإنتاج العالمي حيث يرتكز الإنتاج أساسا في كل من مصر السودان المغرب وسوريا، فبالنسبة لقصب السكر بلغ الإنتاج سنة 2012 حوالي 23110,53 ألف طن حيث أنتجت مصر لوحدها أزيد من 15550,48 ألف طن، والسودان 6797,58 ألف طن، أما فيما يتعلق بالشمندر السكري فقد بلغ الإنتاج سنة 2012 حوالي 12863,94 ألف طن حيث عرف هذا الإنتاج ارتفاعا مستمرا حيث قدر متوسط الإنتاج للفترة 2009/2005 حوالي 87028,28 ألف طن وترجع أسباب هذا الارتفاع إلى زيادة المساحة المزروعة من هذا النوع من السكر، أما على المستوى القطري فتتصدر مصر الإنتاج حيث أنتجت ما قيمته 9126,06 ألف طن تلتها سوريا بـ 2055,88 ألف طن والمغرب بـ 1627 ألف طن.

ثانيا: تطور الإنتاج من المحاصيل الزيتية

تأتي البذور الزيتية في المرتبة الثانية بعد مجموعة محاصيل الحبوب من حيث الأهمية النسبية للمساحة المزروعة في الوطن العربي، وتبرز أهميتها كمصدر للزيوت النباتية التي تتدنى معدلات الاكتفاء الذاتي منها على الرغم من كبر المساحة المزروعة بها نتيجة لتدني الإنتاجية لهذه المحاصيل وبخاصة في الزراعة المطرية، ويعتبر قطاع إنتاج البذور الزيتية في الوطن العربي في معظمه قطاعا مطريا تتحكم فيه تقلبات الهطول المطري وتسوده النظم التقليدية التي تتميز بتدني الإنتاجية والجودة.

إن إنتاج البذور الزيتية في الوطن العربي يبقى غير كاف لسد الاحتياجات الغذائية حيث تبقى الفجوة الغذائية كبيرة جدا بسبب عدم تطابق معدلات نمو الإنتاج ومعدلات الاستهلاك، حيث يبين الجدول التالي تطور المساحة المزروعة والإنتاج من البذور الزيتية خلال الفترة 2012/2005.

جدول رقم(2-9): المساحة المزروعة والإنتاج من البذور الزيتية خلال الفترة 2006-2014

السنة	2010/2006	2011	2012	2013	2014

المساحة ألف هكتار	7218,07	8831,18	8901,21	10360	8768,4
الإنتاج ألف طن	6739,38	8055,86	7732,86	7218,07	8652,5

المصدر:المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد 34، 2014، ص29.

يلاحظ من الجدول أنه هناك ارتفاعا مستمرا في المساحة المزروعة من البذور الزيتية في الوطن العربي حيث قدر متوسط الإنتاج للفترة 2010/2006 بحوالي 7218,07 ألف هكتار لترتفع وبشكل مستمرا إلى حوالي 10360 ألف هكتار سنة 2013 ويرجع ذلك أساسا إلى زيادة المساحة المزروعة من هذه المحاصيل في السودان نظرا لما يملكه من إمكانيات للتوسع الأفقي في زيادة المساحة الصالحة للزراعة بسبب توفره على مياه الأمطار في معظم مناطقه والتي تعادل 50% من كمية الأمطار المتساقطة في الوطن العربي، إضافة إلى مياه النيل وروافده ومخزون المياه الجوفية مع إمكانية التوسع العمودي من خلال استخدام التقانات الزراعية[1]، في حين تراجعت هذه المساحة سنة 2014 حيث لم تتجاوز 8768,4 ألف هكتار.

أما فيما يتعلق بالإنتاج فقد عرف هو الأخر ارتفاعا ملحوظا حيث بلغ متوسط الإنتاج للفترة 2010/2006 حوالي 6739,38 ألف طن ليرتفع إلى 8055,86 ألف طن سنة 2011 وترجع أسباب هذه الزيادة إلى زيادة المساحة المزروعة من هذه المحاصيل وكذلك إلى تحسن مستوى الإنتاجية نظرا للتوسع في استعمال التقنية الإنتاجية الحديثة ومدخلات الإنتاج الحديثة من بذور وأسمدة، بالمقابل شهدت سنة 2013 انخفاضا في الإنتاج حيث قدر بحوالي 7218,07 ألف طن، بعدها ارتفع قليلا سنة 2014 إلى 8652,5 ألف طن، ويبقى محصول البذور الزيتية يتركز في أربع دول عربية هي السودان بنسبة 19,59 % ، سوريا 19,38 %، المغرب 17,94 %، وتونس 12,74 %.

المطلب الثالث: تطور المساحة والإنتاج من محاصيل الخضر والفواكه

[1] علي خليل إبراهيم: **المؤشرات الاقتصادية لصناعة الزيوت النباتية في السودان**، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر الإحصائي العربي الثاني، ليبيا، 2009/10/25، ص277.

تعتبر محاصيل الخضر والفواكه من بين المحاصيل الغذائية الأساسية ضمن النمط الاستهلاكي العام، وهي من المجموعات التي يتزايد عليها الطلب بمعدلات عالية، حيث أنها تتأثر مباشرة بمعدل الزيادة السكانية وزيادة الدخول وتحسن المستوى المعيشي للمستهلك[1].

أولا: إنتاج محاصيل الخضر

تلقى زراعة الخضروات اهتماما متزايدا في البلدان العربية نظرا لشدة الطلب عليها والسرعة في مردودها لأنها تزرع على مدار السنة، ويعتبر هذا القطاع من القطاعات الزراعية الفرعية المتطورة نسبيا لاعتماد الإنتاج فيه على الزراعة المروية مع تزايد المساحة المزروعة التي تعمل بنظم الري الحديث أو ما يسمى بنظم الزراعة المحمية، وعلى نقيض السلع الأخرى تتواصل الجهود المبذولة في الدول العربية للولوج إلى الأسواق العالمية بفضل تطوير المواصفات وتحسبن الجودة، حيث تتوافق والتغيرات الراهنة[2].

وقد عرفت المساحة المزروعة من الخضروات في الوطن العربي استقرارا نسبيا، حيث بلغ متوسط المساحة المزروعة للفترة 2010/2006 حوالي 2452,42 ألف هكتار، لتنخفض قليلا إلى 2335,7 ألف هكتار سنة 2014، بالمقابل سجل الإنتاج هو الأخر ارتفاع طفيفا حيث قدر بحوالي 51253,75 ألف طن كمتوسط للفترة 2010/2006، ليرتفع قليلا إلى 52694,68 ألف طن سنة 2012، وإلى 54166,4 ألف طن سنة 2014، وذلك بسبب ارتفاع الإنتاجية الهكتارية التي ارتفعت من 20450 كغ/هكتار إلى 22557كغ/هكتار.

أما على المستوى القطري العربي فنجد أن إنتاج محاصيل الخضر منتشرة عبر كافة الأقطار العربية حتى وإن تباينت معدلات الإنتاج فيما بينها وهذا حسب الأنماط الاستهلاكية الغذائية، فنجد أقطارا عربية يزيد حجم الإنتاج فيها حاجتها مثل مصر الجزائر سوريا المغرب تونس الأردن، في حين تشكو بعض البلدان عجزا في إنتاجه مثل دول الخليج العربي وليبيا، ففي سنة 2013 بلغ إنتاج مصر من الخضروات 17191,61 ألف طن وهو ما شكل 32,74 % من إجمالي الإنتاج العربي من الخضروات، تلتها الجزائر بـ 22,6 % من إجمالي الإنتاج.

ولا شك في أن هناك مشاكل كثيرة تواجه زراعة الخضروات في الوطن العربي منها عدم القدرة على توفير البذور المحسنة وعدم استعمال المكنة في زراعة الخضروات أو قطف المحصول

[1] فوزية غربي: **الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية**، أطروحة دكتوراه، جامعة قسنطينة، 2008، ص150.
[2] لرقام جميلة: **الأمن الغذائي في الدول العربية**، أطروحة دكتورا، جامعة الجزائر، 2006، ص82.

وعدم الوقاية من الآفات والحشرات بالإضافة إلى عدم إتباع الدورات الزراعية العلمية والتسميد وكذلك عدم التحكم في كمية الإنتاج ولا في كيفية تسويقه وتصريفه.

ثانيا: إنتاج محاصيل الفواكه

ينتج الوطن العربي أنواعا مختلفة من الفواكه، ويرتبط استهلاك الفواكه بحسب مستوى الدخل نظرا لارتفاع أسعارها نسبيا، وعلى عكس الوضع في إنتاج الخضروات الذي يفيض عن حاجة السكان، فإن الوطن العربي يشكو عجزا كبيرا في إنتاج الفواكه، فالإنتاج لا يزيد عن ثلث الاستهلاك، فقد عرفت المساحة المزروعة من الفواكه زيادة ملحوظة، حيث قدرت هذه المساحة بـ 2517,11 ألف هكتار سنة 2010 لترتفع إلى 3417,76 ألف هكتار سنة 2012، وإلى 4548,3 سنة 2014، بالمقابل عرف الإنتاج هو الأخر ارتفاعا ملحوظا حيث قدر سنة 2010 بـ 25444,48 ألف طن في حين بلغ سنة 2012 حوالي 47518,31 ألف طن، لينخفض بعدها إلى 38928,8 ألف طن سنة 2014، ومن الأسباب التي أدت إلى تدني إنتاج البلدان العربية من الفواكه هو أن زراعتها تتطلب من العلم والفن والمهارة أكثر مما تتطلبه المزروعات الأخرى.

أما على المستوى القطري ففي سنة 2013 حققت كل من مصر، الجزائر والمغرب ما نسبته 33,06 %، 12,7 %، 11,68 % على التوالي من مجموع الإنتاج العربي من الفواكه، تجدر الإشارة إلى أن إنتاج التمور في الوطن العربي بلغ سنة 2013 حوالي 6,4 مليون طن بزيادة نسبتها 20,2 % عن إنتاجها لمتوسط الفترة 2011/2002 وهو ما يعادل 85,3 % من الإنتاج العالمي والمقدر بحوالي 7,5 مليون 2013،[1] ويتوقع أن تزيد أهمية هذا المحصول لأهميته المتعددة وكذلك الصادرات العربية منه مع تفعيل المجلس الدولي للتمور الذي تستضيفه السعودية، أما فيما يتعلق بزراعة التمور على المستوى العربي فهي تتركز أساسا في كل من مصر السعودية الإمارات العربية المتحدة والجزائر.

تجدر الإشارة إلى انه طرأ بعض التحسن على متوسط غلة الهكتار لبعض المحاصيل الزراعية في بعض الدول العربية خلا السنوات الماضية نظرا للتوسع في استعمال تقنيات زراعية متطورة، حيث يلاحظ أن متوسط الإنتاجية في المحاصيل المروية تعتبر مرتفعة ومستقرة بالمقارنة بالمحاصيل المطرية التي تتسم بالتذبذب والانخفاض ومع ذلك لا يزال القطاع الزراعي عاجزا عن تحقيق مستويات مقبولة من الإنتاج الزراعي لتلبية الحاجات الأساسية من الغذاء في الوطن العربي

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية: **أوضاع الأمن الغذائي العربي 2013**، مرجع سبق ذكره، ص11.

ويأتي في مقدمة أسباب ذلك محدودية الموارد الزراعية الأساسية وبصفة خاصة الموارد المائية وتعرضها للاستنزاف وخاصة غير المتجددة منها وعدم الدراية باقتصاديات الري وإهمال الموارد الطبيعي الزراعية وتذبذب تساقط الأمطار مما يزيد من تقلبات معدلات الإنتاج الزراعي، ومن جانب آخر أدى تفتت الحيازات الزراعية إلى إعاقة استخدام أساليب ووسائل التقنية الحديثة في الزراعة كذلك فإن ضعف القاعدة الفنية وعدم كفاءة المخصصات الاستثمارية العامة والخاصة الموجهة للزراعة وغياب التنسيق والتكامل العربي الإقليمي والقومي في مجالات التكامل بين الموارد والاستغلال الأمثل لها، وضعف الخدمات والمرافق الزراعية البحثية والإرشادية والتسويقية والتمويلية وبصفة خاصة تنظيم قواعد المعلومات والبيانات الزراعية العربية أثر سلبا على تطور القطاع الزراعي في الدول العربية[1].

المطلب الرابع: تطور الإنتاج الحيواني والسمكي

يشكل الإنتاج الحيواني جزءا مهما في الإنتاج الزراعي سواء من حيث مساهمته في الناتج المحلي الزراعي، أو من حيث مساهمته في تغطية الاحتياجات الاستهلاكية للسكان من المنتجات الحيوانية المختلفة، وتزداد أهميته أكثر نظرا لثقله في تركيبة الإنتاج الزراعي، فالثروة الحيوانية ومنتجاتها تشكل مكونا هاما من مكونات الأمن الغذائي، وتوليد الدخل وتشغيل اليد العاملة، إضافة إلى دورها العام في الصادرات الزراعية.

أولا: الإنتاج الحيواني في الوطن العربي

تعد الثروة الحيوانية من الموارد الزراعية في بعض البلدان العربية، من جهة لكونها تقوم بتحويل العديد من المنتجات الزراعية النباتية التي لا يمكن استغلالها من قبل البشر إلى منتجات حيوانية ذات أهمية كبيرة لغذاء الإنسان، ومن جهة أخرى لكونها تسمح باستثمار المساحات الرعوية الطبيعية الشاسعة التي لا يمكن زراعتها، وتتسم الثرة الحيوانية في الدول العربية بالتنوع والوفرة إلى حد كبير، كما أنها عامل استقرار اقتصادي واجتماعي للمجتمع الريفي في عدد من الدول العربية التي تعد حيازة وتربية المواشي فيها نمطا معيشيا أساسيا، حيث ينتشر نظام الرعي المتنقل في نطاق واسع، كما ينتشر نظام تربية المواشي والدواجن في الحيازات العائلية الصغيرة، ويتم تربيتها على نطاق محدود وفقا لنظم الإنتاج الكبيرة المتخصص والمكثف، وينتشر في الدول العربية حاليا نشاط

[1] عبد الهادي عبد القادر السويفي: **قراءات في اقتصاديات الوطن العربي**،ط2، مصر، 2007، ص32.

تربية الدواجن على نطاق تجاري واسع حيث حققت نتائج ملموسة على صعيد الاكتفاء الذاتي الغذائي العربي[1].

1- الإنتاج من اللحوم الحمراء

بلغ متوسط إنتاج اللحوم الحمراء في الدول العربية للفترة 2005/ 2009 حوالي 4505,21 ألف طن ليرتفع إلى 4900,5 ألف طن سنة 2012 ، وإلى 5100 ألف طن سنة 2013، و 5200 ألف طن سنة 2014، ورغم أن هذا الإنتاج حقق مستوى من الاكتفاء الذاتي، إلا أنه إنتاج هزيل بالمقارنة مع حجم الثروة الحيوانية التي تملكها البلدان العربية، فهذا الإنتاج يعكس ضعف إنتاجية الماشية في الوطن العربي من اللحوم الحمراء ويطرح بالتالي تحديا حقيقيا يتعلق بتحسين نوعية الماشية وإنتاجيتها حتى تصبح متواكبة مع حجمها بما يتيح بتصدير الفائض، أما على المستوى القطري تصدرت كل من السودان مصر والمغرب سوريا الجزائر الإنتاج عربيا.

2- الإنتاج من اللحوم البيضاء

بلغ متوسط إنتاج الدول العربية من اللحوم البيضاء خلال الفترة 2012/2007 حوالي 3200 ألف طن ليرتفع إلى 3900 ألف طن سنة 2012، وإلى 4200 ألف طن سنة 2014، ولكن على الرغم من النمو في إنتاج لحوم الدواجن في الوطن العربي إلا أن صناعة الدواجن تعتمد على ما تستورد بشكل كبير من الخارج وهذا ما يعتبر تهديدا حقيقيا لها، يستلزم معه بدائل جادة من شأنها تقليص الواردات من المواد المستخدمة في هذه الصناعة، أما على المستوى القطري تأتي مصر في مقدمة الدول العربية من حيث الانتاج بما يمثل 23,18 % من إجمالي الإنتاج العربي، تليها السعودية 15,86 %، المغرب16,73 % ، الجزائر9,86 %.

3- الإنتاج من الألبان ومنتجاتها

يزخر الوطن العربي بأعداد كبيرة من الأبقار الماعز والأغنام إلا أنه ومع ضخامة أعداد الثروة الحيوانية فإن الإحصائيات تشير إلى أن الألبان ومشتقاتها تحتل مراتب متقدمة في قائمة السلع الغذائية المستوردة[2]، فقد بلغ متوسط الإنتاج العربي من الألبان خلال الفترة 2005/ 2009 حوالي 24974,94 ألف طن، ليرتفع قليلا سنة 2012 حيث قدر الإنتاج بـ 26147,54 ألف طن، لتستقر

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية: **دراسة شاملة لتوثيق السياسات الزراعية في الدول العربية خلال العقد الأول من الألفية الثالثة**، الخرطوم، 2009، ص27.

[2] **مروان الباروكي: دراسة قياسية لأثر عوامل التوسع الأفقي والرأسي لأعداد البقر في تطوير إنتاج الحليب في سوريا، مجلة جامعة** دمشق للعلوم الزراعية، المجلد 28، العدد1، 2012، ص233.

عند 26200 ألف طن سنة 2014، ويعود ضعف الإنتاج العربي من الألبان رغم الأعداد الكبيرة من الماشية إلى انخفاض إنتاجية رأس الماشية بالقياس بالمستوى العالمي وللمستويات الأعلى المتحققة في الدول الأكثر تقدما، وعلى المستوى القطري ساهم السودان في سنة 2013 بحوالي 24 % من إجمالي الإنتاج العربي من الألبان منتجاتها، و مصر بـ 21,25 %، الجزائر بـ 13 %.

4- إنتاج البيض

حصل تطورا واضحا في إنتاج الدول العربية من البيض وكان اتجاهه نحول الزيادة حيث ارتفع الإنتاج من 1388,37 ألف طن كمتوسط للفترة 2009/2005 إلى أكثر من 1806,23 ألف طن سنة 2013، و1900 ألف طن سنة 2014، وعن هذا الاتجاه في التطور فهو يبين وجود إمكانية لتحقيق لمضاعفة الإنتاج، وهو ما يقودنا إلى ضرورة العمل على متابعة أحداث مثل هذا التطور، وكذلك إلى عدم تأثره الكبير بالظروف المناخية وبالموارد الطبيعية، هذا ما دفع بالأقطار العربية إلى زيادة الاهتمام بإقامة مشروعات إنتاج الدواجن وبيض المائدة، أما على المستوى القطري فقد احتلت كل من الجزائر مصر والمغرب صدارة الدول العربية من حيث إنتاج البيض سنة 2013 بـ 16,57 %، 16,38 %، 15,22 % على التوالي.

ثانيا: الإنتاج السمكي في الوطن العربي

يمثل قطاع الثروة السمكية والأحياء المائية ركنا أساسيا من القاعدة المردودية في الوطن العربي، حيث تعد الأسماك من المنتجات الغذائية العربية الرئيسية التي تحقق درجات عالية من الاكتفاء الذاتي حيث تنطوي الثروة السمكية العربية على إمكانات هائلة باعتبار أن جزءا كبيرا منها لم يستغل بعد.

أما فيما يتعلق بتطور الإنتاج العربي من الأسماك فقد بلغ إنتاج مصايد الأسماك سنة 2010 حوالي 3132,34 ألف طن، لينخفض وبشكل ملاحظ سنة 2012 حيث قدر بـ 2522,5 ألف طن، بعدها ارتفع إلى 2759,9 ألف طن سنة 2013، ليتراجع مرة أخرى إلى 2690,5 سنة 2014، أما إنتاج مزارع الأسماك فقد عرف ارتفاعا مستمرا حيث قدر الإنتاج سنة 2010 بحوالي 1000,29 ألف طن ليرتفع إلى حوالي 1215 ألف طن سنة 2014.

جدول رقم(2-10): إنتاج الأسماك في الدول العربية خلال الفترة 2010-2011 **ألف طن**

متوسط الفترة	2010	2011	2012	2013	2014

	2009/2005	مصايد	مزارع	مصايد	مزارع	مصايد	مزارع	مصايد	مزارع	مصايد	مزارع
الإنتاج	3672,5	3132,3	1000,2	2837,3	1051	2522,5	1080,4	2759,9	1168,3	2690,5	1215

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات السمكية في الوطن العربي، المجلد9، 2015، ص50.

إن إنتاج الدول العربية من الأسماك لا يزيد عن 2,6 % من الإنتاج العالمي، ويعتبر هذا الإنتاج محدودا بالقياس إلى الإمكانات المتاحة لزيادة الإنتاج وخاصة من خلال وقوع عدد غير قليل من الأقطار العربية وبالذات الدول المغاربية على سواحل بحرية تتيح لها إمكانية واسعة بزيادة إنتاجها من الأسماك ويمكن أن يكون هذا حافزا على تصنيع هذا الإنتاج وتصديره إلى الدول الأخرى، بالذات العربية منها التي لا تتوفر لديها الإمكانيات مقابل حصول الدول المصدرة على ما تحتاجه من الدول المستوردة بدلا من الاعتماد على العالم الخارجي في توفير ذلك[1]، كذلك من أسباب الانخفاض الكبير في الإنتاج هو الاعتماد الكبير على الأساليب التقليدية في الصيد البحري، واستنزاف الموارد السمكية نظرا لزيادة معدلات الصيد عن المستوى المسموح به، و نقص البنى الأساسية ومستلزمات الصيد البحري الحديث كالموانئ الحديثة المجهزة لأغراض الصيد ومخازن التبريد والتخزين، وتدني تسويق الخدمات إلى جانب غياب التعاون والتنسيق بين الدول العربية في مجال استغلال واستثمار الموارد المشتركة[2]، أما فيما يتعلق بالإنتاج القطري من الأسماك فقد احتل المغرب المركز الأول عربيا من الإنتاج السمكي من المصايد حيث أنتج سنة 2014 ما يقارب 1368 ألف طن بنسبة قدرت بـ 50,85 % من إنتاج المصايد في الوطن العربي، حيث يعتبر الصيد البحري من أهم القطاعات الاقتصادية في المملكة المغربية، أما فيما يتعلق بإنتاج الأسماك عن طريق الاستزراع، فقد استحوذت مصر على أغلب الكمية المنتجة حيث أنتجت سنة 2014 ما يزيد عن 1137 ألف طن بنسبة قدرت بـ 93,58 %.

وأخيرا يمكن القول أنه هناك إمكانيات كبيرة في الوطن العربي لزيادة الإنتاج السمكي وخاصة عن طريق الاستزراع حيث توجد في الدول العربية خطط عديدة كما هو الحال في كل من المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان لزيادة الإنتاج عن طريق الاستزراع المستدام، وهي خطط تستهدف مستويات من الإنتاج تقدر بمئات الآلاف من الأطنان، و تقوم المنظمة العربية للتنمية الزراعية بإعداد مسودة إستراتيجية عربية لتربية الأحياء المائية بغية النهوض بهذا القطاع ورفع مستوى مساهمته في الإنتاج السمكي العربي.

[1] فليح حسن خلف: مرجع سبق ذكره، ص128.
[2] التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الفصل الثالث، قطاع الزراعة والمياه، 2013، ص62

المبحث الرابع: السياسات الزراعية في الدول العربية

تعبر السياسة الزراعية عن مجموعة من الإجراءات المختارة من الوسائل الإصلاحية التي يمكن بموجبها توفير أكبر قسط من الرفاهية للمشتغلين في القطاع الزراعي وذلك من خلال تحسين مستوياتهم المعيشية عن طريق زيادة الإنتاج وتحسين نوعيته وضمان استمراريته، وقد مرت السياسات الزراعية العربية في تطورها بمراحل مختلفة وحملت بصمات تتعلق بالنظام أو الأنظمة الأيديولوجية المهيمنة في كل فترة، ويمكن التمييز في هذا الإطار بين سياسات زراعية ذات طبع اشتراكي وسياسات زراعية ذات طابع ليبرالي، إذ تركز السياسات الاشتراكية على دور البنى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي ينفرد بها كل بلد حيث تركز هذه السياسيات على محو التفاوت في ملكية الأرض والقضاء على صورة استغلال الحيازات الكبيرة، أما الاتجاه الثاني في هذه السياسات فتبنى اعتماد آليات السوق ويرمي إلى القضاء على التدخلات من طرف الإدارة باعتبارها ضارة بوجه عام، وتعمل بالتالي هذه السياسات على نزع كل أشكال الرقابة على الأسعار، وظلت هذه الثنائية تحكم السياسات الزراعية العربية من الخمسينات حتى الثمانيات حتى مالت السياسات لصالح السياسات الزراعية اللبرالية.

المطلب الأول: السياسات الزراعية الاشتراكية

إن سياسة أي دولة نحو الزراعة تتمثل بمحاولتها نقل ظروف الاقتصاد إلى وضع أفضل، وقد يكون ذلك بنقل النظام الزراعي من المعيشي إلى الاقتصاد التجاري، وهذا هو بالفعل ما تحاول الدول النامية القيام به بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي الزراعي الذي أصلح هدفا استراتيجيا للدول، ففي ظل الدول الاشتراكي كانت السياسة العامة تقوم على إعداد خطط وأسس جديدة تكفل إعادة توزيع الملكية الزراعية وتنظيمها ووضع سياسة زراعية متوازنة وإصدار تشريعات تدعم تسهيلات التسويق وتثبيت الأسعار وغيرها[1]، وقد ارتكزت الإصلاحات الزراعية العربية وخاصة منها ذات التوجه الاشتراكي على الأسس التالية:

- تحديد سقف الملكية الزراعية.
- استيلاء الدولة على الفائض عن السقف الذي تم تحديده والتعويض للمالك.
- توزيع الأراضي المستولي عنها على الفلاحين الذين لا يملكون أرضا.
- وضع نظام تعاوني ينخرط فيه الفلاحين ويؤدي إلى إدخال المكننة والأساليب العلمية والفنية الحديثة

[1] منصور حمدي أبو علي: **الجغرافيا الزراعية**،ط1، دار وائل للنشر، الأردن، 2014، ص175.

أولا: النموذج المصري للإصلاح الزراعي

عندما قامت ثورة يوليو 1952 في مصر كان ثلثا سكان الريف المصري بلا أرض وبلا عمل، وكانت معظم ملكية الأراضي الزراعية في يد طبقة من الإقطاعيين يحتكرون غالبية الأراضي الصالحة للزراعة، ويحتكرون كذلك التجارة والصناعة، وقد تفاقم الوضع في الريف المصري مع زيادة عدد السكان وتفتيت الملكيات الصغيرة وعجزها عن الوفاء بحاجات أصحابها، مما كان يدفعهم إلى بيع أراضيهم لكبار الملاك أو متوسطيهم، وبعد ثورة يوليو 1952، جاء قانون الإصلاح الزراعي ليكون مثالا للدول المجاورة، حيث حدد الحد الأقصى للملكية، ووزع ما زاد عليه على الفلاحين المعدومي الملكية، ونظمت العلاقة بين المالك والمستأجر، كما أنشأت التعاونيات وحددت حقوق العامل الزراعي[1]، كما نص هذا القانون كذلك على توزيع الأراضي المستولى عليها يكون لصالح أفراد تتوفر فيهم مجموعة من الشروط وهي:

- أن يكون مواطنا مصريا بالغا سن الرشد.
- أن تكون حرفته الزراعة.
- أن يقل ما يملكه من الأراضي الزراعية عن خمسة أفدنة.

وعلى الرغم من الدور الذي لعبه قانون الإصلاح الزراعي المصري في إعادة توزيع الأراضي التي تتجاوز الحد الأقصى للملكية الذي رسمه على الفقراء المزارعين فإنه أدى إلى تفتيت الملكية والى إنشاء حيازات صغيرة كانت السبب الأساسي في إعاقة التنمية الزراعية، هذا ما أدى إلى إصدار قانون الإصلاح الزراعي الثاني سنة 1961 تحت رقم 127 حيث ترك هذا القانون للملاك فرصة التخلص من ملكيتهم الزائدة بالإضافة إلى إقرار مبدأ التعويضات العدالة، بعدها صدر قانون الإصلاح الزراعي الثالث تحت رقم 50 لسنة 1969 لتضع حد لملكية الفرد بخمسين فدان مع التعويض، وفي سنة 1975، صدر القانون رقم 67 والمتعلق بالإصلاح الزراعي حيث تأتي أهمية هذا القانون في كونه أول قانون يتعرض للعلاقة بين المالك والمستأجر حيث أدخل تعديلات مهم منها:

- تغيير تنظيم الأجرة.
- التفضيل القانوني بين نوعي الإيجار.
- وضع شروط إخلاء الأرض المؤجرة.

[1] منى رحمة: **السياسات الزراعية في البلدان العربية**،ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2000، ص ص 27، 31.

وأخير وفي سنة 1992 صدر القانون رقم 96 الذي تضمن تعديلات أساسية في قانون الإصلاح الزراعي الأول وذلك على محورين رئيسيين الأول تغيير الحد الأقصى للأجرة: تضمن القانون الجديد تحديد الأجرة السنوية للأرض الزراعية والثاني إمكانية إخلاء المؤجر مستأجر الأرض الزراعية.[1]

ثانيا: الإصلاح الزراعي في الجزائر

اعتمدت الجزائر بعد استقلالها على سياسة التسيير الذاتي للأراضي الزراعية والإبقاء على المزارع كما هي دون تفتيتها إلى وحدات صغيرة مع ضمان تسييرها جماعية من طرف عمالها الذين تسلموها بعد أن هجرها الفرنسيون، إلى جانب ذلك تسلمت الدولة الأراضي التي كان يمتلكها المستوطنون والتي لم يتم إخلاؤها منذ الاستقلال وتأميم أراضي الجزائريين الذين تعاونوا مع الفرنسيين، وقد كان الأخذ بسياسة التسيير الذاتي وتعميمه يعتبر السياسة الزراعية الأكثر فعالية في تطوير القطاع الزراعي وخصوصا في تلك المرحلة المبكرة من الاستقلال، فهو من الناحية الاقتصادية يكتسي أهمية كبيرة لكونه يضم 80 % من الأراضي المزروعة باستمرار ويساهم بـ 60 % من الدخل الإجمالي من القطاع الزراعي[2].

ونظرا لما آل إليه القطاع الزراعي من ركود وتخلف، جاءت الثورة الزراعية بمقتضى الأمر رقم 71 المؤرخ في 1971/11/8، والذي كان يهدف إلى:

- القضاء على الوضع الذي يكرس التفاوت في الملكيات الزراعية الذي كان سائدا بشكل واضح في تلك الفترة.
- القضاء على التناقضات الاقتصادية والاجتماعية الموروثة عن الاستعمار وبالتالي خلق بنى جديدة تسمح بدخول مجموع الزراعة في السوق الوطنية.

ووفقا لميثاق الثورة الزراعية فقد حددت ثلاثة طرق لاستغلال الأرض تتمثل في:

التسيير الذاتي: الذي يستمر كهيكل تسيير متطور ينتظم في وحدات إنتاجية مختلفة الأبعاد وعلى مستوى تقني ملائم.

[1] محمد مدجت مصطفى: **الموارد الاقتصادية الزراعية" الأرض والمياه"**، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2011، ص ص 178- 181.

[2] فوزية غربي: **الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية**، أطروحة دكتوراه، جامعة قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2008، ص97.

التعاون في الزراعة: وهو نوع من المشاركة الديمقراطية لترقية الفلاحين الدين يعيشون من خدمة الأرض.

الاستغلال الخاص: حيث أن الثورة الزراعية لا تقضي على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج وإنما تقضي على استغلال الإنسان للإنسان.

إن النتائج المرجوة من هذا الإصلاح لم تكن في المستوى المطلوب أو أنها لم تكن عند مستوى تحقيق الأهداف والطموحات التي جاءت في ميثاق الثورة الزراعية وعلى رأسها تخليص القطاع التقليدي من التخلف الذي كان يعيشه، هذا وقد حكمت ظروف وشروط عديدة على القطاع الاشتراكي وقطاع الثورة الزراعية بالفشل، ومازالت أثاره السلبية إلى يومنا هذا تتحكم في القطاع الفلاحي من حيث ملكية الأراضي واستعمالاتها التي ما تزال قيد الأخذ والرد وقد قيل عن هذا القطاع الاشتراكي في وقته أنه " فلاحة بدون فلاحين "[1].

لقد أعقبت مرحلة تنفيذ الثورة الزراعية محاولات إصلاح القطاع الحكومي بشقيه، التسيير الذاتي والثورة الزراعية، وكانت أولى المحاولات سنة 1980 حيث جرى الحديث عن ضرورة إعادة هيكلة القطاع في شكل ما عرق أنذلك بالمزارع الاشتراكية، بأحجام تكون قابلة للإدارة والتسيير، وقد سمحت إعادة الهيكلة هذه بمنح أكثر استقلالية في تسيير المزارع والتي أصبحت بمثابة مؤسسات قائمة بذاتها، تأخذ على عاتقها وضع مخططات الإنتاج وتضطلع بمهام القيد المحاسبي والأعمال المالية ذات الصلة، وقد أعقب هذا الإصلاح الجديد خطوة قانونية أخرى اتسمت بالجذرية من خلال إصدار القانون 90- 25 المتضمن التوجيه العقاري والصادر سنة 1990، حيث تفضي المواد من 75 إلى 86 بضرورة ’عادة الأراضي لأصحابها الأصليين والتي انتزعت منهم في إطار الثورة الزراعية وفق شروط معينة[2] .

ثالثا: الإصلاح الزراعي في سوريا

حاول السوريون غداة الاستقلال القيام بإصلاحات زراعية حيث تم في عام 1951 تقديم مشروع قانون الإصلاح الزراعي، وكان يهدف إلى تحديد أقصى للملكية الزراعية، إلا أنه قوبل بالرفض من طرف البرلمان الذي يهيمن عليه كبار ملاك الأراضي الزراعية، وأعيدت الكرة سنة 1958 حيث تم إصدار أول قانون للإصلاح الزراعي يحدد الملكية ويعيد توزيع الأراضي على

[1] رشيد عدوان: **الزراعة الجزائرية والانخراط في المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة**، 2013، ص129.
[2] عبد العزيز شرابي: **تطور المسألة الزراعية في ضوء المنظمة الدولية لتجارة السلع الزراعية- أي سياسة زراعية للجزائر؟ أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة**، 2007، ص221.

المزارعين حيث تراوح الحد الأقصى للملكية الزراعية بحسب المناطق بين 15 و55 هكتار من الأراضي المروية والبساتين وبين 80 و 300 هكتار في الأراضي غير المروية، وبين القانون كذلك صيغة حساب التعويض للمستولي على أراضيهم، وقد أسفرت نتائج هذا الإصلاح عن وجود قطاعين للزراعة، أحدهما حديث نسبيا والأخر تقليدي لزراعة الكفاف وهو يضم حوالي 91,5 % من إجمالي الأراضي الزراعية في سوريا. ويتسم بتفتيت الحيازات والتركيز على إنتاج احتياجات الاستهلاك الأسري، يضاف إلى ذلك أنه لم تكن هناك أراض كافية لتوزيعها على جل الفلاحين المستحقين في إطار قانون الإصلاح الزراعي وتوافق ذلك مع انفجار سكاني خلف ضغوطا على الأراضي وأدى إلى البطالة الجزئية والموسمية في المناطق الريفية مما أسفر عن زيادة عدد النازحين إلى المدينة أو خارج البلاد[1]

رابعا: النموذج العراقي للإصلاح الزراعي

لقد كان العراق واحد من البلدان النامية التي انتهجت تطبيق برامج الإصلاح الزراعي وذلك ابتداءا من ثورة 14 تموز والتي حررت العراق من نير العبودية بإصدار قانون للإصلاح الزراعي وهو قانون رقم 30 لسنة 1958 تلاه قانون أخر للإصلاح الزراعي وهو قانون رقم 117 لسنة 1970 [2]، وقد اشتمل القانون الأول جملة من المسائل تتعلق بتحديد الملكية والاستيلاء على ما جاوز الحد الأقصى وتعويض المستولى على أراضيهم، ووضع شروط توزيع الأراضي وتكوين الجمعيات التعاونية وتنظيم العلاقات الزراعية، إلا أن السنوات التي أعقبت صدور هذا القانون شهدت تراجعا خطيرا في تطبيق فقراته، وحدث تجاوزا عليها في الكثير من الأحيان، مما أعطى الفرصة للمالكين الكبار للالتفاف على القانون وإفراغه من محتواه، كل ذلك أدى إلى فشل في عملية إعادة توزيع الأراضي وتنظيم التعاونيات وعدم تحسين العلاقات بين صاحب الأرض وصاحب وسائل الري والمزارعين، ونتيجة للانتقادات التي وجهت إلى هذا القانون تم إصدار القانون الزراعي لسنة 1970 لتحسين الوضع الاجتماعي والاقتصادي للفلاحين وتحسين مستواهم التقني والإنتاجية الزراعية وقد حمل هذا القانون بعض التغييرات الجديدة منها:

- إمكانية استفادة العامل الزراعي من إعادة توزيع الأراضي حيث يعتبر العامل الزراعي بحكم الفلاح ويأتي بعد الفلاح مرتبة في التوزيع.
- ألغى هذا القانون حق المالك في اختبار الأراضي التي يحق له الاحتفاظ بها.

[1] منى رحمة: مرجع سبق ذكره، ص ص 45-48.
[2] رحمن حسن الموسوي: **الاقتصاد الزراعي**، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص205.

- أخذ هذا القانون أسلوب المزارع الجماعية التعاونية من أجل رفع مستوى الجمعيات التعاونية الزراعية من نطاق عملها المحدود المقتصر على عمليات التسويق والاقتراض وبعض الإرشادات، إلى العمل التعاوني الفعلي الذي يوفر مستوى مناسب للإنتاج في نطاق واسع ويطور الزراعة ويأخذ بالأساس العملية الفنية الحديثة.

المطب الثاني: الإصلاحات الزراعية ذات الطابع اللبرالي في الدول العربية

تأتي الإصلاحات الزراعية في إطار النظم الاقتصادية اللبرالية أو نصف اللبرالية على شكل سياسات زراعية توجيهية بسيطة تسعى من خلال تطبيق حركة توجيهية على التطور الزراعي الجاري، إلى إعادة تشكيل البنى التحتية القائمة بالاتجاه المناسب، وتتميز الإصلاحات الزراعية ذات الطابع اللبرالي عامة بسلسلة من التدخلات التي تحقق تدريجيا نوعا من الإصلاح الزراعي المقنع، وأهمها حوافز ضريبية ونقدية للمستثمرين أصحاب المشاريع التي تتطابق مع أهداف الإصلاحات الزراعية كالقروض الميسرة أو تخفيض الضرائب، ويمكن أن يحد هذا النوع من الإصلاحات من حق الملكية، لكن بشكل غير جدري ومن دون ممارسة نزع الملكية.

أولا: الإصلاحات الزراعية في المملكة العربية السعودية

اتخذت الحكومة السعودية خلال سبعينات القرن الماضي قرارا بإعادة الهيكلة الجذرية والشاملة للقطاع الزراعي، وقد اشتملت الأهداف المنصوص عليها في إعادة الهيكلة على تحقيق الأمن الغذائي من خلال الاكتفاء الذاتي وتحسين الدخول في الريف[1]، وقد صدر في المملكة العربية السعودية نظام توزيع الأراضي لسنة 1971، حيث تميز بالعمل على تمليك الأرض لا نزع ملكيتها، وعلى زيادة المساحة المملوكة للأفراد لا على تفتيت الملكيات الكبرى، ونص القانون المنظم للأراضي بأن تقل المساحة الموزعة عن خمسة هكتارات ولا تتجاوز عشرة هكتارات في حالة التوزيع على الأفراد وأربع مائة هكتار في حالة التوزيع على الشركات، وقد وضعت خطة شاملة للتنمية الزراعية تهدف إلى خفض تكاليف الإنتاج الزراعي ورفع مستوى الكفاءة الإنتاجية في القطاع الزراعي واستخدام التقانة، إضافة إلى إنشاء مؤسسات مالية مختصة في القروض الزراعية كالبنك الزراعي العربي السعودي، ورغم الجهود التي بذلتها الملكة للنهوض بالقطاع الزراعي فإن تنمية هذا القطاع ظلت تعاني من معوقات نذكر منها ما يلي[2]:

[1] تركي فيصل الرشيد: **إستراتيجية التنمية الزراعية – التجربة السعودية**، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2012، ص85.
[2] خليل حسين: **السياسات الزراعية في الدول العربية**، متاح على -http://drkhalilhussein.blogspot.com/2011/02/blog post_8453.html consulté le 1/10/2013

- الفارق الكبير بين ضخامة مشاريع الري والصرف من الناحية التكنولوجية ومستوى وعي الزراعيين.
- عزوف الشباب السعودي عن العمل في القطاع الزراعي واتجاهه إلى العمل في صناعة النفط.
- أدت هذه العوامل مجتمعة إلى تدني الإنتاج والإنتاجية لقسم كبير من المحاصيل الزراعية كالحبوب، القمح والأرز.

ثانيا: الإصلاحات الزراعية في تونس.

بعد استقلال تونس عام 1956 تمثلت أهداف السياسة الزراعية للدولة بتنمية الإنتاج وتنويعه للحصول على دخل زراعي فردي ثابت نسبيا، ورفع حياة الإجراء الزراعيين وصغار المزارعين، ولتحقيق هذه الأهداف كان لا بد من اتخاذ قرارين أولهما استخدام الوسائل التقنية وثانيهما إصلاح بنية الملكية الزراعية، وقد عرفت فترة ما بعد الاستقلال تدهورا للقطاع الزراعي وهذا ما انعكس على انتقال البلاد إلى الاقتصاد الصناعي والخدمات، وجاء هذا الاختيار نتيجة لتواضع الموارد الطبيعية فيها لتحقيق نمو اقتصادي مستدام، ونتيجة لتلك الأوضاع اتبعت تونس عدة سياسات وإصلاحات بغية تحقيق أمنها الغذائي أهممها[1]:

1- إصلاحات (1956- 1957) والتي تفضي بالتقسيم الجزئي للأراضي الجماعية وتوزيعها على حيازات صغيرة.

2- إصلاحات (1962- 1964) والتي كانت تهدف إلى دمج الملكيات الصغيرة في وحدات إنتاجية إيجاريه تتراوح مساحتها ما بين 500 و 1000 هكتار وذلك لدفع المزارعين لاستخدام الوسائل التقنية الحديثة.

3- إصلاحات معتمدة ضمن الخطة الرباعية (1965- 1968) والتي ترى ضرورة تسيير الدولة لمجموع القطاع الزراعي بما في ذلك الملكيات الكبيرة التي هي في حيازة القطاع الخاص، ليأتي فيما بعد قانون 1969 لإعادة أراضي كبار الملاك إلى أصحابها[2].

[1] Bernard Hervieu, novembre 2006, Mutations et défis pour l'agriculture au Maghreb, les notes d'analyse du ciheam centre international de haute étude agronomique méditerranée n°16, p13

[2] محمد الأمين: **السياسات الزراعية والخروج من المأزق " أسباب فشل السياسات الزراعية العربية في تحقيق الأمن الغذائي، متاح على الموقع الالكتروني** htt//sites.univ-provence.fr

وعلى العموم فإن نتائج السياسات الزراعية التي تم اتخاذها في تلك المرحلة أو الفترة كانت مخيبة للآمال لأسباب يمكن ذكرها فيما يلي:

- عدم كفاية الاستثمارات العامة والنقص في الجهاز التقني.
- فيض اليد العاملة وحدوث بطالة مقنعة.
- انخفاض إنتاجية الملكيات الزراعية.

ثالثا: الإصلاح الزراعي في المغرب

يعتبر القطاع الزراعي والريفي من أكثر القطاعات أهمية بالنسبة للاقتصاد المغربي، إذ يعتبر من أولويات اهتمام السلطات لتنفيذ التنمية، ففي جميع الخطط التنموية التي اعتمدها المغرب أعطيت الأولوية للزراعة[1]، وقد اعتمد كذلك على إصلاحات تتعلق بالتقنيات المستخدمة منها إصلاحات سنة 1957 والتي سميت " بعملية الحراث" حيث جعلت قطع الأراضي في وحدات زراعية واسعة ولكن الارتفاع في كلفة المستلزمات الزراعية التي لم تؤدي إلى زيادة في المردودية والأضرار التي لحقت بتربية المواشي من جراء تخفيض مساحات المراعي واستعمال الجرارات التي زادت من تفاقم مشكلة البطالة المقنعة في القرى أدت إلى فشل جزئي لهذه العملية[2].

وفي سنة 1967 قام المغرب بإنشاء مكتب التنمية الزراعية والذي قسم فيما بعد إلى سبعة مكاتب إقليمية حيث ركزت الدولة خلال تلك الفترة على الاستثمار في البنى التحتية وخاصة فيما يتعلق بإنشاء السدود، حيث بلغ عدد السدود التي تم إنشاؤها إلى غاية سنة 1967 حوالي 85 سد كبير بتكلفة قدرت بـ 10 مليار دولار، وقد كان لهذه السدود دور كبير في تنمية القطاع الزراعي، كما ساهمت في ظهور نوعين من الأراضي، أراضي مروية ذات إنتاج جيد، وأراضي ضعيف ومهملة، هذا ما أدى إلى وقوع إختلالات اجتماعية واقتصادية، وخلال الثمانينات وتزامن وقوع الاقتصاد المغربي في أزمة نتيجة لهبوط أسعار الفوسفات والمديونية الثقيلة، اضطر المغرب إلى تبني برنامجا شاملا للتكييف الهيكلي وذلك بالتعاون مع صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي والذي يهدف أساسا إلى الانفتاح على الاقتصاد العالمي وتحفيز القطاع الخاص و تقزيم دور الدولة وذلك من خلال إلغاء الدعم وإزالة الحواجز أمام حركة التجارة الخارجية[3].

[1] Najib Akesbi, 2006," evolutions et perspectives de l'agriculture maroccaine" rapport publié dans le cadre de l'initiative royale pour le development human, maroc, P6.

[2] منى رحمة: مرجع سبق ذكره، ص124.

[3] Jacques ould Audia, Juillet 2006, croissance et reforms dans les pays Arabs méditerraneéns, Notes et documents N°28, Agence fraçaise de dévelopement, Paris, P06.

رابعا: الإصلاح الزراعي في الأردن

يلعب القطاع الخاص في الأردن دورا أساسيا في الإنتاج الزراعي وذلك انسجاما مع النظام الاقتصادي الأردني الذي يقوم على مبدأ الحرية الاقتصادية، إلا أن الدولة تدخلت في بعض الأحيان في النشاط الاقتصادي وفي حالة الأزمات، فقد عملت على رسم السياسات الإنتاجية للقطاع الزراعي حيث ساعدت المزارعين على زيادة إنتاجهم فقدمت الدعم المالي والفني، ونفدت مشاريع للري ووطنت البدو ودربتهم على الأعمال والأساليب الزراعية الحديثة، وقد أعطت هذه الجهود نتائج ملموسة في بعض المحاصيل، فيما لم يحرز بعضها الآخر تقدما على صعيد المردود أو على صعيد المساحة المزروعة[1].

المطلب الثالث: السياسات الزراعية الراهنة في الدول العربية

لقد أدت السياسات الزراعية التي اتبعتها معظم الدول العربية في الستينات والسبعينات إلى تثبيت النشاط الزراعي، ونتيجه لذلك شهدت فترة الثمانينات بداية تطبيق الإصلاحات الاقتصادية في العديد من الدول العربية، نتيجة للضغوط المتزايدة المتعلقة بالديون الخارجية وأعباء خدماتها، في الوقت الذي وصل التراجع في الأداء الزراعي مستويات حرجة تمثلت في تدهور مستويات الإنتاج وتصاعد معدلات الاستيراد ومن ثم زيادة حجم الفجوة الغذائية، ومن هنا جرت عمليات الإصلاح، حيث طبقت الدول العربية سياسات زراعية اختلفت في محتواها من دولة إلى أخرى، وبكن بالرغم من ذلك فإنها تتذرج في ما يلي:

أولا: السياسات السعرية

تعد السياسات السعرية إحدى الأدوات الاقتصادية، وركنا هاما لها في الدول النامية والمتقدمة على حد السواء، وتتمثل أهميتها في تأثيرها على الإنتاج الزراعي حيث تعتبر شرطا ضروريا لإحداث التنمية الزراعية من خلال تحفيز الإنتاج وزيادته، كما أن استجابة عرض المحاصيل الزراعية إلى المحفزات التي تقدمها السياسة الزراعية تقل في المدى القصير عنه في المدى والمدى الطويل والمتوسط، ولكي تؤثر السياسة السعرية على مستويات الإنتاج الزراعي ويكون أكثر استجابة للمحفزات السعرية، فإنه يلزم أن يكون التحسن في الأسعار معنويا وحقيقيا وأن يتصف هذا التحسن بالاستمرارية واليقين[2]، فلهذه السياسة تأثير واضح في أداء القطاع الزراعي والتنمية الزراعية لما لها

[1] خليل حسين: **السياسات الزراعية في الدول العربية**، متاح على
http://drkhalilhussein.blogspot.com/2011/02/blog-post_8453.html consulté le 22/10/2013

[2] **عماد محمد عبد الرحمن: سياسات دعم أسعار محصول الحنطة وتأثيرها على المساحة المزروعة في العراق، مجلة جامعة الأنبار للعلوم** الاقتصادية والإدارية، المجلد 5، **العدد 10، العراق**، 2013، ص121.

من فاعلية سريعة على الدخل وعوائد المزارعين، إضافة إلى تأثيرها في قطاع المستهلكين باعتبار الأسعار أداة لتوزيع الدخل بين الإنتاج والاستهلاك ومن هنا يتضح أثار السياسة السعرية في الوضع الغذائي وفي مستوى المعيشة[1].

وتهدف السياسات السعرية في الدول العربية إلى خفض أسعار السلع الغذائية على مستوى توازنها الحقيقي، والعمل على ضمان دخل محفز للمنتجين الزراعيين، وحمايتهم من التقلبات السعرية من خلال التحكم في الإنتاج، لأن خفض أسعار المواد الغذائية يعمل على تعزيز القدرة الاتفاقية لأصحاب الدخول المنخفضة، وتوفير المتطلبات الغذائية الضرورية، ولا سيما إذا لم يترافق مع انخفاض أو دعم أسعار المدخلات الإنتاجية، مما يترتب عليه خفض مستوى دخول المزارعين[2].

ثانيا: سياسة تطوير الاستثمار الزراعي

أصبح هناك اتجاه في الدول العربية يهدف إلى الاهتمام المتزايد للاستثمار في القطاع الزراعي وهذا في ظل انتهاج معظم هذه الدول سياسات للتحرر الاقتصادي المبنية على الاعتماد على آليات السوق في توجيه النشاط الاقتصادي، وعلى الدور الرائد للقطاع الخاص في التنمية الزراعية، واستهدفت تلك السياسات توفير المناخ الملائم لجذب الاستثمارات الخارجية والمحلية، حيث تم في هذا الإطار مراجعة وسن القوانين والتشريعات المنظم والمحفزة للاستثمار تضمنت التسهيلات والإعفاءات الضريبية والجمركية، وإحداث مؤسسات أو تنشيط مؤسسات قائمة لتكون مختصة وقادرة على بلورة فرص الاستثمار والترويج لها وتسهيل عمل المستثمرين، وكذا تبسيط وتنظيم عمل الجهاز المصرفي وتأسيس أوتبسيط إجراءات أسواق المال لتهيئة المناخ المحفز للاستثمار[3]، وكجزء من تركيزها الاستراتيجي على الأمن الغذائي، أصبحت بعض الدول العربية وخاصة الخليجية منها أكثر اهتماما ومشاركة في حيازة الأراضي الزراعية الأجنبية، وكمدراء لصناديق الثروة المستقلة، تتيح استثماراتها الفرصة للتأثير على أفضل الممارسات لأمثل حالة الاحتمالات الايجابية للاستثمار الأجنبي في تنمية الأراضي الزراعية[4]، فقد أوردت التقارير الصادرة عن الأمم المتحدة تناميا كبيرا للاستثمار العربي في دول فقيرة ولكنها تمتلك وفرة زراعية ويمكن أن يكون لصالح الطرفين في حال وجود شراكة زراعية وليس استغلالا أو استنزافا زراعيا ومراعاة

[1] وصفي العدوان، بثينة المحتسب: **أثر تقويم أسعار المنتجات الزراعية في كميات الخضروات وخدمة القروض الزراعية، مجلة العلوم الإدارية، المجلد 36، العدد2، 2009، ص300.**

[2] رقية خلف حمد الجبوري: **السياسات الزراعية العربية وأثرها على الأمن الغذائي في بعض الدول العربية**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، **العدد57،مصر**، 2012، ص120.

[3] المنظمة العربية للتنمية الزراعية: **تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي**، 2009، ص69.

[4] ماري ان تيترو واخرون: **الاستثمارات في الزراعة الخارجية كإستراتيجية أمن غذائي لدول الخليج العربي**، تقرير الأمن الغذائي والسيادة الغذائية في الشرق الأوسط، مركز الدراسات الإقليمية والدولية، كلية الشؤون الدولية بجامعة جورجتاون، قطر، 2013، ص36.

إمداد الدول المضيفة لحصص من إنتاجية أراضيهم من الغذاء، ومثال على ذلك توقيع عقود استثمار زراعي لدولة البحرين مع الفلبين لمساحة ربع مليون فدان ومع تركيا لمساحات مفتوحة لاستثمار من 3- 6 مليون دولار ، كما وقعت دولة قطر عقدا مع كينيا لزراعة 100 ألف فدان ومع الفلبين لزراعة 240 ألف قدان ومع السودان لمساحات مفتوحة للاستثمار الزراعي، ودولة الإمارات العربية المتحدة وقعت عقدا مع باكستان لزراعة 750 ألف فدان مع السودان لمساحة 950 ألف فدان ومع أثيوبيا 15 ألف فدان.

ثالثا: سياسة الدعم

تعد سياسة الدعم الزراعي سواء المتعلقة بالسلع أو مستلزمات الإنتاج الزراعي، إحدى الآليات التي تستخدمها الدول لمساعدة الأسر الفقيرة ومحدودي الدخل للحصول على الاحتياجات الأساسية من الغذاء والحد من الإختلالات في مستوى المعيشة بين المواطنين[1]، وتحتل مسألة دعم الغذاء اهتماما خاصا من قبل السياسات في البلدان العربية بسبب قدرتها على التخفيف من حالة الفقر في المجتمع العربي، متجاوزة بذلك شروط منظمة التجارة العالمية في هذا المجال، إذ إن هذه السياسات قد تؤدي إلى خفض متوسط تكاليف إنتاج الغذاء إن كان الدعم يتجه نحو مستلزمات الإنتاج، أو قد تؤدي إلى تنامي القدرة الشرائية للأفراد إن كان الدعم يتم بالنسبة للسلع الغذائية النهائية، ولاسيما وأن أزمة الغذاء العالمية عام 2008/2007 قد أدت إلى ارتفاع غير مسبوق في الأسعار، وقد تجاوزت تلك السياسات ما قد يحصل من تشوهات في الأسواق الزراعية، من جراء تزايد خالات التدخل في تنظيمها، ولا تقتصر هذه التدخلات على البلدان العربية فحسب وإنما تشمل الاقتصاديات اللبرالية أيضا، غير أن هذه المغالاة في مسألة دعم أسعار الغذاء أو مدخلاته في الاقتصادات المتقدمة تؤدي إلى أضرار اقتصادية في السلع ذاتها في الاقتصادات العربية لضعف القدرة التنافسية لاقتصادات هذا الأخيرة مقابل نظيرتها في البلدان المتقدمة وذلك في إطار التجارة الزراعية الخارجية[2].

رابعا: سياسة التسويق الزراعي

تشكل السياسات التسويقية جزءا هاما من السياسات الزراعية، فالتسويق الزراعي يشمل مختلف الأنشطة المتعلقة بتحويل وتخزين ونقل المنتجات الزراعية للمستهلك المحلي والأجنبي، وبالتالي فهو يساهم وبشكل كبير في توليد القيمة المضافة، حيث يقوم بتلك الوظائف التسويقية

[1] **سلوى فؤاد صابر: تأثير المشكلة الغذائية على الأمن الغذائي في مصر**، مجلة مركز عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، العدد 46، القاهرة،2012، ص347.

[2] سالم توفيق النجفي: **سياسات الأمن الغذائي العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد**416، بيروت، أكتوبر 2013، ص12.

مجموعة من الأجهزة والتنظيمات مثل المشروعات التجارية المستقلة والتعاونيات الزراعية والمشروعات الزراعية التي تقوم بالتصنيع والبيع بالتجزئة ومجالس التسويق الحكومي، وتتمثل أهداف السياسات التسويقية الزراعية في ضمان الاستقلال الوطني، ويتحقق ذلك برفع نسب الاكتفاء الذاتي وتنويع الإنتاج، بالإضافة إلى تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال تحقيق استقرار أسعار المنتجات الزراعية وتوجيه التسويق الزراعي وخلف فرص عمل جديدة في أنشطة تتسم بكثافة استخدام عنصر العمل.

وقد طبقت معظم الدول العربية سياسات تسويقية خطت بعضها خطوات متقدمة على صعيد التسويق من حيث الهيكل المؤسسي، ومساراته التسويقية وبنيته الأساسية، وتسعى جميعها إلى زيادة الكفاءة التسويقية من خلال تحقيق الاستقرار للأسعار، وتقليل الفاقد وتوصيل السلع إلى المستهلك، والمستلزمات إلى المزارع بأقل تكلفة ممكنة، وقد اعتمدت تلك السياسات على انتهاج آلية السوق، وتحرير الأسواق والأسعار، وإلغاء القيود التجارية، وإعطاء دور رئيسي للقطاع الخاص في التسويق الداخلي والخارجي للمنتجات الزراعية والمدخلات، وتقليل تدخل الدولة المباشر في التسويق وخصخصة المؤسسات الحكومية العاملة في مجال التسويق.

خلاصة الفصل

تعتبر مشكلة الأمن الغذائي إحدى أهم التحديات التي تواجه الدول العربية نظرا لأثارها السلبية المعوقة لاستمرار عملية التنمية الاقتصادية، ونظرا لأهمية القطاع الزراعي باعتباره من أهم القطاعات ذات القيمة المضافة العالية، وأحد ركائز التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعديد من الدول، فقد قامت الدول العربية باتخاذ العديد من السياسات المتتابعة، والبرامج الإصلاحية الهادفة إلى تنمية قطاعها الزراعي، ولكن بالرغم من ذلك فإن الأوضاع المتأزمة في المنطقة العربية أثرت سلبا على حجم الإنتاج الزراعي، كما أثرت كذلك على السياسات الزراعية المنتهجة على المستوى القطري.

الفصل الثالث

دراسة تحليلية للفجوة الغذائية العربية

تمهيد

بالرغم من الإمكانات التي يزخر بها الوطن العربي، فإن الواقع يشير إلى التزايد المستمر في الاعتماد على السوق الدولية في توفير الجانب الأكبر من الاحتياجات الغذائية الأساسية وخاصة الحبوب واللحوم والألبان ومنتجاتها ومجموعة الزيوت، فالدول العربية تستورد أكثر من نصف احتياجاتها الغذائية من الخارج، مما جعلها دولا منكشفة وبشكل كبير على أسواق الغذاء العالمية بسبب وضعيتها كمستورد صاف للغذاء، ومن الملاحظ أن تلك الأوضاع سوف تستمر في المستقبل نظرا لانخفاض نسبة الاكتفاء الذاتي العربي لهذه المجاميع الغذائية الرئيسية، مما يجعل اقتصاداتها عرضة للصدمات المترتبة عن تقلبات أسعار الغذاء العالمية، ومن الواضح كذلك أن الدول العربية تتباين في درجات انكشافها على الأسواق الخارجية، ويرجع ذلك إلى تباين إمكانات الإنتاج المحلي ومخزونات الغذاء، ومدى توفر الموارد الزراعية والمالية ونجاعة وفعالية السياسات الاقتصادية والتنموية بشكل عام، وسيتم في هذا الفصل دراسة تحليلية للفجوة الغذائية العربية من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: تجارة المنتجات الزراعية في الدول العربية

المبحث الثاني: الفجوة الغذائية في الدول العربية

المبحث الثالث: العوامل المسببة لتفاقم الفجوة الغذائية العربية

المبحث الأول: تجارة المنتجات الزراعية في الدول العربية

يلعب قطاع التجارة الخارجية دورا هاما في عملية التنمية الاقتصادية خاصة في الدول النامية، حيث تساهم الصادرات في زيادة الدخل القومي، بالإضافة إلى أنها تساهم في خلق الظروف الملائمة لإحداث نمو متوازن في عملية التنمية، كما أنها إحدى مصادر التمويل فكلما زادت قيمة الصادرات الزراعية عن قيمة الواردات الزراعية، كلما زادت قيمة الفائض من العملات الأجنبية التي يوفرها قطاع الزراعة التي يمكن بها استيراد مستلزمات الإنتاج اللازمة لعملية التنمية الاقتصادية، وتحتل التجارة الخارجية أهمية كبيرة للبنيان الاقتصادي لكافة الدول العربية، حيث يتم من خلالها تصريف الصادرات العربية من جهة، ومن جهة أخرى توفير الاحتياجات من السلع والمنتجات الغذائية، فمع تزايد معدلات الاستيراد من الخارج زادت معها معدلات الخطر على اقتصاديات الدول العربية.

المطلب الأول: الواردات من السلع الغذائية في الدول العربية

تعتبر الدول العربية دول عجز غذائي، فهي تعتمد وبشكل كبير ومتفاوت على الواردات لتأمين احتياجاتها من الغذاء، فقد ارتفعت قيمة الواردات الغذائية العربية من 68 مليار دولار عام 2011 إلى أكثر من 80,3 مليار دولار عام 2014، حيث تمثل هذه الواردات أكثر من 50 % من عرض الغذاء لهذه الدول، مما يجعلها من أكثر الدول المعتمدة على الاستيراد في الدول النامية، وبالتالي أكثر عرضة للأزمات الغذائية نتيجة لاعتمادها على الأسواق العالمية لتغذية سكانها، وتسعى بعض الدول العربية إلى تحقيق مستوى معين من الأمن الغذائي، وذلك عن طريق الاحتفاظ بمخزون إستراتيجي من السلع الغذائية يكفي الاحتياجات الاستهلاكية لعدة أسهر كنوع من الأمن الغذائي، ويتم تكوين هذا المخزون عن طريق الإنتاج المحلي ومن الواردات الغذائية،وهذا لمواجهة الظروف الطارئة، خاصة وأن المنطقة العربية تشهد أحداث وتطورات جعلتها غير مستقرة سياسيا، اقتصاديا وأمنيا.

أولا: تطور الواردات العربية من الحبوب

يعتبر الوطن العربي في مجموعه المستورد الأكبر للحبوب في العالم حيث استوردت دوله سنة 2014 ما قيمته 27,9 مليار دولار من الحبوب بما يوازي 41,1 % من إجمالي قيمة الواردات من السلع الغذائية الرئيسية، وقد عرفت الواردات العربية من الحبوب ارتفاعا في الكمية والقيمة خلال الفترة الممتدة بين 2013/2002 حيث قدر متوسط الواردات من الحبوب خلال الفترة الممتدة بين 2011/2002 بحوالي 55419,9 ألف طن بقيمة قدرت بـ 20994,8 مليون دولار لترتفع هذه الكمية إلى 75421,5 ألف طن سنة 2013 بقيمة قدرت بـ 26144,3 مليون دولار في حين شهدت

سنة 2014 تراجعا قليلا في هذه الكمية حيث قدرت بـ 679000 ألف طن بقيمة بلغت 279000 مليون دولار ، وتوضح بيانات الجدول التالي تطور قيمة وكمية واردات الدول العربية من الحبوب خلال الفترة 2014/2002.

جدول رقم(3-1): قيمة وكمية واردات الدول العربية من الحبوب خلال الفترة 2002-2014 (ألف طن، مليون دولار)

	متوسط الفترة2002-2011		2012		2013		2014	
	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة
إجمالي الواردات	55419,9	20994,8	72700,5	25249,3	75421,5	26144,3	67900	279000

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي، أعداد مختلفة.

إن ارتفاع قيمة واردات الدول العربية من الحبوب يدل على أن الوطن العربي في مجموعه يعاني من الانكشاف إزاء العالم الخارجي بالنسبة لأهم سلعة غذائية إستراتيجية، والانكشاف هنا لا يتعلق بالمقدرة المالية على تمويل استيراد الحبوب، لأن هذه القدرة المالية قد تكون متاحة بالنسبة لبعض الدول، لكنها يمكن أن تعجز عن تأمين استيراد احتياجاتها من الحبوب إذا تعرضت لأي خطر دولي، أو إلى مقاطعة تجارية من الدول المصدرة الرئيسية للحبوب وهي دول رأسمالية متقدمة بالأساس[1].

وعلى المستوى القطري فقد احتلت السعودية صدارة الدول العربية المستوردة للحبوب والدقيق ففي سنة 2013 استوردت السعودية حوالي 16155,3 ألف طن وهو ما يمثل 26,62 % من إجمالي الواردات العربية من الحبوب والدقيق تلتها الجزائر بـ 7501,93 ألف طن بنسبة قدرت بـ 12,36 %، ثم مصر بـ 6553,63 ألف طن بما نسبته 10,80 %.

1- تطور واردات القمح والدقيق

[1] أحمد السيد النجار: **الفجوة الغذائية العربية بين ضعف الإدارة وغياب التكامل وإمكانية المراجعة**، ملف الأهرام الاستراتيجي، مؤسسة الأهرام، مصر، 2015، ص15.

تمثل واردات القمح والدقيق لوحدها أكثر من 50 % من واردات الحبوب في الدول العربية، وهي تشكل 15,6 % من إجمالي الواردات الغذائية وقد عرفت هذه الواردات زيادة ملحوظة خلال الفترة الممتدة بين 2014/2002 حيث قدر متوسط كمية هذه الواردات للفترة 2011/2002 بحوالي 27438,3 ألف طن بقيمة قدرت بـ 20994,8 مليون دولار لترتفع هذه الكمية الى 75421,5 ألف طن سنة 2013 بقيمة قدرت بـ 26144,3 مليون دولار، وترجع أسباب هذا الارتفاع إلى عوامل عدة منها زيادة في الطلب بنسبة أكبر من زيادة الإنتاج المحلي، وتدبدب الإنتاج في بسبب الظروف المناخية، وتحول سوريا بسبب انخفاض الإنتاج واتجاهها نحو استيراد القمح بعد أكثر من 15 سنة من الاكتفاء الذاتي، وكذلك تحول السعودية من دولة مكتفية ذاتيا إلى دولة مستوردة للقمح ابتداءا من عام 2008 بسبب مشاكل شح المياه في المملكة[1]، حيث قررت خفض إنتاجها من القمح بشكل تدريجي وبمعدل 12,5 % سنويا لتتوقف عن إنتاجه نهائيا بنهاية سنة 2016، حيث تعتزم الاعتماد بالكامل على واردات القمح حفاظا على مواردها المائية.

أما على المستوى القطري فقد احتلت الجزائر صدارة الدول العربية المستوردة للقمح سنة 2013 حيث استوردت حوالي 4822,95 ألف طن وهو ما يمثل 18,57 % من إجمالي الواردات العربية من القمح، تلتها كل من مصر، والمغرب بما نسبه 13,06 % ، 10,5 %.

2- واردات الذرة الشامية

عرفت واردات الدول العربية من الدرة الشامية ارتفاعا مستمرا خلال الفترة 2002/ 2014 حيث بلغ متوسط كمية الواردات للفترة 2002- 2011 حوالي 13365,8 ألف طن بقيمة قدرت بـ 2715,2 مليون دولار لترتفع إلى 17100 ألف طن سنة 2014 بقيمة قدرت بـ 5700 مليون دولار[2].

3- واردات الشعير

[1] عبد الله علي مصحي وآخرون: **الاكتفاء الذاتي والعجز الغذائي لمحاصيل الحبوب الرئيسية في بعض الأقطار العربية للمدة 2005-2015**، مجلة العلوم الزراعية العربية، العدد 43، 2012، ص134.

[2] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تقرير **أوضاع الأمن الغذائي العربي 2014**، الخرطوم، 2014، ص16.

شهدت الواردات العربية من الشعير ارتفاعا طفيفا هي الأخرى خلال الفترة الممتدة بين 2002-2013 حيث قدر متوسط الكمية للفترة 2002- 2011 بحوالي 8715,3 ألف طن بقيمة قدرت بـ 1706,8 مليون دولار لترتفع إلى 11985,4 ألف طن سنة 2013 بقيمة قدرت بـ 3565,7 مليون دولار، وترجع هذه الزيادة أساسا إلى زيادة الطلب نظرا لتحول بعض مواطني الدول العربية إلى المنتجات المصنوعة من الشعير والتي يعتبرونها أفضل من الناحية الصحية والى زيادة استهلاكه كعلف للمواشي، بالمقابل شهدت سنة 2014 انخفاضا قليلا في كمية الواردات من الشعير حيث لم تتجاوز 10700 ألف طن بقيمة قدرت بـ 3700 مليون دولار.

4- تطور واردات الأرز

قدر متوسط كمية الواردات العربية من الأرز خلال الفترة 2002- 2011 بحوالي 3710,8 ألف طن بقيمة قدرت بـ 2346,1 مليون دولار لترتفع هذه الكمية إلى 5071,6 ألف طن سنة 2013 بقيمة قدرت بحوالي 4268,3 مليون دولار، في حين شهدت سنة 2014 ارفاعا كبيرا في كمية الواردات العربية من الأرز حيث تجاوزت 8000 ألف طن بقيمة قدرت بـ 4500 مليون دولار

إن الدول العربية باعتبارها دولا مستوردة للحبوب وعلى رأسها القمح، تتعرض لعدد من المخاطر التي تهدد أمنها الغذائي، ويتمثل أحد هذه المخاطر أن الأسعار الدولية للقمح سوف تكون مرتفعة للغاية خلال السنوات القادمة مما يؤدي إلى صعوبة الشراء، رغم توفر الإمدادات في الأسواق العالمية، إضافة إلى عدم توافر الأغذية رغم وجود أموال تكفي لشرائها، ويرتبط سعر السلعة بحجم إمداداتها ارتباطا وثيقا من الناحية الاقتصادية، يما يربط بين هاتين المجموعتين من المخاطر ومع ذلك تهدد هاتين المجموعتين من المخاطر جانبين منفصلين من جوانب الأمن الغذائي وإتاحة السلع (الإمدادات) وإمكانية الحصول على السلع (السعر).

ففيما يتعلق بمخاطر الإمدادات تشعر العديد من الدول العربية بالقلق من أن يتعرض أمنها القومي للمخاطر إذا ما أدى اختلال إمدادات الواردات إلى عدم كفاية إمدادات القمح، وترتفع احتمالية حدوث ذلك الاختلال، ومن الأرجح أن تكون التبعات أشد حدة على الدول التي تعتمد اعتمادا كبيرا على الواردات، ويمكن أن يحدث الاختلال لعدة أسباب منها الاضطرابات المدنية مثل ما حدث في بعض الدول العربية في إطار ما يسمى بالربيع العربي فعلى سبيل المثال أدت الأزمة الليبية خلال ربيع 2011 إلى صعوبة قيام المؤسسة الوطنية للإمدادات بإعادة ملئ المخزون الوطني والحد من إمكانية حصول أعداد كبيرة من السكان على الأغذية، وخاصة الفئات الأكثر فقرا.

وفيما يتعلق بمخاطر الأسعار، يبدو أن الأسعار الدولية المرتفعة والتقلبات المتزايدة تؤثر تأثيرا سلبيا على معدل التضخم، ففي معظم البلدان العربية يتجاوز تضخم أسعار الغذاء معدل التضخم الكلي، فقد يساهم ارتفاع أسعار الحبوب وبالتالي تكلفة الأغذية الرئيسية في زيادة وعمق وحدة معدلات الفقر في الدول العربية، حيث يعد فهم مدى فهم شبكات الأمان، وخاصة دعم الاستهلاك على كل من تكاليف سلسلة إمدادات واردات القمح والأسعار المحلية للأغذية هاما للغاية في مساعدة الحكومات العربية على إدارة التزاماتها المالية بصورة أفضل[1].

ثانيا: واردات الدول العربية من البقوليات، الخضر والفواكه

1- تطور الواردات من البقوليات

قدرت كمية متوسط واردات الدول العربية من البقوليات خلال الفترة الممتدة بين 2002-2011 بحوالي 11626,6 ألف طن بقيمة بلغت 688,6 مليون دولار، لترتفع هذه الكمية إلى 1245,6 سنة 2013 بقيمة قدرت بـ 1098,8 في حين عرفت قيمة هذه الواردات زيادة معتبرة بسبب زيادة أسعار هذه المنتجات في الأسواق العالمي، وترجع أسباب ارتفاع كمية الواردات العربية من البقوليات إلى لانخفاض الإنتاج المحلي بسبب الظروف المناخية وإلى زيادة الطلب في بعض الدول العربية أهمها الجزائر السعودية والإمارات العربية المتحدة بسبب إتباعها لسياسة الاستيراد من أجل التصدير.

أما على المستوى القطري فقد احتلت مصر صدارة الدول العربية المستوردة للأرز حيث استوردت 343,42 ألف طن بنسبة قدرت بـ 26,38 % من إجمالي الواردات العربية تلتها كل من الإمارات العربية المتحدة والجزائر بـ 19,94 و 14,28 %، حيث شكلت واردات هذه الدول الثلاثة ما نسبته 60,6 % من إجمالي الواردات العربية من البقوليات.

2- واردات الخضر

بلغ متوسط كمية واردات الدول العربية من الخضر خلال الفترة 2002- 2011 حوالي 2456,5 ألف طن بقيمة قدرت ب، 1060,8 مليون دولار، وقد ارتفعت هذه الكمية إلى 3912,6

[1] البنك الدولي: تقرير **حول سلسلة الحبوب- الأمن الغذائي وإدارة واردات القمح في الدول العربية**، 2012، ص4.

ألف طن سنة 2013 بقيمة بلغت 2101,8 مليون دولار، في حين عرفت سنة 2014 ارتفاعا طفيفا في كمية هذه الواردات حيث لم تتجاوز 2700 ألف طن بقيمة بلغت 1800 مليون دولار.

أما على المستوى القطري فقد احتلت الإمارات العربية المتحدة صدارة الدول العربية المستوردة للخضر حيث استوردت سنة 2013 حوالي 1650,16 ألف طن بما نسبته 43,18 % وترجع أسباب ارتفاع هذه الكمية إلى اعتماد الإمارات سياسة الاستيراد من أجل إعادة التصدير.

3- الواردات من الفواكه

بلغ متوسط كمية واردات الدول العربية من الفواكه خلال الفترة 2002- 2011 حوالي 3527,7 ألف طن بقيمة قدرت بـ 1914,1 مليون دولار، وقد ارتفعت هذه الكمية وبشكل مستمر لتصل إلى 5700 ألف طن سنة 2013 بقيمة بلغت 4600 مليون دولار[1].

وعلى المستوى القطري احتلت الإمارات سنة 2013 المرتبة الأولى عربيا من حيث كمية الفواكه المستوردة حيث استوردت 1707,24 ألف طن من الفواكه بما نسبته 28,49 % من إجمالي واردات الفواكه العربية، تلتها السعودية قم العراق بـ 18,49 و 12,44 % على التوالي.

ثالثا: الواردات العربية من المحاصيل الصناعية

1- تطور واردات السكر

يعتبر السكر من المواد الغذائية الرئيسية الضرورية لحياة الإنسان، حيث أن الاحتياج له ليس مقصورا على بعض الطبقات الاجتماعية دون غيرها، لذلك تعتبر صناعة السكر من الصناعات الإستراتيجية في العالم، وإحدى الدعائم الأساسية للأمن الغذائي، وتقوم معظم الدول العربية باستيراد السكر، فالإنتاج المحلي يغطي 35 % من الاستهلاك المحلي ليتم استيراد 65 % المتبقية من الخارج، وقد بلغت متوسط كمية الواردات العربية من السكر للفترة 2002- 2011 حوالي 8046,1 ألف طن بقيمة قدرت بـ 3098,8 مليون دولار، لترتفع كمية هذه الواردات إلى 10498,7 ألف طن سنة 2013 بقيمة قدرت بـ 5859,9 مليون دولار، وترجع هذه الزيادة أساسا إلى زيادة الاستهلاك المحلي التي صاحبها انخفاض في إنتاج بعض الدول العربية، كما أن سياسات الدعم التي انتهجتها بعض الدول العربية نتيجة ارتفاع الأسعار العالمية في ظل الأزمة العالمية كان لها الأثر الكبير في

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية: **تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي 2013**، مرجع سبق ذكره، ص19.

زيادة الكميات المستوردة، بالمقابل عرفت سنة 2014 انخفاضا طفيفا في كمية هذه الواردات حيث قدرت بـ 9800 ألف طن بقيمة قدرت بـ 6400 مليون دولار.

أما على المستوى القطري فتعتبر الإمارات العربية المتحدة من أكبر الدول العربية المستوردة للسكر حيث بلغ متوسط استيرادها 2 مليون طن بنسبة مساهمة تفوق 19 % من إجمالي الواردات العربية، ويبلغ متوسط استهلاكها 1,4 مليون طن حيث تصدر 800 ألف طن، تليها الجزائر حيث يبلغ متوسط وارداتها ما يقارب 1,6 مليون طن بنسبة مساهمة 14,2 % ، حيث تستهلك الجزائر 1,2 مليون طن وتصدر 400 ألف طن، وتأتي في المرتبة الثالثة السعودية بمتوسط استيراد 1,2مليون طن وبنسبة مساهمة 12 % حيث يبلغ استهلاكها 1,1 مليون طن، أما مصر والتي تعتبر المستهلك الأول بين الدول العربية فيبلغ متوسط استهلاكها حوالي 2,8 مليون طن فهي رابع دولة عربية مستوردة للسكر فهي تغطي احتياجاتها من الإنتاج المحلي وتقوم باستيراد بقية الاحتياجات من الخارج حيث بلغ متوسط استيرادها بحوالي 1,2 مليون طن وتقوم بتصدير حوالي 400 ألف طن، فهذه الدول الأربعة تستورد أكثر من 55 % من إجمالي واردات السكر العربية[1].

2- تطور واردات المحاصيل الزيتية

شهدت الواردات العربية من الزيوت النباتية ارتفاعا مستمرا وبمعدل نمو متزايد، حيث قدر متوسط كمية الواردات للفترة 2002- 2011 بجوالي 4053,5 ألف طن بقيمة قدرت بـ 5641,2 مليون دولار لترتفع إلى 5200 ألف طن سنة 2014 بقيمة قدرت بـ 7600 مليون دولار، وترجع أسباب هذه الزيادة أساسا إلى زيادة الطلب المحلي من جهة، وإلى تراجع إنتاج الدول العربية المنتجة لهذه المنتجات.

وعلى المستوى القطري احتلت مصر المرتبة الأولى عربيا من حيث الواردات الزيتية، فقد استوردت سنة 2013 حوالي 1533,36 ألف طن بنسبة قدرت بـ 28,73 % من إجمالي الواردات العربية من الزيوت، تلتها كل من الجزائر المغرب بـ 11,44 و0,9 % على التوالي.

3- واردات الألبان ومنتجاتها

تعتبر الألبان ومنتجاتها من المصادر الأساسية للغذاء في الوطن العربي وهي تحتل المرتبة الثالثة من حيث الأهمية النسبية في قائمة الواردات الغذائية العربية، فعلى الرغم من زيادة إنتاج

[1] هالة أحمد الأمين: تقرير حول**سلعة السكر في السودان**، سلسلة دراسات وتقارير نقطة التجارة السودانية، واردات السودان، 2014، ص16.

الدول العربية من الألبان إلا أن كمية واردات الدول العربية منها لم تنخفض[1]، فقد قدر متوسط كمية الواردات للفترة 2002- 2011 بحوالي1163,2 ألف طن بقيمة بـ 4197,1 مليون دولار لتستقر في حدود 11500 ألف طن سنة 2014، في حين عرفت قيمة هذه الواردات ارتفاعا ملحوظا حيث وصلت إلى 7200 مليون دولار، ويرجع ذلك إلى ارتفاع أسعار الألبان في الأسواق العالمية.

وتأتي السعودية في مقدمة الدول العربية المستوردة للألبان ومنتجاتها حيث استوردت سنة 2013 حوالي 2980,47 ألف طن بما نسبته 28,29 % من إجمالي الواردات العربية، تلتها كل من الجزائر ولبنان بـ 19,05 و6 % على التوالي.

رابعا: الواردات العربية من المنتجات الحيوانية والسمكية

على الرغم من المقومات المتاحة للدول العربية إلا أنها تلجأ إلى الاستيراد لسد احتياجاتها من المنتجات الحيوانية مما يدل على وجود خلل في إدارة الثروة الحيوانية وسياسة الإنتاج الحيواني على المستوى القطري والقومي.

1- واردات اللحوم الحمراء

بلغ متوسط كمية الواردات العربية من اللحوم الحمراء خلال الفترة 2002- 2011 حوالي 804,9 ألف طن، لترتفع هذه الكمية إلى 1293,1 ألف طن سنة 2012[2]، ثم 1500 ألف طن سنة 2014، بالمقابل شهدت قيمة هذه الواردات ارتفاعا من 1958,2 مليون دولار لمتوسط الفترة 2002- 2011 إلى 4318,4 سنة 2012، ثم 5100 مليون دولار سنة 2014، وترجع أسباب هذا الارتفاع إلى زيادة كمية الواردات.

أما على المستوى القطري فقد احتلت الإمارات العربية المتحدة صدارة الدول العربية المستوردة للحوم الحمراء حيث استوردت حوالي 538,86 ألف طن بما نسبته 37,51 % من إجمالي الواردات العربية من اللحوم الحمراء، وترجع أسباب ذلك إلى مجموعة من العوامل أهمها ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي حيث انعكس هذا الأخير على متوسط الإنفاق الشهري للأسر، كما أثر ازدهار القطاع السياحي لهذه الدولة في زيادة الاستهلاك من المواد الغذائية وفي مقدمتها اللحوم ومشتقاتها، وتلي الإمارات كل من مصر والسعودية بـ 21,92 و 11,81 % على

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية: تقرير **إنتاج وتصنيع وتسويق الألبان لدى صغار المزارعين في الوطن العربي، الخرطوم**، 2003، ص01.

[2] المنظمة العربية للتنمية الزراعية: **تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي 2013**، مرجع سبق ذكره، ص20.

التوالي، حيث تشكل واردات هذه الثلاثة 71,24 % من إجمالي الواردات العربية من اللحوم الحمراء.

2- تطور واردات اللحوم البيضاء

عرفت الواردات العربية من اللحوم البيضاء ارتفاع مستمرا، فقد قدر متوسط واردات الفترة 2002- 2011 حوالي 1170 ألف طن بقيمة قدرت بـ 1762,6 مليون دولار[1]، لترتفع وبشكل مستمر هذه الواردات إلى 2000 ألف طن سنة 2014 بقيمة قدرت بـ 4200 مليون دولار[2]، وترجع أسباب هذه الزيادة إلى زيادة الطلب المحلي في الدول العربية، وارتفاع أسعار هذه المنتجات في الأسواق العالمية.

3- تطور واردات الأسماك

بلغ متوسط واردات الدول العربية من الأسماك للفترة 2002- 2011 حوالي 623,3 ألف طن بقيمة درت بـ 999,8 مليون دولار لترتفع إلى 1000 سنة 2014 بقيمة قدرت بـ 2400 ملين دولار، حيث تحتل مصر صدارة الدول العربية المستوردة للأسماك ففي سنة 2013 استوردت حوالي 203,32 ألف طن بما نسبته 23,36 % من إجمالي الواردات العربية من الأسماك تلتها كل الإمارات والسعودية بـ 21,13 و 20,56 % على التوالي، حيث شكلت واردات هذه الثلاث 65,05 % من إجمالي الواردات العربية من الأسماك.

المطلب الثاني: الصادرات من السلع الغذائية في الدول العربية

تشير البيانات المتوفرة عن الصادرات الغذائية العربية ارتفاعها من حالي 20,6 مليار دولار عام2011 إلى أكثر من 25,1 مليار دولار عام 2014، ويرى الكثير من المهتمين بهيكل الصادرات الغذائية العربية، أن المجالات التصديرية من المجموعات السلعية الغذائية، والأفاق الممكنة لتنمية تلك الصادرات وفقا لاعتبارات الميزة النسبية والتنافسية، تتمثل بصفة أساسية في الخضر الفواكه، البطاطس والأسماك، وفيما عدا ذلك من الصادرات الغذائية، فإنها تمثل سلعا استيرادية أكثر منها سلعا تصديرية، غير أنه يتم التبادل التجاري التصديري في جانب محدود منها، سواء في صورة صادرات فعلية، أو في صورة إعادة التصدير.

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية: **تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي 2013**، مرجع سبق ذكره، ص20.
[2] المنظمة العربية للتنمية الزراعية: **تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي 2014**، مرجع سبق ذكره ، ص17.

أولا: تطور كمية وقيمة الصادرات من الحبوب والدقيق

تشمل صادرات الدول العربية من الحبوب والدقيق صادراتها من محاصيل القمح والدقيق، الدرة الشامية، الأرز، الشعير، والذرة الرقيقة، وقد بلغ متوسط صادرات الدول للفترة 2002- 2011 حوالي 2490 ألف طن لتنخفض هذه الكمية إلى 1866,4 ألف طن سنة 2013[1]، في حين شهد عام 2014 ارتفاعا مرة أخرى في كمية هذه الصادرات حيث وصلت إلى 2660 ألف طن، وهذا بسبب زيادة الإنتاج في بعض الدول العربية بسبب البرامج والسياسات التي طبقتها بهدف زيادة الإنتاج.

أما فيما يتعلق بمتوسط قيمة هذه الصادرات للفترة 2002- 2011 فقد بلغ 775,5 مليون دولار، لترتفع إلى 1080,6 مليون دولار سنة 2013، (وهذا بالرغم من انخفاض الكمية المصدرة)، ويرجع سبب هذا الارتفاع إلى الارتفاع الكبير الذي شهدته أسعار هذه المحاصيل في الأسواق العالمية، بالمقابل عرفت سنة 2014 استمرار ارتفاع قيمة هذه الصادرات حيث وصلت إلى 1500 مليون دولار بسبب ارتفاع كمية الصادرات من جديد.

1- تطور كمية وقيمة الصادرات العربية من القمح والدقيق

تأتي الصادرات من القمح والدقيق في مقدمة صادرات الدول العربية من الحبوب، فخلال الفترة 2002- 2011 بلغ متوسط كمية الصادرات حوالي 1231,9 ألف طن بما نسبته 49,47 % من إجمالي الصادرات من الحبوب والدقيق، في حين قدرت قيمة هذه الصادرات بـ 274,8 مليون دولار، لتنخفض كمية هذه الصادرات وبشكل مستمر إلى أن وصلت 460 ألف طن سنة 2014 بقيمة قدرت بـ 290 مليون دولار.

أما على المستوى القطري فقد احتلت سلطنة عمان صدارة الدول العربية المصدرة للقمح والدقيق سنة 2013 حيث صدرت 188,3 ألف طن بنسبة قدرت بـ 27,67 % من إجمالي الصادرات العربية، تلتها كل من الإمارات ومصر بـ 19,21 و17,5 % على التوالي، لذا يجب تشجيع هذه الدول على توجيه صادراتها إلى الدول العربية المستوردة للقمح، وذلك من خلال تبادل السلع التي تحتاجها تلك البلدان مقابل استيراد القمح، وضرورة تحقيق تعاون وتكامل بين الدول العربية من أجل تنمية التجارة العربية البينية.

2- تطور كمية وقيمة الصادرات من الأرز

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية: تقرير **أوضاع الغذاء العربي 2013**، مرجع سبق ذكره ، ص17.

تحتل صادرات الأرز المرتبة الثانية من إجمالي الصادرات العربية من الحبوب والدقيق، فقد بلغ متوسط كمية الصادرات للفترة 2002- 2011 حوالي 852,7 ألف طن ، وهو ما شكل 34,24 % من إجمالي صادرات الحبوب والدقيق، حيث قدرت قيمة تلك الصادرات إلى 373,1 مليون دولار[1]، وقد شهدت سنة 2014 انخفاضا في الكمية من هذه الصادرات حيث وصلت إلى 560 ألف طن[2]، ويرجع ذلك أساسا إلى انخفاض الإنتاج في مصر بسبب انتهاجها لسياسة ترشيد استخدام المياه باعتبارها من أهم مصدري الأرز في الوطن العربي من جهة، وزيادة الطلب المحلي من جهة أخرى.

وفيما يتعلق بأهم مصدري الأرز في الوطن العربي احتلت مصر سنة 2013 صدارة الدول العربية حيث صدرت 363,8 ألف طن بما نسبته 54,94 % من إجمالي الصادرات العربية للأرز، تلتها الإمارات العربية المتحدة بـ 208,3 ألف طن بنسبة قدرت بـ 31,46 % .

3- تطور كمية وقيمة صادرات الشعير

تحتل الصادرات من الشعير المرتبة الثالثة من حيث صادرات الدول العربية من الحبوب والدقيق، حيث قدر متوسط كمية الصادرات للفترة 2002- 2011 بحوالي 114,4 ألف طن لتنخفض هذه الكمية وبشكل مستمر لتصل إلى 96,5 ألف طن سنة 2013 ثم 50 ألف طن سنة 2014، وترجع أسباب هذا الانخفاض إلى تراجع الانتاج بسبب سوء الأحوال الجوية، أما فيما يتعلق بقيمة هذه الصادرات فقد قدر متوسط القيمة للفترة 2002- 2011 بحوالي 18,3 مليون دولار لترتفع إلى 74,7مليون دولار سنة 2013.

ثانيا: تطور كمية وقيمة الصادرات من البقوليات الخضر والفواكه

1- صادرات البقوليات

بلغ متوسط كمية الصادرات العربية من البقوليات خلال الفترة 2002- 2011 حوالي 258,9 ألف طن بقيمة قدرت بـ 162 مليون دولار، لتنخفض هذه الكمية إلى 204,4 ألف طن سنة

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية: **تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي 2013**، مرجع سبق ذكره ، ص17.
[2] المنظمة العربية للتنمية الزراعية: **تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي 2014**، مرجع سبق ذكره ، ص16.

2012 بقيمة قدرت بـ 193,9 مليون دولار[1]، بعدها ارتفعت هذه الكمية خلال سنتي 2013 و 2014 حيث بلغت 240 ألف طن سنة 2014 بقيمة بلغت 350 مليون دولار.

أما على المستوى القطري فقد احتلت مصر صادرة الدول العربية المصدرة للبقوليات، ففي سنة 2013 صدرت حوالي 187,93 ألف طن بما نسبته 68,4 % من إجمالي صادرات الدول العربية من البقوليات.

2- صادرات الخضر

بلغ متوسط كمية الصادرات العربية من الخضر خلال الفترة 2002- 2011 حوالي 2985,7 ألف طن بقيمة قدرت بـ 1686,1 مليون دولار، لترتفع هذه الكمية إلى 3280 ألف طن سنة 2013 وإلى 7300 ألف طن سنة 2014 بقيمة قدرت بـ 4170 مليون دولار[2]، ويرجع ذلك إلى التحسن الذي عرفه الإنتاج على مستوى الدول العربية المنتجة لهذه السلع، وإلى تبني هذه الأخيرة لسياسات تنمية وتشيع الصادرات.

أما على المستوى القطري فقد احتلت مصر صادرة الدول العربية المصدرة للخضر، ففي سنة 2013 صدرت حوالي 900,9 ألف طن بما نسبته 27,46 % من إجمالي صادرات الدول العربية من الخضر، تلاها المغرب والأردن بـ 26,44 % و 24,8 % على التوالي، حيث تشكل صادرات الخضر لهذه الدول الثلاث 78,7 % من إجمالي صادرات الخضر في الوطن العربي.

3- الفواكه

قدر متوسط كمية صادرت الفواكه في الدول العربية خلال الفترة 2002- 2011 بحوالي 2466,9 ألف طن بقيمة قدرت بـ 1693,3 مليون دولار، لترتفع هذه الصادرات إلى 4524,6 ألف طن سنة 2013[3]، و 5700 سنة 2014 بقيمة قدرت بـ 4600 مليون دولار[4].

أما على المستوى القطري فقد احتلت مصر صادرة الدول العربية المصدرة للفواكه، ففي سنة 2013 صدرت حوالي 1735,8 ألف طن بما نسبته 35,73 % من إجمالي صادرات الدول العربية من

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية: **تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي 2013**، مرجع سبق ذكره ، ص17.
[2] المنظمة العربية للتنمية الزراعية: **تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي 2014**، مرجع سبق ذكره ، ص16.
[3] المنظمة العربية للتنمية الزراعية: **تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي 2013**، مرجع سبق ذكره ، ص17.
[4] المنظمة العربية للتنمية الزراعية: **تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي 2014**، مرجع سبق ذكره ، ص16.

الفواكه، تلاها المغرب الإمارات بـ 13,24 % و 11,43 % على التوالي، حيث تشكل صادرات الفواكه لهذه الدول الثلاث 60,4 % من إجمالي صادرات الفواكه في الوطن العربي.

تتميز الخصر والفواكه المنتجة في الدول العربية بجودتها العالية ولا ينقصها أي شيء فيما يتعلق بالمنافسة في الأسواق الخارجية وخاصة في الأسواق الأوروبية ولكن يتطلب على الدول العربية المصدرة لهذه المنتجات زيادة الاهتمام ببعض الأمور المتعلقة باللمسات التسويقية، والفرز الجيد، بالإضافة إلى سرعة إيصالها إلى المكان وفي الوقت المناسب، وزيادة قدرتها التنافسية فيما يتعلق بالسعر، وهذا من أجل خلق وفتح أسواق خارجية جديدة بما يسمح بزيادة تدفق النقد الأجنبي لهذه الدول.

ثالثا: تطور الصادرات من المحاصيل الصناعية

1- صادرات الزيوت النباتية

بلغ حجم صادرات الدول العربية من الزيوت النباتية حوالي 806,4 ألف طن بقيمة قدرت بـ 1203,9 مليون دولار كمتوسط الفترة 2002- 2011 لترتفع قليلا إلى 895,22 ألف طن سنة 2013، بقيمة قدرت بـ 1505,46 مليون دولار، كما شهدت سنة 2014 ارتفاعا محسوسا في كمية هذه الصادرات حيث تجاوزت 2090 ألف طن بقيمة بلغت 2830 مليون دولار، وقد وتركزت صادرات الزيوت سنة 2013 في الإمارات العربية المتحدة بـ 176,12 ألف طن بما نسبته 19,67 % من إجمالي الصادرات العربية من الزيوت، تلتها كل من مصر والسعودية بـ 19,65 و18,87 % على التوالي.

ثانيا: صادرات السكر

بلغ حجم صادرات الدول العربية من السكر حوالي 1195,2 ألف طن بقيمة قدرت بـ 582,1 مليون دولار كمتوسط الفترة 2002- 2011 لترتفع إلى 1582,4 ألف طن سنة 2013 بقيمة قدرت بـ 1660,5 مليون دولار[1]، كما شهدت سنة 2014 هي الأخرى ارتفاعا في كمية هذه الصادرات حيث تجاوزت 2090 ألف طن بقيمة بلغت 2990 مليون دولار، وقد تركزت صادرات السكر سنة 2013 في الإمارات العربية المتحدة بـ 873,06 ألف طن بما نسبته 47,26 % من إجمالي الصادرات العربية من السكر، تلتها كل من مصر والجزائر بـ 18,49 و16,96 % على التوالي.

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية: **تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي 2013**، مرجع سبق ذكره ، ص17.

2- الألبان ومنتجاتها

بلغ حجم صادرات الدول العربية من الألبان ومنتجاتها حوالي 2289,1 ألف طن بقيمة قدرت بـ 851,6 مليون دولار كمتوسط الفترة 2002- 2011 لترتفع قليلا إلى 3163,93 ألف طن سنة 2013، بقيمة قدرت بـ 2528,37 مليون دولار، كما شهدت سنة 2014 ارتفاعا محسوسا في كمية هذه الصادرات حيث تجاوزت 5100 ألف طن بقيمة بلغت 6430 مليون دولار[1]، وقد تركزت صادرات الألبان ومنتجاتها سنة 2013 في مصر بـ 923,14 ألف طن بما نسبته 29,17 % من إجمالي الصادرات العربية من الألبان ومنتجاتها، تلتها كل من السعودية وسلطنة عمان بـ 18,9 و 16 % على التوالي.

رابعا: تطور الصادرات من المنتجات الحيوانية والسمكية

1- اللحوم الحمراء

بلغت صادرات الدول العربية من اللحوم الحمراء حوالي 46,5 ألف طن بقيمة قدرت بـ 102,2 مليون دولار كمتوسط الفترة 2002- 2011 لترتفع إلى 93,02 ألف طن سنة 2013 بقيمة قدرت بـ 285,06 مليون دولار، كما شهدت سنة 2014 هي الأخرى ارتفاعا في كمية هذه الصادرات حيث تجاوزت 160 ألف طن بقيمة بلغت 520 مليون دولار، وقد تركزت صادرات اللحوم الحمراء سنة 2013 في الإمارات العربية المتحدة بـ 37,02 ألف طن بما نسبته 39,79 % من إجمالي الصادرات العربية من اللحوم الحمراء، تلتها كل من السعودية والأردن بـ 29,4 و 21,16 % على التوالي.

2- اللحوم البيضاء

بلغت صادرات الدول العربية من اللحوم البيضاء حوالي 55,8 ألف طن بقيمة قدرت بـ 97 مليون دولار كمتوسط الفترة 2002- 2011 لترتفع إلى 72,89 ألف طن سنة 2013 بقيمة قدرت بـ 173,37 مليون دولار[2]، كما شهدت سنة 2014 هي الأخرى ارتفاعا في كمية هذه الصادرات حيث تجاوزت 120 ألف طن بقيمة بلغت 360 مليون دولار، وقد تركزت صادرات اللحوم البيضاء سنة 2013 في كل من السعودية والإمارات العربية المتحدة.

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية: **تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي 2014**، مرجع سبق ذكره ، ص17.
[2] المنظمة العربية للتنمية الزراعية: **تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي 2013**، مرجع سبق ذكره ، ص18.

3- صادرات الأسماك

تعتبر الأسماك أحد السلع التصديرية الأساسية لبعض دول الوطن العربي، حيث تتمتع هذه الأخيرة بسواحل بحرية بطول 22,7 ألف كلم ونحو 608 ألف كلم من الجرف القاري الغني بالأسماك فقد بلغت صادرات الدول العربية من الأسماك حوالي 833,5 ألف طن بقيمة قدرت بـ 2361,64 مليون دولار كمتوسط الفترة 2006- 2010 لترتفع الى 934,07 ألف طن سنة 2013 بقيمة قدرت بـ 2636,1 مليون دولار، في حين شهدت سنة 2014 انخفاضا طفيفا في كمية هذه الصادرات حيث بلغت 9100 ألف طن بقيمة بلغت 2700 مليون دولار، وقد تركزت صادرات الأسماك سنة 2013 في المغرب بـ 422,39 ألف طن بما نسبته 45,22 % من إجمالي الصادرات العربية من الأسماك، تلتها كل من اليمن وموريتانيا بـ 17,46 و15,3 % على التوالي

المطلب الثالث: الاكتفاء الذاتي لمجموعة السلع الغذائية

تعتبر معدلات الاكتفاء من السلع الغذائية سواء على المستوى القطري أو القومي أحد المؤشرات الهامة لمدى إتاحة هذه السلع للاستهلاك الغذائي في المنطقة العربية، كما توضح هذه المعدلات مدى تطور الأداء الاقتصادي العام والاقتصاد الزراعي على وجه الخصوص، حيث يتيح استخدام هذا المؤشر مدخلا مناسبا للتعرف على مدى القدرات الذاتية للطاقة الإنتاجية على مجابهة الطلب المتنامي للسلع الغذائي وقد أدى تفاقم مشكلة الغذاء إلى إحداث عجز متكرر في الموازين التجارية وموازين المدفوعات لمعظم الأقطار العربية، ويمكن تقسيم مجموعات سلع الغذاء الرئيسية وفقا لمعدلات الاكتفاء الذاتي إلى ثلاث مجموعات رئيسية وهي:

- مجموعات غذائية ذات معدلات اكتفاء ذاتي منخفض
- مجموعات غذائية ذات معدلات اكتفاء ذاتي متوسط
- مجموعات غذائية ذات معدلات اكتفاء ذاتي مرتفعة

أولا: مجموعات غذائية ذات معدلات اكتفاء ذاتي منخفض

تضم هذه المجموعة سلع غذائية تصل معدلات الاكتفاء الذاتي فيها إلى اقل من 50 % حيث عجز إنتاج الدول العربية من هذه المنتجات على مجابهة الطلب المتزايد، وتأتي في مقدمة هذه السلع مجموعة الحبوب، السكر ثم الزيوت النباتية حيث تمثل هذه المنتجات وزنا كبيرا في قيمة الفجوة الغذائية العربية.

1- مجموعة الحبوب

وهي المجموعة التي تتدنى نسبة الاكتفاء الذاتي منها في الوطن العربي حيث تعكس اتجاهات بدرجات متفاوتة نحو الانخفاض فقد بلغ متوسط معدل الاكتفاء الذاتي لهذه المجموعة حوالي 45,04 % خلال الفترة 2010- 2014 بحد أقصى بلغ 47,28 عام 2013 وحد أدنى بلغ 43,19 % عام 2010 وبمعدل تغير متزايد بلغ 75,58 % خلال تلك الفترة[1]، حيث توضح بيانات الجدول التالي تطور نسب الاكتفاء الذاتي لمجموعة الحبوب خلال الفترة 2010- 2014.

جدول رقم (3-2): معدلات الاكتفاء الذاتي لمجموعة الحبوب خلال الفترة 2010- 2014 %

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	المتوسط	معدل التغير
القمح والدقيق	*43,14*	*43,71*	*42,64*	*51,74*	*48,88*	*45,88*	*13,31*
الدرة الشامية	*30,94*	*29,18*	*26,47*	*30,91*	*27,97*	*29,04*	*9,58 -*
الأرز	*55,90*	*59,78*	*67,55*	*56,73*	*54,66*	*58,71*	*2,57 -*
الشعير	*40,67*	*40,60*	*46,98*	*35,12*	*38,16*	*40,12*	*6,18 -*
الدرة الرفيعة	*62,89*	*77,89*	*73,95*	*73,98*	*89,11*	*75,10*	*41,69*
إجمالي الحبوب	*43,19*	*44,39*	*44,03*	*47,28*	*46,46*	*45,04*	*7,58*

المصدر: السيد محمد عطا الله: دور الطاقة الإنتاجية للحبوب في تحقيق الأمن الغذائي بالوطن العربي، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات مؤتمر التكامل الاقتصادي الزراعي العربي، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي، مصر، 11-12 نوفمبر 2015، ص102.

من خلال الجدول السابق نلاحظ ما يلي:

1- 1- بالنسبة للقمح والدقيق: حققت محاصيل القمح والدقيق معدلات اكتفاء ذاتي منخفضة فقد بلغ متوسط هذا المعدل للفترة 2010- 2014 حوالي 45,88 % بمعدل أقصى بلغ 51,74 عام 2013، في حين بلغ حده الأدنى 42,64 % سنة 2012، وقد أثر انخفاض هذا المعدل بصورة كبيرة على حجم الفجوة من محاصيل الحبوب، فقد ساهم ذلك في ارتفاع هذه الفجوة عاما بعد أخر باعتبار أن للاكتفاء الذاتي والفجوة علاقة عكسية حيث يؤدي انخفاض الاكتفاء الذاتي من القمح والدقيق إلى ارتفاع حجم الفجوة والعكس.

1-2- الدرة الشامية: حقق محصول الدرة الشامية معدلات اكتفاء ذاتي منخفضة هي الأخرى فقد بلغ متوسط هذا المعدل خلال الفترة 2010- 2014 حوالي 29,04 % بحد أقصى بلغ 30,94 % عام

[1] السيد محمد عطا الله: **دور الطاقة الإنتاجية للحبوب في تحقيق الأمن الغذائي بالوطن العربي**، مرجع سبق ذكره، ص101.

2010، في حين بلغ حده الأدنى 26,47 % سنة 2012، وبمعدل تغير متناقص بلغ 9,87 % خلال تلك الفترة.

3-1- الأرز: حقق محصول الأرز معدلات اكتفاء ذاتي متوسطة فقد بلغ متوسط هذا المعدل خلال الفترة 2010- 2014 حوالي 58,71 % بحد أقصى بلغ 67,55 % عام 2012، في حين بلغ حده الأدنى 54,46 % سنة 2014، وبمعدل تغير متناقص بلغ 2,57 % خلال تلك الفترة.

4-1- الشعير: حقق محصول الشعير معدلات اكتفاء ذاتي منخفضة نسبيا فقد بلغ متوسط هذا المعدل خلال الفترة 2010- 2014 حوالي 40,12 % بحد أقصى بلغ 46,98 % عام 2012، في حين بلغ حده الأدنى 35,12 % سنة 2013، وبمعدل تغير متناقص بلغ 6,18 % خلال تلك الفترة.

2- السكر المكرر

يندرج ضمن مجموعة السلع الغذائية ذات معدلات الاكتفاء الذاتي المنخفضة والتي تقل عن 50 % فقد بلغ معدل الاكتفاء الذاتي للفترة 2010- 2014 نحو 32,56 % بحد أقصى بلغ 35,7 % سنة 2014، وحد أدنى بلغ 30,4 % سنة 2011 حيث توضح بيانات الجدول التالي تطور هذا المعدل.

جدول رقم(3-3): الاكتفاء الذاتي من السكر في الدول العربية خلال الفترة 2010- 2014 %

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	المتوسط
معدل الاكتفاء	*33,4*	*30,4*	*30,6*	*32,7*	*35,7*	*32,56*

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي، أعداد مختلفة.

3- الزيوت النباتية

تندرج هذه المنتجات ضمن مجموعة السلع الغذائية ذات معدلات الاكتفاء الذاتي المنخفضة والتي تقل عن 50 % كذلك فقد بلغ معدل الاكتفاء الذاتي لهذه المنتجات للفترة 2010- 2014 نحو 36,2 % بحد أقصى بلغ 39,3 % سنة 2011، وحد أدنى بلغ 34,4 % سنة 2012 حيث توضح بيانات الجدول التالي تطور هذا المعدل.

جدول رقم(3-4): الاكتفاء الذاتي من الزيوت النباتية خلال الفترة 2010- 2014 %

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	المتوسط
معدل الاكتفاء	*36,8*	*39,3*	*34,4*	*35,4*	*35,1*	*36,2*

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي، أعداد مختلفة.

ثانيا: مجموعة غذائية ذات معدلات اكتفاء ذاتي متوسط

تضم هذه المجموعة السلع الغذائية التي تتراوح نسبة الاكتفاء الذاتي فيها ما بين 60 و 90 % حيث تشمل هذه المجموعة البقوليات، اللحوم الحمراء والبيضاء، الألبان ومنتجاتها.

1- مجموعة البقوليات

تندرج هذه المنتجات ضمن مجموعة السلع الغذائية ذات معدلات الاكتفاء الذاتي المتوسط فقد بلغ معدل الاكتفاء الذاتي لهذه المنتجات للفترة 2010- 2014 نحو 58,14% بحد أقصى بلغ 65,5 % سنة 2013، وحد أدنى بلغ 50,9 % سنة 2011، حيث توضح بيانات الجدول التالي تطور معدل الاكتفاء الذاتي للدول العربية من البقوليات.

جدول رقم(3-5): معدل الاكتفاء الذاتي للدول العربية من البقوليات خلال الفترة 2010-2014

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	المتوسط
معدل الاكتفاء	*55,5*	*50,9*	*53,6*	*65,5*	*65,2*	*58,14*

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي، أعداد مختلفة.

أما على المستوى القطري فقد حققت موريتانيا أعلى معدل اكتفاء ذاتي بالنسبة للبقوليات سنة 2014 حيث وصل هذا المعدل إلى 99,79 % تلاها المغرب بـ 95,56 %، ثم تونس بمعدل 84,71 %.

2- مجموعة اللحوم

2-1- اللحوم الحمراء: عرف معدل الاكتفاء الذاتي لمجموعة اللحوم الحمراء في الدول العربية استقرارا نسبيا حيث بلغ متوسط هذا المعدل للفترة 2010- 2014 نحو 81,32 % ، وعلى المستوى

القطري حقق السودان سنة 2014 أعلى معدل اكتفاء حيث بلغ هذا المعدل 100,43 %، ثم موريتانيا بـ 100%.

2-2- اللحوم البيضاء: بلغ متوسط معدل الاكتفاء الذاتي من اللجوم البيضاء في الدول العربية للفترة 2010- 2014 نحو 68,56 % ، بحد أقصى بلغ 73,1 % سنة 2014، وحد أدنى بلغ 66,5 % سنة 2010، وعلى المستوى القطري حققت تونس سنة 2014 أعلى معدل اكتفاء حيث بلغ هذا المعدل 100,2 %، ثم الجزائر بـ 100 % ، وتوضح بيانات الجدول التالي تطور معدل الاكتفاء الذاتي من اللحوم الحمراء والبيضاء[1].

جدول رقم(3-6): معدل الاكتفاء الذاتي من اللحوم الحمراء والبيضاء خلال الفترة 2010-2014

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	المتوسط
اللحوم الحمراء	*83*	*80,9*	*81,4*	*80,3*	*81*	*81,32*
اللحوم البيضاء	*66,5*	*66,5*	*65,8*	*70,9*	*73,1*	*68,56*

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي، أعداد مختلفة.

3- مجموعة الألبان ومنتجاتها

بلغ متوسط معدل الاكتفاء الذاتي من الألبان ومنتجاتها في الدول العربية للفترة 2010-2014 نحو 78,3 % ، بحد أقصى بلغ 83 % سنة 2013، وحد أدنى بلغ 73,8 % سنة 2011، وعلى المستوى القطري حققت مصر أعلى معدل اكتفاء سنة 2013 حيث بلغ هذا المعدل 114,2 %، ثم سوريا بـ 103,5 % ، والصومال بـ 99,4 % حيث توضح بيانات الجدول التالي تطور معدل الاكتفاء الذاتي من الألبان ومنتجاتها.

الجدول رقم (3-7): معدل الاكتفاء الذاتي من الألبان ومنتجاتها خلال الفترة 2010-2014 %

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	المتوسط
معدل الاكتفاء	*77,7*	*73,8*	*74,8*	*83*	*82,2*	*78,3*

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي، أعداد مختلفة.

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية: **الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية**، المجلد(35)، الخرطوم، 2015، ص ص 261، 268.

ثالثا: مجموعة غذائية ذات معدلات اكتفاء ذاتي مرتفعة

تضم هذه المجموعة سلعا وصل معدل الاكتفاء الذاتي فيها إلى أكثر من 95 % ، حيث تتمثل هذه السلع في الخضروات، الفواكه والأسماك، البطاطس والبيض، وقد حقق الإنتاج فيها مستوى عال مع القدرة على تسويق الفائض منها وإن كان هذا الفائض محدودا، ويعود ذلك إلى أن مناخ الدول العربية مناخ معتدل يسمح بزراعة الخضروات في مواسم متعددة وبمواصفات تنافسية مما يحقق قدرا كبيرا من الإنتاج يفوق احتياجات الأسواق المحلية، وهذا ما يسمح بتحقيق فائض قابل للتسويق الخارجي[1]، حيث توضح بيانات الجدول التالي تطور الإنتاج من سلع هذه المجموعة.

جدول رقم(3-8): السلع الغذائية عالية الاكتفاء الذاتي ومعدلاتها خلال الفترة 2010-2014

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	المتوسط
البطاطس	101,2	102,8	99,5	105,1	105,4	102,8
الخضر	102,7	100,9	100,1	108,9	113,1	105,1
الفواكه	97,5	96,3	96,2	107,3	107,9	101,4
الأسماك	100,7	98,6	98,4	101,5	102,2	100,2
البيض	95,6	97,5	95,8	97,1	97,5	96,7

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي، أعداد مختلفة.

من خلال الجدول نلاحظ ما يلي:

1- بالنسبة للبطاطس

[1] معين محمد رجب: **اتساع الفجوة الغذائية العربية كأبرز التحديات المحلية والدولية**، مؤتمر مستقبل الاقتصادات العربية في ضوء التحديات المحلية والدولية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، 2010، ص133.

بلغ متوسط معدل الاكتفاء الذاتي من هذه المنتجات في الدول العربية للفترة 2010- 2014 نحو 102,8 % ، بحد أقصى بلغ 105,4 % سنة 2014، وحد أدنى بلغ 99,5% سنة 2012، وعلى المستوى القطري حقق لبنان أعلى معدل اكتفاء سنة 2014 حيث بلغ هذا المعدل 148 %، ثم مصر بـ 110,93 % ، وسوريا بـ 100,52 %، وهذا بالرغم من الظروف والأوضاع غير المستقرة التي تعيشها.

2- بالنسبة للخضر

بلغ متوسط معدل الاكتفاء الذاتي من هذه المنتجات في الدول العربية للفترة 2010- 2014 نحو 105,1 % ، بحد أقصى بلغ 113,1 % سنة 2014، وحد أدنى بلغ 101,2 % سنة 2012، وعلى المستوى القطري حقق الأردن أعلى معدل اكتفاء سنة 2014 حيث بلغ هذا المعدل 156,06 %، ثم سوريا بـ 130,02 % ، فالمغرب بـ 120,3 %[1].

3- بالنسبة للفواكه

بلغ متوسط معدل الاكتفاء الذاتي من هذه المنتجات في الدول العربية للفترة 2010- 2014 نحو 101,4 % ، بحد أقصى بلغ 107,9 % سنة 2014، وحد أدنى بلغ 96,2 % سنة 2012، وعلى المستوى القطري حقق لبنان أعلى معدل اكتفاء سنة 2014 حيث بلغ هذا المعدل 135,31 %، ثم المغرب بـ 116,49 % ، فمصر بـ 112,34 %[2].

4- بالنسبة للأسماك

بلغ متوسط معدل الاكتفاء الذاتي من هذه المنتجات في الدول العربية للفترة 2010- 2014 نحو 100,2 % ، بحد أقصى بلغ 102,2 % سنة 2014، وحد أدنى بلغ 98,4 % سنة 2012.

5- بالنسبة للبيض

بلغ متوسط معدل الاكتفاء الذاتي من هذه المنتجات في الدول العربية للفترة 2010- 2014 نحو 96,7 % ، بحد أقصى بلغ 97,5 % سنة 2014، وحد أدنى بلغ 95,6 % سنة 2010.

رابعا: المخزون من السلع الإستراتيجية

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية: **الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية، المجلد**(35)، مرجع سبق ذكره، ص ص 260، 262.
[2] المنظمة العربية للتنمية الزراعية: **الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية، المجلد**(35)، مرجع سبق ذكره، ص 263.

يعتبر المخزون الاستراتيجي من المؤشرات المساعدة في التعرف على الوضع الراهن للأمن الغذائي لأي دولة، حيث يرتبط المخزون من السلع والتغيرات في كمياته بين المواسم الزراعية ارتباطا وثيقا بالمعروض من الغذاء، ويستخدم المخزون الاستراتيجي من السلع الغذائية لموازنة الأسعار عند ارتفاعها في حالة ندرة العرض، حيث تقوم الدول بطرح كميات من المخزون في الأسواق، وعند انخفاض مستويات الأسعار في الأسواق العالمية فإنها تقوم بشراء كميات إضافية من المخزون، أما مخزون الطوارئ من السلع الغذائية فإن استخدامه يتركز بصفة أساسية في مواجهة حالات النقص الغذائي الطارئة، ويعكس حجم المخزون من السلع الغذائية بين المواسم أوضاع المعروض من تلك السلع ومدى توافرها حيث تشير الزيادة في حجم المخزون بين موسمين زراعيين إلى وفرة السلع الغذائية، وزيادة المعروض منها، أو تشير إلى إمكانية الدول من الحصول على تلك السلع، والعكس في حالة انخفاض حجم المخزون والذي يشير إلى انخفاض المعروض من السلع أو إلى عدم إمكانية الدولة على شراء الكميات اللازمة، وبذلك يعتبر حجم المخزون من السلع الغذائية من المؤشرات المهمة لأوضاع الأمن الغذائي على المستويات القطرية والإقليمية والدولية[1].

وعلى مستوى الدول العربية يزداد الاهتمام بالمخزون الاستراتيجي ومخزون الطوارئ حيث يشمل سلعا عديدة إضافة إلى الحبوب منها السكر والزيوت النباتية، فعادة يتم تخزين كميات من تلك السلع تكفي حاجة الدولة لفترات تتراوح بين ثلاثة إلى ستة أشهر، حيث تسعى الدول العربية دائما إلى تطوير نظم مخزون الطوارئ من السلع الإستراتيجية، ونظرا لتفاوت إمكانيات الدول العربية فيما يختص بهذه المخزونات فإنه قد يكون من المناسب أو من الضروري إقامة مخزونات غذائية إقليمية تمكن من عقد صفقات الشراء الجماعية، وتساعد على مقابلة حالات الطوارئ الغذائية وموازنة أسعار السلع الغذائية في الوطن العربي ويكون للقطاع الخاص الدور الرئيسي فيها، ففي الأردن أبقت وزارة الصناعة والتجارة على سياسة بناء مخزون استراتيجي لمحصول القمح والشعير أهمية كبيرة ويتبع أسلوب (3+2) في سياسة تكوين المخزون بالنسبة للقمح أي أن يتوفر مخزون يكفي للاستهلاك لمدة ثلاثة أشهر في الصوامع والمستودعات وأن تكون هناك كمية متعاقد عليها تكفي لمدة شهرين، أما الشعير فيتبع أسلوب (2+1)، أما بقية السلع فيتولى القطاع الخاص استيرادها وتخزينها مع بيان الكميات المستوردة والمخزنة شهريا.

كما تمتلك الجزائر مخزونا من القمح بنوعيه الصلب واللين يصل إلى 1,2 مليون طن ويستخدم هذا المخزون في حالة الطوارئ وفي حالة توقف الإمدادات الغذائية وعادة يتم تخزين

[1] محمد بن محسن بن صالح العولقي: **دراسة تحليلية للفجوة الغذائية في الدول العربية**، أطروحة دكتوراه، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، مصر، 2009، ص 75.

كميات من تلك السلع تكفي البلد لفترات زمنية تتراوح بين ثلاثة وستة أشهر، وبجانب محاصيل الحبوب يشكل المخزون سلعا أخرى مثل الزيوت النباتية والسكر والحليب وغيرها، وتهدف عملية التخزين بصفة عامة إلى تحقيق سهولة انسياب السلع الغذائية الرئيسية إلى المستهلكين ومواجهة الأزمات الغذائية التي قد تحدث في الأسواق المحلية وإحداث توازن في الكميات المعروضة والحفاظ على المستوى المقبول للأسعار[1].

جدول رقم (3-9): حجم المخزونات من السلع الإستراتيجية (مليون طن)

السلعة	العالم		الوطن العربي	
	2012	2013	2012	2013
القمح	*183,1*	*176,5*	*55,3*	*56,6*
الأرز	*161,7*	*181,3*	*1,8*	*2,6*
الذرة الرفيعة	-	-	*0,4*	*0,4*
الزيوت النباتية	-	-	*0,3*	*0,3*
السكر المكرر	*66,1*	*74,8*	*3,0*	*3,6*

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي، الخرطوم، 2014، ص13

المبحث الثاني: الفجوة الغذائية في الدول العربية

من المعروف أن الفجوة الغذائية وقيمتها في أي بلد لها معيار تقاس به يتمثل في الفرق بين كمية ونوعية السلع الغذائية المنتجة والمستوردة، وما أنفق في استيرادها، فبالنسبة للدول العربية فإن الفجوة الغذائية لم تكن حدثا طارئا وإنما تمتد جذورها لسنوات طويلة بالنظر إلى الزيادة المستمرة في الطلب على الغذاء دون أن يقابلها زيادة كافية في الإنتاج.

المطلب الأول: تطور قيمة الفجوة الغذائية العربية

أدى استمرار التفاوت بين معدل نمو الإنتاج الزراعي والطلب على السلع الغذائية الزراعية في الدول العربية إلى فجوة في معظم هذه السلع، حيث بلغت قيمتها حوالي 34,18 مليار دولار سنة 2014 مقابل 13,9 مليار دولار سنة 2000 و حوالي 12,3 مليار دولار سنة 1995، كما يتوقع أن تصل قيمة هذه الفجوة إلى 60 مليار دولار بحلول عام 2030، وقد بدأ عجز السلع الغذائية يظهر بصورة واضحة منذ أوائل الستينات وأخذ يتزايد سنة بع أخرى وعقدا بعد أخر نتيجة لارتفاع معدلات النمو السكاني في الدول العربية والتي تعتبر من أعلى معدلات نمو السكان في العالم حيث

[1] طلعت زايد: **الأمن الغذائي العربي والملكية الفكرية**، الاتحاد العربي لحقوق الملكية الفكرية، مصر، 2010، ص88.

يتوقع أن يصل عدد سكان الوطن العربي إلى حوالي 480 مليون نسمة بحلول سنة 2030 إذا استمرت معدات النمو بنفس النسب[1]، هذا من جهة، ومن جهة أخرى استمرار تقلبات أسعار المواد الغذائية على المستوى العالمي، حيث تتأثر قيمة هذه الفجوة باتجاهات أسعار صادرات وواردات السلع الغذائية، فالدول العربية تعتمد أساسا على الاستيراد لمقابلة الاحتياجات الاستهلاكية، مما ينذر بمزيد من الانكشاف الغذائي، وتوضح بيانات الجدول التالي تطور قيمة الفجوة الغذائية العربية خلال الفترة 2004- 2014.

جدول رقم(3-10): قيمة الفجوة الغذائية العربية خلال الفترة 2004- 2014 (مليار دولار)

السنة	2000	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الفجوة	*13,9*	*16,1*	*18,06*	*18,09*	*24,91*	*29,86*	*27,54*	*34,34*	*35,25*	*35,62*	*35,63*	*34,18*

المصدر: المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي، أعداد مختلفة.

إن الآثار السلبية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لهذه الفجوة ستنعكس على خطط وبرامج التنمية في الدول العربية لتغطية فاتورة هذا العجز من جراء زيادة الكميات الغذائية المطلوبة، وعامل الارتفاع المرجع للأسعار في الفترة المقبلة، وهذا يعني استنزافا للموارد المالية وإرهاقا للاقتصاد في الدول العربية ذات الدخل المتوسط، وتفاقما في عجز ميزانها التجاري الزراعي الخارجي، وتضخما للمديونية في بعض الدول العربية وبالتالي إضرارا بالتنمية بمجملها[2].

وتتفاوت مساهمة الدول العربية في قيمة الفجوة الغذائية العربية، ويعود ذلك لعدة أسباب تتلخص في عدد السكان أو مستوى الدخل أو الأنماط الاستهلاكية أو محدودية الإنتاج الزراعي، ففي عام 2014 ساهمت أربع دول وهي السعودية (21,52 %)، مصر (17 %) الإمارات (13,83 %) الجزائر (12,07 %) من إجمالي قيمة الفجوة العربية[3]، حيث توضح بيانات الجدول التالي تطور مساهمة الدول العربية في الفجوة الغذائية العربية.

جدول رقم(3-11): مساهمة الدول العربية في إجمالي قيمة الفجوة الغذائية العربية (%)

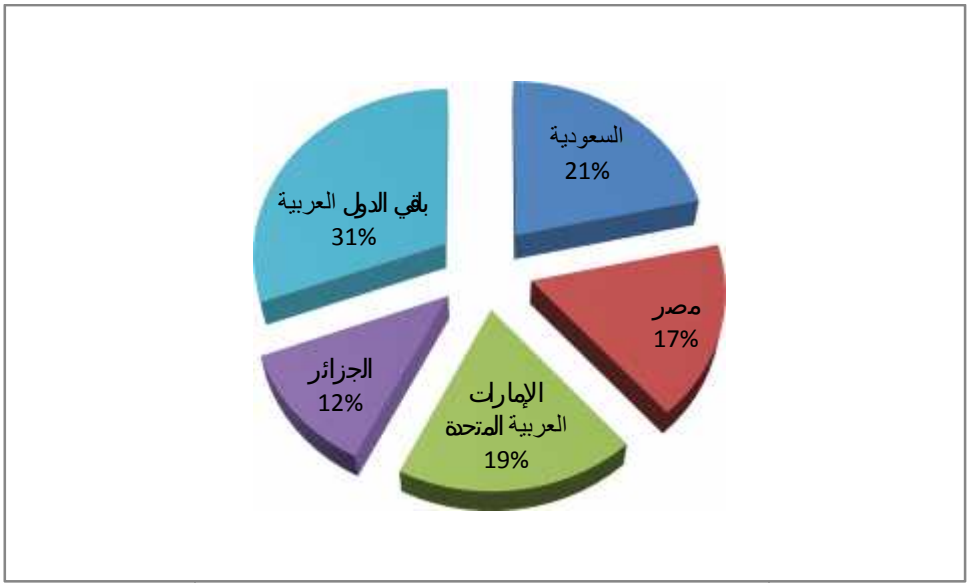
الدولة	2012	2013	2014	موسط الفترة 2012-2014
السعودية	*20,83*	*17,61*	*21,52*	*19,99*

[1] رياض نواي: **الفجوة الغذائية في الدول العربية**، مجلة الدراسات الدولية، العدد 24، السعودية، أكتوبر 2009، ص178.
[2] صندوق القد العربي: **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، الفصل الثالث، قطاع الزراعة والمياه، 2011، ص62.
[3] محمد أمين لزعر: **التنمية في القطاع الزراعي والأمن الغذائي العربي، مجلة جسر** التنمية، العدد12، ج121، الكويت، 2015، ص11.

مصر	20,33	19,88	17	19,07
الإمارات	13,68	12,09	13,83	13,20
الجزائر	11,1	13,71	11,39	12,07
الكويت	3,09	3,71	3,85	3,55
الأردن	3,19	3,04	3,64	3,29
العراق	2,17	2,88	3,3	2,78
قطر	2,86	2,96	3,23	3,02
لبنان	3,27	3,12	3,19	3,19
عمان	1,55	1,94	1,82	1,77
السودان	0,26	1,38	1,23	0,96
تونس	1,26	1,67	1,08	1,48
البحرين	1,26	0,73	0,87	0,95
فلسطين	0,42	0,49	0,54	0,48
الصومال	0,64	0,56	0,5	0,57
جيبوتي	0,45	0,39	0,43	0,42
موريتانيا	0,31	0,29	0,31	0,3
المغرب	0,25	2,01	0,2	0,82
أخرى	12,67	11,54	12,07	12,09
الإجمالي	100	100	100	100

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي، 2014، ص29

شكل رقم(3-1): مساهمة الدول العربية في الفجوة الغذائية عام 2014



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على بيانات الجدول السابق

المطلب الثاني: مساهمة السلع الغذائية الرئيسية في الفجوة الغذائية العربية

أولا: الفجوة الغذائية من الحبوب

شغلت محاصيل الحبوب نحو 60,8 % من المساحة المزروعة لمحاصيل الغذاء في الدول العربية سنة 2014، وما يلاحظ أنه كان هناك تدبدبا واضحا في هذه المساحة من عام لآخر، وذلك لعدة عوامل منها تقلبات الطقس، وبصفة خاصة كمية المطر المتساقطة التي تختلف سنويا حيث عوامل جوية معينة، وهذا ما انعكس على الوضع الزراعي، كما يعزى ذلك التذبذب إلى عدم التنسيق بين مختلف أنواع المزروعات والتي تترك زراعتها غالبا لنظرية العرض والطلب، وتدل تقديرات إنتاج الحبوب في الدول العربية إلى أن الإنتاج بلغ حوالي 64,1 مليون طن سنة 2014[1] حيث تصدر القمح الإنتاج بنسبة 46,8 % ثم الذرة الشامية، والذرة الرفيعة و الشعير بنسب 13,44، 12,79، 11,33 % على التوالي، حيث توضح بيانات الجدول التالي تطور الإنتاج العربي من الحبوب خلال الفترة 2005- 2014

جدول رقم(3-12): الإنتاج العربي من الحبوب خلال الفترة 2005- 2014 مليون طن

السنة	2000	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الإنتاج	37,6	52,61	62,02	49,76	46,68	54,97	50,90	52,30	57,70	59,80	64,10

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي، أعداد مختلفة.

نلاحظ من الجدول تذبذب إنتاج الدول العربية من الحبوب خلال الفترة 2000- 2009 حيث بلغ الإنتاج حده الأدنى سنة 2000 بكمية وصلت إلى 37,6 مليون طن، وهذا بسبب الظروف المناخية غير الملائمة التي شهدتها تلك السنة، حيث شهدت بعض المناطق العربية موجة جفاف أثر على الإنتاج خاصة ما تعلق بالقمح والشعير، في حين الإنتاج بلغ حده الأقصى سنة 2006 بكمية قدرت بـ 62,06 مليون طن، وابتداءا من سنة 2010 بدأ إنتاج الحبوب في الدول العربية في الارتفاع وبشكل مستمر إلى أن وصل إلى أكثر من 64,10 مليون طن ويرجع ذلك أساسا إلى نمو الإنتاجية والتوسع في المساحة المزروعة من الحبوب حيث نمت إنتاجية الحبوب بمعدل سنوي قدر

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي 2014**، مرجع سبق ذكره ، ص05.

بـ 1,4 % حيث قدرت هذه الإنتاجية بـ 1,9 طن/هكتار ويمكن أن تعزى هذه الزيادة الى السياسات وبرامج الإصلاح التي انتهجتها بعض الدول العربية بغرض تحسين إنتاجية الحبوب[1].

بالمقابل عرف المتاح من الاستهلاك من الحبوب في الدول العربية والذي يعبر عن كمية الغذاء اللازمة لتلبية احتياجات السكان، تذبذبا خلال الفترة 2005- 2014 حيث تعبر بيانات الجدول التالي تطور المتاح من الاستهلاك من الحبوب.

جدول رقم(3-13): المتاح من الاستهلاك من الحبوب خلال الفترة 2005- 2014 مليون طن

السنة	2000	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
المتاح	84,07	105,7	110,1	103,6	102,8	111,4	113,9	114,4	114,2	116,8	123,2

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي، أعداد مختلفة.

نلاحظ من خلال الجدول أن المتاح من الاستهلاك من الحبوب في الوطن العربي ارتفع خلال الفترة 2000- 2006 وذلك بسبب ارتفاع الكمية المنتجة بالمقابل شهدت سنتي 2007 و2008 انخفاضا في هذا المتاح، واعتبارا من سنة 2009 عرف المتاح من الاستهلاك ارتفاعا ملحوظا وبشكل مستمر إلى أن وصل إلى 123,2 مليون طن سنة 2014 ويرجع ذلك أساس إلى الزيادة التي عرفتها الواردات العربية من الحبوب خلال تلك الفترة.

وانطلاقا من الجدولين السابقين نستطيع تحديد العجز العربي من الحبوب وذلك بحاصل طرح المتاح من الاستهلاك من الانتاج المحلي، حيث توضح بيانات الجدول التالي تطور كمية العجز العربي من الحبوب.

جدول رقم(3-14): كمية العجز من الحبوب في الدول العربية (مليون طن)

السنة	2000	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
العجز	*46,47*	*53,09*	*48,08*	*53,85*	*56,13*	*56,43*	*63,00*	*62,10*	*56,50*	*57,00*	*59,1*

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على الجدولين السابقين

نلاحظ من الجدول أن هناك عجزا دائما في الكميات المتاحة للاستهلاك من الحبوب في الوطن العربي حيث قدر هذا العجز بحوالي 46,47 مليون طن سنة 2000 ليرتفع هذا العجز وبشكل

[1] محمد أمين لزعر: مرجع سبق ذكره، ص04.

مستمر إلى أكثر من 63,00 مليون طن سنة 2010، في حين شهدت السنوات الأخيرة تراجع طفيفا في هذا العجز حيث وصل إلى 59,1 مليون سنة 2014 وتؤكد هذه البيانات حقيقة أزمة الوطن العربي الغذائية من الحبوب، أما فيما يتعلق بتطور قيمة فجوة الحبوب الغذائية العربية فيمكن توضيحها من خلال الجدول التالي:

جدول رقم(3-15): قيمة الفجوة الغذائية من الحبوب (القيمة مليار دولار، النسبة %)

السنة	2000	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
القيمة	*6,37*	*9,66*	*9,04*	*14,5*	*18,29*	*16,35*	*17,87*	*18,21*	*19,34*	*19,95*	*22,44*
النسبة	*45,82*	*53,48*	*49,97*	*58,2*	*61,25*	*59,36*	*52,03*	*51,65*	*54,29*	*55,99*	*65,65*

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي، أعداد مختلفة.

يتضح من الجدول أن فجوة الحبوب الغذائية العربية شكلت أكبر نسبة من الفجوة الغذائية العربية الكلية على مدار السنوات الماضية، فقد ارتفعت قيمة هذه الفجوة وبشكل مستمر من 6,37 مليار دولار سنة 2000 إلى أكثر من 22,44 مليار دولار سنة 2014 ، وبمعدل نمو متزايد بلغ 9,94 % سنويا، ويرجع ذلك أساسا إلى ارتفاع كمية الواردات العربية من الحبوب من جهة، والى الارتفاع الكبير الذي سجلته الأسعار العالمية من هذه المنتجات من جهة أخرى، بالمقابل ارتفعت مساهمة فجوة الحبوب في إجمالي الفجوة الغذائية العربية من 45,82 % إلى أكثر من 65,65 % .

ثانيا: فجوة اللحوم

تأتي مجموعة اللحوم في الصف الثاني من حيث الأهمية، فمن حيث الإنتاج ارتفع متوسط جملة اللحوم المنتجة في الوطن العربي من 7405,2 ألف طن كمتوسط للفترة 2002- 2011 إلى أكثر من 9014,1 ألف طن سنة 2013 بمعدل تغير بلغ 21,7 %، بالمقابل شهد المتاح من الاستهلاك هو الآخر ارتفاعا مستمرا حيث قدر متوسط المتاح للفترة 2002- 2011 حوالي 9257,6 ألف طن ليرتفع إلى أكثر من 12180,4 ألف طن سنة 2013 بمعدل تغير بلغ 31,57 % ، كل ذلك ساهم في زيادة قيمة الفجوة العربية من اللحوم وبشكل مستمر، حيث توضح بيانات الجدول التالي تطور الفجوة العربية من اللحوم.

جدول رقم(3-16):تطور الفجوة العربية من مجموعة اللحوم (القيمة مليار دولار، النسبة %)

السنة	2000	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
القيمة	*1,43*	*2,51*	*2,49*	*2,93*	*4,71*	*4,83*	*6,11*	*6,38*	*6,21*	*6,12*	*7,43*
النسبة	*10,28*	*13,89*	*13,76*	*11,76*	*15,77*	*17,53*	*17,79*	*18,09*	*17,43*	*17,17*	*21,73*

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي، أعداد مختلفة.

يلاحظ من الجدول السابق أنه هناك ارتفاعا مستمرا في قيمة فجوة اللحوم في الوطن العربي، حيث ارتفعت قيمة هذه الفجوة من 1,43 مليار دولار سنة 2000 إلى أكثر من 7,43 مليار دولار سنة 2014، بالمقابل ارتفعت مساهمة فجوة اللحوم الحمراء في إجمالي قيمة الفجوة الغذائية العربية من 10,38 % سنة 2000 إلى أكثر من 21,73 % سنة 2014.

رابعا: الفجوة الغذائية من الزيوت النباتية

تأتي مجموعة الزيوت النباتية في الصف الثالث من حيث الأهمية النسبية في الفجوة الغذائية العربية بنسبة قدرت بـ 10,52 %، ففيما يتعلق بإنتاج الدول العربية من هذه المجموعة تشير البيانات إلى أن متوسط إنتاج الفترة 2002- 2011 بلغ حوالي 1,73 مليون طن ليرتفع إلى 2,18 مليون طن سنة 2013، بالمقابل شهد المتاح من الاستهلاك من هذه المنتجات هو الآخر ارتفاعا مستمرا حيث قدر متوسط المتاح للفترة 2002- 2011 حوالي 4,92 مليون طن ليرتفع إلى أكثر من 6,16 مليون طن سنة 2013 ، كل ذلك ساهم في زيادة قيمة الفجوة العربية من هذه المنتجات وبشكل مستمر، حيث توضح بيانات الجدول التالي تطور الفجوة العربية من هذه المنتجات.

جدول رقم(3-17): الفجوة العربية من الزيوت النباتية (القيمة مليار دولار، النسبة %)

السنة	2000	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
القيمة	*1,10*	*1,96*	*2,11*	*1,86*	*2,59*	*2,54*	*4,21*	*2,93*	*2,96*	*3,25*	*4,47*
النسبة	*7,91*	*10,85*	*11,66*	*7,46*	*8,67*	*9,22*	*12,25*	*8,31*	*8,30*	*9,12*	*13,07*

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي، أعداد مختلفة.

توضح بيانات الجدول السابق أنه كان تدبدبا في قيمة الفجوة العربية من الزيوت النباتية، فقد بلغت حدها الأدنى سنة 2000 حيث قدرت بحوالي 1,10 مليار دولار سنة 2000 لترتفع إلى أكثر من 4,47 مليار دولار سنة 2014، وترجع أسباب هذه الزيادة إلى الارتفاع الذي شهدته الأسعار

العالمية لهذه المنتجات، بالمقابل ارتفعت مساهمة فجوة الزيوت النباتية في إجمالي قيمة الفجوة الغذائية العربية من 7,91 % سنة 2000 إلى أكثر من 13,07 % سنة 2014.

رابعا: الفجوة الغذائية من الألبان ومنتجاتها

تأتي مجموعة الألبان ومنتجاتها في الصف الرابع من حيث الأهمية النسبية في الفجوة الغذائية العربية، ففيما يتعلق بإنتاج الألبان ومنتجاتها تشير البيانات إلى أنه عرف ارتفاعا طفيفا حيث قدر متوسط إنتاج الدول العربية من هذه المنتجات خلال الفترة 2002- 2013 بحوالي 24427,5 ألف طن ليرتفع إلى 26647,1 ألف طن سنة 2013، بالمقابل شهد المتاح من الاستهلاك من هذه المنتجات هو الآخر ارتفاعا مستمرا حيث قدر متوسط المتاح للفترة 2002- 2011 حوالي 33686,6 ألف طن ليرتفع إلى أكثر من 35119 ألف طن سنة 2013 ، كل ذلك ساهم في زيادة قيمة الفجوة العربية من الألبان ومنتجاتها، حيث توضح بيانات الجدول التالي تطور الفجوة العربية من هذه المنتجات.

الجدول رقم(3-18): الفجوة العربية من الألبان ومنتجاتها (القيمة مليار دولار، النسبة %)

السنة	2000	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
القيمة	*1,91*	*2,85*	*3,31*	*3,95*	*4,32*	*3,61*	*3,32*	*3,65*	*3,37*	*3,53*	*1,47*
النسبة	*13,9*	*15,78*	*18,29*	*15,85*	*14,46*	*13,10*	*9,66*	*10,35*	*9,46*	*9,90*	*4,3*

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي، أعداد مختلفة.

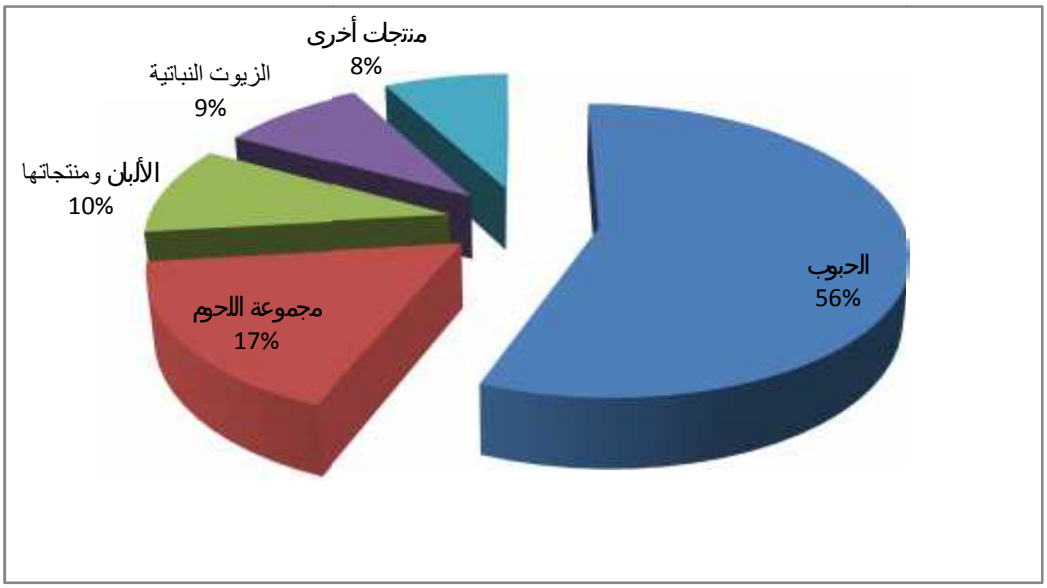
إن التطور الحاصل في الإنتاج لم يواكب الطلب المتزايد على الألبان ومنتجاتها مما تسبب في وجود فجوة واضحة تفاقمت قيمتها من سنة إلى أخرى فقد ارتفعت من 1,91 مليار دولار سنة 2000 إلى أكثر من 4,32 مليار دولار سنة 2008 وهذا راجع إلى زيادة الطلب بسبب الزيادة السكانية وارتفاع مستوى المعيشة في الوطن العربي بصفة عامة وما صاحبه من الانتقال نحو استهلاك سلع أرقى مثل الألبان، الأمر الذي دفع بالكثير من الدول العربية إلى الاعتماد على الاستيراد لسد هذا الطلب المتزايد، بالمقابل انخفضت قيمة هذه الفجوة خلال السنوات الأخيرة حيث لم تتجاوز 1,47 مليار دولار سنة 2014 وهذا بسبب الانخفاض الذي شهدته الأسعار العالمية من هذه

المنتجات، أما فيما يتعلق بمساهمة هذه المنتجات في إجمالي الفجوة الغذائية العربية فقد بلغت حدها الأدنى سنة 2010 بنسبة وصلت إلى 9,66 %، في حين وصلت هذه النسبة إلى حدها الأقصى سنة 2006 حيث تجاوزت 18,29 %.

خامسا: الفجوة الغذائية من السلع الأخرى

شكلت المجموعات الرئيسية السابقة حوالي 92,18 % من إجمالي الفجوة الغذائية العربية لسنة 2013، حيث ضمت الفجوة الغذائية منتجات أخرى مثل السكر المكرر، البقوليات وهي منتجات سجلت الدول العربية عجزا مستمرا في توفيرها، فبالنسبة للسكر مثلا ارتفعت قيمة الفجوة منه من 1,16 مليار دولار سنة 2000 إلى حوالي 2,43 مليار دولار سنة 2014، ونفس الشيء بالنسبة للبقوليات والتي ارتفعت فجوتها من 414 مليون دولار سنة 2000 إلى حوالي 730 مليون دولار سنة 2014[1].

شكل رقم(3-2): مساهمة المجموعات السلعية في قيمة الفجوة الغذائية العربية لسنة 2013



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على الجداول الخمسة الأخيرة.

المطلب الثالث: الآثار المترتبة على استمرار تفاقم الفجوة الغذائية العربية

لا شك الفجوة الغذائية جعلت الدول العربية تقع في تبعية غذائية واضحة للعالم الخارجي، لاسيما للدول المصدرة للغذاء، وجدير بالدول العربية أن تعي خطر هذا النمط من التبعية، لاسيما وأن آثار تلك التبعية لا تقتصر على الأعباء الاقتصادية فحسب، بل لها أبعاد أخرى، تهدد مستقبل الزمن

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية: **تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي 2014**، مرجع سبق ذكره ، ص28.

القومي العربي، خاصة بعد أن تحولت الفجوة الغذائية من مشكلة اقتصادية في بدايتها إلى مشكلة سياسية في الوقت الراهن، حينما أصبح استيراد السلع الغذائية المطلوبة معرض أكثر من أي وقت مضى للضغوط السياسية، ومن أثار استمرار تفاقم مشكلة الفجوة الغذائية العربية نذكر:

1- تبعية الدول العربية للدول الموردة لها للغذاء، فقد أصبح من المؤكد أن الغذاء صار سلاحا فعالا تستخدمه الدول المتقدمة للضغط على الدول المستوردة للغذاء لتطبيق سياساتها أو تأييدها أو السكوت عن ممارساتها في العالم، وأصبحت مجموعة الشركات الكبرى في الدول المتقدمة تهيمن على نصيب معتبر من التجارة العالمية للغذاء، فاستخدام سلاح الغذاء أثر وبشكل مباشر على ترسيخ حالة عدم التوازن القائمة أصلا بين شمال الكرة الأرضية وجنوبها، حيث أصبحت الدول العربية واقعة تحت سيطرة النفوذ الدولي (منظومة دول أوروبا الغربية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية)[1].

2- استنزاف الموارد المالية المطلوب توجيهها إلى الاستثمار التنموي، فمما لاشك فيه أن الأموال الموجهة إلى الاستيراد وخاصة للغذاء تكون على حساب توجيهها نخو تنمية الإنتاج المحلي وتوفير موارده والتحول إلى استيراد سلع استهلاكية وذلك على حساب سلعا أخرى رأسمالية تخدم دفع عجلة التنمية الاقتصادية، وكذلك فإن الاعتماد على الخارج في الحصول على أهم الحاجات الأساسية للإنسان و هي غذاؤه يستتبعه إلى حد بعيد نوع من التبعية السياسية كما سبق وذكرنا، فهي تعمل بكل وسيلة على عرقلة التنمية الاقتصادية للدول المستوردة منها، مما يزيد من تحجيم التنمية الحقيقة لتلك الدول، وحيث أن رأس المال يعتبر أحد العناصر الرئيسية للإنتاج وعلى ذلك فإن استنزافه يؤدي إلى تعطيل الموارد الأخرى ويعزز ذلك من مما هو واقع من زيادة نسبة الأراضي الصالحة للزراعة وغير المستغلة زراعيا[2].

3- إن استمرار اللجوء إلى الخارج لسد الاحتياجات العربية من الغذاء يشكل في حد ذاته عامل جذب للتضخم العالمي، إلى جانب ما يسببه العجز في الموارد الغذائية في الدول العربية من تضخم في أسواقها المحلية، فالنقص في السلع الغذائية والزراعية يؤدي إلى ارتفاع أسعارها محليا.

4- تشجيع الاستثمار لجني الأرباح والإغفال عن التنمية حيث نلمس هذا الأثر في بعض الدول العربية ومن بينها تونس مثلا، حيث تعمل الدول ذات الشأن الغذائي إلى القضاء على كل الأسباب التي تسهم في توفير الغذاء ليبقى العالم العربي سوقا استهلاكية، فعندما أصبح توفير الغذاء العربي

[1] مصعب عبد القادر وداعة الله: **الإبعاد السياسية لأزمات الغذاء في العالم النامي**، مجلة الراصد، مركز الراصد للدراسات السياسية والإستراتيجية، السودان، 2009، العدد6، ص32.

[2] محمد بن محسن بن صالح العولقي: **دراسة تحليلية للفجوة الغذائية في الدول العربية**، أطروحة دكتوراه، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، مصر، 2009، ص192.

معجزة في نظر الكثيرين، عمدت دول الأسواق الغذائية إلى تدارك الأمر بتشجيع الاستثمار لتوفير العمل لبعض المواطنين العاطلين عن العمل (لتخفيف البطالة)، فالشركات الأجنبية وهي تقوم بذلك فإنها تقضي على الشركات والمصانع الوطنية، وتجني بذلك أرباحا طائلة مستغلة رخص اليد العاملة[1].

5- استمرار عجز موازين المدفوعات في الدول العربية.

6- زيادة حجم المديونية الخارجية لبعض الدول العربية وبالتالي انخفاض في قيمة عملتها الوطنية.

المبحث الثالث: العوامل المسببة لتفاقم الفجوة الغذائية العربية

يعتبر تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية من الأهداف الرئيسية للدول العربية حيث تسعى هذه الأخيرة إلى إحداث تنمية متوازنة ومستدامة لتغطية فجوتها الغذائية، فبالرغم من امتلاك الدول العربية للموارد الطبيعية من أراضي ومياه وموارد بشرية، فإن الزراعة العربية لم تحقق الزيادة المستهدفة في الإنتاج لمقابلة الطلب المتزايد على الغذاء، فأصبحت هذه الأخيرة تستورد أكثر من نصف احتياجاتها من السلع الغذائية الرئيسية، الأمن الذي ساهم في اتساع فجوتها الغذائية وبشكل مستمر، وسنحاول في هذا الفصل تسليط الضوء على العوامل التي ساهمت في زيادة الفجوة الغذائية العربية وذلك من خلال المباحث التالية:

المطلب الأول: العوامل المرتبطة بمقومات الأمن الغذائي العربي

لا يزال تفاقم مشكلة الفجوة الغذائية العربية يبعث على القلق لذا كافة المهتمين بالشأن الغذائي العربي، كما أنها لا تؤرق الحكومات العربية فقط، وإنما أيضا صانعي القرارات والسياسيين العرب، من حيث توفير الغذاء الصحي لشعوبهم، والمتزامن تلقائيا مع النمو السكاني المضطرد، وهذا ما يقودنا إلى ضرورة البحث عن الأسباب الكامنة وراء تفاهم هذه المشكلة.

أولا: العوامل المرتبطة بالإمكانات الطبيعية

اختلف الكتاب حول أهمية الموارد الطبيعية في إطار عملية التنمية فهناك من يرى بأن الموارد الطبيعية تلعب دورا أساسيا وحاسما في عملية التنمية ويربطون بين تحقيق النمو في بعض الأقطار المتقدمة مثل إنجلترا، فرنسا، ألمانيا وأمريكا ووفرة الموارد الطبيعية في هذه الأقطار، في حين يرى آخرون أن الموارد الطبيعية لا تلعب دورا حاسما في تحقيق عملية التنمية رغم أنها يمكن

[1] محمد لهزايمة، عبد المجيد العزام، مرجع سبق ذكره، ص25.

أن تساعد على ذلك وتسيره، ويددلون على ذلك أن هناك بعض الأقطار استطاعت أن تحقق حالة التقدم رغم افتقارها النسبي للموارد الطبيعية، في الوقت الذي تمتلك فيه العديد من الدول المتخلفة موارد طبيعية وفيرة[1].

1- الموارد الزراعية في الوطن العربي

تشمل الموارد الطبيعية الأراضي الزراعية وأراضي المراعي والغابات والتعدين والأنهار ومصايد الأسماك والمعادن وموارد الوقود مثل الوقود الفحم، حيث تعتبر الموارد الزراعية أهم الموارد الطبيعية إذ يقع عليها عبئ إشباع الحاجات الغذائية الأساسية للأفراد وهي أهم الحاجات الإنسانية على الإطلاق، بالإضافة إلى قيامها بتوفير المواد الخام اللازمة لعمليات التصنيع[2]، فالأراضي الزراعية تبرز في مقدمة الموارد الطبيعية، فعليها تتفاعل جميع عوامل الإنتاج الزراعي في سياق العمليات الإنتاجية لتعطي في النهاية إنتاجا زراعيا يتحدد بقدر ما يتم احترام العلاقات الفنية والتوازنية بين مختلف عوامل الإنتاج الزراعي المشاركة في العمليات الإنتاجية، وفق المعايير الاقتصادية في حال بقاء الشروط الطبيعية والمناخية واحدة[3].

1-1- الأراضي الزراعية: يمتد الوطن العربي جغرافيا من المحيط الأطلسي غربا إلى بحر العرب شرقا، حيث تبلغ مساحة الوطن العربي 1335 مليون هكتار وهي تغطي 10 % من مساحة العالم، وشهدت هذه المساحة انخفاضا بعد انفصال جنوب السودان سنة 2010، حيث كانت المساحة تقدر بحوالي 197 مليون هكتار، وقد وفرت له هذه المساحة الممتدة اختلافات في المناخ، التربة والثروات الطبيعية، أما فيما يتعلق بالمساحة الزراعية الكلية للوطن العربي فقد شهد توسعا ملحوظا خلال تسعينات القرن الماضي والألفية الجديدة حيث قدرت هذه المساحة سنة 2014 بحوالي72,1 مليون هكتار أي ما نسبته 5,4 % من إجمالي مساحة الوطن العربي، ومع ذلك فإن الاستفادة من هذا التطور لا تزال دون المستوى المطلوب لمواجهة المستوى المتزايد في الطلب على الغذاء، وقد ارتفعت كذلك الرقعة الأرضية الغير مستغلة (الأراضي البور) من مجمل الأراضي المصنفة على أنها أراضي زراعية لتصل إلى أكثر من 11,9 مليون هكتار سنة 2014 مقابل 10,54 مليون هكتار سنة 1990 كما يوضح الجدول التالي:

جدول رقم (3-19): استخدام الأراضي في الوطن العربي (المساحة: 1000 هكتار)

[1] فليح خلف: **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط1، 2006، ص189.
[2] إيمان ناصف عطية: **اقتصاديات الموارد البينية**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2007، ص15.
[3] **وفاء محروس عامر**: **الحصاد المائي ودوره في التنوع الحيوي**، مؤتمر حصاد المياه والتغذية الجوفي الاصطناعية في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الزراعية- عمان، 2013، ص80.

	1990	2007	2012	2014
مساحة المحاصيل المستديمة المطرية	*3647,6*	*4950*	*5601,2*	*5840*
مساحة المحاصيل المستديمة المروية	*1964,1*	*3525*	*3788,87*	*3720*
مساحة المحاصيل الموسمية المطرية	*33948,1*	*32686*	*32858,73*	*38960*
مساحة المحاصيل الموسمية المروية	*7476,1*	*10705*	*11208,31*	*11620*
المساحة المتروكة (البور)	*10548,7*	*18916*	*16351,35*	*11900*
مساحة الغابات	*88846,1*	*93217*	*48790,17*	*51970*
مساحة المراعي	*483318,6*	*480872*	*425295,3*	*42533*

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، أعداد متفرقة

يتضح من خلال الجدول أن مساحة الأراضي الزراعية في الوطن العربي تتزايد في مختلف أنواعها من الأراضي المستديمة وحتى المراعي، وهذا التزايد يندر بمستقبل واعد لتأهيل بقية الأراضي فقد نمت المساحة الزراعية، ويرجع هذا النمو إلى الجهود التي بذلتها بعض الدول العربية من اجل استصلاح الأراضي الزراعية، بالمقابل نجد أن دولا عربية أخرى تناقصت فيها مساحة أراضيها الزراعية كما هو الحال في كل من العراق والصومال وذلك جراء عدم الاستقرار، وانخفضت أيضا في السعودية نتيجة لتناقص المساحة الحيوية المزروعة وفي الأردن كذلك بسبب انخفاض مساحة الأرض المزروعة مطريا[1]، كما ساهم انفصال جنوب السودان كذلك في خفض الأراضي الزراعية فيه، وفيما يتعلق بالتوزيع القطري للمساحة الزراعية فإنه يلاحظ أنه هناك تباين كبير في توزيع تلك الأراضي على مختلف الدول العربية، حيث أن 90 % منها يتركز في ثماني دول هي المغرب الجزائر العراق السودان مصر سوريا تونس السعودية، حيث تتأثر الكميات المعروضة من الغذاء بالمساحات المتوفرة من الأراضي الزراعية ونوعيتها ومقدرتها على الإنتاج وكذلك ما تم حصاده فعلا من جملة الأراضي المزروعة.

1-2- **المراعي:** بلغت مساحة المراعي في الدول العربية سنة 2014 حوالي 425,33 مليون هكتار، حيث تتسم تلك المراعي بانخفاض الكثافة وقلة التغطية النباتية وهشاشة التركيب النوعي وانخفاض معدل الإنتاجية النباتية لوحدة المساحة، حيث يبلغ متوسط إنتاجية الهكتار من الأراضي حوالي 5 كغ من اللحوم الحمراء، وهي تمثل خمس إنتاجية الهكتار في الدول المتقدمة وحوالي الثلث في الدول النامية، ويرجع انخفاض هذه الإنتاجية إلى ضعف برامج التنمية الرعوية وسوء الإدارة والممارسات

[1] قلم صبحي: **واقع الأمن الغذائي العربي**، دت الإمارات، 2010، ص 26.

الخاطئة الناجمة عن الرعي الجائر المبكر، وحراثة الأرض الرعوية وإهمال التجديد والتسميد .....إلخ.

1-3- الغابات: فيما يتعلق بمساحة الغابات فقد قدرت سنة 2014 بحوالي 51,97 مليون هكتار حيث سجلت تراجع كبيرا بلغ حوالي 41,55% بالمقارنة بسنة 1990 وذلك بسبب انفصال جنوب السودان كما ذكرنا سابقا، حيث تفتقر الدول العربية لوجود الغابات فيها نظرا لوقوع معظمها في حزام المناطق الجافة وشبه الجافة، حيث تتركز معظم الغابات في السودان الصومال المغرب والجزائر والسعودية، إذ تخضع الغابات في معظم الدول العربية لكثير من التعديات والانتهاكات كالإزالة والاستغلال التجاري الجائر، وغياب الإرشاد الزراعي حيث تقدر مساحة الأراضي المزالة سنويا بحوالي 13% من مساحة الغابات وهو معدل مرتفع بالمقارنة مع معدلات الإزالة على المستوى العالمي الذي لا يتجاوز 0,2 % سنويا[1].

2- الموارد المائية

يعد توفر الماء ضروريا لاستدامة التنمية والاستقرار الاجتماعي في أي مكان، وفي البلدان الجافة التي لا يوجد بها أنهار جارية، حيث تصبح المياه الجوفية هي المصدر الأساسي للمياه، وهذا المصدر المحدود يجب أن يستغل بكفاءة في مختلف الاستخدامات سواء الصناعية أو الزراعية أو الاستخدام المنزلي لاستمرار التنمية ولضمان الاستمرار والجودة في المياه للأجيال الحالية والقادمة، وفي البلدان التي تكون مستويات الإمطار فيها منخفضة ومتذبذبة يصبح الاعتماد فيها أكبر على المياه الجوفية بالإضافة إلى المصادر البديلة كمياه التحلية[2].

وتعتبر المياه العنصر الحاكم والمحدد لبرامج التنمية الزراعية في معظم الدول العربية، وهي العنصر الأكثر ندرة لأن الوطن العربي يقع في المناطق الجافة و شبه الجافة، مما يعني أنه سيعاني من ضغوط شديدة على موارده المائية المتاحة، حيث يمثل الوطن العربي 10 % من مساحة العالم و5% من جموع سكانه ويحصل على % 0,5 من موارد العالم المائية المتجددة، فمتوسط نصيب الفرد من المياه المتجددة هي الأقل من المعدلات على المستوى العالمي، وتختلف مصادر المياه في الوطن العربي من دولة إلى أخرى، حيث تعتمد عدة دول على الأمطار فقط وبالتالي فهي رهينة سقوط الأمطار مثل الجزائر سوريا الأردن فلسطين، في حين تعتمد كل من السودان ومصر على نهر النيل والعراق على نهر دجلة والفرات، في حين تعتمد دول الخليج العربي على المياه الجوفية

[1] **صندوق القد العربي**: الفصل الثالث، قطاع الزراعة والمياه ص66.
[2] حمد بن محمد آل الشيخ: **اقتصاديات الموارد الطبيعية والبيئية**، العبيكات للنشر، السعودية، 2007، ص227.

وعلى تحلية مياه البحر ومياه الصرف الصحي المعالج أما باقي الدول العربية فهي تعتمد على المياه الجوفية والمسطحات[1].

2-1- موارد المياه الجارية: تشكل موارد المياه الجارية الأساس الموثوق به الذي يمكن الاعتماد عليه في التنمية المستدامة لأنها قادرة - ولو نظريا- على تأمين الاحتياجات المطلوبة لمجمل النشاطات الاقتصادية والخدمية والاجتماعية، وتقدر كمية المياه الجارية في الوطن العربي بنحو 194,8 مليار متر مكعب، ولكن مع ذلك فإن هذه الكمية ليست بأغلبها من داخل الوطن العربي بل هناك 60% منها قادمة من خارج الوطن العربي، مما يجعل الكمية المذكورة تقع تحت رحمة الظروف الدولية والإقليمية وقوانين المياه الدولية والابتزاز السياسي والأمني كما حصل في التسعينات من القرن الماضي في حوض الفرات[2] (وما يحدث حاليا حول نهر النيل بالنسبة لمصر والسودان)، أما على المستوى القطري فيتصدر العراق ومصر السودان المغرب وسوريا الدول العربية في امتلاكها للمياه الجارية، إذ تبلغ نسبة هذه المياه إلى مجمل ما يمتلكه الوطن العربي 29,1 ، 26,5 ، 4, 12 ، 10,8، 2,1 % على التوالي.

2-2- المياه الجوفية: تقدر المياه الجوفية في الوطن العربي بحوالي 252 مليار متر مكعب، وهي تستخرج من الطبقات الحاملة للمياه التي يقع الكثير منها ضمن حدود الدول المجاورة للدول العربية مثل الطبقة النوبية والتي تتشارك فيها كل من مصر ليبيا السودان و التشاد، والطبقة الكبرى التي تتشارك فيها تونس والجزائر[3]، وتتصدر كل من المغرب سوريا مصر السعودية امتلاكها للمياه الجوفية على المستوى العربي إذ تملك هذه البلدان 20,6 ، 13,9، 11,3 ، 10,5 ، 9,1 % من إجمالي المياه الجوفية العربي، وتعترض الاستفادة من هذا المخزون من المياه محددات ومعوقات عديدة أهمها نوعية المياه وعمق الطبقات المائية وبعدها عن المناطق المأهولة، حيث يترتب على ذلك ارتفاع تكاليف الاستغلال، كما تتعرض بعض الأحواض المائية الجوفية إلى السحب العشوائي والغير متوان والمتجاوز لحدود الأمان في بعض الأماكن.[4]

2-3- **الموارد المائية الغير التقليدية:** شهد العالم العربي خلال العقود الماضية إجهادا مائيا متناميا من حيث شح المياه وتدهور نوعيتها، الأمر الذي أدى إلى التفكير الجدي لدى صناع القرار في

[1] محمد براق: **التوجهات الرئيسية الإستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة العربية للعقدين 2005- 2025**، ملتقى التميز للمنظمات والحكومات المنعقد يومي 23/22 نوفمبر 2011، جامعة ورقلة، ص205.

[2] إبراهيم أحمد سعيد: **أهمية الاستثمار في الأمن الغذائي العربي، مجلة جامعة دمشق، المجلد 27، العدد 4، 2011**، ص61.

[3] عوني يعقوب طعيمة: **الموارد الزراعية المتاحة في الوطن العربي**، مجلة الاستثمار الزراعي، الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي، **العدد 6، 2008**، ص21.

[4] محمود الأشرم: **اقتصاديات المياه في الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2011، ص108.

الحكومات العربية المتأثرة على السعي إلى مزيد من الاستعمال الكفء لموارد المياه وتطوير أساليب تضييق الفجوة بين العرض والطلب حيث أدخلت حكومات الدول العربية ضمن الحلول المقترحة تطوير موارد المياه غير التقليدية، لتخفيف الإجهاد المائي وشح المياه في البلدان المتأثرة كجزء من منهج لإدارة متكاملة لموارد المياه[1]، وفيما يتعلق بمصادر هذه المياه غير التقليدية فهي تتمثل في:

- تحلية مياه البحر والمياه الجوفية ذات الملوحة العالية.
- معالجة مياه الصرف الصحي.
- معالجة مياه الصرف الزراعي.

و تعد عملية تحلية مياه البحر الأكثر انتشارا في دول الخليج، حيث تشكل المياه المحلاة أكثر من 80 بالمائة من مجمل مياه الشرب، أما باقي الكمية فتأتي من المياه الجوفية العذبة، وقد يقدر إنتاج الوطن العربي من مياه التحلية بحوالي 2,05 مليار متر مكعب سنويا، وهو ما يعادل 70 % مما ينتجه العالم، وتأتي معالجة مياه الصرف الصحي وإعادة استخدامها من جديد لأغراض الزراعة والري والصناعة في المرتبة الثانية بعد التحلية، حيث يقدر إنتاج الوطن العربي بحوالي 1399 مليون متر مكعب، إذ يتركز 90 % منها في مصر والباقي في دول الخليج العربي، أما المورد الثالث فيتمثل في معالجة الصرف الزراعي حيث يقتصر استعمال هذا المورد (حتى وقتنا هذا) على مصر وسوريا، إذ يبلغ حجم مياه الصرف الزراعي المعالجة فيهما 5,7 و2,3 مليار متر مكعب على التوالي[2]، ويوضح الجدول التالي الموارد المائية المتاحة في الدول العربية حسب مصادرها سنة 2011.

جدول رقم(3-20): الموارد المائية المتاحة في الدول العربية حسب مصادرها سنة 2011 (مليارم3

الموارد المائية السطحية	الموارد المائية الجوفية			مجموع الموارد المائية المتجددة السطحية والجوفية	الموارد المائية غير التقليدية		مجموع الموارد المائية المتاحة
	المخزون	التغذية السنوية	المستغل		مياه التنقية	مياه التحلية	
296	7734	42	35	338	8,1	2,5	348,6

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، قطاع الزراعة والثروة السمكية في الوطن العربي، 2011.

[1] صايل رميح طنا الدميغي: **الأبعاد السياسية والاقتصادية للأمن المائي العربي وأصره على الأمن الغذائي، أطروحة دكتورا، قسم العلوم** الإنسانية، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، الأردن،2014، ص71.

[2] عدنان حميدان: **الأمن المائي العربي ومسألة المياه في الوطن العربي، مجلة جامعة دمشق للعلوم** الاقتصادية والقانونية، المجلد22، **العدد2**، 2006، ص14.

وتشير بعض التقديرات إلى انه من المتوقع في المستقبل أن تواجه الدول العربية تحديات كبيرة وخطيرة في توفير الإمدادات الكافية لسد الطلب على المياه لتلبية الاحتياجات التنموية، وطبقا لاتجاهات النمو السكاني الحالية، وسياسات ودراسات الاكتفاء الذاتي من الغذاء، فإن المنطقة العربية سوف تتعرض لعجز مائي شديد في المستقبل القريب، وفي ظل معدلات نمو سكاني متزايد فإنه يتوقع بحلول 2025 أن تزيد الحاجة للمياه إلى حوالي 550000 مليون متر مكعب وهو ما يعني أن الحفاظ على السياسات والممارسات الحالية سيحتاج من 242000الى 292000 مليون متر مكعب إضافية من المياه، علاوة على ذلك فإن العجز المائي المتوقع سوف يتفاقم بسبب التغير المناخي وتكرار دورات الجفاف وأثارها المتوقعة على المصادر المائية والتي ستؤدي إلى انخفاض معدلات تجدد الموارد المائية مع زيادة كل من تدبدب معدلات تساقط الأمطار واستهلاك المياه في قطاعي الزراعة والصناعة وبالذات في دول حوض البحر البيض المتوسط وجنوب السودان وهي المناطق الأكثر إنتاجية زراعية في المنطقة العربية[1] .

ثانيا: الموارد البشرية والمالية

إن لتوزيع السكان ومعدلات نموهم وكذا تركيبتهم العمرية أثر كبير على حجم الإنتاج الزراعي، وكذا حجم الاستهلاك، وفيما يخص الدول العربية نشير إلى أن معظمها تعاني من اختلالات سكانية عديدة منها ارتفاع معدلات النمو السكاني، وكذلك ارتفاع في نسبة السكان المعالين اقتصاديا، وقد نجم عن ذلك العديد من الآثار السلبية على القطاع الزراعي بصفة عامة وعلى إنتاجية العامل الزراعي بصفة خاصة.

1- الموارد البشرية وكفاءتها الإنتاجية

يعتبر العنصر البشري من أهم العناصر الإنتاجية التي يمكن أن تساهم في تحقيق التنمية، ولذلك فإن تحقيق الكفاءة الاقتصادية يتوقف على مساهمة عناصر الإنتاج في القطاع الزراعي ومنها عنصر العمل الذي يتفاعل مع باقي عناصر الإنتاج لتحديد التوليفة المردودية المثلى داخل العملية الإنتاجية، فمفتاح النمو الاقتصادي يعتمد غالبا على نوعية السكان والتي تكون الوحدة الاقتصادية ، وتشير الإحصائيات إلى أن سكان الوطن العربي بلغ عام 2014 حوالي 388 مليون نسمة ، بمعدل نمو قدره 2,1 % ، وهو معدل يفوق معدل نمو الإنتاج مما أدى إلى اختلالات على مستوى عرض الغذاء والطلب عليه، فالكثافة السكانية الكبيرة وارتفاع معدلات النمو وأعباء الإعالة في العديد من الدول العربية أسهم في انخفاض الإنتاجية الزراعية، وزيادة استهلاك الغذاء وبالتالي بروز مشكلة

[1] عبد الله الدوربي: **الموارد المائية- توقعات البيئة للمنطقة العربي**، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، 2010، ص57.

الغذاء وتفاقمها، كما أسهم الضغط السكاني في زيادة الزحف العمراني على حساب المساحات المخصصة للأراضي الزراعية، وفي تدهور البيئة في العديد من المناطق، وفي حالة ما إذا استمر هذا الوضع كما هو، فإن ذلك يعني تدمير المزيد من الموارد الطبيعية والزراعية، كما أن استمرار النمو المتزايد دون أن يقابله أراضي جديدة يمكن زراعتها، أو تقنيات زراعية حديثة يتم استخدامها لتحسين وزيادة الإنتاجية في الأراضي الزراعية القائمة، من شأنه أن يؤدي إلى تفاقم مشكلة العجز الغذائي في العديد من الدول العربية[1].

إن التزايد الكمي للسكان رافقه تغيير جوهري في توزيع السكان بين الريف والحضر حيث بلغت نسبة السكان الدين يقطنون الأرياف سنة 2013 حوالي 41,53 % من إجمالي عدد السكان وهي اقل من النسبة العالمية المقدرة بحوالي 50 % من إجمالي سكان العالم، وتعد الهجرة الداخلية من أهم مصادر التغير في التركيب العمري والنوعي والتركيب الاقتصادي والتعليمي من النتائج الهامة والمباشرة للهجرة من أي إقليم أو إليه والذي انعكس على أداء القطاع الزراعي في بعض مناطق الوطن العربي، فالهجرة إلى المدينة أدت إلى تراجع سكان الريف قابلها زيادة في سكان المدن كل ذلك أدى إلى التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية وحرمان القطاع الزراعي في المناطق الريفية من اليد العاملة مما أدى إلى تراجع أداء القطاع الزراعي، كما أن متوسط الاستهلاك الكلي أعلى وأكثر تنوعا في المدينة منه في الريف، فانتشار المدن وتمركز السكان فيها أدى إلى زيادة الطلب على السلع الغذائية وتغيير أنماطه بفعل محاكاة النمط الاستهلاكي المستورد، ونتيجة للتحسن في القدرات الشرائية زاد عدد الذين يتوقون إلى استهلاك أفضل وأكثر تنوعا[2].

لقد قدرت القوى العاملة في الزراعة سنة 2013 بحوالي 27,54 مليون عامل أي بنسبة 22,94 % من إجمالي القوى العاملة في القطاعات الاقتصادية، وهي النسبة الأقل بالمقارنة مع مجموعة الدول النامية الأخيرة، حيث يمثل الجدول التالي القوى العالمية في قطاع الزراعة حسب مجموعات الدول.

[1] **محمد على القبلي**: **سياسات وبرامج الإصلاحات الاقتصادية وأثارها على القطاع الزراعي في الدول النامية**، الطبعة الأولى،غيداء للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص141.

[2] المؤشرات الديموغرافية الأساسية لأقطار الوطن العربي (2008) **المستقبل العربي**، ص195.

جدول رقم(3-21): القوى العالمية في قطاع الزراعة حسب مجموعات الدول لسنة 2011

الدول	القوى العاملة في كافة القطاعات الاقتصادية (مليون نسمة)	القوى العاملة في قطاع الزراعة (مليون نسمة)	نسبة القوى العاملة في قطاع الزراعة %
الدول العربية	120,8	27,3	22,6
الدول النامية	185,5	115,1	62
الدول الأقل نموا	374,1	243,4	65
الاتحاد الأوروبي	241,9	10,4	4,3
آسيا	2056	1025	49,9
العالم	3324,5	1312,1	39,5

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، بيانات الإنتاج الزراعي، أفريل 2013.

إن كفاءة قوة العمل الزراعية في الوطن العربي تتضح من نصيب الناتج الزراعي في الناتج القومي (المحلي الإجمالي) على صعيد كل دولة وعلى الصعيد العربي، مع العلم أن هذا لا يعكس وضع القطاع الزراعي بقدر ما يعكس نصيب بعض القطاعات الإنتاجية الأخرى في الناتج المحلي الإجمالي والقومي خاصة الدول النفطية، لأن هذه الأخيرة أساسا هي ليست دولا زراعية، وفي الوقت نفسه لا تستطيع الزراعة أن تنافس أسعار النفط ومدخلاته في الدول الزراعية التي يدخل فيها النفط والغاز بوصفهما مصدرين مهمين من مصادر الدخل كما هو الحال في سوريا العراق السودان اليمن، أو أن تنافس دخل السياحة كمصدر حيوي من مصادر الدخل الوطني كما هو الحال في تونس ومصر[1].

2- الموارد المالية

تتوفر لدى الدول العربية إمكانات اقتصادية متأتية من الموارد المالية التي تتحقق من خلال إنتاج النفط وتصديره بصفة خاصة، حيث يلاحظ حصول الدول العربية والنفطية منها أساسا على إيرادات مالية مرتفعة، وقد اتجهت هذه الإيرادات للارتفاع إلى غاية عام 2013 بفعل عدة عوامل عديدة من أبرزها الزيادة التي حصلت في أسعار النفط العالمية من جهة، وكذا زيادة الإنتاج من جهة

[1] إبراهيم أحمد سعيد: مرجع سبق ذكره، ص579.

أخرى، وهذا بسبب إغراء السعر المرتفع، وكذلك ضغط التوجه للتوسع الاقتصادي، سواء عن طريق القيام ببعض مشروعات التنمية، أو عن طريق التنويع بتقديم الخدمات بمختلف أنواعها.

وتشير الدراسات إلى أن ظهور تلك الفوائض المالية، أدى في ظل محدودية الطاقة الاستيعابية للدول العربية المصدرة للنفط، إلى ظهور مشكلة التصرف في تلك الفوائض، أي قضية توزيعه وتخصيصه بين مجالات الاستثمار الممكنة، في حين مثلت تلك الفوائض بالنسبة للدول المتقدمة، جزءا من العجز في موازين مدفوعاتها، ومن ثم ظهرت آنذاك الدعوات في الاقتصاد الرأسمالي بضرورة تدوير تلك الفوائض، أي نقلها مرة أخرى إلى الدول المتقدمة، حتى يمكن التخفيف من أثار أسعار النفط على اقتصادياتها، ومن هذا المنطلق حرصت الدول المتقدمة على إعادة تدوير تلك الفوائض، مستخدمة في ذلك عدة وسائل لجذب تلك الفوائض، كزيادة أسعار الفائدة وإطلاق الحرية، والمضاربة في سوق الذهب والمعادن النفيسة، وفي شراء الأسهم والسندات والعقارات وامتلاك أصول بعض الشركات داخل الدول المتقدمة نفسها، وكان من الطبيعي في ضوء محدودية الطاقة الاستيعابية للدول ذات الفائض، وفي ظل تعثر خطوات التكامل الاقتصادي ووجود وسائل الجذب المشار إليها أعلاه أن انساب الجزء الأكبر من تلك الفوائض إلى العالم الخارجي[1].

وعن تطور الإيرادات المالية العامة للدول العربية خلال السنوات الأخيرة، تشير البيانات إلى أنها ارتفعت من 709,3 مليار دولار عام 2010، إلى أكثر من 1015,62 مليار دولار عام 2013، وهذا بسبب الأسعار القياسية للنفط المسجلة خلال تلك الفترة، لتتراجع تلك الإيرادات إلى 952,58 مليار دولار عام 2014، بسبب تراجع الإيرادات المالية المتأتية من عوائد النفط بصفة خاصة*، حيث بدأت أسعار هذا الأخيرة في التراجع اعتبارا من سنة 2014، بالمقابل عززت تدفقات المنح الخارجية وضعية الموارد المالية في عدد من الدول العربية المستقبلة لهذه المنح، كما أدت الإصلاحات الضريبية في عدد من الدول العربية، إلى توسيع القاعدة الضريبية، ورفع كفاءة التحصيل مما انعكس على الإيرادات المالية[2].

ثالثا: البحث العلمي في مجال الزراعة

إذا كان البحث العلمي يمثل قوة دفع لإحداث التغيير التكنولوجي، فإن التغيير التكنولوجي يؤدي إلى تحسين في تجهيزات وأدوات البحث العلمي بحيث تتطور دقة القياس وتتسع وتتعمق

[1] عمر بن فيحان المرزوقي: **التبعية الاقتصادية في الدول العربية وعلاجه في الاقتصاد الإسلامي**، مكتبة الرشد ناشرون، السعودية، 2005، ص62.

* شكلت الإيرادات المتأتية من عوائد النفط أكثر من 69 بالمائة من الإيرادات المالية العامة في الدول العربية عام 2014.

[2] صندوق النقد العربي: **نظرة عامة على اقتصادات الدول العربية خلال عام 2014**، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2015، ص12.

مجالات البحث والاكتشافات وإمكانية التفسير وتزداد سرعة التعامل الكفء مع المعلومات، إن تسارع كل من التأثيرين السابقين أدى إلى اقتراب أنشطة البحث العلمي والتغيير التكنولوجي مع بعضهما البعض زمانا ومكانا وهو أمر يؤدي إلى تحولات كمية ونوعية كبيرة في كل منهما[1]، ويهدف البحث العلمي في المجال الزراعي إلى تحسين الإنتاج الزراعي واختيار أفضل طرق الإنتاج وأكثرها اقتصادية بما يتناسب وظروف البلد وطبيعة الأراضي، وهو يفتح آفاق جديدة لكشف مصادر غذائية متنوعة للإنسان الذي يسعى إلى تطوير الإنتاجية[2].

وتتباين إمكانيات البحوث الزراعية بين الدول العربية ولكنها بصفة عامة لا تتناسب وأهمية القطاع الزراعي في العديد من الدول العربية، ويرجع ذلك إلى عدم توفير الاستثمارات اللازمة للبنيات وبناء القدرات العلمية والمؤسسية، كما يعتبر الإنفاق على البحوث الزراعية ضعيفا إجمالا في الوطن العربي[3]، حيث يشير تقرير المعرفة العربي لسنة 2009 إلى أن معدلات الإنفاق على البحث العلمي في معظم الدول العربية لا يتعدى 0,3 % من ناتجها المحلي الإجمالي باستثناء تونس المغرب وليبيا التي يصل فيها هذا الإنفاق إلى معدلات أعلى من 0,7 % فيما يصل هذا المعدل إلى 3,8 % في السويد و 2,8 % في الولايات المتحدة الأمريكية، و 3,18 % في اليابان، ولا يتجاوز نصيب المواطن من مجمل ما ينفق على البحث العلمي مبلغ 10 دولار في السنة في حين يتعدى هذا المبلغ 33 دولار في ماليزيا، ويبلغ مستويات قياسية في الدول الأوروبية حيث يتراوح بين 575 و 1304 دولار، وهكذا فقد أدى ضعف الإنفاق على البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في الدول العربية إلى تخلف علمي وتكنولوجي، بالإضافة إلى عدم القدرة على تحقيق التنمية المنشودة[4]، ويبين الجدول التالي تصنيف المراكز البحثية في 127 دولة من ناحية كفاءتها وتميزها البحثي، وهذا حسب وفي أحدث تقرير للمنتدى الاقتصادي العالمي.

الجدول رقم(3-22): مؤشر تميز وكفاءة مراكز البحوث والتطوير العربي لسنة 2008

[1] عصام عمر مندو: **التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتغيير الهيكلي في الدول العربية**، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2011، ص87.
[2] منتدى الأعمال الفلسطيني: تقرير حول **الأمن الغذائي العربي**، مركز الدراسات والأبحاث، 2014، ص08.
[3] طاعن زايد: **سد الفجوة الغذائية عن طريق استغلال المارد الزراعية في السودان**، الاتحاد العربي لحماية حقوق الملكية الفكرية، 2015، ص08.
[4] جميلة الحوزي: **دور الإبداع التكنولوجي في تعزيز القدرة التنافسية للدول العربية**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 11، 2011، ص281.

البلد	الترتيب/ 127 دولة	الترتيب عربيا
تونس	36	1
سلطنة عمان	38	2
قطر	45	3
الكويت	46	4
السعودية	52	5
الأردن	59	6
الإمارات	66	7
المغرب	79	8

يتضح من الجدول أن المراكز العربية المعنية بهذا التصنيف لم ترد إلا اعتبارا من الرتبة الـ 36 وأن الدول العربية التي وردت في الثلث الأول لم تزد عن دولتين هي تونس وعمان، يضاف إليها أربع دول في النصف الأول من المجموعة (قطر الكويت السعودية والأردن)، وتجدر الإشارة إلى أن ماليزيا بإمكاناتها البشرية والمالية المحدودة نسبيا احتلت مركزا متقدما حيث حلت في المرتبة 17 .[1]

ورغم بعض التطور الذي حققته بعض الدول العربية في أساليب الإنتاج الزراعي والإنتاجية الزراعية والارتقاء بجودة المنتج بفعل البحوث الزراعية غير أنه لا زالت هناك فجوة كبيرة بين متوسطات الإنتاج ما بين الدول العربية من جهة وبينها وبين باقي دول العالم من جهة أخرى، ويعود ذلك أساسا إلى السياسات الموجهة والمنظمة للبحث العلمي في معظم البلدان العربية والتي لم تضع البحوث العلمية التطبيقية في أولوية متقدمة، كما تعاني مؤسسات البحث العلمي الزراعي من محدودية الباحثين ذوي الخبرة العالية في المجالات التطبيقية الزراعية الأكثر حداثة، والتي من بينها نظم استنباط الأصناف باستخدام الهندسة الوراثية وزراعة الأنسجة وزراعة الأجنة، وغير ذلك من مجالات التقنية التي أحدثت طفرات تقنية في العديد من الدول، كما أثر سلبا عدم احتكاك الباحثين العرب بنظرائهم على المستوى العالمي للتعرف على الانجازات التي تحققت وإمكانية نقل وتوطين تلك التكنولوجيا في البيئة الزراعية العربية، ضف إلى ذلك أن العديد من الهيئات البحثية الزراعية

[1] **مؤسسة الفكر العربي: البحوث العلمية والابتكار في العالم العربي**، التقرير العربي الثالث للتنمية الثقافية، 2010، ص27.

تعمل بدون خطط بحثية واضحة وفي حدود موازنات مالية محدودة للغاية لا تكاد تغطي النفقات الجارية للبحوث المعتمدة[1].

المطلب الثاني: العوامل المتعلقة بالتطورات والمستجدات الدولية

يعتبر قيام منطقة التجارة العالمية التي تسعى إلى تحرير وتنمية التجارة الدولية أهم المتغيرات التي شهدها العالم في الفترة الأخيرة بل إنها علامة مميزة لأهم أحداث القرنين العشرين والواحد والعشرين، فقد أسهمت هذه المتغيرات في تراجع الدور الحكومي للدول العربية في إتباع سياسات رسمية مؤدية إلى تضييق الفجوة الغذائية، فالدول العربية لا تزال تشهد خطوات متسارعة نحو الخصخصة نتيجة عضويتها في منظمة التجارة العالمية التي تسعى إلى تقليل دور الدولة في الإنتاج والتسويق وحل العديد من المؤسسات الحكومية وتصفيتها لصالح القطاع الخاص واقتصار دور الدولة على وضع الخطط مما أدى إلى إهمال دور القطاع الزراعي في التوجهات التنموية العامة لغالبية الدول العربية، والتأثير على أهدافها المنشودة في تحقيق الاكتفاء الذاتي سواء على مستوى الوحدة السياسية الواحدة أو من خلال سعيها للتكامل الإقليمي لتحقيق الأمن الغذائي[2].

وقد تأثرت أوضاع الزراعة بشكل مباشر عند اكتمال تنفيذ اتفاقية أورجواي والإعلان عن قيام منطقة التجارة العالمية وبخاصة عند تطبيق الجوانب المتعلقة بإدخال الزراعة في عملية تحرير التجارة وتلك المتصلة بتدابير الصحة النباتية والملكية الفكرية بالإضافة إلى أمور أخرى متعلقة بقواعد المنشأ، فلم يلبث قيام منظمة التجارة العالية أن غير ملامح الاقتصاد العالمية من خلال ربط علاقات ومصالح تجارية دولية متشابكة، فعبر عقود من الزمن كانت الدول المتقدمة تتبع سياسة دعم الزراعة وعليه كانت صادراتها من المواد الغذائية رخيصة مما شجع الدول النامية ومنها العربية على الاستيراد عوض الإنتاج المحلي لتلك السلع، إلا انه ونتيجة لتحرير التجارة الزراعية أصبحت الدول المتقدمة مجبرة على رفع هذا الدعم، وما ترتب على ذلك من تفاقم وزيادة قيمة الفجوة الغذائية للدول المستوردة للغذاء حيث تمثل الدول العربية جانب كبير في هذه الدول المستردة للغذاء.

أولا: الموقف الدولي من تحرير تجارة السلع الزراعية والغذائية

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية: **دراسة شاملة لتوثيق السياسات الزراعية في الدول العربية**، ديسمبر 2009، ص95.
[2] صايل رميح**طنا الدغمي**: مرجع**سبق** ذكره، ص207.

استهدفت مبادئ وأحكام اتفاقية "جات 1947" تحرير التجارة الدولية في السلع ، حيث تنطبق هذه المبادئ والأحكام – من حيث المبدأ- على كافة المنتجات سواء كانت صناعية أم زراعية، غير أن عملية التحرير تركزت في الواقع العملي على التجارة الدولية في المنتجات الصناعية فقط وذلك منذ نشأة الجات سنة 1947، وحتى بدء العمل باتفاقيات منظمة التجارة العالمية سنة 1995.

ويرجع عدم امتداد عملية التحرير إلى التجارة الدولية في المنتجات الزراعية أو استبعاد هذه المنتجات من تطبيق النظام التجاري متعدد الأطراف الذي أقامته الاتفاقية بهدف تحرير التجارة العالمية، بتعبير آخر إلى عدة اعتبارات سياسية واجتماعية بالإضافة إلى أن الاتفاقية سمحت منذ نشأتها باستخدام القيود التعريفية من كمية وغيرها للحد من استيراد المنتجات الزراعية والسمكية، كما سمحت بمنح إعانات أو دعم تصدير للمنتجات الزراعية بشروط معينة لكنه لم يتم الالتزام بهذه الشروط في الواقع العملي[1].

وقد تضمن اتفاق الزراعة لعام 1995 وضع مجموعة من الضوابط التي من شأنها إخضاع الزراعة لقواعد التجارة الحرة العادلة، حيث انطوى الاتفاق على وضع حدود قصوى للدعم الزراعي المشوه للتجارة والمسموح للدول الأعضاء استخدامه، وتجسد ذلك في وضع حد أقصى للدعم الأصفر* المشوه للتجارة الذي يتضمن الدعم السعري والدعم المباشر للإنتاج حيث يطلق عليه اسم " إجمالي مقياس الدعم الكلي "، أما الدعم الذي لا يتجاوز 5 بالمائة من قيمة منتج معين أو للإنتاج الزراعي ككل فلا يخضع لتخفيضات ويسمى بالحد الأدنى، حيث تلتزم الدول المتقدمة بخفض مقياس الدعم الكلي بمقياس الدعم الكلي بمعدل 20 بالمائة من قيمته خلال فترة الأساس (1986- 1988) خلال الفترة (1995- 2000)، وقد أجاز الاتفاق استخدام الدعم الأزرق** الذي يشمل فقط على المدفوعات المباشرة المقدمة للمزارعين في إطار برامج الحد من الإنتاج، كما يسمح الاتفاق كذلك بعدم المساس بأنواع الدعم الزراعي التي لا ترتبط بالإنتاج أو السعر، ومن ثم ليس لها أثار تشويهية للتجارة الزراعية وإنما ترتبط فقط بتنمية القطاع الزراعي، وهو ما يطلق عليه الدعم الأخضر[2]، فالاتفاق إذن اشتمل تحويل القيود غير الجمركية (القيود الكمية والحصص الموسمية وحصص الاستيراد)، إلى رسوم جمركية ثم تخفيض هذه الرسوم[3].

---

[1] **عادل السن**: **مستقبل تحرير التجارة في السلع الزراعية في إطار اتفاق الزراعة ومفاوضات جولة الدوحة**، مؤتمر التوجهات المستقبلية لمنظمة التجارة العالمية في ضوء برنامج عمل الدوحة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، سوريا، 2008، ص143.

[*] **الدعم الأصفر**: عبارة عن الإعانات التي تعطى من قبل الحكومات للمزارعين بغرض الإنتاج.

[**] **الدعم الأزرق**: تتمثل في الإعانات التي تعطى من طرف الحكومات للمزارعين كي يحدوا من إنتاجهم.

[2] نيفين محمد طريح: **ضوابط الدعم الزراعي في إطار منظمة التجارة العالمية، مجلة** بحوث اقتصادية عربية، العدد 66، 2014، ص65.

[3] رانيا محمود عبد العزيز عمارة: **تحرير التجارة الدولية وفقا لاتفاقية الجات**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007، ص30.

وعلى الرغم من وجود تلك الضوابط التي كانت تهدف إلى تحرير تجارة السلع الزراعية إلا أن ممارسات الدول المتقدمة نجم عنها ارتفاع المستوى الفعلي للدعم الزراعي وهذا ما أدى إلى وجود خلافات رئيسية بين الولايات المتحدة الأمريكية من جهة والمجموعة الأوروبية من جهة أخرى، ومصدر هذا الخلاف هو الدعم الذي تقدمه المجموعة الأوروبية وخاصة فرنسا إلى مزارعيها، مما يزيد من القدرة التنافسية لصادرتها الزراعية وخاصة الزيوت النباتية في الأسواق العالمية وهو ما يؤثر سلبا على صادرات المحاصيل الزراعية الأمريكية، ولذلك طالبت الولايات المتحدة الأمريكية ومعها مجموعة كيرنز[1] المصدرة للمحاصيل الزراعية بخفض دعم الصادرات الزراعية التي تقدمها المجموعة الأوروبية بنسبة 90 بالمائة على مراحل تنتهي عام 2000، وأن تقوم أيضا بخفض دعم الأسعار الداخلية وتعمل على تقليص الحواجز أمام واردات الولايات المتحدة الأمريكية ومجموعة كيرنز من المحاصيل الزراعية[2]، إلا أن القوة الزراعية الأولى بأوروبا وهي فرنسا شكلت قوة الدفع منذ انجاز السياسة الزراعة المشتركة إلى غاية الشروع في المجابهة التجارية مع الولايات المتحدة، ولذلك طغى موقفها بشكل عام على الموقف الأوروبي حول الموضوع الزراعي.

وبالرغم من ذلك كان هناك موقفان يميزان الموقف الأوروبي حول هذا الموضوع، إذ يتبنى الأول مبدأ تحرير القطاع حيث يعتبر أصحاب هذا الاتجاه أن السياسة الزراعية المشتركة قد أنجزت أهدافها ولكن أصبحت غير ناجعة بسبب تكلفتها وعدم كفاءتها في تخصيص الموارد الأوروبية، وأصحاب هذا الموقف يعتبرون بلدان مندمجة بشكل جيد في منظومة التبادل الدولي وهي الدانمرك هولندا المملكة المتحدة ألمانيا بلجيكا، ولذلك كانت هذه الدول أقرب إلى الموقف الأمريكي، حيث أبدت استعدادها لقبول المقترح الأمريكي.

أما الموقف الثاني والذي تترأسه فرنسا فيرى أن اعتماد مراقبة العرض الزراعي والإبقاء على دعم الأسعار يكون الصيغة الأوفق بالنسبة لأوروبا، حيث تسمح بالحفاظ على المصالح الزراعية لأوروبا وخاصة بالنسبة لفرنسا ومجموعة بلدان الضفة الجنوبية لأوروبا، كما تسمح هذه الصيغة من ضبط التحولات البنيوية في الزراعة الأوروبية وخاصة ما ارتبط بالزراعة الصغيرة

[1] مجموعة كيرنز هي مجموعة الدول المصدرة للمنتجات الزراعية والتي اجتمعت لتنسيق مواقفها اتجاه مفاوضات الجات في منطقة كيرنز بأستراليا وتضم هذه المجموعة الدول التالية: الأرجنتين، أستراليا، اندونيسيا، الأورجواي، البرازيل، تايلندا، تشيلي، الفلبين، فيجي، كندا، كولومبيا، ماليزيا، نيوزيلندا، المجر.

[2] علي عبد الفتاح أبوشرارة: مرجع سبق ذكره، ص453.

والتي عرفت تحديثا متأخرا زمنيا مقارنة بما حصل شمال أوروبا كما هو الحال بالنسبة لاسبانيا، اليونان، ايطاليا، البرتغال وبدرجة أقل ايرلندا[1].

لقد رفض كل من الطرفين مقترحات الطرف الآخر، وتوقفت بينهما المفاوضات في عام 1990، ثم أعيد التفاوض مرة أخرى لتقريب وجهات النظر وإيجاد حل يرضي الطرفين وقبل انتهاء جولة أورجواي بشهر واحد وفي تشرين الثاني لسنة 1993، توصل الطرفان إلى حل وسط لمشكلة دعم الصادرات الزراعية الأوروبية وذلك بخفض هذا الدعم بأقل من المستويات التي حددتها السياسات الزراعية المشتركة لدول المجموعة الأوربية[2].

ثانيا: الاتفاق الزراعي في ظل منظمة التجارة العالمية

في إطار الجات كانت تجارة المنتجات الزراعية تتسم بكثرة التعقيدات من حيث القيود الكمية وارتفاع الرسوم الجمركية، ووفق التنظيم الجديد المنبثق عن جولة أورجواي ألغيت هذه القيود وتم الاستعاضة عنها برسوم جمركية، وبحلول مفاوضات أورجواي التي استمرت خلال الفترة 1986-1994 تم توثيق اتفاق الزراعة كجزء من ما يسمى بمفاوضات الحزمة الواحدة التي وقعت في افريل 1994 بمراكش (المغرب) وقد أصبحت اتفاقية الزراعة سارية المفعول ابتدءا من جانفي 1995 حيث تتولى منظمة التجارة العالمية إدارة وتنفيذ الاتفاقيات التي تم التوصل إليها، وبإنشاء هذه المنظمة تشكل الإطار التنظيمي المؤسسي لتطبيق الاتفاقيات التي حلت محل " الجات".

1- هدف الاتفاق الزراعي وتباين المصالح

جاءت اتفاقية تحرير تجارة المنتجات الزراعية بعد اشتداد الصراع بين دول المجموعة الأوروبية من جهة، والولايات المتحدة الأمريكية من جهة أخرى، وقد تضمنت هذه الاتفاقية وضع مجموعة من الضوابط التي من شأنها إخضاع الزراعة لقواعد التجارة الحرة والعادلة، حيث نص الاتفاق على وضع حدود قصوى للدعم الزراعي المشوه للتجارة، والمسموح للدول الأعضاء استخدامه.

1-1- هدف الاتفاق الزراعي المنبثق عن منظمة التجارة العالمية: تهدف اتفاقية الزراعة لتحرير وإصلاح قطاع التجارة الدولية للسلع الزراعية ووضع سياسات تتوجه أكثر بالسوق[3]، ويكون ذلك من

[1] عز الدين بن تركي: **تطور المسألة الزراعية في ضوء المنظومة الدولية لتجارة السلع الزراعية، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم** الاقتصادية، جامعة باتنة، 2007، ص171.
[2] **علي عبد الفتاح أبوشرارة**: مرجع سبق ذكره، ص454.
[3] أحمد أبو اليزيد الرسول: **السياسات الاقتصادية الزراعية رؤى معاصرة، مكتبة بستان المعرفة، مصر**، 2014، ص526.

خلال إنشاء نظام للتجارة في المنتجات الزراعية منصف ومستند إلى قوى السوق عن طريق تخفيض دعم وحماية المنتجات الزراعية، الأمر الذي سوف يسفر عنه تصحيح ومنع القيود والتشوهات في الأسواق الزراعية العالمية، وكما هو معروف فإن ما وضعه الذين صاغوا اتفاق الزراعة نصب أعينهم هو وجود حاجة واضحة لتصحيح وضع يشهد فوائض إنتاجية متزايدة في عدد من المنتجات الغذائية التي ينتجها عدد من البلدان المتقدمة عن طريق مستويات متزايدة من الدعم المالي والحماية، ولقد كانت أوضح الجوانب التي تؤدي إلى تشوهات مباشرة في التجارة في هذا الوضع، التوسع في استخدام دعم الصادرات للتخلص من الفوائض المتزايدة في الأسواق العالمية للمنتجات الزراعية، ومن ناحية أخرى كان الوضع مختلفا بالنسبة للغالبية العظمى من البلدان النامية فبدلا من الدعم المفرط ووجود فوائض متزايدة من الإنتاج، كانت الأوضاع فيها تتسم بقلة الإنتاج، وعدم توافر الدعم الكافي لزيادة الإنتاجية الزراعية وإنتاج الأغذية بما يلبي احتياجاتها الغذائية ويساعد على تحقيق إمكانياتها الزراعية، ومن هنا يعد وضع الكثير من الدول التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي ومنها الدول العربية مختلفا اختلافا جوهريا وبالتالي يتطلب معالجة مختلفة عن خفض الدعم المقدم للزراعة[1].

2-1- تباين المصالح في المجال الزراعي: استمر الاختلاف حول معاملة القطاع الزراعي بين الدول المتقدمة والدول النامية من ناحية وداخل مجموعة الدول المتقدمة من ناحية أخرى، فالدول الصناعية تتدخل بصفة عامة من أجل رفع الأسعار الزراعية على حين تميل الدول النامية ومنها العربية إلى التدخل بشكل يجعل الأسعار ادني من مستوياتها العالمية.

فمن صور الاختلاف في معاملة القطاع الزراعي داخل مجموعة الدول المتقدمة أن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية تدفع إعانات للمزارعين كي يتوقفوا عن إنتاج المزيد من الحبوب على حين يدفع الاتحاد الأوروبي إعانات للمزارعين كي يزيدوا من زراعتهم للحبوب، كان ذلك قبل الشروع في تطبيق السياسات الزراعية المشتركة نتيجة جولة أورجواي، أما في اليابان فيحصل مزارعو الأرز فيه على ما يعادل ثلاثة أمثال السعر العالمي مقابل محصولهم، ومن الملاحظ انه مع اتجاه الدول نحو النمو، فإنها تميل إلى تقديم الحوافز للإنتاج الزراعي المحلي، وكلما انخفضت الميزة النسبية لدولة ما في الزراعة كلما اتجهت إلى تقديم الحماية لقطاعها الزراعي، ولذلك أصبحت الحماية الزراعية سمة من سمات معظم الدول الصناعية القائمة على نطاق السوق[2].

---

[1] سمير على عبد الشامي: **اثر تجارة المياه الافتراضية على الأمن الغذائي العبي**، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2013، ص146.

[2] **محمود حسن: السياسات الزراعية لكل من الدول المتقدمة والدول النامية وأثرها على التجارة الدولية**، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، مصر، 2002، ص06.

2- القواعد المنظمة للاتفاق الزراعي

تعتبر اتفاقية الزراعة أول إطار عام فعال متعدد الأطراف من أجل إصلاح طويل الأجل لتحرير التجارة في السلع الزراعية وتتكون الاتفاقية من 21 مادة في 13 فصل و5 ملاحق توضيحية وتتركز أساسا في ثلاثة أركان رئيسية وهي:

- النفاد للأسواق.
- الدعم المحلي للإنتاج الزراعي.
- الحد من دعم الصادرات الزراعية.

وعلى كل عضو في المنظمة تطبيق الالتزامات الخاصة بهذه المجالات على أن تكون هذه الالتزامات متساوية فيما بين كافة الدول الأعضاء مع الأخذ بعين الاعتبار المعاملة الخاصة والتفضيلية للدول النامية وكذلك الاهتمامات غير التجارية للدول، مثل الأمن الغذائي وحماية البيئة والتنمية الريفية هذا بالإضافة إلى منح الدول النامية والأقل نموا المستوردة للغذاء بعض الاستثناءات الخاصة وذلك لمراعاة الآثار السلبية المتوقعة عليها من تنفيذ الاتفاقية[1].

2-1- النفاذ للأسواق: يقصد بالنفاذ للأسواق تيسير فرص زيادة صادرات كل دولة إلى الدول الأخرى من خلال آليات أربعة تتمثل في[2]:

- تحويل القيود غير التعريفية إلى رسوم جمركية.
- خفض المعدلات التعريفية.
- ضمان حد أدنى للصادرات.
- الاستثناءات الخاصة والإجراءات الوقائية.

ويجب على كل دولة عضو تعرفة القيود غير الجمركية المفروضة من جانبهم بمعنى آخر يجب عليهم إزالة هذه القيود غير التعريفية وإحلال قيود تعريفية مكافئة لها ولقد قدرت بعض الدول مستويات مرتفعة جدا للتعريفات المكافئة لإحلالها محل القيود غير التعريفية[3].

2-1-1- تحويل القيود غير التعريفية إلى رسوم جمركية: إن الهدف من هذا التحويل يتمثل في الدرجة الأولى في السماح بمزيد من تدفق المنتجات الزراعية إلى الأسواق العالمية خاصة أسواق

[1] طلعت زايد: **التكامل الزراعي العربي والملكية الفكرية في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية**، الاتحاد العربي لحقوق الملكية الفكرية، مصر، 2012، ص58.

[2] محمد هامد الزهار: **اتفاق الزراعة المنبثق عن منظمة التجارة العالمية**، المجلة المصرية للدراسات التجارية، العدد 02، مصر، 2010، ص659.

[3] أحمد يوسف الشحات: **مقدمة لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية**، دار المريخ، السعودية، 2006، ص120.

الدول المتقدمة التي اتسمت بحمايتها الشديدة لمنتجاتها الزراعية اعتمادا على القيود غير التعريفية، فبمقتضى اتفاق الزراعة لا يجوز للبلدان الأعضاء في منظمة التجارة العالمية الاحتفاظ أو اللجوء إلى العودة إلى تدابير غير تعريفية مثل القيود الكمية على الواردات والرسوم المتغيرة على الواردات، وأسعار الاستيراد الدنيا وتراخيص الاستيراد التقليدية، والقيود على الاستيراد التي تمارس من خلال مؤسسات التجارة المملوكة للدولة، والقيود الطوعية على الصادرات والتدابير الحدودية المماثلة خلاف الرسوم الجمركية العادية، وتلتزم الاستعاضة عن كافة هذه التدابير برسوم جمركية مكافئة لها بحيث يحب ألا تؤدي إلى تقليل حجم المستوردات عما كان سائدا في ظل القيود غير التعريفية[1].

2-1-2- خفض المعدلات التعريفية: حيث يتم تخفيض كل التعريفات الجمركية بما فيها ما تم تحويلها من نظام القيود الكمية باختلاف الدول:

بالنسبة للدول المتقدمة: يتم خفض الرسوم الجمركية بنسبة 36 % وخلال 6 سنوات بداية من جويلية 1995 إلى جوان 2001 وذلك من متوسط الرسوم الجمركية التي كانت مطبقة في الفترة 1986- 1988، على أن لا يقل الحد الأدنى لتخفيض التعريفة الجمركية على أي محصول عن 15 % لكل سلعة من السلع خلال فترة 6 سنوات للدول المتقدمة.

بالنسبة للدول النامية: يتم خفض الرسوم الجمركية بنسبة 24 % خلال 10 سنوات بداية من جويلية 1995 إلى جويلية 2004 وذلك من متوسط الرسوم الجمركية التي كانت مطبقة خلال الفترة 1986-1988 على أن لا يقل الحد الأدنى تخفيض التعريفة الجمركية على أي محصول عن 10 % لكل سلعة من السلع خلال فترة 10 سنوات، أما بالنسبة للدول الأقل نموا فقد أعفيت من التزامات تخفيض التعريفات وأن التزمت أيضا بربط تعريفتها عند المستويات المناسبة لها[2].

2-1-3- ضمان حد أدنى للصادرات: عندما يؤدي تحويل القيود غير التعريفية إلى معدلات تعريفية وخفض معدلات التعريفة إلى زيادة فرص النفاد للأسواق من خلال انخفاض أسعار الواردات في السوق المحلي، فإن الحد الأدنى للنفاد إلى الأسواق يهدف زيادة كمية الواردات (صادرات الدول الأخرى) التي كانت تخضع لقيود غير تعريفية بما لا يقل عن 3 % من متوسط الاستهلاك المحلي للدول المستوردة خلال الفترة 1986- 1988 على أن يتم زيادة هذه النسبة إلى 5 % عام 2000

[1] محمد عبيد محمد: **الاتفاقيات الزراعية لمنظمة التجارة العالمية وانعكاساتها على البلدان العربية والإسلامية**، مركز زايد العالمي للتنسيق والمتابعة، الإمارات العربية المتحدة، 2003، ص15.

[2] خالد عبد الحميد حسانين: **أثار تطبيق أحكام الاتفاق الزراعي في منظمة التجارة العالمية على الأمن الغذائي**، رسالة ماجستير، جامعة عين شمس، مصر، 2007، ص104.

بالنسبة للدول المتقدمة وعام 2004 بالنسبة للدول النامية، مع ضرورة الحفاظ على كمية الواردات الحالية لكل دولة[1].

2-1-4- الاستثناءات الخاصة والإجراءات الجمركية: نظرا لتقلبات الإنتاج الذي تخضع له المنتجات الزراعية باعتبارها المحصلة النهائية لتداخل عدد من المتغيرات مثل التقلبات المناخية، فقد ورد في الملحق رقم (5) لاتفاق الزراعة استثناء الحالات التالية من التحويل الفوري للقيود غير التعريفية إلى قيود تعريفية[2]:

- إذا كانت واردات الدولة من منتج زراعي معين أقل من 3 % من متوسط الاستهلاك السنوي المحلي لهذا المنتج خلال فترة الأساس 1986- 1988.
- إذا لم يكن المنتج المستورد يتمتع بأي دعم تصدير منذ بداية فترة الأساس.
- المنتجات التي اعتبرت مستحقة لمعاملة خاصة بناءا على اعتبارات غير تجارية كالاعتبارات الخاصة بالبيئة والأمن الغذائي.
- إذا كانت الحصة الكمية الدنيا المسموح بها في السنة الأولى تمثل 4 % من متوسط الاستهلاك المحلي السنوي للسلعة في فترة الأساس على أن تصل إلى 8 % خلال 6 سنوات بزيادة قدرها 0,8 % سنويا.
- إذا كانت الواردات من المنتجات الزراعية الأولية التي تصنف على أنها تمثل عناصر أساسية للغذاء التقليدي للدول النامية مع التعهد بتحريرها خلال فترة التنفيذ (10 سنوات).

2-2- الدعم المحلي للإنتاج الزراعي: يعتبر موضوع الدعم الزراعي هو أهم الموضوعات التي أثارت وما زالت تثير جدلا كبيرا في المفاوضات منذ بداية جولة أورجواي وحتى الآن[3]، وقد ورد تخفيض الدعم المحلي للإنتاج الزراعي في الوثيقة الختامية لجولة أورجواي في المادة السادسة من الباب الرابع حيث يتم خفض الدعم بصورة مباشرة من موارد أو دعم لأسعار المنتجات الزراعية حيث بلغ التخفيض 20 % من مستويات الدعم خلال الفترة 1986- 1988 ويكون ذلك مقاسا بالمقياس الإجمالي للدعم، والذي يعبر عن حاصل جمع كامل أنواع الدعم المحلي المقدم للمنتجين الزراعيين على كافة المنتجات الزراعية ككل وليس كل منتج لوحده، ومن هنا يمكن الوصول الى النسب المطلوبة بإحداث تخفيض كبير في الدعم الموجه للسلع غير المهمة وإجراء تخفيض الدعم

[1] محمد حامد الزهار: **مرجع سبق ذكره**، ص660.
[2] إبراهيم العيسوى: **الجات وأخواتها- النظام الجديد للتجارة الدولية ومستقبل التنمية العربية**، مركز الدراسات العربية، بيروت 1995، ص62.
[3] أحمد أبو اليزيد الرسول: **مرجع سبق ذكره**، ص526.

الموجه للسلع ذات الأهمية الخاصة، أما بالنسبة للدول النامية فتلتزم بتخفيض الدعم بنسبة 13,3 % وقدم الاتفاق مدة زمنية للدول الأعضاء لتنفيذ الاتفاق بلغت 6 سنوات بالنسبة للدول المتقدمة و10 سنوات بالنسبة للدول النامية[1].

2-3- الحد من دعم الصادرات: يقصد بدعم الصادرات الزراعية، الإعانات المالية التي تقدمها الدولة بمناسبة تصدير هذه المنتجات لتتمكن من المنافسة في أسواق التصدير العالمية، والحقيقة أن سياسة دعم الصادرات من المنتجات الزراعية كانت أكثر العوامل المسببة لتشوه التجارة الدولية الزراعية قبل جولة أورجواي حيث بقي هذا الدعم يقدم بدون قواعد أو نظام محدد وذلك على خلاف دعم الصادرات من المنتجات الصناعية، وقد وردت الأحكام المتعلقة بدعم الصادرات من المنتجات الزراعية في المواد من 8 إلى 11 من اتفاق الزراعة بالإضافة إلى الفقرتين الأولى والثالثة من المادة الثالثة من ذات الاتفاق حيث يجب:

- عدم إضافة أي إعانات جديدة للصادرات.
- خفض الدعم المباشر القائم أو الموجود للصادرات (كقيمة وكحجم).
- التزامات على الدعم غير المباشر للصادرات ومنها قروض التصدير.

والواقع أن أحكام تخفيض دعم الصادرات التي جاء بها الاتفاق الزراعي تمثل تقدما حاسما نحو انتهاج سياسات زراعية لكل الدول موجهة أكثر بقوى السوق والاتجاه إلى إقامة نظام تجاري عالمي يستند إلى أسس اقتصادية رشيدة، وخال من التشوهات التي ميزت التجارة الزراعية لفترة طويلة قبل بدء العمل باتفاقيات التجارة العالمية[2]. ويلخص الجدول التالي معدلات التخفيض الجمركي في الدول المتقدمة والنامية طبقا لجولة أورجواي.

جدول رقم(3-23): معدلات التخفيض الجمركي للمنتجات الزراعية وفقا لجولة أورجواي

مجال الخفض	الدول المتقدمة 6 سنوات 1995- 2000	الدول النامية 10 سنوات 1995- 2000
التعريفات الجمركية		
* متوسط التخفيض للمنتجات الزراعية	% 36	% 24
* الحد الأدنى للتخفيض على مستوى السلعة الواحدة	% 15	% 10
الدعم المحلي		

[1] فطمة تواتي: مرجع سبق ذكره، ص228.
[2] بلال مزياني: **المسألة الزراعية في المنظمة العالمية للتجارة**، رسالة ماجستير، جامعة باتنة، 2014، ص90.

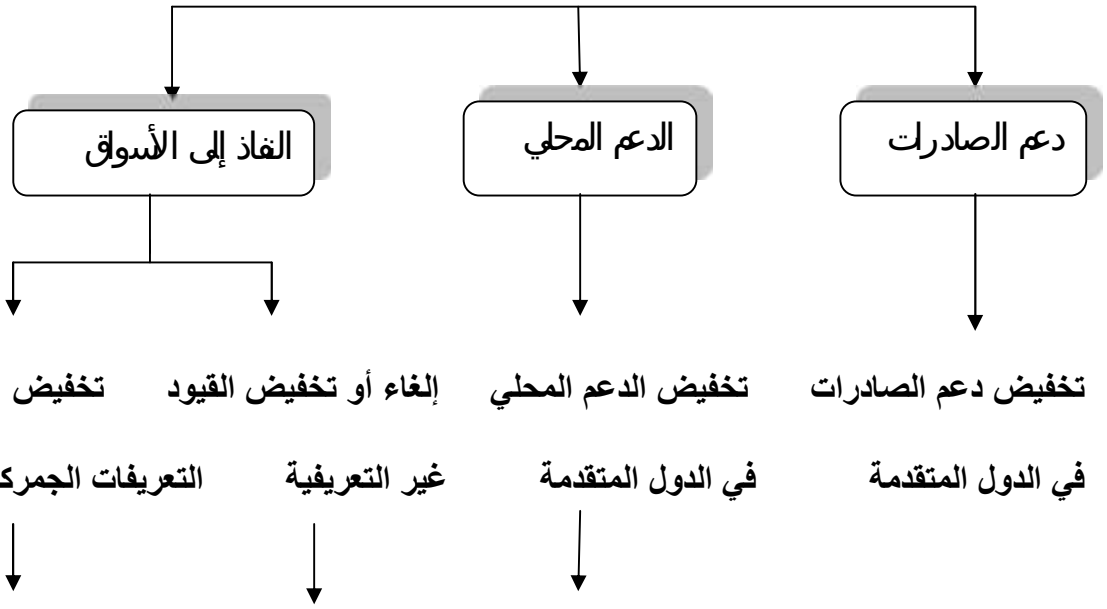
نسبة التخفيض في المقياس التجميعي للدعم للقطاع ASM مقدرا وفقا لفترة الأساس 1986- 1988	**% 20**	**% 13**
دعم الصادرات *** نسبة التخفيض في قيمة الدعم.** *** نسبة الخفض في الكميات المستفيدة بالدعم وفقا لفترة الأساس 1986- 1988.**	**% 36** **% 21**	**% 24** **% 14**

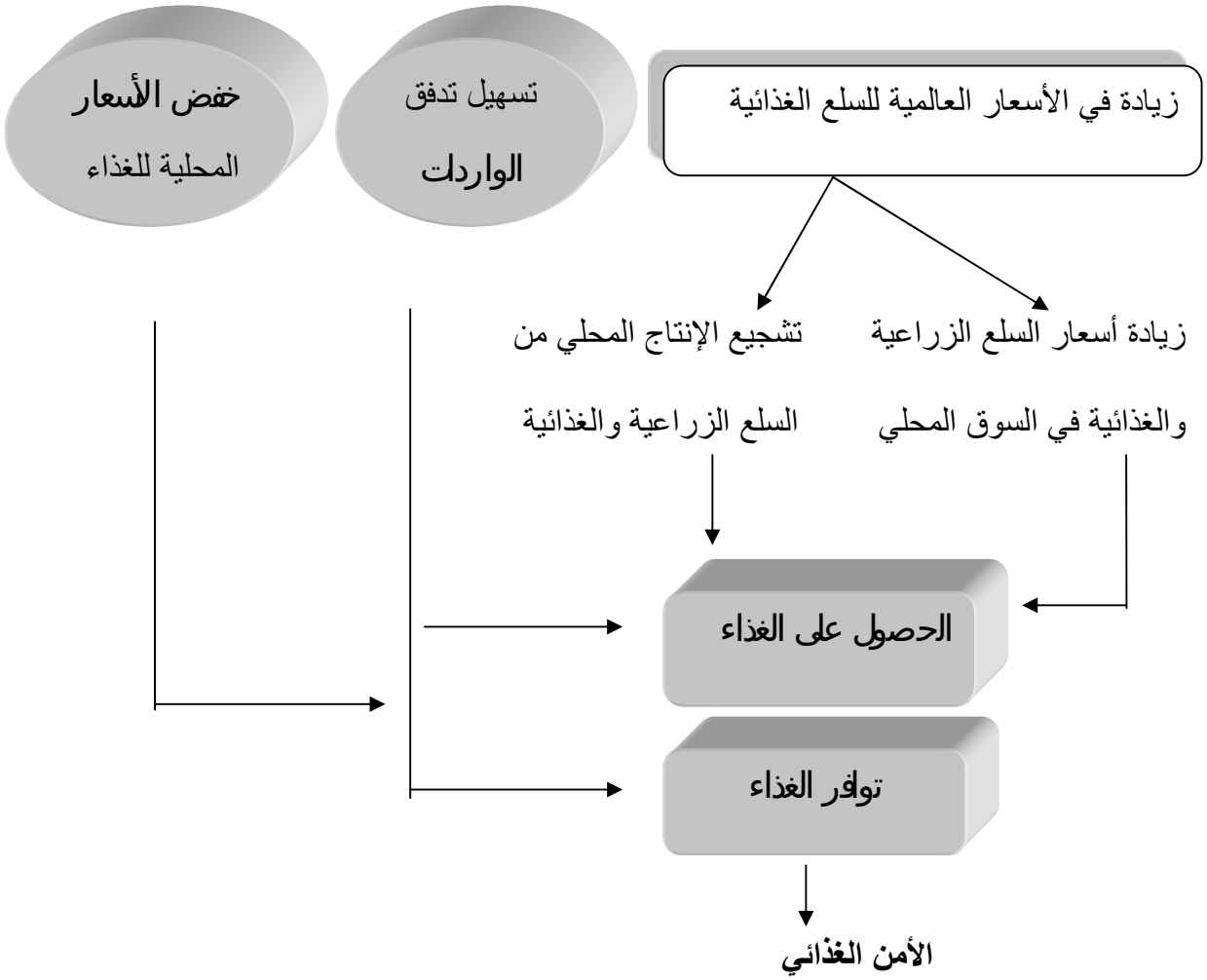
AMS: مقياس الدعم الكلي

تجدر الإشارة إلى أنه بالإضافة إلى اتفاق الزراعة هناك عدد آخر من الاتفاقيات ووثائق التفاهم بين الدول الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة ذات الصلة بتحرير التجارة الدولية للمنتجات الزراعية والغذائية أهمها:

- اتفاق تطبيق تدابير الحفاظ على صحة الإنسان والحيوان والنبات.
- اتفاق إجراءات الاستثمار المرتبط بالتجارة.
- أحكام ذات صلة منها:
  - * اتفاق العوائق الفنية أمام التجارة.
  - * اتفاق منع سياسات الإغراق.
  - * اتفاق الفحص قبل الشحن.
  - * اتفاق التثمين الجمركي.

الشكل رقم(3-3): انعكاسات اتفاقية أورجواي على الأمن الغذائي العربي





المصدر: جمال محمد صيام: الجات والزراعة المصرية، مركز الدراسات الاقتصادية الزراعية، مصر، 2002، ص24.

المطلب الثالث: العوامل المتعلقة ببعض المتغيرات الاقتصادية

تمت الإشارة سابقا إلى أن الوطن العربي يعتبر من مناطق العجز الغذائي، وهذا ما أدى استمرار تفاقم الفجوة الغذائية العربية من عام لأخر، حيث ساهمت مجموعة من المتغيرات في استمرار هذه المشكلة، التي لا تزال تؤرق متخذي القرار على مستوى الدول العربية، فمن هذه المتغيرات ما هو مرتبط بتقلبات أسعار الغذاء العالمية، ومنها ما هو مرتبط بالتطورات الحاصلة في أسعار البترول العالمية، بالإضافة إلى التطورات في نمو سكان الوطن العربي والذي لا يتماشى مع الإنتاج الزراعي.

أولا: العوامل المرتبطة بتقلبات أسعار الغذاء العالمية

تعتبر الدول العربية من دول العجز الغذائي، وهذا لاعتمادها على الواردات لتأمين احتياجاتها من الغذاء، فالواردات الغذائية تمثل أكثر من 50 % من عرض الغذاء لهذه الدول، مما يجعلها أكثر عرضة للأزمات الغذائية نتيجة لاعتمادها المتزايد على الأسواق العالمية لتغذية سكانها، وعليه فإن أي زيادة في أسعار الغذاء العالمية سوف يزيد من تفاقم فجوتها الغذائية.

1- تطور أسعار المواد الغذائية على المستوى العالمي

بعد فترة طويلة شهدت خلالها أسعار الغذاء انخفاضا واستقرار نسبيا، بدأت الأمور تتغير نحو مطلع القرن الحادي والعشرين، حيث أصبحت الأسعار العالمية من الغذاء أكثر تقلبا، هذا التغير عكس تحولا في أساسيات الأسواق، وباتت أسواق الغذاء العالمية أكثر تنافسية لأن نسبة الزيادة في المحاصيل الزراعية تباطأت نتيجة انخفاض الاستثمارات[1].

وبالعودة إلى بيانات منظمة الغذاء والزراعة العالمية (فاو) عن تطور الرقم القياسي للأسعار العالمية للأغذية* خلال السنوات الأخيرة، فإن مؤشر سعر الغذاء العالمي شهد ارتفاعات متتالية ومستمرة، توحي بأن عصر الغذاء الرخيص قد انتهى فعليا أو أنه قارب على الانتهاء، فقد ارتفع هذا المؤشر من 112 نقطة سنة 2004 ليبلغ 201.4 نقطة سنة 2008 ، قبل أن ينخفض إلى 160.3 نقطة سنة 2009 وإن بقي مرتفعا مقارنة بفترة الأساس المذكورة، واعتبارا من سنة 2010 بدأ هذا المؤشر في الارتفاع من جديد وبشكل كبير ليصل إلى 229.9 نقطة سنة 2011 وهي أقصى قيمة بلغها هذا المؤشر، لينخفض مجدد حيث وصل إلى 201.8 سنة 2014، وتوضح بيانات الجدول التالي تطور مؤشر سعر الغذاء العالمي خلال الفترة 2004- 2014.

جدول رقم (3-24): تطور مؤشر سعر الغذاء العالمي خلال الفترة 2004- 2014

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الرقم القياسي	112	118	127	161.4	201.4	160.3	188	229.9	213.3	209.8	201.8

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO)، تقرير 2015.

سنة الأساس (2002-2004) = 100

[1] **المنتدى** العربي للبيئة والتنمية: التقرير السنوي حول البيئة العربية والأمن الغذائي، 2014، ص174.

* **الرقم** القياسي للأسعار يمثل متوسط أسعار 55 سبعة غذائية رئيسية بمرجعية متوسط أسعار الفترة 2002-2004 **وتعطي الرقم** 100، هذه السلع قادرة من خلال أسعارها على إعطاء التمثيل المناسب لسعر الغذاء العالمي

وفيما يتعلق بالمكونات الرئيسية للغذاء مثل الحبوب والسكر والزيوت والألبان واللحوم، فقد استمرت أسعار السلع لهذه المجموعات بشكل عام في الارتفاع الحاد اعتبارا من سنة 2008 ، مع بلوغ مؤشرات هذه الأسعار مستويات قياسية خلال السنوات الأخيرة، مما أحدث تأثيرات مباشرة وقوية دفعت بالمؤشر العام لأسعار الغذاء للمستويات المرتفعة التي سجلها، وتكتسب التطورات في أسعار الحبوب والسكر على وجه الخصوص أهمية كبرى، بسبب أن هاتين السلعتين تمثلان مصدرا لحوالي 68 % من السعرات الحرارية، التي يستهلكها الفرد في اليوم الواحد، كمتوسط عالمي وحوالي 61 % كمتوسط للدول العربية، مما يعني أن تقلبات واردات الحبوب والسكر تؤثر بشكل مباشر على مستويات التغذية وبالتالي على مؤشرات الفقر[1].

2- محددات ارتفاع أسعار الغذاء على المستوى العالمي

إن ارتفاع أسعار الغذاء العالمية وخاصة الحبوب منها، مرتبط بإحدى آليات السوق وهي قاعدة العرض والطلب أما في ما يتعلق بالمحددات العامة التي ساهمت في ارتفاع أسعار الحبوب العالمية فهي تتمثل في:

2-1- السيطرة على أسواق الحبوب العالمية من طرف الدول الكبرى: يتجسد هذا العنصر في أن دولا شديدة الثراء هي الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، فرنسا وأستراليا، ...الخ، تسيطر على ما يتراوح بين 70 و 75% من صادرات الحبوب العالمية، في حين دولا فقيرة أو متوسطة الدخل، تعتمد على سد جانب كبير من احتياجاتها من الحبوب على الاستيراد من الخارج، وقد أدى هذا الخلل إلى ارتفاع أسعار الحبوب، وبالتالي حدوث أزمة غذائية كبيرة في الدول الفقيرة ومتوسطة الدخل، وهي أزمة تقع على عاتق حكومات تلك الدول التي لم تقم بوضع، وتنفيذ خطط فعالة لرفع مستوى اكتفائها الذاتي من الغذاء، لتجنب الوقوع في فخ التلاعب في الأسعار الذي تقوم به الدول الكبرى[2].

2-2- تزايد استخدام الحبوب في إنتاج الوقود الحيوي: تحت ضغط أسعار النفط بسبب المضاربات في الأسواق العالمية وتنامي القيود البيئية، أصبح هناك زخم يتجمع لإحداث تحول من الوقود الأحفوري (النفط والغاز)، إلى مصادر الطاقة الحيوية المتجددة، والتي يدور عليها الحديث حاليا في العديد من الأشكال والصور، على هذا الأساس يتوقع في خلال (15- 20) سنة القادمة، أن تستطيع هذه الأنواع من الوقود توفير 25 % من احتياجات العالم من الطاقة العالمية، ولتحقيق ذلك يتطلب زيادة مساحة المحاصيل الزراعية التي تنتج هذه الطاقة (محصول الذرة، قصب السكر، فول

[1] أحمد بدوي: **تداعيات ارتفاع أسعار الغذاء العالمية على اقتصاديات الدول العربية**، صندوق النقد العربي، 2013، ص5.
[2] طلعت زايد: **الأمن الغذائي العربي والملكية الفكرية**، الاتحاد العربي لحماية حقوق الملكية الفكرية، مصر، 2010، ص16.

الصويا....)، وعلى حساب زيادة المساحات المخصصة لإنتاج القمح والشعير، ومن جهة أخرى دعمت أسعار النفط المرتفعة إلى أن يصبح الوقود الحيوي كبديل عن النفط، إلى درجة أن هذا الأخير ساهم بحوالي 331 ألف برميل يوميا أي بحوالي 75% ، من نمو العرض من الطاقة في الدول خارج منظمة تنمية والتعاون الاقتصادي (الأوسيد)[1].

ولإنتاج الوقود الحيوي مؤيدون ومعارضون، فالمعارضون يعتبرونه جريمة ضد الإنسانية باعتبار أن إنتاجه الكثيف يؤثر على ارتفاع أسعار المواد الغذائية في العالم، وقد يؤدي إلى اضطرابات ونزاعات طويلة الأمد في الدول الفقيرة، في حين يقول المؤيدون له وخاصة البرازيل والولايات المتحدة الأمريكية، أن الجريمة الفعلية هي في نبد الوقود الحيوي[2] ، ويفترض أن يساهم الترويج لإنتاج الوقود الحيوي في إعادة صياغة هياكل القطاعات الزراعية من حيث إمدادات المواد الأولية الزراعية اللازمة لإنتاجه ونمو فرص التشغيل، وتوليد الدخول وتجنب هجر الأراضي والهجرة إلى المدن، مع إمكانية الحصول على الطاقة المستدامة[3].

2-3- الديموغرافيا وتغير العادات الغذائية: إن زيادة عدد سكان العالم من 6,127 مليار نسمة إلى 7,243 مليار نسمة عام 2014[4] ، والثبات النسبي للموارد الغذائية في العديد من دول العالم، ساهم في استنزاف المقدرات البيئية للمواد الغذائية من جهة، وفي زيادة الطلب على المواد الغذائية لأغراض استهلاكية وغير استهلاكية من جهة أخرى، الأمر الذي ساهم في حدوث فجوة بين العرض والطلب على السلع الغذائية، ومن ثم رفع سعر هذه السلع بالنسبة للدول المستوردة لها، كما أن ارتفاع مستويات الدخول في العام عموما، وفي الهند والصين على وجه الخصوص، أدى إلى ظهور طبقة من المقتدرين يقدر عددها في كلا البلدين بحوالي 300 مليون نسمة، ساهمت في زيادة الطلب بشكل كبير على اللحوم والحبوب عموما، وعلى الأرز والقمح والألبان على وجه الخصوص[5].

2-4- تدبدب في الإنتاج وتراجع في المخزونات من الحبوب: حيث أثرت التقلبات المناخية الشديدة بين عامي 2003-2006 كحالات الفيضانات (دول جنوب شرق آسيا)، وموجات الجفاف والصقيع التي ضربت أجزاء كبيرة من العالم وخاصة الصين استراليا الأرجنتين كندا والهند، على الإنتاج

---

[1] عبد الكريم **جابر شنجار العبساوي**: **أسباب الأزمة الغذائية العالمية ودورها في تعميق العجز في التجارة الزراعية العربية، ملتقى** إستراتيجية الأمن الغذائي بالعالم العربي، **مرجع سبق ذكره**، ص34.

[2] **الصادق** عوض بشير: **تحديات الأمن الغذائي العربي**، الطبعة الأولى، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، 2009، ص16.

[3] دينا **جلال**: **إنتاج الوقود الحيوي في إطار الاقتصاد العالمي**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 63، 2013، ص36.

[4] FOOD and Agriculture Organisation of the United Nation, Roma, 2015, p50.

[5] يحيى محمد ركاج: **دراسة ارتفاع أسعار الغذاء في العالم ورؤى معالجته**، ملتقى إستراتيجية الأمن الغذائي بالعالم العربي، **مرجع سابق**، ص75

العالمي خلال تلك الفترة[1]، كما تأثر إنتاج الحبوب بشكل عام في عام 2010 بسبب ظروف الجفاف التي اجتاحت روسيا وأوكرانيا وباقي دول البحر الأسود، ونقص الهطول المطري في كندا، بالإضافة إلى بعض المشاكل والفيضانات التي حلت بأستراليا بنهاية العام، وحولت كميات كبيرة من قمحها اللين والصلد إلى أعلاف بسبب زيادة الرطوبة وتفشي الإصابات المرتبطة بها، بالإضافة إلى نقص المساحة المزروعة من القمح في الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 30%، وبشكل عام يتجاوز الإنتاج العالمي من الحبوب 2200 مليون طن كل عام، في حين تقل الكمية المتداولة منها في التجارة العالمية عن 300 مليون طن فقط، أي ما نسبته 12% فقط، مما يدل على أن اغلب الكميات المنتجة عالميا تستهلك داخل الدول التي تنتجها[2].

2-5- تقلبات أسعار الصرف: عند النظر في تأثير تقلبات أسعار صرف العملات في أسعار المواد الغذائية، نجد أنها ذات طابع سلبي في معظم حالاتها، إلا أنها في بعض الحالات قد تأتي في صالح الدول ذات العملة المرتفعة، مقابل الدولار، فعلى سبيل المثال بين عامي 2006-2008 وفي ذروة ارتفاع أسعار المواد الغذائية عالميا، لم تتأثر دول الاتحاد الأوروبي سلبيا بدرجة التأثر نفسه التي عانتها بقية دول العالم، نتيجة لارتفاع قيمة اليورو مقابل الدولار ، فسعر صرف اليورو مقابل الدولار أدى دورا إيجابيا في تخفيف أزمة الغ ذاء عن أوروبا مقارنة ببقية دولا العالم حينها.

كما أن تأثير أسعار صرف العملات مقابل الدولار يضع كثيرا من الدول المستوردة للغذاء أمام معضلة حقيقة، فمن ناحية يعد العمل على رفع سعر العملة أمام الدولار مساهما في خفض قيمة الغذاء المستورد، إلا أنه من ناحية أخرى يأتي بتأثير سلبي في صادرات الدول، وعلى الرغم من التأثير السلبي الكبير لتذبذب أسعار الصرف في استقرار أسعار المواد الغذائية، إلا أنه لا يلوح في الأفق على المدى القصير والمتوسط أي حل جذري لهذه المشكلة[3].

3- العلاقة بين تقلبات أسعار الغذاء العالمية وتطور قيمة الفجوة الغذائية العربية

بالعودة إلى بيانات الجدولين (3-10) و (3-24) وبالاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS فقد تم حساب قيمة معامل الارتباط بيرسون بين تطور الرقم القياسي لأسعار الغذاء الكلي حسب بيانات منظمة الأغذية والزراعة العالمية وتطور قيمة الفجوة الغذائية في الدول العربية، نجد أن قيمة معامل الارتباط بيرسون R= 0,822 وهو معنوي عند مستوى دلالة 5 % مما يشير إلى أن هناك

[1] ثناء أبا زيد، إياد بدر زيتي: **الفجوة الغذائية من الحبوب في ظل تقلبات أسعار الغذاء العالمية بين عامي (2000- 2008)**، مجلة جامعة شرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد32، **العدد**4، دمشق، 2010، ص198.

[2] **نادر** نور الدين: **الإنتاج العالمي من الحاصلات المحورة وراثيا**، مكتبة جزيرة الورد، القاهرة، 2011، ص49.

[3] **محمد** شايب، نعيمة بارك: **الأمن الغذائي وإشكالية ارتفاع قائمة أسعار الغذاء عالميا**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 65، 2014، ص61.

علاقة طردية، وذات دلالة إحصائية بين قيمة الفجوة الغذائية العربية والرقم القياسي لأسعار الغذاء العالمية.

ثانيا: العوامل المرتبطة بتطورات أسعار البترول العالمية

تؤثر تغيرات أسعار البترول على السلع الغذائية في اتجاهين، أولهما أن ارتفاع أسعار البترول يترتب عليه ارتفاع تكاليف إنتاج المواد الغذائية، حيث تتطلب أساليب الزراعة الحديثة وعمليات إنتاج الغذاء استهلاك جزء كبير من الطاقة، وثانيهما ما يترتب على ارتفاع أسعار البترول أيضا من توجه الدول الصناعية نحو إنتاج الوقود الحيوي من المحاصيل الزراعية الأساسية، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع أسعار هذا الأخيرة.

1- تطور الأسعار العالمية للبترول

بعد عقد ونصف من انهيار أسعار البترول العالمية منذ أوائل ثمانينات القرن الماضي بدأت أسعار البترول في الارتفاع اعتبارا من عام 2002 حيث بقيت الأسعار مرتفعة خلال معظم العقد الماضي (أكثر من 100 دولار بالنسبة للبرميل منذ عام 2011) ويرجع السبب في هذا الارتفاع إلى عدة عوامل منها ارتفاع الطلب من طرف الصين والهند وغيرهما من دول شرق آسيا، ونقص الإمدادات من دول كانت مضطربة سياسيا مثل العراق وليبيا[1]، واعتبارا من سنة 2014 بدأت أسعار البترول العالمية تتهاوى وبشكل ملحوظ نتيجة لتأثير جملة من العوامل المتنوعة والمتداخلة وباتجاهات متفاوتة، وبالإمكان إدراج العوامل الرئيسية التي أدت إلى انهيار أسعار البترول فيما يلي[2]:

* تراجع معدل النمو السنوي للطلب على البترول مع وفرة الإمدادات العالمية وخاصة بعد نجاح استغلال النفط (والغاز) غير التقليديين في الولايات المتحدة الأمريكية وما أدت إليه من زيادة كبيرة في إجمالي إنتاجها.

[1] خالد رشد الخطار: **تحديات انهيار أسعار النفط والتنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون**، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، تقرير أغسطس 2015، ص03.

[2] صندوق النقد العربي: **التطورات في مجال النفط والطاقة**، تقرير 2015، ص125.

* ارتفاع مؤشر سعر صرف الدولار مقابل العملات الرئيسية تدريجيا منذ بداية عام 2014، الأمر الذي أدى إلى انخفاض أسعار النفط.

* توجه كبرى الدول المصدرة للبترول إلى الحفاظ على حجم إنتاجها لضمان حصتها السوقية بدلا من محاولة رفع الأسعار من خلال خفض الإنتاج وهو ما خلف فجوة بين العرض والطلب.

* عدم تأثير التطورات التي تشهدها بعض الدول العربية المصدرة للبترول مثل العراق وليبيا على حجم الإنتاج، وهو ما كان مخالفا للتوقعات العالمية التي كانت تشير إلى استمرار ارتفاع أسعار البترول خلال عام 2014.

* انخفاض الطلب في الأسواق الأوربية والصين وهما من أهم الأسواق الرئيسية المستهلكة للطاقة وخاصة مع استمرار معاناة عدد من الدول الأوروبية اقتصاديا وماليا وتزايد المخاوف بشأن تباطؤ وتيرة النمو العالمي.

* عودة الإمدادات النفطية في كل من العراق وليبيا وفيما بعد إيران بسبب رفع العقوبات الاقتصادية عنها من طرف المجتمع الدولي، وما ترتب على ذلك من زيادة للعرض عن الطلب.

وتوضح بيانات الجدول التالي تطور متوسط أسعار سلة الأوبك خلال الفترة 2004- 2014.

جدول رقم(3-25): متوسط أسعار سلة الأوبك خلال الفترة 2004- 2014 **دولار**

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
السعر	36	50.6	61	69,1	94,1	61	77,4	107,4	109,5	105,9	96,2

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، تقرير 2015.

2- العلاقة بين تطور أسعار البترول العالمية وتطور الفجوة الغذائية العربية

تعد المسألة النفطية وإشكالياتها السعرية في مقدمة موروثات القرن الماضي ليس بسبب إسهام البترول في ارتفاع جدول تكاليف إنتاج الغذاء العالمي فقط وإنما إنتاجه أيضا أعباء اجتماعية من جراء اتجاه الدول العربية المنتجة للنفط نحو سلوكيات " الدولة الريعية " بكل ما تحمله من تناقضات اقتصادية واجتماعية، وقد أدت هذه العوامل مجتمعة إلى فشل برامج التنمية الاقتصادية العربية الأمر الذي قاد الاقتصاد العربي نحو حالات تتسم بالتشوهات، وتواجه اقتصادات هذه الدول

إشكالية الترابط بين أسعار البترول ومتغيرات ذات علاقة بالحاجة الأساسية مثل الغذاء[1]. ولتوضيح علاقة تغير أسعار البترول بتطور الفجوة الغذائية في الدول العربية، وبالعودة إلى بيانات الجدولين (3-10) و (3-25)، والاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS فقد تم حساب قيمة معامل الارتباط بيرسون بين تطور أسعار البترول العالمية وبين تطور قيمة الفجوة الغذائية في الدول العربية ، نجد أن قيمة معامل الارتباط بيرسون R= 0,736 وهو معنوي عند مستوى دلالة 5 % مما يشير إلى أن هناك علاقة طردية وذات دلالة إحصائية بين قيمة الفجوة الغذائية العربية وتطور أسعار البترول على المستوى العالمي.

ثالثا: العوامل المرتبطة بتطور عدد سكان الدول العربية

من أكثر العوامل المؤثرة في قضية الأمن الغذائي هو التزايد السكاني، كونه يشكل ضغطا على الموارد الطبيعية، ويؤدي إلى استنزافها، فالتزايد السكاني السريع الذي يشهده الوطن العربي من المبررات التي تصاغ لمشكل تفاقم الفجوة الغذائية العربية.

1- اتجاه نمو السكان في الدول العربية

تعتبر الموارد البشرية من أهم العوامل الاقتصادية التي تؤثر تأثيرا مباشرا في الإنتاج بما يتبعه من فرص فيما يخص القوى العاملة للاقتصاد في مختلف القطاعات وما يوقف عليه من اتجاهات معدلات النمو في التنمية الاقتصادية، ومن ناحية الإنتاج فإن التطور التكنولوجي أدى إلى تغير في طبيعة العلاقة التناسبية بين الموارد البشرية وغيرها من الموارد الاقتصادية، حيث تراجعت بشكل ملحوظ أهمية العنصر البشري كمصدر للعمل اليدوي التقليدي من خلال الآلات والاختراعات الحديثة، وفي المقابل تزايدت أهمية التناسب بين عدد السكان والموارد من الجانب الاستهلاكي حيث أفرزت الحياة المعاصرة أنماطا معيشية جديدة تنوعت فيها الحاجات البشرية مما أصبح يشكل ضغطا متزايدا على الموارد المتاحة وطاقتها الإنتاجية من السلع والخدمات.

[1] سالم توفيق النجفي: **سياسات الأمن الغذائي العربي- حالة الركود في اقتصاد عالمي متغير**،ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2013، ص129.

يعتبر عدد السكان ومعدل نموه من العوامل الهامة المؤثرة على حجم الطلب على الغذاء وإمكانية الحصول عليه، ففي ظل الزيادة المستمرة في عدد سكان الدول العربية وارتفاع معدلات نموها مقارنة بالمعدلات العالمية، ومع عدم الاستقرار النسبي للمعروض من الغذاء نتيجة لمحدودية الموارد الطبيعية والزراعية المتاحة في المنطقة العربية فإن ذلك يعني استمرار الزيادة النسبية في حجم الطلب على الغذاء مقارنة بالمعروض منه، وبالتالي يؤدي ذلك إلى استمرار الارتفاع النسبي لأسعار تلك السلع وصعوبة إتاحتها للمستهلك[1]، ومن جهة أخرى زيادة الطلب في ظل عدم القدرة على زيادة الإنتاج إلى زيادة الواردات الغذائية وبالتالي استمرار العجز الغذائي، وتوضح بيانات الجدول التالي تطور إجمالي سكان الدول العربية خلال الفترة 2004- 2014.

جدول رقم(3-26): إجمالي سكان الدول العربية خلال الفترة 2004- 2014 (مليون نسمة)

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014*
العدد	317	218	333	345	353	360	362	361	371	380	388

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية، أعداد متفرقة.

*** سنة 2014 مأخوذة من تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي، 2014.**

من خلال الجدول نلاحظ أن عدد السكان في الوطن العربي في ارتفع مستمر وهذا من 317 مليون نسمة سنة 2004 إلى أكثر من 388 مليون نسمة سنة 2014، بمعل نمو قدر بـ 2,1 % وهي نسبة مرتفعة نسبيا بالمقارنة بمعدلات النمو السكاني على المستوى العالمي والتي تبلغ حاليا 1,2 %.

2- العلاقة بين تطور عدد سكان الوطن العربي وتطور قيمة الفجوة الغذائية العربية

لتوضيح علاقة تغير عدد سكان الوطن العربي بتطور قيمة الفجوة الغذائية في الدول العربية، وبالعودة إلى بيانات الجدولين (3-10) و (3-26)، والاعتماد على البرنامج الإحصائي SPSS فقد تم حساب قيمة معامل الارتباط بيرسون بين تطور عدد سكان الوطن العربي وبين تطور قيمة الفجوة

[1] طلعت زايد: **الأمن الغذائي العربي والملكية الفكرية**، مرجع سبق ذكره، ص23.

الغذائية في الدول العربية ، نجد أن قيمة معامل الارتباط بيرسون R= 0,817 وهو معنوي عند مستوى دلالة 5 % مما يشير إلى أن هناك علاقة طردية، وذات دلالة إحصائية بين قيمة الفجوة الغذائية العربية و تطور عدد سكان الوطن العربي.

المطب الرابع: العوامل المتعلقة بتغيرات المناخ

إن مشكلة الأمن الغذائي العربي هي جزء من مشكلة الأمن الغذائي العالمية، فكل ما يؤثر على هذا الأخيرة سيكون له تأثير على الأمن الغذائي العربي باعتبار الدول العربية منكشفة وبشكل كبير على أسواق الغذاء العالمية، وتشير أحدث الدراسات إلى أن تغير المناخ أصبح من أهم الأسباب المؤدية إلى انخفاض مستويات الأمن الغذائي واستمرارها إلى العصور المقبلة، فمشكلة التغيرات المناخية أصبحت واحدة من أخطر القضايا والتحديات البيئية التي يواجهها العالم بصفة عامة بما فيها الدول العربية، وخطورة المشكلة تكمن في الآثار المدمرة التي أنتجتها وستنتجها مستقبلا هذه الظاهرة والتي بدأ العالم يعاني منها واقعيا مثل ارتفاع درجات الحرارة وزيادة خطر الأحوال الجوية الحادة وموجات الحر بشكل أدى إلى تدني الإنتاجية في أغلب دول العالم فتأثر البلدان الموردة للغذاء بهذه التغيرات انعكس وبشكل واضح على الوضع الغذائي العربي.

أولا- التغيرات المناخية وانعكاساتها على الأمن الغذائي

تعرف اتفاقية الأمم المتحدة حول التغيرات المناخية التغيرات المناخية " بأنها تلك التغيرات في المناخ التي تعزى بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى النشاط البشري الذي يفضي إلى تغير في تكوين الغلاف الجوي العالمي والذي يلاحظ بالإضافة إلى التقلب الطبيعي للمناخ على مدى فترات زمنية متماثلة[1].

ويمثل النظام المناخي نسقا متفاعلا متداخل العناصر يتشكل من الغلاف الجوي وسطح الأرض زمن الجليد والأرض والكائنات الحية والمحيطات فيطلق هذا الاصطلاح على التغيرات المناخية التي تأتي نتيجة لممارسات البشر وأهمها الإنتاج الصناعي ولاسيما إنتاج الاسمنت وإحراق الوقود، وغيرها من الملوثات الأخرى التي تؤثر بشكل أو بأخر على المناخ والنظم الايكولوجية، فتغير المناخ هو في واقع الأمر السبب الرئيسي لتقلبات الإنتاج من عام لأخر في البلدان المتقدمة والنامية على خد السواء[2].

[1] تسعديت بوسبعين: **أثر التغيرات المناخية على الاقتصاد والتنمية المستدامة مع الإشارة إلى حالة الجزائر**، ملتقى البيئة والتنمية المستدامة، جامعة البويرة، ص03.

[2] سيف عبد مصطفى الاعرج: **مرجع سبق ذكره**، ص111.

إن التغيرات في المناخ تؤدي إلى إحداث تغير في أصول النظام الغذائي الذي تكون أهم ملامحه تغير في أصول الإنتاج وتخزين وتغير الغذاء وتوزيعه واستلامه، هذه المكونات تؤدي وتحدث تغيرا في محاور الأمن الغذائي وهي إتاحة الغذاء ووصوله إلى كافة فئات المجتمع وفي كافة الأماكن في داخل الإقليم وكذلك في الاستمرارية في وصول ذلك الغذاء وأخيرا استهلاك الغذاء، ونتيجة للتغير في محتويات الأمن الغذائي، يؤدي إلى إمكانية التغيير في نظام استهلاك الغذاء من خلال خفض إنتاج الحبوب للإنتاج الحيواني، وتغير في نسب الإنتاج المخلي للغذاء، وبالتالي التغير في أنماط استهلاك الغذاء، وبالتالي تغير في نوعية الغذاء المستهلك الذي بدوره إلى التأثير في الصحة البشرية[1]، وقد أفادت التقارير الصادرة عن المنظمة الدولية للأغذية " فاو " بأن التغيرات المناخية دور في قضية الأمن الغذائي العالمي، حيث ثبت أن التغيرات في أنماط تساقط الأمطار يؤثر وبشكل سلبي على المحاصيل، وخصوصا محصول الحبوب في العديد من دول العالم، وخاصة الدول النامية التي تعاني من عوامل انتشار الفقر وسرعة النمو السكاني والنقص الحاد في المياه[2]، ويوضح الشكل التالي العلاقة القائمة بين تغيرات المناخ والأمن الغذائي.

[1] جمال محمد صيام، شريف محمد سمير: **أثر التغيرات المناخية على وضع الزراعة والغذاء في مصر**، مؤتمر التغيرات المناخية وأثارها على مصر، مركز شركاء التنمية للبحوث والاستشارات والتدريب المنعقد خلال الفترة 2- 3 نوفمبر 2009، مصر، ص09.

[2] أسامة عبد الرحمن: مرجع سبق ذكره، ص132.

تجدر الإشارة إلى أنه ونظرا لأهمية قضية التغيرات المناخية قامت أكثر من 195 دولة بالتوقيع على الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة للتغيرات المناخية في عام 1992، وتهدف هذه الاتفاقية إلى تحقيق تثبيت مستويات انبعاث غازات الاحتباس الحراري المسببة للتغيرات المناخية، عند مستوى يمنع التأثيرات الخطيرة لتغير المناخ على الكرة الأرضية وسكانها، وقد نتج عن هذه الاتفاقية صياغة بروتوكول كيوتو والذي اعتمد في عام 1997، ودخل حيز التنفيذ في عام 2005، حيث يلزم الدول الصناعية بخفض انبعاثاتها بحوالي 5 بالمائة من مستوى انبعاثات عام 1990 بحلول الفترة من 2008 إلى 2012[1].

ثانيا: محاور تأثير المتغيرات المناخية على الزراعة العربية

تشير الدراسات الحديثة إلى أن المنطقة العربية شهدت زيادة متفاوتة في حرارة الهواء السطحي تراوحت بين 0,2 و 2 درجة مئوية، وبالنسبة للعقدين القادمين يتوقع زيادة في درجة الحرارة مقدارها 0,2 مئوية، وقد كان لذلك أثر واضح على القطاع الزراعي العربي، حيث يتأثر الأمن الغذائي العربي بالتغيرات الحاصلة في المناخ من خلال المحاور التالية:

1- ظاهرة التصحر وأثرها على الموارد والأراضي الزراعية

تعتبر مشكلة التغيرات المناخية احد أهم العوامل المؤدية لظاهرة التصحر حيث تعتبر هذه الأخيرة احد أهم المعوقات التي تواجه تنمية استصلاح الأراضي الزراعية في الدول العربية نظرا

[1] شريف محمد علي أحمد: **دور الاقتصاد الأخضر في التنمية المستدامة في الوطن العربي**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2014، ص12.

لوقوع الوطن العربي ضمن حزام المناطق الجافة وشبه الجافة، وبسبب انخفاض المعدلات السنوية لسقوط الأمطار إلى اقل من 300 مليمتر وتعرض العديد من المناطق لعوامل التدهور والزحف العمراني على حساب الأراضي الزراعية، وتقدر الأراضي الصحراوية في الدول العربية بحوالي 9,8 مليون كلم مربع، وهي تمثل 68 بالمائة من المساحة الإجمالية للوطن العربي، حيث تمثل المساحة الصحراوية في إقليم شبه الجزيرة العربية حوالي 90 بالمائة من المساحة الإجمالية، مقابل 78 بالمائة في إقليم المغرب العربي، وتقدر مساحة الأراضي المعددة بالتصحر بحوالي 2,9 مليون كلم، يتركز معظمها في إقليم حوض النيل والقرن الإفريقي بنسبة 40 بالمائة وفي إقليم المغرب العربي بنسبة 36,4 بالمائة، مقابل 13 بالمائة في إقليم المشرق العربي و 10,2 بالمائة في إقليم شبه الجزيرة العربية، وتتفاوت حدة التصحر في الدول العربية من دولة إلى أخرى حيث توجد اكبر المساحات المتصحرة في كل من ليبيا مصر جيبوتي الأردن، كما تعتبر كل من قطر الإمارات الكويت البحر أكثر الدول العربية معاناة من هذه الظاهرة وتقل بالمقابل هذه المساحات في كل من تونس وسوريا[1].

2- أثر التغيرات المناخية على الموارد المائية

تعد إدارة المياه أمرا أساسيا لدعم استقرار الإنتاج العالمي من الأغذية وذلك لان الوصول الموثوقة إلى المياه يزيد المساحات الزراعية، كما يقدم امتدادات مستقرة لكثير من المنتجات الزراعية الرئيسية كما يقدم دخلا أعلى في مناطق الريف التي تؤوي ثلاثة أرباع السكان الجوعى في العالم، وما لم تتوفر إدارة مستدامة للمياه في مناطق أحواض الأنهار والبحيرات والطبقات المائية الصخرية للمياه الجوفية المتصلة بها، فالأمن الغذائي على الصعد المحلية والقطرية والعالمية عرضة للخطر، وكما يعد الجفاف اكبر سبب طبيعي لحالات نقص الأغذية الشديدة في البلدان النامية والعربية، كما تعد الفيضانات سببا رئيسيا أخر لحالات لطوارئ الغذائية، ولذا فإنه كلما زاد تغير المناخ من تقلب تساقط الأمطار وتكرر وقوع الأحداث القاسية الناجمة عن الطقس، زادت إعاقة تحقيق الأمن الغذائي العالمي[2]، وهو ما ينعكس وبشكل كبير على الدول العربية باعتبارها دولا منكشفة وبشكل كبير على أسواق الغذاء العالمية.

3- أثر التغيرات المناخية على الزراعة العربية

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية: **دراسة شاملة لتوثيق السياسات الزراعية في الدول العربية، مرجعسبق ذكره، ص88.**
[2] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة FAO: تقرير تغير المناخ والمياه والأمن الغذائي.

أشارت تقارير منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة أن تغير المناخ في الدول العربية يتجلى من خلال:

- ارتفاع درجات الحرارة
- انخفاض المتساقطات
- ارتفاع مستوى البحر
- ازدياد تكرار الأحداث المناخية القاسية مثل الجفاف والفيضانات وبروز ما يسمى بظاهرة تطرف المناخ.

فقد زاد معدل درجات الحرارة السطحية في شمال إفريقيا ما بين درجة ودرجتين مئويتين بين عامي 1970 و2004 حيث تتعرض المنطقة بشكل خاص إلى نواقص مائية بشكل يؤدي إلى ما يسمى بالإجهاد المائي والذي ينعكس بصورة سلبية على محاصيل الحبوب بصفة خاصة، بالإضافة إلى ذلك فإن زيادة تمليح الأراضي الخصبة وارتفاع مستويات البحار يوف يخفض الإنتاجية الزراعية في بعض المناطق العربية مثل مناطق دلتا النيل بمصر وهذا بسبب زيادة ملوحة المياه، فهذه المنطقة توفر 60 بالمائة من الإنتاج الزراعي في مصر، ويمكن القول بأن تأثير تغيرات المناخ على الزراعة العربية يكون من خلال:

- تغيير خريطة التوزيع الجغرافي للمحاصيل الزراعية.
- نقص في إنتاجية بعض المحاصيل الزراعية.
- أثار سلبية على الزراعة المطرية ومناطق المراعي نتيجة تغير معدلات وأوقات موجات الحرارة.
- تغيير مناطق جودة المحاصيل الزراعية وتدهور إنتاجية الحبوب.
- زيادة شدة وتردد الموجات الحرارية والعواصف الترابية مما يؤدي إلى تدهور الإنتاج الزراعي والصحة العامة.
- تملح التربة والمياه الجوفية وما يترتب على ذلك من تدهور نوعية الإنتاج الزراعي.

خلاصة الفصل

ساهمت مجموعة من العوامل الاقتصادية والطبيعية والبشرية في تفاقم فجوة الغذاء في الوطن العربي، حيث أعاقت تلك العوامل نمو القطاع الزراعي، وقد تمثلت أبرز تلك العوامل الاقتصادية في السياسات الاقتصادية المتحيزة ضد هذا القطاع، بالإضافة إلى عدم كفاية رأس المال وضعف البنية الأساسية والمستوى التقني المستخدم في الزراعة، فيما تمثلت أبرز العوامل البشرية في تدني المستوى التعليمي وارتفاع معدلات النمو السكاني، بالإضافة إلى ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، أما العوامل الطبيعية فقد كان من أبرزها تغيرات المناخ الذي تشهده العديد من الدول العربية، وفي رأينا فإن تلك العوامل لم تقف عائقا أمام نمو القطاع الزراعي وتطوره فحسب بل أن بعضها أسهمت في ضعف هذا القطاع وتدهوره بشكل أدى إلى استمرار تفاقم فجوة الغذاء في الوطن العربي.

الفصل الرابع

الأمن الغذائي العربي في إطار التكامل الاقتصادي العربي

تمهيد

تفرض المتغيرات الاقتصادية والسياسة الإقليمية والدولية المعاصرة على الدول العربية ضرورة الاستغلال التكاملي للموارد الزراعية نظرا لتباين الدول العربية في حجم ونوع مواردها الزراعية والمائية وحتى البشرية، وكذا إمكاناتها الإنتاجية ومزاياها النسبية والتنافسية في إنتاج السلع الغذائية المختلفة، وبخاصة تلك التي تتسع فيها فجوتها الغذائية ، ويؤكد ذلك أهمية التكامل الزراعي العربي من خلال العمل الاقتصادي المشترك لتحقيق الأمن الغذائي الذي ترمي إلى تحقيقه سائر الدول العربية، وسيتم من خلال هذا الفصل التطرق إلى التكامل الاقتصادي كإستراتيجية لتحقيق الأمن الغذائي العربي وذلك من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: العمل الاقتصادي العربي المشترك في مجال الأمن الغذائي.

المبحث الثاني: التجارة العربية الزراعية البينية وفرص التكامل الزراعي.

المبحث الثالث: إستراتيجية تعزيز الأمن الغذائي العربي للعقدين 2005-2025.

المبحث الرابع: المسارات الرئيسية لمستقبل الأمن الغذائي العربي.

المبحث الأول: العمل الاقتصادي العربي المشترك في مجال الأمن الغذائي

يعتبر التكامل الاقتصادي في المجال الزراعي بين الدول العربية أحد الأدوات الرئيسية في تعزيز منظومة الأمن الغذائي وخصوصا بالنسبة للدول صغيرة المساحة ومحدودة الموارد الطبيعية والمالية، وهذا يزيد من أهمية التكامل العربي في تحقيق الأمن الغذائي في ظل شح المعروض من المنتجات الغذائية عالميا وارتفاع أسعارها، الأمر الذي شكل خللا في القدرة الاقتصادية للدول العربية في تحقيق أمنها الغذائي.

المطلب الأول: مبررات قيام تكامل اقتصادي عربي في المجال الزراعي

إن التكامل الاقتصادي العربي ضرورة حتمية باعتباره من أهم الفرص المتاحة لتحقيق الأمن الغذائي العربي والذي لن يتحقق دون الجهود العربية المشتركة، وما لم تستثمر الموارد الزراعية بشكل جماعي ومن وجهة نظر تكاملية فإن القصور في التنمية الزراعية والغذائية سيزداد عمقا، مما دعا إلى ضرورة وجود حاجة لتحقيق تكامل اقتصادي زراعي عربي وذلك للأسباب التالية:

أولا: استمرار تفاقم مشكلة الغذاء في الدول العربية

رغم ضخامة الموارد الاقتصادية المتاحة للدول العربية من حيث اتساع مساحة الأراضي والنمو السريع في القوى العاملة والفوائض المالية المعتبرة لدى العديد منها، فإن الدول العربية لا تزال تعاني عجزا كبيرا في إنتاج الغذاء الذي أخذ يتزايد عاما بعد أخر، فالفجوة الغذائية للمجموعات السلعية الرئيسية اتسعت من 13,9 مليار دولار عام 2000 لتصل إلى أكثر من 34,18 مليار دولار عام 2014 مع توقعات اتجاه هذه الفجوة للتزايد عبر السنوات القادمة، فالدول العربية لا تزال تعتمد على السوق العالمية لتوفير احتياجاتها الغذائية، وهو ما يعرضها إلى مخاطر كبيرة، كما أنه من الممكن استخدام الغذاء للضغط على الدول العربية إذا استمر هذا العجز.

ثانيا: مواجهة تعاظم المديونية الخارجية

لم تعد مشكلة العجز الغذائي مجرد مشكلة اقتصادية زراعية بل تعدت ذلك لتصبح قضية سياسية إستراتيجية ترتبط بالأمن الوطني والإقليمي، ففي ظل التفاوت بين معدلي نمو الإنتاج من المنتجات الزراعية والطلب عليها أدى ذلك إلى زيادة الاعتماد على استيراد هذه المنتجات من المصادر الأجنبية وبنسب متصاعدة وما ترتب على ذلك من اختلال مزمن في موازين المدفوعات لبعض الدول العربية حيث تراكمت مديونيتها الخارجية وتفاقم أعباؤها بشكل مثير للقلق، كل ذلك أدى إلى تعاظم التبعية الاقتصادية والمالية والتجارية لهذه الدول بسبب العمل بالشروط التي لا

تتطابق والطبيعة الهيكلية لأزمات اقتصاديات الدول العربية، كتخفيض سعر صرف العملة الوطنية، الأمر الذي أدى إلى تمويل المنتجات الوطنية بأقل الأثمان إلى الخارج والاستيراد بأعلى تكلفة[1].

ثالثا: مواكبة التقدم العلمي والتكنولوجي

احتل التقدم التكنولوجي مكان الصدارة بين العوامل المسئولة عن دفع عجلة التنمية الزراعية، فالثورة التكنولوجية التي شهدها العالم استهدفت تطبيق نتائج العلم الحديث على الإنتاج ووسائله بغرض النهوض بالأساليب الإنتاجية، وتتوقف مساهمة القطاع الزراعي في عملية التنمية على مدى تقدم وتطور الزراعة من خلال التغير التكنولوجي أو الأسلوب المتبع لتحسين الوسائل الإنتاجية الزراعية المتاحة، فالتغيرات التكنولوجية أصبحت المحرك الأساسي لعملية التنمية في هذا العصر حيث تمكنت من إحداث تغيرات جوهرية في معدلات النمو الاقتصادي، لذلك فالدول المتقدمة دخلت سباق التنمية بكل إمكاناتها الضخمة من عمالة ماهرة تتوافر لديها ورؤوس أموال تحسن استثمارها إلى جانب الدور الذي يلعبه التطور التكنولوجي من تدفق الابتكارات وسرعة تطبيقها على قطاعات الإنتاج، ومن المعلوم أن الإنتاج الزراعي يتوقف على توفير الموارد الطبيعية والمادية وعنصر العمل ورؤوس الأموال والتكنولوجيا التي تعتبر أهم عوامل التقدم والتنمية[2]، لذلك فالدول العربية مطالبة بمواجهة التقدم العلمي والتقني باستغلال الإمكانيات العربية في مطابقة التقنيات حسب ظروف المنطقة العربية وتشجيع البحث العلمي والتعاون في هذا المجال وتبادل الخبرات لتنمية الإنتاج الزراعي رأسيا وأفقيا، وهذا لمواجهة الفروق الحاصلة في معدلات النمو والاستفادة من الدول المتقدمة في الميدان الزراعي وفي جميع الحالات الأخرى[3].

رابعا: مواجهة الآثار المترتبة عن المتغيرات الاقتصادية الدولية

يشهد العالم اليوم العديد من التطورات الجذرية والمتسارعة في الساحة الاقتصادية أدت إلى حدوث تغيرات هامة ذات أثار بعيدة المدى تتمثل في اتجاه معظم دول العالم لتبني سياسة الاقتصاد الحر، وبروز آفاق جديدة لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحرير التجارة وعملقة المؤسسات الاقتصادية وتعزيز قدرتها الإنتاجية والتصديرية من خلال الميزة التفضيلية والتخصص، والدخول في تحالفات إستراتيجية وتكتلات اقتصادية، ولا شك أن ظهور مثل هذه التكتلات والتحالفات يؤثر بصورة مباشرة على الدول العربية وفي اتجاهات متعددة أهما تقلص السعات التسويقية المتاحة أمام

[1] آمنة عبد الله الحسون: **أثر المديونية الخارجية في قيمة الموازين السلعية للحبوب في بلدان مختارة**، مجلة الرافدين، جامعة الموصل، المجلد 32العدد 100، 2010، ص146.

[2] عادل يوسف عوض، محمد مدحت مصطفى: **الاقتصاد الزراعي**، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2011، ص101.

[3] سعيد محمد سعيد عناية: **إمكانية التكامل الزراعي العربي**، رسالة ماجستير، جامعة عين شمس، مصر، 2013، ص177.

المنتجات الزراعية العربية، وكذلك التأثير على شروط التبادل التجاري بين الدول العربية ودول تلك التكتلات في غير صالح الدول العربية، فنظرا لهذه التطورات فإنه من البديهي على الدول العربية أن تحقق تكتلا خاصا بها لتكون على استعداد للتعامل مع الانفتاح في العالم، وتعزيز مواقفها التفاوضية على المستويات الدولية إضافة إلى زيادة قدرتها على المنافسة في الأسواق العالمية[1].

خامسا: الاستفادة من الموارد المتاحة لدى الأقطار العربية

يمتلك الوطن العربي الكثير من الموارد التي تؤهله لتوفير احتياجاته الغذائية وتحقيق فوائض للتصدير من السلع الغذائية والحيوانية، إذ تمتلك الدول العربية مجتمعة حوالي 120 مليون هكتار من الأراضي الزراعية التي لم تستثمر بعد ويقع الجزء الأكبر منها في السودان حيث تتوفر مصادر المياه التي يمكن استثمارها لتعزيز الأمن الغذائي، هذا فضلا عن إمكانات التنمية الرأسية عبر تحديث أنماط الإنتاج الزراعي التقليدية، كما تتميز الزراعة العربية بتنوع بيئتها الطبيعية مما يتيح إمكانات تنوع وتوفر المحاصيل النباتية والإنتاج الحيواني على مدار العام حيث تحظى الدول العربية بقدرات استثمارية كبيرة، وتحتاج هذه الاستثمارات إلى مناخ تتوفر فيه الأطر القانونية والتشريعية الملائمة[2]، لذا فإن تحقيق الاكتفاء الغذائي الذاتي في المنطقة العربية يتطلب التركيز على التعاون الإقليمي الجاد استنادا إلى التفاوت الكبير بين دول المنطقة في الأنظمة البيئية والموارد الطبيعية ومستويات الدخل والأنماط الاستهلاكية مما يمهد الطريق أمام تقليص اعتماد دول المنطقة على الواردات الغذائية من بعض السلع الغذائية الرئيسية وخصوصا الحبوب[3].

سادسا: مواجهة المخاطر السياسية والاقتصادية والاجتماعية المترتبة عن أزمة الغذاء

لا تتمثل إشكالية الأمن الغذائي في مدى قدرة الدول على توفير وإتاحة إمدادات غذائية كافية لشعوبها، وإنما قد تمتد إلى الأوضاع الخاصة بمدى قدرة الأفراد في الحصول على الغذاء، وفي إطار الأزمة الغذائية وتفاقمها وتداعياتها وفي ظل تزايد أسعار الغذاء العالمية فإن فئات واسعة من السكان الفقراء ومحدودي الدخل ستواجه مشكلات حادة في قدرتها على الحصول على احتياجاتها الضرورية من الغذاء، فإذا ما تصاعدت واستمرت هذه المشكلات دون حلول حاسمة، فإن مقدرة تلك الفئات على

[1] الفاتح محمد عثمان مختار: **التكامل الاقتصادي وانعكاساته على الدول العربية**، مجلة الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا، المجلد الخامس، العدد 12، 2014، ص104.
[2] **صندوق النقد العربي**: قطاع الزراعة والمياه، تقرير 2011، ص70.
[3] المنتدى العربي للبيئة والتنمية: **مؤتمر الأمن الغذائي العربي**، عمان ، 2015، ص69.

التماسك والصمود ستتعرض للانهيار بما يصاحب ذلك من تهديدات خطيرة للاستقرار المجتمعي أمنيا واقتصاديا وسياسيا[1].

المطلب الثاني: اتفاقيات ومؤسسات العمل الاقتصادي العربي المشترك الداعمة للأمن الغذائي

ترجع بدايات التطلعات العربية نحو التكامل الاقتصادي في المجال الزراعي والغذائي إلى تاريخ إنشاء الجامعة العربية وميثاقها الذي وقع عام 1945 بعدها تتابعت الاتفاقيات العربي في هذا المجال حيث أخذت شكل اتفاقيات وبروتوكولات زراعية عربية عربية مثل اتفاقية التبادل التجاري في مجال السلع الزراعية واتفاقية السوق المشتركة حيث ساهمت منطقة التجارة العربية الحرة التي استكملت إجراءات العمل بها عام 2005 في تعزيز التبادل التجاري بين الدول العربية بما في ذلك تجارة السلع الزراعية، وقد ساهمت بعض المؤسسات العربية المختصة والتي إنشاؤها في إطار العمل الاقتصادي العربي المشترك في تنفيذ بعض هذه الاتفاقيات.

أولا: اتفاقيات وبروتوكولات زراعية داعمة للأمن الغذائي العربي

عرفت ساحة العمل العربي المشترك العديد من المبادرات الثنائية ومتعددة الأطراف المتعلقة بالتعاون والتنسيق الزراعي، ففي مجال تحرير السلع الزراعية من القيود وتسهيل تبادلها يمكن اعتبار ما نصت عليه اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت لعام 1953 من إعفاء مجموعة هامة من المنتجات الزراعية والحيوانية بنسبة مائة بالمائة من الرسوم الجمركية سبقا هاما في مجال التنسيق الزراعي، كما كرست اتفاقية الوحدة العربية لعام 1946 مبدأ تحرير التبادل التجاري ونصت على ذلك أيضا اتفاقية تسيير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية، وتعتبر الاتفاقيات التي تم التوقيع عليها من طرف الدول العربية في إطار إستراتيجية تعزيز الأمن الغذائي (سيتم التطرق بالتفصيل لهذه الإستراتيجية لاحقا) أهم ما اتفق عليه في هذا المجال.

وبالإضافة إلى الاتفاقيات التي كانت في إطار العمل العربي المشترك، كانت هناك أيضا اتفاقيات ثنائية تمت بين بعض الدول العربية والتي كانت تهدف إلى النهوض بقطاعها الزراعي والتخفيف من مشكلة الأمن الغذائي ومن هذه الاتفاقيات الثنائية نذكر:

* التوقيع على العديد من الاتفاقيات بين مصر والسودان للتعاون في مجالات الزراعة والثروة الحيوانية والموارد المائية، وتحقيق تكامل اقتصادي في مجال الإنتاج الحيواني بين البلدين، وتم الاتفاق في هذا الإطار على إنشاء لجنة وزارية مشتركة للزراعة والأمن الغذائي[1].

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **تقرير مشروع البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي**، ص03.

* التوقيع على اتفاق تعاون ثنائي بين السودان وسلطنة عمان وهذا في القطاع الزراعي، حيث تضمن الاتفاق التعاون في مجال البحوث الزراعية والتدريب وتبادل الخبرات والعلاقات البينية[2].

* التوقيع على اتفاقيات بين المغرب وفلسطين للتعاون في المجال الزراعي، والتعاون في مجال التأمينات الزراعية ودرء المخاطر بين التعاضدية الفلاحية للتأمينات الزراعية في المغرب، وصندوق درء المخاطر والتأمينات الزراعية في فلسطين.

ثانيا: مؤسسات العمل الاقتصادي العربي المشترك الداعمة للأمن الغذائي

تضم هذه المؤسسات شركاء التنفيذ من المنظمات والهيئات والمؤسسات القومية، والإقليمية العاملة في المنطقة العربية، والمهتمة بالقضايا الزراعية بصورة مباشرة وغير مباشرة، ويمكن الإشارة إلى بعض هذه المؤسسات على سبيل المثال لا الحصر على النحو التالي:

1- المنظمة العربية للتنمية الزراعية

إدراكاً للمكانة التي تحتلها الزراعة في البنيان الاقتصادي العربي واقتناعا بأن تنمية القطاع الزراعي يعتبر أساساً هاماً لتحقيق التنمية الاقتصادية المتوازنة، وإدراكاً منها لأهمية التنسيق بين خطط التنمية الزراعية في الدول العربية للإسراع في حل المشكلات الزراعية للوصول إلى التكامل الزراعي بين هذه الدول، وتنفيذاً لما يقضي به ميثاق جامعة الدول العربية في هذا الشأن، فقد اتفقت الدول العربية على إنشاء منظمة عربية متخصصة في مجالات التنمية الزراعية، وقد وافق مجلس جامعة الدول العربية على إنشاء المنظمة بموجب قراره رقم (2635) بتاريخ 1970/3/11 واتخذت المنظمة من الخرطوم عاصمة جمهورية السودان مقرا لها، لما يتميز به السودان من موارد زراعية كبيرة يمكن باستثمارها التأثير إيجابياً على الأمن الغذائي العربي، وقد باشرت المنظمة أعمالها في عام 1972 كما اكتملت عضوية المنظمة في عام 1980 بانضمام كافة الدول العربية الأعضاء في جامعة الدول العربية إليها[3]، ومن بين أهداف هذه المنظمة ما يلي:

- تنمية الموارد الطبيعية والبشرية في القطاع الزراعي، وتحسين وسائل وطرق استثمارها وفق أسس علمية.

[1] اتفاقيات في مجال الزراعة والثروة الحيوانية بين مصر والسودان متاح على http://www.sudantribune.net consulté 2/2/2016

[2] تعاون زراعي بين السودان وعمان متاح على http://www.sudaress.com/ashorooq/27831 consulté le 3/2/2016

[3] متاح على الموقع الرسمي لمنظمة الزراعة والتنمية الزراعية www.aoad.org/about.htm

- رفع الكفاءة الإنتاجية الزراعية النباتية منها والحيوانية والسمكية، وبلوغ التكامل الزراعي المنشود بين الدول العربية.
- تسهيل تبادل المنتجات الزراعية بين الدول العربية.
- الوصول إلى زراعة عربية ذات كفاءة اقتصادية عالية في استخدام الموارد، وقادرة على تحقيق الأمن الغذائي العربي.

وقد بذلت المنظمة منذ إنشائها جهودا ملموسة في مجالات التنمية الزراعية والأمن الغذائي، ومساعدة الدول الأعضاء فيها على تطوير وتنمية قطاعاتها الزراعية والسمكية، كما وضعت بصماتها على تنسيق وتفعيل العمل التنموي العربي المشترك في شتى المجالات الزراعية، وقد تكللت مسيرة المنظمة بالعديد من الانجازات الهامة في مجال تحقيق الأمن الغذائي العربي، ففي مجال الدراسات والإحصاءات تمكنت المنظمة من إنجاز ما يزيد عن 485 دراسة قومية اعتمدت على دراسات قطرية بمعدل 10-15 دراسة قطرية لكل دراسة قومية في مجالات الزراعة والأمن الغذائي، منها الدراسة الخاصة بإنشاء الهيئة العربية للإنماء والاستثمار الزراعي، والدراسة الخاصة باستحداث آلية لتمويل الزراعة والأمن الغذائي، وكذلك المداومة على إصدار الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، وفي مجال المشروعات التنفيذية تم تنفيذ أكثر من 951 مشروع تنموي مشترك قومي وقطري.

2- المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (أكساد)

أسس المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (أكساد) في عام 1968 في دمشق بالجمهورية العربية السورية، وهو منظمة عربية متخصصة تعمل ضمن إطار جامعة الدول العربية، بهدف توحيد الجهود القومية لتطوير البحث العلمي الزراعي في المناطق الجافة وشبه الجافة وتبادل المعلومات والخبرات على نحو يمكّن من الاستفادة من ثمار التقدم العلمي ونقل وتطوير وتوطين التقانات الزراعية الحديثة بغية زيادة الإنتاج الزراعي في هذه المناطق[1].

ويضطلع أكساد بمسؤولية كبيرة فيما يتعلق بالتنمية الزراعية واستقصاء سبل تحقيق الأمن المائي والغذائي العربي، من خلال استنباط أصناف جديدة من الحبوب عالية الإنتاجية تحت أحوال الجفاف وتعميمها، وتوفير المصادر الوراثية الموثوقة من الأشجار المثمرة، والمحاصيل الرعوية، وسلالات الثروة الحيوانية الملائمة للبيئة الجافة العربية، وتحقيق الإدارة المتكاملة للموارد المائية وترشيد استعمالها، والإدارة السليمة لاستعمالات المياه المالحة والعادمة والمعالجة في الزراعة،

[1] متاح على الموقع الرسمي للمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة www.acsad.org/index.php/ar

والحفاظ على البيئة والتنوع الحيوي ومكافحة التصحر، وإعادة إحياء المناطق المتصحِّرة، و إنشاء قواعد معلومات لموارد المياه و الأراضي فضلاً عن الثروتين النباتية والحيوانية، ومن بين المشاريع التي قام بتنفيذها هذا المركز نذكر على سبيل المثال:

* مشروع إعادة تأهيل أراضي المراعي المتدهورة في منطقة العمارية في شمال المملكة العربية السعودية.

* مشروع استعمال المياه المالحة ومتوسطة الملوحة في الزراعة بسوريا.

* مشروع حول الاستعمال الآمن لمياه الصرف الصحي المعالجة في الزراعة العربية ينفذ في 3 دول هي تونس والأردن وسلطة عمان بالتعاون.

* مشروع حول استعمالات المياه غير التقليدية في الزراعة الكويت.

* مشروع إعادة تأهيل منطقة متصحرة بالسودان.

* مشروع نقل تقانات استعمال المياه المالحة والعسرة إلى المزارعين بالجزائر

3- الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي

الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي مؤسسة مالية مستقلة متعددة الأطراف، تأسست في السودان عام 1976 رؤيتها تحقيق الأمن الغذائي في العالم العربي، يقع مقرها الرئيسي في الخرطوم بجمهورية السودان، وتضم الهيئة في عضويتها 21 دولة ساهمت مجتمعة برأسمال مصرح به قدره 1.107 مليار دولار أمريكي، أما رأسمالها المدفوع 566 مليون دولار أمريكي وتمارس الهيئة مجموعة من الأنشطة الاستثمارية الزراعية بما في ذلك التصنيع النباتي والإنتاج الحيواني والتصنيع الزراعي وغيرها من الأنشطة ذات الصلة. من خلال الرؤية الأساسية للهيئة، والمتمثلة في تعزيز الأمن الغذائي، فقد أضحت مساهمًا قويًا في التنمية المستدامة في المنطقة، ونجحت في تحسين حياة الآلاف من الناس في العالم العربي عبر الأنشطة المدرة للدخل وتمويل صغار المنتجين بالقروض الدوارة الصغيرة، بالإضافة إلى ذلك توفر الهيئة برامج تطوير خدمات الإنتاج، وتتولى مهام إجراء الأبحاث ونقل التقنية وأنشطة التدريب في المجتمعات المحلية المستهدفة، التزاما منها برفاه وازدهار الشعب العربي من خلال الاستثمارات الزراعية السليمة[1].

[1] متاح على الموقع الرسمي للهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي www.aaaid.org/ar/aaaid-glance

وتمتلك الهيئة 34 شركة تابعة لها تسهر على تنفيذ مشاريعها الاستثمارية الزراعية في 12 دولة عربية من الدول الأعضاء. ويستند اتخاذ القرار بشأن تحديد وجهة الاستثمار في أي من الدول العربية الأعضاء، إلى توافر المناخ الاستثماري الملائم والمزايا التفاضلية لكل دولة. هذا ويوجد الجزء الأكبر من استثمارات الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي في السودان بنسبة 61% من الاستثمارات الإجمالية وتليها مصر ثم الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية والعراق وباقي الدول الأعضاء. وهذا الوجود الجغرافي واسع النطاق يضع الهيئة في موضع قوة من حيث الاستثمارات المتنوعة التي تثري خبرتها التي تكتسبها نتيجة العمل على استثمارات متعددة ومناخات زراعية مختلفة، ويتوزع النشاط الاستثماري الزراعي للهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي، بما فيه الشركات التابعة والمشاريع الجديدة، على أربعة قطاعات. وتوضح الخريطة التالية التوزيع القطاعي للاستثمارات المباشرة للهيئة بالدول الأعضاء في القطاعات الأربعة التالية:

- قطاع التصنيع الزراعي، والذي يشتمل على إنتاج السكر والزيوت والصناعات الزراعية (53%)
- قطاع الإنتاج النباتي، والذي يشتمل على إنتاج الحبوب والخضروات والفواكه وعلف الماشية (24%)
- قطاع الإنتاج الحيواني، والذي يشتمل على منتجات الألبان والدواجن واللحوم الحمراء والبيضاء (19%)

4- الشركة العربية لمصائد الأسماك

رغبة من الدول العربية في استثمار الثروات المائية الكائنة في البحار والمياه الدولية، وإيمانا من الدول العربية بتوثيق الروابط الاقتصادية والتعاون فيما بينها على النهوض باقتصاداتها وتنمية مواردها تنفيذا لما يقضي به ميثاق جامعة الدول العربية عليه، صدر قرار المجلس الاقتصادي رقم 418 تاريخ 1969/1/25 ورقم 718 تاريخ 1978/2/22 بالموافقة على إنشاء شركة عربية لصيد الأسماك، وقد تم الموافقة على أحكام نظام الشركة بموجب قرار المجلس الاقتصادي رقم 739 تاريخ 1978/9/10م وبذلك أبصرت الشركة العربية لمصائد الأسماك النور كشركة عربية تعمل في نطاق التعاون العربي وتتمتع بالشخصية الاعتبارية اللازمة لتحقيق أغراضها وتمارس نشاطها على أسس تجارية.

المطلب الثالث: المشروعات الاقتصادية العربية المشتركة كمدخل لتحقيق الأمن الغذائي العربي

تنظر إستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك للمشروعات العربية المشتركة على أنها وسيلة من الوسائل العديدة التي يمكن أن يتحقق من خلالها التكامل بما يمكن أن يؤدي إليه في تنمية القاعدة الإنتاجية للأقطار العربية، وتوجيه هذه التنمية بشكل يخلص اقتصادياتها من التبعية للخارج، وفي جعل هذه التنمية تعتمد أساسا على الذات.

أولا: مفهوم المشروعات المشتركة وأهميتها

تعترف أغلب الأدبيات العربية والأجنبية عن المشروعات المشتركة بوجود نوع من الغموض في تحديد المقصود بالمشروع المشترك وبخاصة في معرض الحديث عن التكامل الإقليمي، ومع ذلك فهناك اتفاق على أن الصفة الأساسية التي تميزه هي تعدد الأطراف المشتركة، بمعنى أن يكون هناك أكثر من طرف ينتمون إلى دولتين أو أكثر ويجري التمييز بين أسلوبين للمشاركة، الأول هو المشاركة برأس المال والثاني هو المشاركة التعاقدية[1].

1- المفهوم التكاملي للمشروعات المشتركة

يحدد دليل المشروعات العربية المشتركة المشروع العربي المشترك بأنه المشروع الذي يقوم بين قطرين أو أكثر من الأقطار العربية، ويتم توطينه في مجموعة أقطار تساهم في إدارته بصورة مشتركة، ويمتد نشاطه إلى نطاق الوطن العربي، وينشأ من قبل قطر أو أكثر ويتم توطينه في قطر واحد إلا أنه له منفعة اقتصادية واسعة لأكثر من قطر، ومن الملاحظ أن هذا التعريف يبرز العناصر والركائز التي يقوم عليها المشروع العربي المشترك، وهي إشراك أكثر من طرف عربي في نشاط اقتصادي، والمزاوجة أو المشاركة فيما بين عناصر الإنتاج العربي، واتساع الحاجات العربية وتعزيز التشابك والترابط العضوي والتبادل بين الاقتصاديات العربية[2].

2- الدور التكاملي للمشروعات المشتركة

إن المشروعات المشتركة هي في الأساس من أدوات التعاون الاقتصادي ومن ثم فإنها لا تقتصر على الحالات التي تسعى فيها الدول الأطراف إلى تحقيق تكامل فيما بينها، فإذا كانت المشاركة تتم أساسا في مشاركة التمويل فإنها لا تشترط فيها أن تنحصر في نطاق إقليمي معين خاصة في ظل التوجه الذي يسود حاليا محبذا انتقال رأس المال بين مختلف بقاع العالم، بما يستتبعه ذلك من انتقال

[1] محمد محمود الإمام: **العمل الاقتصادي العربي المشترك**، معهد البحوث والدراسات العربية، 2001، ص300.
[2] حسين عبد المطلب الأسرج: مرجع سبق ذكره، ص18.

لمستلزمات الإنتاج من مصادر خارجية، والمساهمة في رفع القدرة على التصدير إلى الأسواق الإقليمية والعالمية، لذلك فإن بعض هذه المشروعات يتم في إطار الاندماج في الاقتصاد العالمي على نحو يعوق التكامل الإقليمي، بل يكرس نوعا من التبعية إذا كان أحد الشركاء (الخارجيين) يمثل قوة اقتصادية متقدمة تسيطر على أساليب الإنتاج وإمكانيات التسويق، وهكذا فإن صيغة المشروع المشترك قد تمثل أداة للتبعية، كما أنها قد تكون أداة للتعاون الإقليمي وفي الحالة الأخيرة فإنها لا تصب بالضرورة في بناء التكامل بل قد تتخذ ذريعة للتخلص من القيود التي يفرضها التكامل سواء ما اتخذ شكل تكامل أسواق أو تكامل إنتاجي[1]، ومن جهة أخرى فإنها إذا أقيمت في سياق تكاملي فإنها يمكن أن تكون واحدة من الأدوات العامة للتكامل، بل إن البعض يذهب إلى اعتبارها منهجا قائما بذاته بل ويرجحه على المناهج الأخرى ويخلق دورها حيث المختار للتكامل، فبحكم أن المشروعات المشتركة منشآت إنتاجية، فإنها أداة لتحقيق التكامل في ظل إتباع المنهج الإنتاجي الذي يكتسب أهمية خاصة في الدول النامية، وفي مجال قياس الآثار التكاملية لأي مشروع اقترح بعض الباحثين مجموعة من المؤشرات[2]:

- الأولى أن تتعلق بمقياس الآثار التكاملية للمشروع من منظور الإمكانات والموارد الاقتصادية التي تستخدمها الموارد المالية، القوى العاملة، مستلزمات الإنتاج، واعتماده في الحصول عليها على ترابطه مع مشروعات من أقطار أخرى.
- الثانية تتعلق بمقياس الآثار التكاملية للمشروع من منظور العملية الإنتاجية، والنشاط الذي يقوم به، حيث يلاحظ بأنه يوجد تداخلا بين المجموعتين.
- تتعلق بمدى صدور المشروعات المشتركة بين عدة أقطار عن إستراتيجية بعيدة المدى لمفاهيم معينة للتنمية والتكامل، ومدى خضوعها لنوع ملائم من التخطيط يربط بينها وبين بقية مداخل التنمية والتكامل في الأقطار المعنية.

ثانيا: المشروعات العربية المشتركة الداعمة للأمن الغذائي العربي

يتطلب التباين الواضح في القاعدة المردودية والموارد المائية والمنتجات الزراعية والحيوانية من قطر لآخر كما سبق وذكرنا مزيدا من التكامل العربي والاستثمارات المشتركة خصوصا في ظل التغيرات المتسارعة في نظام الاقتصاد العالمي الذي أدى إلى بروز التكتلات الاقتصادية على المستويات الإقليمية والدولية[3] وعلى هذا الأساس قامت الدول العربية بتوقيع العديد من الاتفاقيات

[1] **محمد محمود الإمام**: مرجع سبق ذكره، ص202.
[2] دعد رفيق دلال: **اقتصاديات الوطن العربي**، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص174.
[3] طلعت زايد: **التكامل الزراعي العربي والملكية الفكرية في ظل المتغيرات الإقليمية**، مرجع سبق ذكره، ص174.

بهدف تحقيق التكامل الاقتصادي وفي إطار هذه الاتفاقيات تم إعداد إستراتيجية الأمن الغذائي العربي في عام 1980 وتشكيل فريق الأمن الغذائي عام 1983 والذي قام بإعداد 153 مشروعا لإنتاج السلع الغذائية موزعة على 13 دولة عربية، وتم اختيار 27 مشروعا منها تحظى بالأولوية، إلا أن مشاريع الأمن الغذائي التي تم إعدادها في إطار هذه الإستراتيجية اعترضتها مجموعة من العقبات حالت دون تنفيذها، كما تم إنشاء العديد من الهيئات والمنظمات التي ساهمت في تقديم المعونة الفنية وإجراء البحوث العلمية في المجال الزراعي، وتطوير كفاءة الأراضي وترشيد استخدام المياه وتنسيق التعاون بين الدول العربية في مجال التنمية الزراعية كما تم إعداد برنامج التنسيق والتكامل الزراعي العربي في عام 1986 بالتعاون مع الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية، والمنظمة العربية للتنمية الزراعية[1].

وقد كان التطور المهم في العمل العربي المشترك هو ما تم في الاتجاه التمويلي من خلال إنشاء مجموعة مؤسسات التمويل الوطنية والإقليمية منها الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي حيث أسهمت هذه المؤسسات في تمويل مشروعات هامة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية منها مشروعات التنمية الزراعية وبناء السدود حيث بلغت قيمتها 13 مليار دولار ساهمت في تمويل 20 مشروعا للتنمية الزراعية والمشروعات المائية شكلت حوالي 11 بالمائة من عملياتها التمويلية حتى عام 2012، كما ركزت هذه المؤسسات على تمويل مشاريع البنية الأساسية لتوفير الحاضنة الرئيسية للتنمية وفي مقدمتها مشاريع الطرق والجسور والربط الكهربائي، كما تعتبر منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وسيلة فاعلة في تعزيز التبادل التجاري بين الدول العربية ومن بينها السلع الزراعية.

وقد أقرت القمة العربية التي عقدت في الرياض عام 2008 إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين القادمين[2]، حيث تم في هذا الإطار الإعلان عن الالتزام بتعزيز التعاون لمواجهة أزمة الغذاء العالمية من خلال اتخاذ التدابير والآليات التالية[3]:

1- إطلاق مبادرة لبرنامج عربي طارئ للأمن الغذائي تهدف إلى زيادة واستقرار إنتاج الغذاء في الوطن العربي، وبخاصة إنتاج الحبوب والبذور الزيتية والسكر ودعوة كافة الأطراف المعنية للتعاون والتنسيق لإعداد هذا البرنامج قطريا وقوميا.

---

[1] حسين عبد المطلب الأسرج: **تفعيل دور المشروعات الاقتصادية المشتركة في تحقيق الأمن الغذائي العربي، مؤتمر دولي حول دور** المشروعات المشتركة في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي، جامعة الدلتا للعلوم والتكنولوجيا، 5- 6 **نوفمبر** 2012، **مصر** ص13.

[2] **صندوق القد العربي: قطاع الزراعة والمياه،** تقرير 2013، ص71.

[3] المنظمة العربية للتنمية الزراعية: **إعلان الرياض لتعزيز التعاون العربي لمواجهة أزمة الغذاء العالمية، الخرطوم،** 2008، ص03.

2- استنهاض همم القطاع العام والخاص ورجال المال والأعمال العرب للتوجه إلى الاستثمار في المشروعات الزراعية المشتركة في الدول المؤهلة ضمن البرنامج الطارئ والدعوة العاجلة لعقد مؤتمر لهذا الغرض بنهاية عام 2008.

3- التزام حكومات الدول العربية المستضيفة للمشروعات الزراعية العربية المشتركة بمنح التسهيلات والامتيازات والضمانات المشجعة والمحفزة على الاستثمار العربي في مجال الأمن الغذائي.

4- تبني برنامج غذائي عربي لدعم الدول العربية الأكثر تضررا من نقص المتاح من الغذاء وارتفاع أسعاره وإعداد تصور متكامل حول متطلبات هذا البرنامج واليات تنفيذه.

5- تكثيف الجهود مع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية لإعطاء قضية الأمن الغذائي العربي أهمية خاصة في القمة الاقتصادية والاجتماعية الذي كان مقرر عقدها بالكويت في منتصف جانفي 2007.

6- حث حكومات الدول للإسراع بتهيئة التشريعات والقوانين الداعمة للتكامل الزراعي العربي، وتفعيل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بما يعزز حركة التبادل التجاري الزراعي العربي البيني.

7- إعداد خطة عمل وبرنامج زمني محدد الآجال لتنسيق السياسات الزراعية بين الدول العربية للإسراع في بلورة السياسات الزراعية العربية المشتركة في المدة المتوسط باعتبارها أحد الأهداف الإستراتيجية الرئيسية للتنمية الزراعية العربية المستدامة.

وقد تم بعدها إطلاق البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي الذي أقره إعلان الرياض بقرار القمة الاقتصادية التنموية الاجتماعية بالكويت في يناير 2009 بهدف زيادة قدرة الدول العربية في الاعتماد على الذات لتوفير احتياجاتها من السلع الغذاء الرئيسية، والتخفيف من حدة تزايد فاتورة واردات الغذاء[1]، وقد استهدف هذا البرنامج ثلاثة مكونات وهي:

- مكون تحسين الإنتاجية في الزراعات القائمة.
- مكون استثمار المزيد من الموارد الأرضية بالاستفادة من العوائد المالية لترشيد استخدام مياه الري ومصادر المياه غير التقليدية.
- مكون المشروعات الاستثمارية المتكاملة والمترابطة لأنشطة البرنامج

[1] **فاطمة أحمد حسن محمد: أثر الطاقة الحيوية كبديل للنفط على الأمن الغذائي العالمي**، أطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2013، ص196.

أما بالنسبة للنطاق الجغرافي للبرنامج وفيما يتعلق بالجانب الإنتاجي، فقد شمل عشرة دول عربية وهي الأردن تونس الجزائر السعودية السودان سوريا العراق مصر المغرب واليمن، ففي جانبه الخدمي شمل جميع الدول العربية باعتبارها مستفيدة من المشروع ومساهمة في استثماراته، كما تم تحديد إطارا زمنيا للبرنامج حيث يتم التنفيذ على ثلاث مراحل الأولى قصيرة الأجل تشمل الفترة 2010- 2015 والثانية متوسطة الأجل تنموية تمتد حتى عام 2020، أما المرحلة الثالثة طويلة الأجل وهي ذات طبيعة إستراتيجية تمتد حتى عام 2030.

لقد قامت الدول العربية ومنذ بداية تطبيق هذا البرنامج بتنفيذ حوالي 719 مشروعا، حيث بلغت تكاليف 598 مشروعا منها حوالي 7,903 مليار دولار، منها 8 مشاريع في الأردن بتكلفة قدرت بـ 74,17 مليون دولار، و12 مشروعا في تونس بنحو 219,44 مليون دولار، و15 مشروعا بالسودان بتكلفة 236 مليون دولار، و12 بسلطنة عمان بنحو 40,48 مليون دولار، وفي ليبيا 13 مشروعا بنحو 495,32 مليون دولار، و 5 مشاريع في مصر بقيمة 23,65 مليون دولار، و501 مشروعا في المغرب بـ 3,56 مليار دولار، و4 مشاريع في موريتانيا بـ 23 مليون دولار و10 باليمن بحوالي 498,79 مليون دولار[1].

لقد أثبت الواقع العملي أنه وبالرغم من المشاريع، إلا أن هذا البرنامج لم يتمكن حتى الآن من تحقيق الغرض المنشود منه، فالدول العربية لم تتمكن من تقليل الاعتماد على الخارج في توفير احتياجاتها من الغذاء، وربما أثرت الأوضاع السياسية بالسلب على الأوضاع الاقتصادية في العديد من الدول العربية اعتبارا من عام 2011 والى غاية الآن حيث بداية انطلاق ما سمي " بالثورات في الدول العربية " وحيث أن كافة تلك الثورات انطلقت لأسباب متعلقة بالفقر والبطالة في المقام الأول يتضح مدى اتساق حلقات مفهوم الأمن الغذائي وتأثره وتأثير كل من أبعاد الأمن الغذائي بالآخر.

جدول رقم(4-1): المشروعات المنفذة والجاري تنفيذها في إطار إستراتيجية الأمن الغذائي العربي للفترة 2011-2016

	مشروعات منفذة أو جاري تنفيذها		عدد المشاريع	المشروعات المعدة للتنفيذ وبحاجة إلى تمويل
	مشروعات محددة محددة التكاليف	مشروعات غير محددة محددة التكاليف		

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية: **الاجتماع التنسيقي الرابع لضباط اتصال الدول الأعضاء في البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي**، الخرطوم، 2015، ص06.

	الاستثمارية		الاستثمارية			
	العدد	التكاليف (مليار دولار)	العدد	التكاليف (مليار دولار)		العدد	التكاليف (مليار دولار)
المكون الأول	*598*	*7,9*	*121*	-	*719*	*80*	*10,24*
المكون الثاني	*37*	*13,73*	*34*	-	*71*	*19*	*0,92*
المكون الثالث	*46*	*5,737*	*34*	-	*80*	*47*	*6,69*
الإجمالي	*681*	*27,367*	*189*	-	*870*	*146*	*17,85*

المصدر:المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الاجتماع التنسيقي الرابع لضباط اتصال الدول الأعضاء في البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي، الخرطوم، 2015، ص05.

المبحث الثاني: التجارة العربية الزراعية البينية وفرص التكامل الزراعي

تمثل التجارة العربية الزراعية البينية أهمية كبيرة في البنيان الاقتصادي فمن خلالها يتم تبادل صادرات الدول العربي، حيث يتم اعتماد العالم العربي على هذا الجانب من الصادرات في توفير بعض أو جزء من واردات السلع والمنتجات الغذائية التي لا تتوفر محليا، وعلى الرغم من العجز المستمر في الميزان التجاري الزراعي للدول العربية نظرا لتفوق جانب الواردات على الصادرات كما تمت الإشارة سابقا، إلا أنه يمكن تحقيق التكامل الاقتصادي في تجارة المحاصيل الزراعية بين الدول العربية وذلك من خلال الاستفادة من المزايا النسبية التي تتمتع بها بعض الدول العربية في إنتاج المحاصيل الزراعية[1].

المطلب الأول: الرزنامة الزراعية في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

وافق المجلس الاقتصادي والاجتماعي للدول العربية الأعضاء في منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى بتطبيق رزنامة زراعية عربية مشتركة وفق ضوابط محددة خلال الفترة الانتقالية لإقامة" الجاقتا" حتى يمكنها التكيف مع عملية التحرير التدريجي للسلع الزراعية وإعادة هيكلة قطاعها الزراعي وفق المزايا النسبية للدول العربية المشتركة في المنطقة، وتتابع الأمانة العامة إلى جانب المنظمة العربية للتنمية الزراعية عملية التنفيذ من قبل الدول العربية المشتركة ومدى التزامها بالقواعد المحددة للرزنامة الزراعية العربية المشتركة[2]، حيث أتاح البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة مبدأ الاستثناء لبعض السلع الزراعية وعدم تطبيق التخفيض التدريجي من الرسوم الجمركية

[1] دينا فاروق محمد عناني: مرجع سبق ذكره، ص324.
[2] حميد الجميلي: مرجع سبق ذكره، ص332.

والضرائب ذات الأثر المماثل عليها خلال فترة زمنية محددة، ويجوز لكل دولة عضو وفقا لقواعد الرزنامة الزراعية المشتركة أن تدرج عشر سلع كحد أقصى ضمن هذه الرزنامة ولفترات زمنية لا تتعدى 40 شهرا للسلع العشرة، هذا وقد بلغ عدد السلع العربية المدرجة في الرزنامة الزراعية 30 سلعة زراعية علما بأن هناك 11 دولة عربية مشتركة في الرزنامة، ولا يجوز منح أية استثناءات أخرى للسلع الزراعية خارج إطار الرزنامة الزراعية.

ومن ناحية أخرى يلاحظ أنه على الرغم من التزام الدول العربية الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية بالرزنامة الزراعية، إلا أنه في واقع التطبيق تحدث بعض التجاوزات من خلال الاتفاقيات الثنائية وهذه التجاوزات لا تقتصر فقط على السلع الزراعية وإنما تمتد للسلع الأخرى، فهناك حالات يتم فيها منع استيراد عدد من السلع الزراعية وفي حالات أخرى يفرض منع الاستيراد طوال العام، مع أن قواعد الرزنامة الزراعية العربية لا تجيز ذلك[1].

المطلب الثاني: الوضع الراهن للتجارة العربية البينية

سيتم التطرق في هذا الجزء من الدراسة إلى تطور التجارة العربية البينية قبل وبعد قيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

أولا: تقييم أداء التجارة البنية خلال الفترة 1998-2004

مع مطلع عام 2004 بلغ التخفيض التدريجي للرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل نحو 80 بالمائة من تلك التي كانت مطبقة في 1997/12/31، حيث أوصت توجيهات المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم(1431) والصادرة بتاريخ 2003/12/31 بتحديد نسبة التخفيض التدريجي لعام 2004 بنسبة تقدر بـ 20 بالمائة ليصل إجمالي التخفيض إلى حوالي 80 بالمائة ثم 100 بالمائة بداية من عام 2005[2]، وفيما يتعلق بالتجارة العربية البينية فإنه يلاحظ تحسنا ملحوظا في قيمتها خلال الفترة 1998- 2004 وهو ما يمكن إيضاحه من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (4-2): تطور التجارة العربية البينية خلال الفترة 1998- 2004

	القيمة (مليار دولار)							معدل التغير السنوي (%)						معدل التغير
السنة	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2004-98
الصادرات**	13,8	14	16,3	17,2	20,9	25,4	25,4	1,4	16,4	5,5	21,5	21,5	42,5	18,2

[1] عبد المطلب عبد الحميد: **السوق العربية المشتركة**، مرجعسبق ذكره، ص ص 162، 163.
[2] دينا فاروق: **مرجعسبق ذكره**، ص315.

الواردات*	12,5	13	15	17,1	20,9	23,6	23,6	4	15,4	14	22,2	12,9	45,3	19
متوسط*	13,2	13,5	15,7	17	20,9	24,5	35,2	2,7	15,9	9,7	21,9	17,2	43,9	18,5

المصدر: جمعت وحسبت عن طريق الباحث اعتمادا على إحصائيات صندوق النقد العربي، أعداد مختلفة

*** متوسط التجارة العربية البينية، ** الصادرات العربية البنية، ***الواردات العربية البينية.**

توضح بيانات الجدول تحسن ملحوظ في أداء التجارة العربية البينية كما سبق وذكرنا حيث ارتفع متوسط التجارة البينية من 13,2 مليار دولار عام 1998 إلى أكثر من 35,2 مليار دولار عان 2004 وهي الفترة إلي شهدت العديد من الأحداث التي ساهمت في هذا الارتفاع منها توقيع كل من مصر تونس، المغرب، والأردن على اتفاقية أغادير والتي كانت تهدف إلى إنشاء منطقة التجارة الحرة بين دول البحر الأبيض المتوسط والاتحاد الأوروبي، كما دخلت دول مجلس التعاون الخليجي مرحلة الاتحاد الجمركي اعتبارا من عام 2003، ومن جهة أخرى عرفت نسبة الصادرات والواردات البينية استقرارا نسبيا مقارنة مع إجمالي الصادرات والواردات العربية الإجمالية وهذا ما توضحه بيانات الجدول التالي:

الجدول رقم(4-3): مساهمة التجارة العربية البينية في تجارتها الإجمالية (1998- 2004)

	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	معدل التغير
نسبة *	9,9	8,3	7,3	7,3	8,5	8,4	9,0	8,4
نسبة **	8,6	9,4	10,2	10,2	12	11,6	12,9	10,7

المصدر: جمعت وحسبت عن طريق الباحث اعتمادا على إحصائيات صندوق النقد العربي، أعداد مختلفة

*** الصادرات البينية إلى الصادرات العربية الإجمالية.**

**** الواردات البينية إلى الواردات العربية الإجمالية.**

ثانيا: أداء التجارة العربية البينية خلال الفترة 2005- 2014

تظهر البيانات المتوفرة إلى أن إجمالي قيمة الصادرات العربية بلغ حوالي 1229,61 مليار دولار عام 2014، في حين بلغت قيمة الصادرات العربية البينية خلال نفس السنة 121,76 مليار دولار وعليه مثلت قيمة الصادرات العربية البينية نحو 9,9 % من إجمالي الصادرات العربية الكلية، وبالمقابل بلغت قيمة الواردات العربية 889,26 مليار دولار بينما بلغت قيمة الواردات العربية البينية

[*] تم حساب متوسط التجارة البينية (الصادرات البنية + الواردات البينية)/2 بغرض إزالة تأثير الفروق الإحصائية بين الصادرات والواردات على الاتجاهات العامة للتجارة البينية حيث أنه يفترض نظريا أن قيمة الواردات العربية البينية هي نفسها قيمة الصادرات البينية زائد تكاليف الشحن والتأمين(cif)، ولكن يلاحظ عمليا اختلاف هذه القيم حيث تظهر البيانات المجمعة أن قيمة الصادرات البينية أعلى من قيمة الواردات البينية على أساس cif وتعزى هذه الاختلافات لأسباب عدة مثل تسجيل بيانات إعادة التصدير ضمن الصادرات الوطنية.

122,09 مليار دولار بنسبة قدرت بـ 13,72 % من إجمالي الواردات العربية أي أن التجارة العربية البينية تمثل حوالي 11,81 % من إجمالي التجارة العربية الخارجية، حيث توضح بيانات الجدول التالي تطور قيمة التجارة العربية البينية خلال الفترة 2005- 2014

الجدول رقم(4-4): قيمة التجارة العربية البينية خلال الفترة 2005- 2014 مليار دولار

السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	متوسط معدل التغير
الصادرات	*42,8*	*51,3*	*61,4*	*100,2*	*86,2*	*97,4*	*103,8*	*111*	*114,7*	*121,7*	*13,83*
الواردات	*43,7*	*53,4*	*62,7*	*90,6*	*73,5*	*83,7*	*100,1*	*110,5*	*116,6*	*122,1*	*14,02*
المتوسط	*43,3*	*52,4*	*62,0*	*95,4*	*80,2*	*90,5*	*101,9*	*110,7*	*115,6*	*121,9*	*13,92*

المصدر: جمعت وحسبت عن طريق الباحث اعتمادا على إحصائيات صندوق النقد العربي، أعداد مختلفة

بحلول عام 2005 دخل الإطار التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى حيز التنفيذ وذلك بتحرير التبادل التجاري للسلع الصناعية والزراعية العربية المنشأ والمعفاة من الرسوم الجمركية والضرائب، كل ذلك ساهم في زيادة قيمة التبادل التجاري البيني العربي حيث ارتفع متوسط التجارة البينية وبشكل مستمر من 43,3 مليار دولار عام 2005 إلى أكثر من 121,9 مليار دولار عام 2014، ولكن بالرغم من ذلك إلا أن متوسط معدل نمو متوسط التجارة العربية البينية للفترة 2014/2005 عرفا انخفاضا حيث قدر بـ 13,92 % فقط وهو معدل نمو منخفض مقارنة بالفترة التي سبقتها (1998- 2004) مما يعطي دلالة على وجود محددات أو معوقات لزيادة التجارة العربية البينية، ولعل تشابه الهياكل الإنتاجية بالدول العربية بالإضافة إلى الصعوبات المتعلقة بالقيود الجمركية وتسهيل حركة التجارة البينية تعتبر من الأسباب الرئيسية التي تعمل على ضعف معدلات التبادل التجاري بين الدول العربية.

المطلب الثالث: التجارة الزراعية البينية في ظل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

تعد التجارة الخارجية البينية العربية أداة أساسية ومدخلا هاما من أجل تحقيق التكامل الاقتصادي العربي، ولعل التنفيذ الكامل لمنطقة " الجافتا " سوف يؤدي إلى تخفيض أسعار الاستيراد وتسهيل تبادل السلع الغذائية، وبالتالي زيادة كمية الصادرات من الدول العربية المنتجة والمصدرة كما يساعد أيضا على تحويل جزء من واردات الدول العربية السلعية من الدول الأجنبية إلى واردات داخل المنطقة نتيجة لانخفاض أسعار الاستيراد[1].

وبالرغم من المقومات الزراعية التي تحوزها الدول العربية، وتمتع الكثير من الدول العربية بميزة نسبية في الإنتاج الزراعي إلا أن التجارة الزراعية العربية البينية تتسم بانخفاض مستوياتها حيث لم تتعدى 12 % من إجمالي التجارة الزراعية العربية خلال السنوات الأخيرة، وهذا الواقع يعبر عن ضعف التكامل والتعاون الاقتصادي والتجاري العربي وهذا رغم التصريحات والاجتماعات والجهود التي بذلتها جامعة الدول العربية ومؤسساتها التي تشكل الإطار المؤسسي للتجارة العربية البينية.

و تتباين الدول فيما بينها من حيث الأهمية النسبية للتجارة الزراعية البينية من إجمالي تجارتها الزراعية الخارجية ويرتبط ذلك أساسا بمدى توافر فائض من المنتجات للتصدير وبالسياسات التسويقية التي تحدد حركة التجارة الخارجية، وكذلك الاتفاقيات الموقعة بين الدول العربية وبين الدول لتنظيم حركة تجارة المنتجات الزراعية وهذا في إطار "الجافتا" .

أولا: التجارة العربية البينية من الحبوب والدقيق

بلغ متوسط مجموع التجارة العربية البينية من الحبوب والدقيق خلال الفترة 2011- 2014 488,08 مليون دولار بنسبة قدرت بـ 1,82 % فقط من إجمالي التجارة الخارجية للدول العربية من هذه المنتجات، فبالنسبية لمتوسط قيمة الصادرات خلال تلك الفترة فقد بلغ 207,82 مليون دولار، في حين بلغ متوسط قيمة الواردات 280,26 مليون دولار وهذا ما توضحه بيانات الجدول التالي:

جدول رقم(4-5): متوسط قيمة التجارة العربية الكلية والبينية من الحبوب للفترة 2011-2014

	قيم التجارة الزراعية الكلية (مليون دولار)			قيم التجارة الزراعية البينية (مليون دولار)		
	الصادرات	الواردات	حجم التجارة	الصادرات	الواردات	حجم التجارة
الأردن	10,50	810,11	**820,61**	2,92	10,78	**13,7**
الإمارات	407,67	3170,11	**3577,8**	68,6	3,23	**70,8**

[1] محمود محمد فواز، سرحان أحمد: التحليل الاقتصادي لكفاءة وهيكل التجارة الخارجية البينية الكلية العربية وأفاق تطويرها، مؤتمر التكامل الاقتصادي الزراعي العربي، مرجع سبق ذكره، ص143.

البحرين	2,6	97,79	**100,4**	-	2,53	**2,53**
تونس	5,6	874,48	**800**	3,04	4,25	**7,2**
الجزائر	3,3	3262,97	**3266,3**	-	0,12	**0,1**
السعودية	17,87	5168,54	**5186,4**	14,71	45,86	**60,57**
السودان	30,61	901,35	**931,9**	0,08	6,61	**6,7**
سوريا	45,91	1098,03	**1143,9**	18,78	7,9	**26,7**
عمان	85,4	410,95	**496,4**	25,20	28,27	**53,47**
قطر	8,68	263,84	**272,5**	0,65	29,3	**29,9**
الكويت	26,13	455,48	**481,6**	20,78	0,39	**21,2**
لبنان	32,09	388,94	**421**	7,75	5,06	**12,8**
مصر	174,2	5277,76	**5451,9**	42,27	0,93	**43,2**
المغرب	4,68	1961,91	**1966,6**	2,74	4,91	**7,65**
اليمن	62,73	1567,06	**1629,8**	0,1	130,12	**13,1**
المجموع	**921,14**	**25845,43**	**26766,57**	**207,82**	**280,26**	**488,08**

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على بيانات المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أعداد مختلفة

يتضح من الجدول أن صادرات الدول العربية البينية من الحبوب بلغت 207,82 مليون دولار، وأن هناك تباين في صادرات الدول العربية البينية حيث احتلت الإمارات صدارة الدول العربية من حيث مساهمتها في الصادرات العربية البينية من هذه المنتجات بنسبة قدرت بـ 33 % تلتها كل من مصر وعمان بـ 20,33 و 12,3 % على التوالي، وفيما يتعلق بمتوسط قيمة الواردات فقد بلغت 280,26 مليون دولار حيث احتل اليمن المرتبة الأولى عربيا من حيث مساهمتها في الواردات العربية البينية من هذه المنتجات بنسبة قدرت بـ 46,42 % تلتها كل من السعودية وعمان بـ 16,36 و 10,08 % على التوالي.

ثانيا: التجارة العربية البينية من اللحوم والألبان

بلغت إجمالي متوسط تجارة الدول العربية من منتجات اللحوم والألبان للفترة 2011- 2014 حوالي 17747,25 مليون دولار، وقد بلغ متوسط قيمة التجارة العربية البينية من هذه المنتجات لنفس الفترة 4155,13 مليون دولار بنسبة قدرت بـ 23,34 % حيث توضح بيانات الجدول التالي متوسط التجارة العربية الكلية والبينية من اللحوم والألبان.

جدول رقم(4-6): متوسط قيمة التجارة العربية الكلية والبينية من اللحوم والألبان للفترة 2011-2014

	قيم التجارة الزراعية الكلية (مليون دولار)			قيم التجارة الزراعية البينية (مليون دولار)		
	الصادرات	الواردات	حجم التجارة	الصادرات	الواردات	حجم التجارة
الأردن	125,69	782,6	**908,3**	54,67	111,08	**165,7**
الإمارات	317,37	3014,2	**3331,6**	254,72	742,03	**987,7**
البحرين	145,61	311,5	**451,11**	6,85	61,66	**68,5**
تونس	58,26	66,6	**124,9**	24,29	0,52	**24,8**
الجزائر	0,62	1436	**1436,6**	0,13	0,81	**0,94**
السعودية	1120,83	3877,8	**4998,3**	793,48	490,78	**128,43**
السودان	530,5	31,5	**38**	120,2	2,42	**2,62**
سوريا	126,22	161,2	**727,8**	121,73	47,32	**169**
عمان	264,32	601,6	**865,9**	233,63	264,65	**498,3**
قطر	4,17	642	**646,3**	1,95	161,64	**163,6**
الكويت	69,72	746	**815,7**	49,49	157,92	**207,4**
لبنان	8,04	552	**560**	2,11	52,52	**54,63**
مصر	349,3	1919	**2268,3**	301,58	7,49	**309,1**
المغرب	119,1	307,3	**426,4**	85,92	6,33	**92,2**
اليمن	80,69	501,4	**582,1**	50,08	67,13	**117,2**
المجموع	**3220,44**	**14950,8**	**17747,25**	**2100,83**	**2174,3**	**4155,13**

المصدر: جمعت وحسبت من طرف الباحث اعتمادا على بيانات المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أعداد مختلفة.

يتضح من الجدول أن صادرات الدول العربية البينية من اللحوم والألبان بلغت 2100,83 مليون دولار، وأن هناك تباين في صادرات الدول العربية البينية حيث احتلت السعودية صدارة الدول العربية من حيث مساهمتها في الصادرات العربية البينية من هذه المنتجات بنسبة قدرت بـ 37,76 % تلتها كل من مصر والإمارات بـ 14,35 و 12,12 % على التوالي، وفيما يتعلق بمتوسط قيمة الواردات فقد بلغت 2174,3 مليون دولار حيث احتلت الإمارات المرتبة الأولى عربيا من حيث مساهمتها في الواردات العربية البينية من هذه المنتجات بنسبة قدرت بـ 33,29 % تلتها كل من السعودية وعمان بـ 22,57 و 12,17 % على التوالي.

ثالثا: التجارة العربية البينية من البذور الزيتية والنباتية

بلغ إجمالي متوسط تجارة الدول العربية من البذور الزيتية والنباتية للفترة 2011- 2014 حوالي 11684,04 مليون دولار، في حين بلغ متوسط قيمة التجارة العربية البينية من هذه المنتجات لنفس الفترة 1832,53 مليون دولار بنسبة قدرت بـ 15,68 % حيث توضح بيانات الجدول التالي متوسط التجارة العربية الكلية والبينية من البذور الزيتية والنباتية.

جدول رقم(4-7): التجارة العربية الكلية والبينية من البذور الزيتية والنباتية 2011- 2014

	قيم التجارة الزراعية الكلية (مليون دولار)			قيم التجارة الزراعية البينية (مليون دولار)		
	الصادرات	الواردات	حجم التجارة	الصادرات	الواردات	حجم التجارة
الأردن	31,2	275,82	**307,02**	15,5	98,69	**114,19**
الإمارات	260,81	1339,7	**1600,58**	48,51	94,21	**142,72**
البحرين	0,14	36,71	**36,85**	-	14,75	**14,75**
تونس	422,44	481,52	**903,96**	133,20	9,20	**142,11**
الجزائر	5,6	841,78	**847,38**	4,56	15,35	**19,91**
السعودية	795,5	849,27	**1644,77**	246,53	278,22	**524,75**
السودان	1,54	37,07	**38,61**	0,49	0,56	**1,05**
سوريا	104,39	548,29	**652,68**	85,12	104,61	**189,73**
عمان	430,5	182,98	**613,39**	173,56	40,29	**214,55**
قطر	3,22	108,98	**106,2**	2,02	29,30	**31,32**
الكويت	5,72	142,38	**148,1**	2,97	43,94	**46,91**
لبنان	31,98	302,63	**334,61**	21,17	38,28	**59,45**
مصر	805,2	2515,62	**3320,82**	243,44	27,84	**271,28**
المغرب	232,43	653,75	**886,18**	34,92	11,70	**46,62**
اليمن	8,89	234	**242,89**	3,07	10,53	**13,6**
المجموع	**3139,56**	**8544,48**	**11684,04**	**1015,06**	**817,47**	**1832,53**

المصدر: جمعت وحسبت من طرف الباحث اعتمادا على بيانات المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أعداد مختلفة.

توضح بيانات الجدول أن صادرات الدول العربية البينية من البذور الزيتية والنباتية بلغت 1015,06 مليون دولار، وأن هناك تباين في صادرات الدول العربية البينية حيث استحوذت السعودية على الحصة الأكبر من صادرات الدول العربية البينية من هذه المنتجات بنسبة قدرت بـ 29,28 % تلتها كل من مصر وعمان بـ 23,98 و 17,09 % على التوالي، وفيما يتعلق بمتوسط قيمة الواردات فقد بلغت 817,47 مليون دولار حيث احتلت السعودية المرتبة الأولى عربيا من حيث مساهمتها في الواردات العربية البينية من هذه المنتجات بنسبة قدرت بـ 34,03 % تلتها كل من سوريا والأردن بـ 12,27 و 12,07 % على التوالي.

رابعا: التجارة العربية البينية من الفواكه

بلغ إجمالي متوسط تجارة الدول العربية من الفواكه للفترة 2011- 2014 حوالي 7709 مليون دولار، في حين بلغ متوسط قيمة التجارة العربية البينية من هذه المنتجات لنفس الفترة

1537,67 مليون دولار بنسبة قدرت بـ 19,94 % حيث توضح بيانات الجدول التالي متوسط التجارة العربية الكلية والبينية من الفواكه.

الجدول رقم(4-8): التجارة العربية الكلية والبينية من الفواكه خلال الفترة 2011- 2014

	قيم التجارة الزراعية الكلية (مليون دولار)			قيم التجارة الزراعية البينية (مليون دولار)		
	الصادرات	الواردات	حجم التجارة	الصادرات	الواردات	حجم التجارة
الأردن	163,46	171,46	**334,92**	147,03	138,75	**285,78**
الإمارات	509,32	1601,37	**2110,69**	-	-	**-**
البحرين	3,4	57,06	**60,46**	1,63	5,63	**7,26**
تونس	321,03	29,77	**350,8**	8,46	3,66	**12,12**
الجزائر	23,36	438,38	**461,784**	2,64	1,74	**4,38**
السعودية	124,95	960,57	**1085,52**	41,20	241,76	**282,96**
السودان	2,9	14,35	**17,25**	0,14	0,65	**0,69**
سوريا	333,22	185,09	**518,31**	38,24	6,81	**45,05**
عمان	14,55	127,51	**142,06**	10,67	79,05	**89,72**
قطر	0,99	119,33	**120,32**	0,12	33,08	**3,31**
الكويت	10,4	193,81	**204,21**	4,2	50,41	**54,61**
لبنان	79,26	129,94	**209,2**	58,38	24,72	**83,1**
مصر	949,91	336,84	**1286,75**	387,63	117,51	**505,14**
المغرب	586,35	132,56	**718,91**	11,08	77,15	**88,21**
اليمن	54,42	33,44	**87,86**	27,06	18,58	**45,64**
المجموع	**3177.52**	**4531,48**	**7709**	**738,28**	**799,39**	**1537,67**

المصدر: جمعت وحسبت من طرف الباحث اعتمادا على بيانات المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أعداد مختلفة.

توضح بيانات الجدول أن صادرات الدول العربية البينية من الفواكه بلغت 738,28 مليون دولار، وأن هناك تباين في صادرات الدول العربية البينية حيث استحوذت مصر على الحصة الأكبر من صادرات الدول العربية البينية من هذه المنتجات بنسبة قدرت بـ 52,50 % تلتها كل من الأردن ولبنان بـ 19,91 و 7,9 % على التوالي، وفيما يتعلق بمتوسط قيمة الواردات فقد بلغت 799,39

مليون دولار حيث احتلت السعودية المرتبة الأولى عربيا من حيث مساهمتها في الواردات العربية البينية من هذه المنتجات بنسبة قدرت بـ 30,24 % تلتها كل من الأردن ومصر بـ 17,35 و 14,69 % على التوالي.

خامسا: التجارة الخارجية والبينية العربية من السكر

بلغ إجمالي متوسط تجارة الدول العربية من السكر للفترة 2011- 2014 حوالي 2066,61 مليون دولار، في حين بلغ متوسط قيمة التجارة العربية البينية من هذه المنتجات لنفس الفترة 825,21 مليون دولار بنسبة قدرت بـ 10,73 % حيث توضح بيانات الجدول التالي متوسط التجارة العربية الكلية والبينية من السكر.

الجدول رقم(4-9): التجارة العربية الكلية والبينية من السكر خلال الفترة 2011- 2014

	قيم التجارة الزراعية الكلية (مليون دولار)			قيم التجارة الزراعية البينية (مليون دولار)		
	الصادرات	الواردات	حجم التجارة	الصادرات	الواردات	حجم التجارة
الأردن	17,36	243,15	**260,45**	4,1	100,14	**104,24**
الإمارات	709,64	469,23	**1178,87**	12,63	446,44	**459,07**
البحرين	0,08	53,42	**53,5**	0,1	4,3	**4,3**
تونس	1,57	210,09	**211,62**	0,56	14,93	**15,49**
الجزائر	228,53	1187,8	**1416,33**	93,86	10,11	**103,97**
السعودية	223,43	841,95	**1065,38**	170,74	98,32	**269,06**
السودان	21,34	24,61	**45,95**	4,89	0,11	**5**
سوريا	87,6	696,32	**783,92**	80,62	63,24	**150,86**
عمان	0,2	65,44	**65,64**	-	55,33	**55,33**
قطر	0,82	36,06	**36,88**	-	34,06	**34,06**
الكويت	3,98	84,47	**88,45**	0,3	26,52	**26,82**
لبنان	8,13	137,93	**146,06**	5,3	38,51	**43,81**
مصر	750,3	540,14	**1290,44**	208,32	21,79	**230,11**
المغرب	1,42	540,53	**541,95**	0,56	-	**0,56**
اليمن	12,27	460,8	**472,27**	2,56	22,55	**25,11**
المجموع	**2066,61**	**5618,9**	**7685,51**	**588,86**	**236,35**	**825,21**

المصدر: جمعت وحسبت من طرف الباحث اعتمادا على بيانات المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أعداد مختلفة.

توضح بيانات الجدول أن صادرات الدول العربية البينية من السكر بلغت 588,86 مليون دولار، وأن هناك تباين في صادرات الدول العربية البينية حيث استحوذت مصر على الحصة الأكبر من صادرات الدول العربية البينية من هذه المنتجات بنسبة قدرت بـ 35,37 % تلتها كل من

السعودية والجزائر بـ 28,99 و 15,93 % على التوالي، وفيما يتعلق بمتوسط قيمة الواردات فقد بلغت 236,35 مليون دولار حيث احتلت الإمارات المرتبة الأولى عربيا من حيث مساهمتها في الواردات العربية البينية من هذه المنتجات بنسبة قدرت بـ 47,67 % تلتها كل من الأردن السعودية بـ 10,69 و 10,5 % على التوالي.

سادسا: التجارة الخارجية والبينية العربية من الخضر والدرنيات خلال الفترة 2011-2014

بلغ إجمالي متوسط تجارة الدول العربية من هذه المنتجات للفترة 2011- 2014 حوالي 7848,85مليون دولار، في حين بلغ متوسط قيمة التجارة العربية البينية من هذه المنتجات لنفس الفترة 1917,06 مليون دولار بنسبة قدرت بـ 24,42 % حيث توضح بيانات الجدول التالي متوسط التجارة العربية الكلية والبينية من الخضر والدرنيات.

الجدول رقم(4-10):التجارة العربية الكلية والبينية من الخضر والدرنيات للفترة 2011-2014

	قيم التجارة الزراعية الكلية (مليون دولار)			قيم التجارة الزراعية البينية (مليون دولار)		
	الصادرات	الواردات	حجم التجارة	الصادرات	الواردات	حجم التجارة
الأردن	501,21	123,7	**624,91**	283,26	177,9	**461,16**
الإمارات	199,33	965,68	**1165,01**	-	-	**-**
البحرين	2,44	38,18	**40,62**	2,32	12,7	**15,02**
تونس	101,55	28,58	**130,13**	16,5	5,5	**22**
الجزائر	12,16	113,29	**125,45**	10,79	3,6	**14,39**
السعودية	164,4	216,82	**381,22**	115,3	170,9	**286,2**
السودان	15,2	0,69	**15,84**	0,65	0,03	**0,68**
سوريا	438,73	146,8	**585,53**	277,6	89,04	**367**
عمان	51,86	94,86	**146,69**	41,2	53,5	**94,7**
قطر	0,31	185,4	**185,71**	-	52,6	**52,6**
الكويت	0,73	175,64	**177,37**	0,25	85,1	**85,35**
لبنان	84,08	91,11	**175,19**	59,2	79,1	**138,3**
مصر	1995,15	209,8	**2204,95**	349,2	2,62	**351,82**
المغرب	1786,53	40,68	**1827,21**	13,1	1,9	**15**
اليمن	20,32	42,65	**62,97**	10,34	2,5	**12,84**
المجموع	**5374**	**2473,85**	**7848,85**	**1179,71**	**737,35**	**1917,06**

المصدر: جمعت وحسبت من طرف الباحث اعتمادا على بيانات المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أعداد مختلفة.

توضح بيانات الجدول أن صادرات الدول العربية البينية من الخضر والدرنيات بلغت 1179,71 مليون دولار، وأن هناك تباين في صادرات الدول العربية البينية حيث استحوذت مصر على 29,6 % من صادرات الدول العربية البينية من هذه المنتجات تلتها كل من الأردن وسوريا بـ 24,01 و 23,53 % على التوالي، وفيما يتعلق بمتوسط قيمة الواردات فقد بلغت 737,35 مليون دولار حيث احتلت الأردن المرتبة الأولى عربيا من حيث مساهمتها في الواردات العربية البينية من هذه المنتجات بنسبة قدرت بـ 24,12 % تلتها كل من السعودية وسوريا بـ 23,17 و 12,12 % على التوالي.

سابعا: التجارة الخارجية والبينية العربية من البقوليات

بلغ إجمالي متوسط تجارة الدول العربية من هذه المنتجات للفترة 2011- 2014 حوالي 1530,22مليون دولار، في حين بلغ متوسط قيمة التجارة العربية البينية من هذه المنتجات لنفس الفترة 155,33 مليون دولار بنسبة قدرت بـ 10,15 % حيث توضح بيانات الجدول التالي متوسط التجارة العربية الكلية والبينية من البقوليات.

جدول رقم(4-11): التجارة العربية الكلية والبينية من البقوليات خلال الفترة 2011- 2014

	قيم التجارة الزراعية الكلية (مليون دولار)			قيم التجارة الزراعية البينية (مليون دولار)		
	الصادرات	الواردات	حجم التجارة	الصادرات	الواردات	حجم التجارة
الأردن	3,38	55,22	**58,6**	2,48	4,39	**6,87**
الإمارات	35,98	258,59	**294,57**	0,1	-	**-**
البحرين	-	6,23	**6,23**	-	0,21	**0,21**
تونس	0,72	5,74	**6,46**	0,25	4,44	**4,69**
الجزائر	-	240,36	**240,36**	-	12,29	**12,29**
السعودية	4,97	97,38	**102,35**	3,25	32,89	**16,14**
السودان	0,15	0,57	**0,72**	0,05	-	**0,05**
سوريا	125,44	26,52	**151,96**	25,11	18,64	**43,75**
عمان	0,03	13,36	**13,39**	-	7,69	**7,69**
قطر	0,12	19,9	**20,02**	-	6,56	**6,56**
الكويت	0,06	16,28	**16,34**	0,03	5,11	**5,14**
لبنان	2,94	37,22	**40,16**	1,5	4,04	**5,54**
مصر	121,09	412,05	**533,14**	18,5	4,07	**22,57**
المغرب	3,35	18,27	**21,62**	0,76	1,88	**2,64**
اليمن	0,08	24,22	**24,3**	0,07	1,12	**1,19**
المجموع	**298,31**	**1231,91**	**1530,22**	**52**	**103,33**	**155,33**

المصدر: جمعت وحسبت من طرف الباحث اعتمادا على بيانات المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أعداد مختلفة.

يتضح من الجدول أن صادرات الدول العربية البينية من البقوليات محدودة جدا حيث لم تتعدى52 مليون دولار، وقد احتلت سوريا رغم الظروف التي تعيشها صدارة الدول العربية من حيث مساهمتها في الصادرات العربية البينية من هذه المنتجات بنسبة قدرت بـ 48,28 % تلتها كل من مصر والسعودية بـ 35,57 و 6,25 % على التوالي، وفيما يتعلق بمتوسط قيمة الواردات فقد بلغت 103,33 مليون دولار حيث احتلت السعودية المرتبة الأولى عربيا من حيث مساهمتها في الواردات العربية البينية من هذه المنتجات بنسبة قدرت بـ 31,83 % تلتها كل من سوريا الجزائر بـ 18,03 و 11,89 % على التوالي.

المطلب الرابع: فرص التكامل الممكنة للتجارة الزراعية العربية البينية

يمكن تحقيق أكبر قدر من التكامل الاقتصادي العربي في المجال الزراعي، من خلال تحويل الجزء الأكبر من الصادرات العربية الزراعية صادرات بينية، مما يساعد على تحقيق

قيمة فرصة التكامل لسلعة زراعية ما = الصادرات الزراعية العربية الكلية للسلعة – الصادرات الزراعية العربية البينية للسلعة

الاكتفاء الذاتي[1]، ويمكن دراسة فرص التكامل الممكنة للتجارة العربية الزراعية على مستوى الحاصلات الزراعية، من خلال دراسة قيمة فرص التكامل لسلعة زراعية ما، ونسبة فرصة التكامل لهذه السلعة، وذلك وفق العلاقة التالية[2]:

نسبة فرص التكامل لسلعة ما = قيمة فرصة التكامل للسلعة/ قيمة الصادرات الزراعية العربية البينية للسلعة

وبالاعتماد على الجداول الأخيرة السابقة تم التوصل إلى النتائج المدونة في الجدول التالي:

[1] منى حسني جاد علي: **اقتصاديات التكامل الزراعي في مجال إنتاج الحبوب**، أطروحة دكتوراه، جامعة عين شمس، مصر، 2013، ص363.

[2] أحمد محمد فراج قلم وآخرون: **قياس أثر التكامل الاقتصادي على التجارة العربية الزراعية البينية**، مؤتمر التكامل الزراعي العربي، مرجع سبق ذكره، ص18.

الجدول رقم(4-12): فرص التكامل من السلع الزراعية في الدول العربية

من خلال الجدول السابق يمكن استنتاج ما يلي:

1- بالنسبة لمنتجات اللحوم والألبان يمكن زيادة حجم التجارة العربية البينية عن طريق زيادة صادرات اللحوم والألبان على مستوى الدول العربية بمقدار يبلغ حوالي 1119,61 مليون دولار، وقد احتل السودان المرتبة الأولى في قيم فرص التكامل حيث بلغت حوالي 410,31 مليون دولار تمثل حوالي 341,34 % من صادراتها البينية من اللحوم والألبان تليها كل من السعودية البحرين الأردن الإمارات ومصر على الترتيب حيث بلغت قيم فرص التكامل لهذه الدول 327,35، 138,76 ، 71,02 ، 62,65 و 47,72 مليون دولار بنسب فرص تكامل بلغت 41,25 ، 2025,7 ، 71,02 ، 24,58 و 15,82 % على التوالي.

2- بالنسبة لمنتجات الخضر والدرنيات يمكن زيادة حجم التجارة العربية البينية عن طريق زيادة صادرات الخضر والدرنيات على مستوى الدول العربية بمقدار يبلغ حوالي 4194,29 مليون دولار، وقد احتل المغرب المرتبة الأولى في قيم فرص التكامل حيث بلغت حوالي 1773,43 مليون دولار تمثل حوالي 13537,6 % من صادراتها البينية من الخضر والدرنيات تليها كل من مصر الأردن الامارات سوريا وتونس على الترتيب حيث بلغت قيم فرص التكامل لهذه الدول 1645,95، 217,95 ، 199,33 ، 161,13 و 85,05 مليون دولار بنسب فرص تكامل بلغت 471,3 ، 76,94 ، 100 ، 58,04 و 515,45 % على التوالي.

3- بالنسبة لمنتجات البذور الزيتية والنباتية يمكن زيادة حجم التجارة العربية البينية عن طريق زيادة صادرات البذور الزيتية والنباتية على مستوى الدول العربية بمقدار يبلغ حوالي 2124,5 مليون دولار، وقد احتلت السعودية المرتبة الأولى في قيم فرص التكامل حيث بلغت حوالي 728,97 مليون دولار تمثل حوالي 295,69 % من صادراتها البينية من البذور الزيتية والنباتية تليها كل من مصر تونس عمان الامارات والمغرب على الترتيب حيث بلغت قيم فرص التكامل لهذه الدول 561,76، 289,29 ، 256,94 ، 212,3 و 197,51 مليون دولار بنسب فرص تكامل بلغت 230,75 ، 217,14 ، 148,04 ، 437,64 و 565,6 % على التوالي.

4- بالنسبة لمنتجات الفواكه يمكن زيادة حجم التجارة العربية البينية عن طريق زيادة صادرات الفواكه على مستوى الدول العربية بمقدار يبلغ حوالي 2439,24 مليون دولار، وقد احتلت المغرب المرتبة الأولى في قيم فرص التكامل حيث بلغت حوالي 575,27 مليون دولار تمثل حوالي 5191,9 % من صادراتها البينية من الفواكه تليها كل من مصر الامارات تونس سوريا والسعودية على الترتيب حيث بلغت قيم فرص التكامل لهذه الدول 562,28، 509,22 ، 312,57 ، 294,98 و 83,75 مليون دولار بنسب فرص تكامل بلغت 145 ، 50922 ، 3694,6 ، 771,39 و 203,2 % على التوالي.

5- بالنسبة لمنتجات السكر يمكن زيادة حجم التجارة العربية البينية عن طريق زيادة صادرات السكر على مستوى الدول العربية بمقدار يبلغ حوالي 1477,75 مليون دولار، وقد احتلت الامارات المرتبة الأولى في قيم فرص التكامل حيث بلغت حوالي 697,01 مليون دولار تمثل حوالي 5518,6 % من صادراتها البينية من السكر تليها كل من مصر الجزائر السعودية الأردن واليمن على الترتيب حيث بلغت قيم فرص التكامل لهذه الدول 541,98، 134,6 ، 52,69 ، 13,2 و 9,71 مليون دولار بنسب فرص تكامل بلغت 260,1 ، 143,4 ، 30,85 ، 321,9 و 379,2 % على التوالي.

6- بالنسبة لمنتجات الحبوب والدقيق يمكن زيادة حجم التجارة العربية البينية عن طريق زيادة صادرات الحبوب والدقيق على مستوى الدول العربية بمقدار يبلغ حوالي 713,32 مليون دولار، وقد احتلت الامارات المرتبة الأولى في قيم فرص التكامل حيث بلغت حوالي 339,07 مليون دولار تمثل حوالي 494,2 % من صادراتها البينية من الحبوب والدقيق تليها كل من مصر اليمن عمان السودان وسوريا على الترتيب حيث بلغت قيم فرص التكامل لهذه الدول 131,93، 62,63 ، 27,13 ، 30,53 و 9,71 مليون دولار بنسب فرص تكامل بلغت 312,1 ، 62630 ، 238,8 ، 38162 و 144,4 % على التوالي.

7- بالنسبة لمنتجات البقوليات يمكن زيادة حجم التجارة العربية البينية عن طريق زيادة صادرات البقوليات على مستوى الدول العربية بمقدار يبلغ حوالي 246,3 مليون دولار، وقد احتلت مصر المرتبة الأولى في قيم فرص التكامل حيث بلغت حوالي 102,59 مليون دولار تمثل حوالي 554,5 % من صادراتها البينية من الحبوب والدقيق تليها كل من سوريا والإمارات على الترتيب حيث بلغت قيم فرص التكامل لهذه الدول 100,33، و 35,88 مليون دولار بنسب فرص تكامل بلغت 399,5 ، و 3588 % على التوالي.

المبحث الثالث: إستراتيجية تعزيز الأمن الغذائي العربي للعقدين 2005- 2025

إن أي إستراتيجية تنموية لتحقيق الأمن الغذائي العربي لا بد أن تتخذ من التنمية الزراعية المستدامة غاية لها، وتحديد هذه الغاية ينطلق من معرفة الأسباب الكامنة وراء مشكلة الأمن الغذائي العربي والرغبة في إيجاد حل جذري ودائم لها، فالارتفاع المتزايد لعدد السكان وسوء استخدام الموارد الطبيعة الزراعية وضعف الإنتاجية الزراعية كلها عوامل فاقمت من مشكلة الغذاء وزادت من الفجوة الغذائية والتبعية الاقتصادية، وهو ما جعل الخيار الاستراتيجي للخروج من المأزق يستوجب تحقيق تنمية زراعية مستدامة في إطار تكاملي.

المطلب الأول: محددات وأهداف إستراتيجية الأمن الغذائي العربي

يرى الكثير من الخبراء أن النهوض بالزراعة العربية ورفع الطاقة الإنتاجية للغذاء يحتاجان إلى تطبيق استراتيحية للسياسة الزراعية تضع في الاعتبار الإمكانات المتاحة على مستوى الدول العربية، ووفقا لمعطيات البيئة الاقتصادية العربية، ومؤشرات الأداء الراهن للزراعة العربية عامة، وللعمل العربي المشترك خاصة، وفي ضوء التحديات المستقبلية للتنمية الزراعية المستدامة الداخلية والخارجية، والمحددات والمشاكل والمعوقات التي تواجه برامج وخطط التنمية الزراعية في الدول العربية، وتعظيما للاستفادة من المقومات والفرص المتاحة لاستشراف مستقبل أكثر ازدهارا للزراعة العربية، دفعا لمسارات التنمية الزراعية العربية نحو المزيد من التطوير والتحديث التقني، والمواكبة مع التطورات والمستجدات الإقليمية والدولية المعاصرة والمستقبلية على مختلف الأصعدة[1]، وتعزيزا للتنسيق والتكامل في مختلف المجالات الزراعية بين الدول العربية، فقد أصدر القادة العرب بيان قمة تونس (2004) حول التنمية الزراعية المستدامة والأمن الغذائي في الوطن العربي حيث دعا هذا البيان لتنسيق السياسات الزراعية القطرية في إطار إستراتيجية تنموية زراعية عربية تدعم مسارات التكامل الزراعي العربي، وتحقق غايات الاندماج الاقتصادي العربي. ومواصلة من القادة العرب الاهتمام بإستراتيجية التنمية الزراعية العربية، فقد أصدروا قرار قمة الجزائر (2005) الذي يقضي بتكليف الجمعية العمومية للمنظمة العربية للتنمية الزراعية (وزراء الزراعة العرب) بإعداد إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين القادمين 2005 – 2025، بما يعزز القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية العربية في النفاذ للأسواق العالمية، ويحقق التكامل الزراعي العربي. وبناءا على هذه القرارات الصادرة عن القمة العربية، فقد قام المجلس التنفيذي للمنظمة العربية

[1] الصادق عوض بشير: مرجع سبق ذكره، ص143.

للتنمية الزراعية بتكليفها بإعداد إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين القادمين 2005 – 2025[1]، وتشمل إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المحاور:

1- المياه – المحدد الرئيسي للتنمية الزراعية المستدامة: وذلك من خلال:

أ- تحسين إدارة وحماية وصيانة الموارد المائية من خلال تطوير القاعدة التشريعية الحاكمة لذلك.

ب- تحسين كفاءة استخدام مياه الري.

ج- تنمية التعاون العربي في مجال استثمار الأحواض المائية المشتركة.

د- الحفاظ على الحقوق العربية في المياه المتشاطئة.

ه- التنسيق العربي لتنمية الموارد المائية من المصادر التقليدية وغير التقليدية.

و- التعاون العربي للتوسع في استخدام الطاقة المتجددة في تحلية المياه، وتطوير البحوث في هذا المجال لتخفيض التكلفة.

ز- التوعية المائية، من خلال نشر ثقافة ترشيد استخدام المياه في الزراعة العربية.

2- تنمية وحماية الأراضي الزراعية: عن طريق:

أ- التوسع الأفقي في البيئات الزراعية العربية الملائمة، وحيث الوفرة النسبية للموارد الأرضية والمائية والعربية.

ب- المحافظة على البيئة الزراعية، شاملة الأراضي والغطاء النباتي والحياة البرية في الدول العربية.

ج- تنسيق السياسات والتشريعات العربية الخاصة باستعمال الأراضي في غير الأغراض الزراعية وغير الزراعية.

د- الاهتمام بالدراسات والبحوث المشتركة لمكافحة التصحر والحد من تدهور الأراضي العربية.

ه- تنسيق التشريعات العربية المتعلقة بالحد من الزحف العمراني والاستخدامات الزراعية، والرعي الجائر.

[1] طلعت زايد: **التكامل الزراعي العربي والملكية الفكرية في ظل التغيرات الإقليمية والدولية**، مرجع سبق ذكره، 168.

3- **استغلال الموارد الزراعية العربية من منظور تكاملي:** وذلك من خلال[1]:

أ- تأصيل مفهوم وثقافة التكامل في استغلال الموارد الزراعية العربية، ونشر وتعميق الوعي بهذه الثقافة.

ب- استكمال مسوحات حصر وتصنيف لموارد الزراعية المتاحة للاستغلال التكاملي العربي.

ج- تضمين إستراتيجيات وسياسات التنمية الاقتصادية والزراعية العربية والقطرية للبعد التكاملي في تحقيق الأهداف التنموية.

4- التطوير والتحديث التقني للزراعة

أ- تدعيم مسارات التنمية الرأسية للإنتاج الزراعي العربي، من خلال توفير متطلبات التطوير والتحديث لقطاعات ونظم الإنتاج والتسويق والخدمات المساندة لها.

ب- دعم قدرات المزارعين بالدول العربية، وبخاصة صغارهم لتبني وتطبيق التقانات الحديثة.

ج- التعاون العربي للنهوض بالقطاعات التقليدية تقنيا وتوفير البيئة الملائمة لتطوير وتحديث هذه القطاعات.

د- تنسيق الجهود العربية للتشجيع على الابتكار والإبداع في مجالات تطوير تقانات الزراعة ذات الأولوية وحفظ حقوق الملكية الفكرية.

ه- دعم وتطوير نظم البحث الزراعي العربي، خدمة للتنمية الزراعية العربية مع التركيز

و- زيادة الاستثمارات الموجهة لتطوير البحث العلمي وفق أسس اقتصادية وتوفير مصادر التمويل.

5- أولويات التنمية القطاعية

حيث يتم وضع معايير لتحديد الأولوية القطاعية على المستويين القطري والعربي والتي من بينها:

أ- برامج الزراعة المستدامة.

ب- الكفاءة الاقتصادية.

[1] محمد بلاف، حمزة غربي: **التوجهات الرئيسية لإستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة العربية للعقدين 2005- 2025، الملتقى الدولي** حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، 22 و23 نوفمبر 2011 جامعة ورقلة، ص471.

ج- توافر فرص التسويق الملائمة.

د- فرص وإمكانات تحسين مستويات الإنتاج.

ه- البيئة الزراعية الملائمة للإنتاج.

و- البعد الاجتماعي للتنمية.

6- بناء القدرات وتنمية الموارد البشرية: من خلال:

أ- تدعيم المؤسسات العربية والقطرية والعربية الإقليمية من خلال تصميم وتنفيذ برامج تدريبية متخصصة

ب- الاهتمام ببناء الأطر والكوادر اللازمة لدفع مسارات التنمية الزراعية العربية المستدامة على مختلف المستويات

ج- النهوض بمستوى التعليم الزراعي العربي الجامعي والمهني وبرامج إعادة التأهيل والتحقق من ديناميكية ومناسبة مخرجات التعليم، وفق احتياجات التنمية الزراعة العربية المستدامة.

د- تخصيص الموارد المالية اللازمة لبناء القدرات في المجالات الزراعية المختلفة وإحداث آليات عربية في هذا المجال.

ه- استحداث أساليب أكثر فعالية لتبادل الخبرات العربية في المجالات الزراعية ذات الاهتمام المشترك.

و- توفير بيئة العمل المناسبة للإبداع والارتقاء بالإنتاجية وتحقيق الاستقرار بالقطاعات الزراعية العربية.

7- الاستثمار الزراعي المشترك

أ- توفير مناخ استثماري ملائم ومستقر، لجذب اهتمامات القطاع الخاص للأنشطة التنموية الزراعية.

ب- إعداد خريطة للاستثمارات الزراعية الواعدة، وإعداد وتنفيذ برامج للترويج لفرص الاستثمار، وتقديم المساعدة في إعداد هذه الفرص اقتصاديا وفنيا، وذلك بالتعاون مع القطاع الخاص.

ج- تأمين مخاطر الاستثمار الزراعي المشترك.

تحديث وتفعيل الاتفاقيات العربية في مجال الاستثمار، وبخاصة الاتفاقية العربية الموحدة لضمان الاستثمار في الدول العربية.

8- تنشيط التجارة الزراعية العربية كمحرك للتنمية

أ- زيادة القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية في الأسواق العربية، وللنفاذ إلى الأسواق الخارجية.

ب- تنويع الصادرات الزراعية العربية بما يتفق مع الفرص المتاحة في الأسواق الخارجية.

ج- تشجيع القطاع الخاص العربي على إقامة مشروعات مشتركة في مجالات التسويق والتصنيع الزراعي.

د- إزالة كافة المعوقات أمام انسياب التجارة الزراعية العربية، في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

و- تطوير الخدمات المساندة للتجارة الخارجية الزراعية العربية، بما فيها – نظم المعلومات التجارية، والتمويل وخدمات الموانئ والنقل والتخزين والمنافذ الجمركية لتسهيل التجارة.

ي- تنسيق السياسات التجارية العربية والإجراءات والشروط المتعلقة بالحجر الزراعي، والبيطري وتسجيل واستيراد واستعمال المبيدات، والصحة والصحة النباتية وقواعد المنشأ والمواصفات والمقاييس وغيرها وصولا إلى توحيدها.

9- التكيف مع المتغيرات الإقليمية والدولية المعاصرة والمستقبلية

أ- تعزيز قدرة المنتج الزراعي العربي ومجتمع رجال الأعمال على التكيف مع المتغيرات من خلال تطوير برامج وعي ومعرفة هذه الفئات بمتطلبات المواءمة مع هذه المتغيرات.

ب- تنسيق المواقف العربية للتفاوض حول المصالح العربية.

ج- استحداث آلية لتنسيق المواقف العربية عند التفاوض حول المصالح العربية ذات العلاقة بالقطاع الزراعي.

د- إعداد دراسات استشرافية وأخرى لتقييم وتحليل الآثار المترتبة على المتغيرات والاتفاقيات والمنظمات الدولية.

ه- تعظيم الاستفادة من برامج العون الفني التي تقدمها المؤسسات الدولية للارتقاء بالمهارات التفاوضية للدول العربية وبخاصة في المجالات الزراعية.

و- إحداث مواد تخصصية في المساقات التعليمية الزراعية بالجامعات العربية تستهدف التعريف بالمتغيرات العربية والإقليمية والدولية، وبما يساهم في تخريج كوادر أكاديمية متخصصة مؤهلة للتعامل مع مثل هذه المتغيرات في المجالات الزراعية.

ي- إقامة نظام متكامل للمعلومات التجارية الزراعية العربة والاتفاقيات والبروتوكولات المعنية بالمجالات الزراعية، وتعزيز دور مؤسسات القطاع الخاص للعمل في هذا المجال.

10- الحد من الفقر في الريف العربي

أ- استحداث برامج وطنية وإقليمية عربية متكاملة موجهة للحد من الفقر في الريف.

ب- الاهتمام بالأنشطة الريفية الاقتصادية المولدة للدخل في الدول العربية، مع التركيز على تطوير تقانات مناسبة للاستفادة من النواتج الثانوية للمنتجات الزراعية.

ج- تطوير أداء مؤسسات الدعم والإسناد العربية للمشروعات الصغيرة والقزمية.

د- خلق وزيادة فرص العمل بالريف العربي، والتصدي لظاهرة البطالة الموسمية في الزراعة.

ه- دعم مشروعات التنمية الريفية المتكاملة والارتقاء بمستوى المرافق والخدمات في الريف العربي.

و- استحداث برامج أكثر فعالية لتحقيق الأمان الاجتماعي بالريف العربي.

ي- الارتقاء بمستوى التعليم الأساسي في الريف العربي، وإحداث برامج للقضاء على الأمية في الدول العربية.

ز- تصميم وتنفيذ مجموعة من البرامج لتنموية المتكاملة القائمة على المشاركة الشعبية بالدول العربية.

ر- دعم وزيادة فعالية مشاركة المرأة الريفية في التنمية الزراعية العربية المستدامة.

11- مشاركة المجتمع المدني والقطاع الخاص

أ- زيادة دور ومساهمة القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني في برامج ومشروعات التنمية الزراعية العربية المستدامة، وفق مبدأ التشاركية في العملية التنموية .

ب- وضع الضوابط ضمن قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية والمعايير التي تكفل فعالية وجدية مشاركة منظمات المجتمع المدني في التنمية الزراعية العربية.

ج- تطوير و/أو سن التشريعات العربية المنظمة لمشاركة منظمات المجتمع المدني العاملة في القطاع الزراعي في جهود التنمية الزراعية العربية المستدامة.

د- رفع قدرات منظمات المجتمع المدني العاملة في القطاعات الزراعية العربية للاضطلاع بدورها في المجالات المناسبة لخدمة العملية التنموية الزراعية العربية.

ه- تبني مبدأ التعاقد مع منظمات المجتمع المدني في تنفيذ برامج المشروعات التنموية الزراعية والريفية العربية.

المطلب الثاني: الأهداف طويلة الأجل لإستراتيجية التنمية الزراعية العربية

تتمثل الأهداف طويلة الأجل لإستراتيجية التنمية الزراعية العربية في ما يلي[1]:

أولا: انتهاج المنظور التكاملي في استخدام الموارد الزراعية العربية

نظرا لامتداد الدول العربية على مساحة جغرافية واسعة، فقد تميزت هذه الدول بتباين بيئاتها الزراعية، وقد أدى هذا التباين إلى تمتع عدد من الدول العربية بميزة نسبية في إنتاج مختلف المحاصيل الزراعية مقارنة بغيرها، وفي ظل محدودية الموارد الزراعية المتاحة في الدول العربية، هناك حاجة ماسة لاستخدام ما هو متاح من موارد زراعية في تنمية أنماط الإنتاج المختلفة في إطار قومي يتكامل مع الأطر القطرية، ويحافظ على خصوصيتها، ويعني هذا أن يكون لكل قطر عربي نصيب عادل من أعباء التنمية ونتائجها يتناسب مع مواردها الذاتية، وما يتمتع به من مقومات التنمية الزراعية.

ثانيا: الوصول إلى سياسة زراعية عربية مشتركة

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية: **إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين القادمين، الخرطوم**، 2008، ص19.

من المسلم به هان التطورات الإقليمية والدولية المتلاحقة المؤثرة على القطاع الزراعي العربي تتطلب اتخاذ الخطوات الكفيلة بقيام تكتل عربي متكامل لمواجهة التحديات التي تفرضها تلك التطورات، ويأتي في طليعة هذه الخطوات وضع الأطر والنماذج التنسيقية بين أنماط السياسات الزراعية المطبقة في الدول العربية، شريطة تركيز هذه الأنماط التنسيقية على الاعتبارات القومية، بحيث تسعى إلى تحقيق التنمية الزراعية في إطار قومي، وصولا إلى سياسة زراعية عربية مشتركة بنهاية الأفق الزمني لهذه الإستراتيجية.

ثالثا: القدرة على توفير الغذاء الآمن للسكان

في ظل الأوضاع الراهنة لإنتاج واستهلاك السلع الغذائية الرئيسية للمواطن العربي، ومعدلات الاكتفاء الذاتي من هذه السلع، فإنه يأتي في مقدمة الأهداف الرئيسية لهذه الإستراتيجية الهدف الذي يسعى إلى زيادة القدرة على توفير اكبر قدر من الغذاء بالاعتماد على الذات دون التضحية بمعايير الكفاءة الاقتصادية والبيئية، شريطة أن يفي هذا الغذاء بالشروط والمواصفات الضرورية التي تجعله آمنا للاستهلاك الآدمي.

رابعا: تحقيق استدامة الموارد الزراعية العربية

يتسم استغلال الموارد الزراعية العربية بقدر كبير من عدم الكفاءة، ويتجلى ذلك من خلال التدهور البيئي المستمر الناجم عن قلة الوعي وضعف السياسات المتعلقة بالمحافظة على البيئة، وفي ذات الوقت تعاني الموارد الزراعية العربية من الممارسات الزراعية غير الرشيدة، فهناك ضرورة ملحة لربط استخدام الموارد الزراعية المتاحة بمعايير الكفاءة وترشيد استخدامها حفاظا على حقوق الأجيال القادمة، ودعما للاستقرار والتقدم في نتائج التنمية.

خامسا: تحقيق الاستقرار في المجتمعات الريفية العربية

تعاني المجتمعات الريفية العربية من تدني كبير في الأوضاع المعيشية، وقد تمثل ذلك في ارتفاع نسبة الفقر وتفشي البطالة، وتردي الأوضاع التعليمية والصحية، وضعف الخدمات الداعمة للتنمية الريفية المتكاملة، وعليه هناك ضرورة لتحسين نوعية الحياة في الريف العربي بروافدها المختلفة بدءا من تطوير عناصر ومكونات البنية الأساسية وبنية الخدمات الاجتماعية، وانتهاءا بتطوير قدرة الأنشطة الريفية الزراعية وغير الزراعية على توليد مستويات مناسبة من الدخول تضمن للسكان الريفيين مستوى كريما من الحياة.

المطلب الثالث: تقييم إستراتيجية الأمن الغذائي العربي

بعد مرور أكثر من عقد من إطلاق إستراتيجية التنمية الزراعية العربية بهدف تحقيق الأمن الغذائي العربي يمكن القول أن كل محاولات الإصلاح المتعلقة بالقطاع الزراعي ومختلف السياسات الزراعية لم تحقق النتائج المرغوبة للنهوض بالتنمية الزراعية وتقليص حجم الفجوة الغذائية، ويرجع ذلك إلى جملة من الأسباب يمكن إيجازها فيما يلي:

أولا: فشل السياسات المنتهجة لتحقيق الأمن الغذائي

إن المؤشرات الاقتصادية تشير إلى أن الإصلاحات الزراعية التي طبقتها الدول العربية سواء التي اتخذت الشكل الاشتراكي أو الشكل اللبرالي لم تحقق الأهداف التي كانت مرجوة من هذه السياسات، فالمساحات المزروعة من المنتجات الزراعية لم تزد إلا بمعدلات تكاد تكون معدومة حيث لم تتجاوز في أفضل الأحوال 2 بالمائة، أما فيما يتعلق بالفجوة الغذائية فقد تفاقمت حدتها علم بعد أخر كما سبق وذكرنا ومن بين الأسباب التي أدت إلى فشل تلك السياسات في تحقيق أهدافها نذكر:

- سوء إدارة القطاع الزراعي.
- عدم كفاية الأيدي العاملة المدربة في القطاع الزراعي نظرا لهجرتها إلى القطاعات الأخرى.
- إعطاء الأولوية للأهداف السياسية على حساب الأهداف الاقتصادية.

ثانيا: فشل سياسات البحث والإرشاد الزراعي

إن الإرشاد الزراعي يعتبر بمثابة خط الإمداد الأولي لنتائج البحوث الزراعية ويمثل حلقة الوصول بينها وبين المزارعين للمساهمة في تلبية احتياجاتهم من البحوث ومساعدتهم كذلك في الوصول إلى المدخلات اللازمة لتحقيق النتائج المطلوبة، وعلى الرغم من أهمية الإرشاد الزراعي في عملية التنمية والتواصل مع الريفيين والمزارعين فإنه لم يلعب حتى الآن الدور المطلوب منه بالفعالية المطلوبة، ويحتاج إلى اهتمام أكبر وأجهزة أكثر قوة وحوافز تتناسب وطبيعة عمله، فالإرشاد الزراعي على مستوى الدول العربية لا زال يعاني من[1]:

- ضعف التنسيق بين نشاطات البحوث والإرشاد
- ضعف تأهيل المرشدين الزراعيين وقدراتهم على تنفيذ البرامج الإرشادية المختصة ونقلها إلى المنتجين.
- ضعف الوحدات الإرشادية من حيث العنصر البشري وتجهيزات وتسهيلات العمل.

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية: **دراسة شاملة لتوثيق السياسات الزراعية في الدول العربية**، مرجع سبق ذكره، ص95.

- ضعف المضامين والمفاهيم التسويقية في البرامج الإرشادية.

ثالثا: غياب العقلانية في استصلاح الأراضي

تهدف سياسة استصلاح الأراضي إلى تهيئة الأراضي وذلك باستخدام الآلات الضرورية لشق وتمهيد الطرق الزراعية وبناء السدود وحفر الآبار وتخليص التربة من الملوحة وغير ذلك من الإجراءات الضرورية لتتم الزراعة في أحسن الظروف، ورغم الجهود التي بذلت فإن عملية الاستصلاح لم تعط النتائج المرجوة منها مما أثر سلبا على الإنتاج الزراعي وذلك نتيجة للعوامل التالية[1]:

- غياب تحديد أهداف استصلاح الأراضي في كثير من الأحيان.
- عدم تكامل مراحل الاستصلاح.
- عدم الالتزام بالشروط الفنية للزراعة في المشاريع المستصلحة.
- سوء اختيار بعض مناطق الاستصلاح

رابعا: ندرة الموارد المائية المتجددة في المناطق العربية

تكتسب قضية الأمن المائي أهمية خاصة في المنطقة العربية نظرا لظروف وطبيعة وامتداد معظم أراضيه عبر مناطق جد جافة تتسم بندرة المياه وتواتر فترات الجفاف بسبب التغيرات المناخية التي بدأت تسود العالم بما فيها المنطقة العربية، بشكل انعكس على الموارد المائية من جهة وعلى الإنتاج الزراعي من جهة أخرى، وما يجعل قضية الأمن المائي في المنطقة العربية أكثر تعقيدا حقيقة أن 66 بالمائة من مواردها المائية المتمثلة في الأنهار الكبرى تنبع من خارج حدود الوطن العربي حيث تشكل معظم الدول العربية المعنية دول المصب لهذه الأنهار وبالتالي فإن تقسيم المياه يخضع لكثير من الخلافات والنزاعات لعدم وجود اتفاقيات عادلة ومنصفة.

وقد أثبتت الدراسات أن السياسات المائية في الدول العربية والتي سادت في القرن العشرين أوجدت اختلالا بين إستراتيجية إدارة المياه من جهة والحقائق الجديدة عن الموارد المتاحة، والأبعاد الاقتصادية للاستخدامات المائية، واحتياجات التنمية والمتطلبات الاجتماعية من جهة أخرى، أي أن الإستراتيجية العربية المائية لم تكن بالقدر الكافي من المرونة للتأقلم مع المتغيرات والتحديات الجديدة واتصفت بالجمود في مواجهة عالم متغير بل وسريع التغير، مما فاقم من أزمة المياه في الكثير من الدول العربية وأصبح لا يمكن الاستمرار في تطبيق النماذج السابقة من سياسات إدارة المياه في

[1] أسامة عبد الرحمن: مرجع سبق ذكره، ص123.

عصر ندرة المياه التي تتضاعف كما سبق وذكرنا بسبب تأثير تغيرات المناخ والنمو السكاني والأهم من ذبك الصراعات التي بدأت في الظهور فيما يتعلق بتوزيع خصص مياه الأنهار الدولية ومثال على ذلك الخلاف الذي ظهر بين مصر والسودان من جهة وأثيوبيا من جهة أخرى[1].

خامسا: ضعف الإنتاج الحيواني

بذلت الدول العربية جهودا حثيثة لتطوير الثروة الحيوانية واعتمدت عي ذلك على أسلوبين هما:

الأول: التوسع الأفقي بزيادة عدد الحيوانات.

الثاني: التوسع الرأسي بزيادة منتجات الحيوانات من اللحوم والألبان والصوف والبيض وغيره.

وبالرغم من زيادة الإنتاج الحيواني على مستوى الدول العربية إلا أن هذا الإنتاج لا يفي بالاحتياجات المتزايدة للسكان حيث تلجئ معظم الدول العربية إلى استيراد المنتجات الحيوانية من الخارج الأمر الذي يشير إلى وجود خلل في إدارة الثروة الحيوانية.

سادسا: ضألة الاستثمارات في المجال الزراعي

للاستثمار الزراعي دورا متعاظما في دفع عجلة التنمية الزراعية وتأمين إنتاج الغذاء ولكن الواقع العربي يشير إلى أن الأرقام المسجلة في مجال الاستثمارات الزراعية ولاسيما البينية منها تشهد تراجعا في الاهتمام بالقطاع الزراعي في المجال الاستثماري وتذبذبه أيضا من عام لأخر وهذا راجع إلى جملة من الأسباب نوجزها فيما يلي[2]:

- تأخر دخول القطاع الخاص في الاستثمار في المجال الزراعي عنه في القطاعات الأخرى.
- عدم وجود تشريعات مناسبة للاستثمار الزراعي في كثير من الدول العربية حتى ألان.
- يحتاج الاستثمار في الزراعة إلى تكامل في الجوانب الزراعية خاصة في البنية التحتية (السدود القنوات المائية الطرق الخدمات التسويقية) وهذا بالطبع لم يكن ممكنا للقطاع الخاص الدخول فيه مباشرة لان البنية التحتية المذكورة.
- نقص المعلومات أولا مما انعكس سلبا على الاستثمار في هذا القطاع.
- يهتم المستثمرون في المجال الزراعي بنسبة أرباحهم فقط وهذا من حقهم كما يعرف في لغة الاستثمار كما في القطاعات الاستثمارية الأخرى، في حين لا يمكن النظر إلى الزراعة من

[1] فرج عبد العزيز عزت: **مرجع سبق ذكره**، ص133.
[2] إبراهيم أحمد سعيد، مرجع سبق ذكره، ص585.

جهة الربح فقط حيث تدخل عوامل أخرى غير ربحية في النشاط الزراعي كالجوانب البيئية والاجتماعية والحيوية، والتي لا بد من مراعاتها وأخذها في الحسبان.

- تغير مناخ الاستثمار العالمي لأسباب مالية واقتصادية مما اثر بشكل واضح في مدى الاندفاع نحو الاستثمار في المجال الزراعي العربي.

المبحث الرابع: المسارات الرئيسية لمستقبل الأمن الغذائي العربي

تكتسب الدراسات المستقبلية في مجال الغذاء أهمية بالغة بصفتها جزءا من مستقبل الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية لأفراد المجتمع، فضلا عن كونها إحدى ضرورات التنمية المستدامة، ويوثق هذا النوع من الدراسات بالدراسات التكاملية، وتزداد تلك الأهمية عند ارتباطها بإستراتيجية الأمن الغذائي في البلدان العربية، باعتبارها تساعد على استشراف ممكنات ووسائل تعظيم أوضاع الأمن الغذائي، وما يتطلبه ذلك من بنى مؤسسية وتنظيمية تعمل على تحفيز مؤشرات هذا الأمن والارتقاء بمستويات التنمية البشرية، باعتبار أن الغذاء يعد أحد مكوناتها، فضلا أن هذا النمط من الدراسات يستهدف تقليص حالة عدم التأكد واللايقين المعرفي للمصادر المكونة للغذاء.

المطلب الأول: مستقبل الطلب على الغذاء في الدول العربية

تتوقع منظمة الأغذية والزراعة **FAO** وفي تقريرها المشترك مع البنك الدولي، والدعم الدولي للتنمية الدولية عن مستقبل الأمن الغذائي العربي أن تكون المنطقة العربية هي الأكثر عرضة لارتفاع أسعار الأغذية في العالم نتيجة لعدد من العوامل، بالإضافة إلى ذلك هناك أيضا الزيادة السكانية، وما يترتب على ذلك من زيادة في الطلب على الغذاء بمعدلات أكبر من زيادة نمو الغذاء وإمداداته، ضف إلى ذلك تدني نصيب الفرد العربي من المساحات الزراعية والمياه بما يسهم في زيادة الواردات الغذائية المستقبلية، حيث من المتوقع نتيجة لمحدودية الأراضي الزراعية والمياه العذبة العربية تتزايد واردات الغذاء في الدول العربية الأمر الذي يقتضي إعادة استخدام الإمكانات المواردية وفقا للمبادئ الاقتصادية الزراعية المؤدية إلى تعظيم الناتج من الغذاء على الصعيد العربي، ودون ذلك فإن النقص والعجز الغذائيين على صعيد العديد من البلدان العربية ولا سيما البلدان المتوسطة والمنخفضة الدخل سيأخذان في التزايد في المديين المتوسط والبعيد، وأمر من هذا القبيل سيقود إلى قدر كبير من البطالة والفقر، ويرافق اتساع هذه الظواهر تراجع القدرة الشرائية لفئات مجتمعية واسعة، وتنعكس ظواهر من هذا النوع على العديد من المتغيرات المجتمعية في مقدمتها عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي، وتوضح بيانات الجدول التالي توقعات نمو بعض المؤشرات لعام 2030:

الجدول رقم(4-13): توقعات نمو بعض المؤشرات لعام 2030

الدولة	الزيادة المتوقعة في عدد السكان%	النمو المتوقع في الدخل %	نصيب الفرد من المياه (متر مكعب)	الزيادة المتوقعة في واردات الحبوب %
دول الخليج	*105*	*190*	*145*	*89*
مصر	*59*	*168*	*788*	*137*
الصومال	*118*	*167*	*1787*	*48*
السودان	*66*	*254*	*1780*	*-*
العراق	*95*	*24*	*3688*	*48*
الأردن	*74*	*238*	*163*	*61*
لبنان	*30*	*186*	*1259*	*52*
سوريا	*78*	*189*	*1379*	*98*
الجزائر	*47*	*210*	*355*	*18*
ليبيا	*57*	*211*	*103*	*72*
المغرب	*45*	*193*	*921*	*17-*
تونس	*29*	*200*	*455*	*4*
جيبوتي	*68*	*200*	*378*	*69*

المصدر: المجلس الدولي لبحوث سياسات الغذاء 2008، منظمة الأغذية والزراعة 2008.

المطلب الثاني: مستقبل الأمن الغذائي العربي

تحتل الدول العربية صدارة الدول المستوردة للغذاء في العالم وهو ما جعل اقتصادياتها هي الخاسر الأكبر من ارتفاع أسعار الغذاء أثناء الأزمات الغذائية العالمية، وقد حذرت المنظمة العربية للتنمية الزراعية ومنظمة الأغذية والزراعية في مختلف تقاريرها من مغبة استمرار العجز الغذائي العربي وقدمت بعض النصائح حول سبل تحسين الأمن الغذائي العربي موضحة انعكاسات استمرار الاعتماد على العالم الخارجي في توفير الغذاء، حيث أوضحت هذه التقارير بأن أخطار الاعتماد على الغير في الأمن الغذائي غير امن للعديد من الأسباب منها التقلبات السريعة في أسعار الغذاء لعدم مرونة العرض والطلب في السلع الزراعية بسبب الفترات الموسمية والزراعية والزمنية اللازمة للإنتاج الزراعي، أي أن التحول نحو زيادة إنتاج الغذاء يتطلب زمنا يتراوح بين ستة أشهر وسنة بسبب وجود حاصلات شتوية وأخرى صيفية وكلا من هذه الزراعات تتطلب موسم نمو نحو ستة أشهر وبالتالي فإن التحول إلى زيادة إنتاج الغذاء للتغلب على ارتفاع أسعاره قد يتطلب عاما كاملا نكون قد خسرنا خلاله الكثير، وكمثال على ذلك عندما تحدث ارتفاعات كبيرة في أسعار القمح في

بورصات العالم خلال شهور فيفري أو مارس فعلى الدول العربية لكي تزيد إنتاجها من القمح أن تنتظر حتى حلول شهر نوفمبر التالي (موعد زراعة القمح في المنطقة العربية) لزراعته قمح يتم حصاده في شهر ماي وجويلية من العام التالي بما يوضح أن تعديل الزراعات لصالح إنتاج المزيد من الغذاء الذي ارتفعت أسعاره يتطلب مرور عام أو أكثر تكون الأسعار قد تغيرت خلالها أكثر من مرة وبما يوضح أيضا عدم مرونة العرض والطلب على السلع الغذائية بما هو متوافر فقط من الغذاء في الأسواق وليس بما هو مخطط لإنتاجه.

كما يجب عدم إغفال أن أسواق الحبوب العالمية تستقبل قدرا ضئيلا من الإنتاج العالمي لا يزيد في القمح مثلا عن 18 بالمائة من الإنتاج العالمي، وعن 6 بالمائة في الأرز والألبان ومنتجاتها، حيث يتم استهلاك الباقي محليا داخل الدول المنتجة لتلك السلع، وبالتالي فإن أي تغير ضئيل في الطلب سيؤدي إلى تغيرات كبيرة في الأسعار، كما أن الزيادة السكانية في الدول المنتجة قد تقلل من للكميات المعروضة في الأسواق العالمية، ويعمق من هذه المشكلة أن معدلات الزيادة السكانية في الوطن العربي تعد الأعلى عالميا كما سبق وذكرنا، وزيادة نسبة التحضر والتحول من الريف إلى المدينة بما يقلل من القوة العاملة في إنتاج الغذاء ويعمق الفجوة الغذائية، فإذا أضفنا إلى كل ذلك أن تدني الميزانيات المخصصة لدعم البحوث الزراعية لإنتاج السلالات عالية الإنتاجية ، وعد إغفال كذلك قيام بعض الدول المنتجة للغذاء بفرض حظرا على تصدير بعض المنتجات أثناء الأزمات العالمية لتوفيرها محليا لشعوبها وتحجيم زيادة أسعاره، بما يؤدي إلى مخاطر نقص المخزون العالمي من الغذاء الذي يحدث دوريا، وتقلب أسعار العملات عالميا وهذا ما يشجع على تخزين أكبر للغذاء في الدول المستوردة، وبالتالي زيادة تكرار أزمات الغذاء، فإذا ارتبطت كل تلك العوامل السابقة بمحدودية المياه العذبة والأراضي الزراعية في الدول العربية، وكذلك محدودية زيادة إنتاج الحبوب فإن الصورة تكون قد اكتملت بشأن خطورة الفجوة الغذائية العربية وضرورة العمل العاجل على علاجها، وعلى ذلك فإن مستقبل الأمن الغذائي العربي وضرورة اتحاد الأموال البترولية مع الخبرات العلمية والعمالة الزراعية للاستثمار الزراعي يجب أن تكون في قمة أولويات متخذي القرارات في الوطن العربي[1].

إن التطرق إلى مستقبل الأمن الغذائي العربي، يقودنا إلى الاستفادة من تجارب ودروس بعض الدول التي حققت إنجازات غذائية مهمة في فترات تاريخية وجيزة نسبيا، من هذه التجارب نذكر على سبيل المثال[2]:

[1] نادر نور الدين: **مرجع سبق ذكره، ص ص 301، 303.**
[2] الصادق عوض بشير: **مرجع سبق ذكره، ص ص 111، 114.**

1- تعتبر الهند مثال ناجح في تحقيق الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي لأكثر من مليار و 300 مليون نسمة خلال الأربعين سنة الماضية، حيث استطاعت زيادة إنتاج الحبوب من 51 مليون طن سنة 1950، إلى 176 مليون طن عام 1990، والى 206 مليون طن عام 2006، وإلى 298,1 مليون طن عام 2014[1]، وفي السنوات الأخيرة اتجهت للتصدير، ويعزا كل ذلك النجاح لمجموعة من الإجراءات والعوامل أهما:

- تطبيق سياسة تحرير السوق وتقديم الحوافز للقطاع الخاص والتقليل من الدعم الحكومي، لزيادة روح التنافس الحر.
- زيادة الإنتاجية أفقيا وعموديا.
- الاعتماد على البحوث في تطوير أساليب الإنتاج، وطرق الري وتحسين نوعية أصناف المحاصيل الزراعية والإدارة الجيدة للمياه.
- الاعتماد على صغار المزارعين وتحفيزهم لزيادة الإنتاج، من خلال تقديم خدمات الإرشاد والنوعية.

2- النموذج الثاني يتمثل في منطقة جنوب شرق أسيا حيث توجد الدول التي تسمى بالنمور السبعة*، حيث استطاعت تلك الدول أن تحقق الطفرة المعروفة عالميا عن طريق قيام وترسيخ البنيات التحتية الأساسية، وإتباع سياسة الحوافز لتشجيع القطاع الخاص لاقتحام مجالات الإنتاج وزيادة فعالية التسويق الزراعي عن طريق الاهتمام بتثبيت الأسعار، والتوفير الكبير والمتداخل مع المستويات العالية لرؤوس الأموال البشرية، في بيئة تسويقية مستقرة، وقد لعب الدور المنظم والجيد، الإعداد للتدخل الحكومي، الذي تكامل مع الأسواق بدلا من منافستها أو الإحلال محلها، وهي السياسات التي أدت في مجملها إلى ما يعرف بالثورة الخضراء التي حدثت في ستينات القرن الماضي، وما نتج عنها من نجاح باهر، لا تزال تداعياته إلى غاية يومنا هذا، فالحوافز في الأسعار شجعت النمو في الأرياف وزيادة الإنتاج، وهذا بدوره أدى إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات الزراعية، وإلى مزيد من تشغيل العمالة، كما أدى في المحصلة النهائية إلى محاربة البطالة، وخاصة في الأرياف الزراعية، وإلى رفع مستوى المعيشة، وتحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية وتوفير الأمن الغذائي، وأصبحت هذه الأمثلة تجارب يحتدى بها رغم مرور سنوات عديدة عن القيام بها.

[1] قاعدة بيانات البنك الدولي www.data.albankadawli.org/indicator/AG.YLD.KG consulté le (15/05/2016)

* تتمثل هذه الدول في: هونج كونج، سنغافورة، كوريا الجنوبية، تايوان، اندونيسيا، ماليزيا، تايلاند.

3- أما النموذج الثالث فيأتينا من القارة الإفريقية وبالضبط من دولة كينيا، وما لذلك من دلالات للدول العربية، فكينيا تمكنت من تحقيق معدلات غير مسبوقة في إنتاج الحليب بلغت 3 مليون طن (80 بالمائة منها أنتجها صغار المزارعين)، وهذا يعادل ضعف الإنتاج في أي بلد في القارة الإفريقية، ويعزا ذلك النجاح في الإنتاج المحقق إلى ثلاث عوامل أساسية وهي:

- الدور الهام الذي لعبته الأطر القانونية والسياسية خاصة في مجال استصلاح الأراضي.
- الدعم المؤسسي الذي قدمته المؤسسات الممولة من الشعب في مجالات الخدمات للمنجين في القطاع الخاص، والتي استخدمت أحيانا في تغيير الدعم الحكومي وتحويله تدريجيا إلى الجمعيات المنتجة في القطاع الخاص.
- البنيات التحتية القوية للقطاع العام والمتمثلة في مجال التصدير للخارج.

4- النموذج الأخير يتعلق بدولة مالي التي زاد فيها إنتاج الأرز خمسة أضعاف في العشرين سنة الأخيرة حيث بلغ نحو المليون طن عام 2002، مما حقق اكتفاءا ذاتيا من هذه السلعة، ويرجع ذلك أساسا إلى الزيادة في متوسط إنتاج الهكتار الذي قفز من 1,9 طن إلى حوالي 5 طن، كما زادت المساحة المزروعة بنسبة 130 بالمائة وعزا المراقبون هذه التجربة الناجحة إلى عدة أسباب أهمها:

- التدخل المتزايد للقطاع الخاص عن طريق الدور الهام الذي لعبته مجموعات ما يسمى بمستخدمي المياه.
- تحسين وتحرير النظام التسويقي وتطوير دور القطاع الخاص في الإنتاج، عن طريق تشجيع التنوع في الزراعة المروية، وتهيئة الظروف الملائمة للقطاع الخاص ليلعب الدور الرئيسي في الإنتاج.
- زيادة القيمة الشرائية للعملة المحلية التي أدت لزيادة ملحوظة في التنافس في قطاع الزراعة وإنتاج الأرز.

والجدير بالذكر أن هذه التجارب الناجحة في بعض دول أسيا وإفريقيا والتي تقع كل الدول العربية ضمن مجالها الجغرافي، توضح بما لا يدع مجال للشك بأن معركتي الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي العربي يمكن كسبها إذا ما قويت بالإرادة السياسية، وقامت الدول العربية بالتخطيط الجيد لأنظمة الزراعة وتوفير كل الإمكانيات لنجاحها، والتخلص من عقدة الاعتماد على الخارج في استيراد الغذاء الجاهز الصنع.

المطلب الثالث: المقترحات المطروحة لمعالجة مشكلة الأمن الغذائي العربي

تعتبر التنمية الزراعية المستدامة الخيار الاستراتيجي الأول لتحقيق الأمن الغذائي العربي، والذي لا يتأتى إلا من خلال تلبية احتياجات القطاع الزراعي، فالدول العربية تمتلك من المقومات اللازمة لتحقيق تنمية زراعية مستدامة تقود إلى الأمن الغذائي، وإذا توفرت الإرادة السياسية لدى الحكومات والدعم المالي اللازم، ووظفت الخبرات العربية لكان ممكنا تحقيق أمن غذائي عربي، وحتى الاكتفاء الذاتي في العديد من المنتجات الزراعية، ومن أجل تحقيق ذلك سنقدم بعض المقترحات التي نرى أنها قد تساهم في معالجة مشكلة الأمن الغذائي العربي.

أولا: مواجهة مشكلات القطاع الزراعي العربي

في ضل التحديات التي يواجهها القطاع الزراعي العربي ينبغي اتخاذ خطوات جادة وإجراءات عملية مستعجلة بغرض النهوض بالزراعة العربية وحل المشكلات والعقبات التي تواجهها وذلك عن طريق:

1- تحسين نسب الاكتفاء الذاتي من المحاصيل الغذائية الإستراتيجية

ويكون ذلك من خلال زيادة المساحة المزروعة ومن المحاصيل الزراعية وخاصة الإستراتيجية منها كالحبوب والسكر والزيوت النباتية، وزيادة الإنتاجية من خلال التوسع في توفير التقاوى المحسنة بأسعار مناسبة، وتفعيل برامج الإرشاد الزراعي لدعوة المنتجين إلى إتباع المعاملات الزراعية الجيدة، وتقليل الفاقد في المحاصيل الزراعية، بالإضافة إلى توفير مستلزمات الإنتاج الزراعي وبأسعار معقولة.

2- تكثيف الاستثمارات الزراعية

ويكون ذلك من خلال زيادة حصة قطاع الزراعة في الاستثمارات الحكومية في الدول العربية بما يتماشى مع الطاقة الاستيعابية للقطاع، وكذلك مع دوره في الاقتصاد القومي، مع تشجيع القطاع الخاص والأجنبي على الاستثمار الزراعي من خلال الترويج لفرص الاستثمار المتاحة في المجالات المختلفة

3- الاستغلال الأمثل للموارد المائية

تعتبر الموارد المائية أحد أهم معوقات التنمية الزراعية وتحقيق الأمن الغذائي العربي، وعليه يجب:

- ترشيد استخدام المياه والعمل على تجنب الهدر الناجم عن سوء استغلال الموارد الزراعية، وذلك باستخدام الأساليب الحديثة في الري.
- العمل على تحقيق التوازن بين أهداف الأمن المائي والأمن الغذائي، بحيث لا يطغى الهدف الثاني على الأول، مع الحرص على التوفيق بين مصلحة الأجيال الحاضرة والمقبلة.
- تعزيز التعاون العربي في مجال إدارة وتطوير واستغلال الموارد المائية.

ثانيا: العمل على تعزيز التكامل الاقتصادي الزراعي العربي

تبقي جهود التنمية القطرية هشة وغير فعالة رغم أهميتها إن لم تقترن بالجهد الجماعي العربي الذي يفترض أن يؤسس على قاعدة التكامل الزراعي وعليه يجب:

1- يجب أن يأخذ العمل الزراعي العربي المعاصر في الاعتبار نظرية التكامل الاقتصادي، التي تستهدف إزالة القيود وإلغاء التميز في العلاقات الاقتصادية العربية.

2- الاستغلال التكاملي للموارد المتاحة.

3- في مجال السياسات الزراعية، يجب أن يتم العمل بصيغتين، صيغة تنسيقية يتم بموجبها تنسيق السياسات الزراعية المنبثقة عن الخطط التنموية، ويمكن أن تأخذ هذه الصيغة مناحي مختلفة، وصيغة تنفيذية، وهي ترجمة السياسات التي يتم التنسيق فيما بينها إلى برامج ومشروعات قابلة للتنفيذ ذات منافع مشتركة، ويتم أيضا التنسيق بين الإجراءات التنفيذية.

4- العمل على إزالة كافة العقبات والحواجز التي تعترض حرية التجارة وانتقال الأشخاص ورؤوس الأموال.

5- التوسع في إنشاء المشروعات الزراعية المشاركة لسد الفجوة الغذائية وتحقيق الأمن الغذائي.

6- دراسة فكرة إنشاء اتحاد عربي حكومي للاستيراد، ليركز ضمن اهتماماته على الاستيراد الجماعي للسلع الغذائية الإستراتيجية، مما يعطي مركز استيرادي قوي للدول العربية، وقدرة أكبر على التفاوض والحصول على شروط أفضل عند الشراء.

ثالثا: التنسيق والتعاون بين الهيئات والمؤسسات العربية في المجال الزراعي

ويكون ذلك من خلال توزيع المهام والأدوار حسب الاختصاص، وتقسيم العمل بما يزيد من فعالية وكفاءة الأداء بحيث يتم ذلك عن طريق التنسيق بين المنظمات العربية، إضافة إلى التنسيق مع الهيئات والمؤسسات القطرية، إلى جانب المنظمات العالمية والإقليمية.

رابع: التوسع في التصنيع الزراعي والغذائي

لا شك أن النهوض بالتصنيع الزراعي له أثر مضاعف على العديد من القطاعات، حيث يساهم في الارتقاء بالزراعة ورفع القيمة المضافة من المحاصيل الزراعية وعليه يجب:

1- الاهتمام ببرامج التصنيع الزراعي والغذائي، والذي يشجع التوسع في الزراعة التعاقدية (وما تتضمنه من الاتفاق على أسعار للمحاصيل قبل الزراعة والمساعدة في توفير مستلزمات الانتاج والإرشاد الزراعي وكذلك المساعدة في معاملات ما بعد الحصاد)، ويساعد ذلك على خلق فرصا للعمل وتوليد الدخل وخلق قيمة مضافة، ويحقق كذلك تواجدا للسلع طوال العام.

2- الربط بين الاستثمار الزراعي والتصنيع الزراعي وذلك عن طريق طرح مساحات كبيرة للاستصلاح الزراعي لشركات التصنيع الزراعي الجادة، لزراعة ما يلزمها من محاصيل زراعية، وإقامة مصانع زراعية داخل مناطق الاستصلاح الجديدة.

3- تبني إستراتيجية عربية متكاملة للتصنيع الغذائي تهدف إلى التوسع في إنشاء التجمعات الزراعية الصناعية المتكاملة على مستوى الدول العربية، من خلال التعاون العربي سواء التقني أو المالي، مع أهمية الربط بين الأطر التشريعية والمؤسسية المعنية بالزراعة والصناعة والتجارة والاستثمار، وربطها بكل من الجانب الأكاديمي والعملي بهدف تطبيق التكنولوجيا الحديثة لزيادة الإنتاج.

خامسا: التكيف مع المتغيرات الإقليمية والدولية

ويكون ذلك من خلال:

1- تعزيز قدرة المنتج الزراعي العربي ومجتمع رجال الأعمال على التكيف مع المتغيرات من خلال تطوير برامج وعي ومعرفة هذه الفئات بمتطلبات المواءمة مع هذه المتغيرات.

2- استحداث آلية لتنسيق المواقف العربية عند التفاوض حول المصالح العربية وذات العلاقة بالقطاع الزراعي.

3- إعداد دراسات إستشرافية وأخرى لتقييم وتحليل الآثار المترتبة على المتغيرات والاتفاقيات العربية والإقليمية والدولية.

خلاصة الفصل

أصبح التكامل الاقتصادي بين الدول العربية ضرورة قصوى للبدء بالتنمية واستمراريتها واستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة استغلالا أمثلا، وبالمقابل نجد العلاقات الاقتصادية العربية منقسمة ومجزئة، بالإضافة إلى الانقسام السياسي الذي يساهم بشكل كبير في تحديد العلاقات الاقتصادية بين الدول العربية، وبالتالي نجد أن تجارتها تذهب غالبيتها إلى الدول الأجنبية، مما يسئ إلى وضع الاقتصاد العربي أمام الاقتصاد العالمي، ولذلك فإن التكامل الاقتصادي الزراعي العربي هو السبيل الوحيد للتخفيف من مشكلة الأمن الغذائي العربي، حيث يتطلب هذا التكامل التنسيق بين إستراتيجيات وسياسات وخطط وبرامج ومشروعات التنمية الزراعية والاستفادة من مبدأ التخصص وفقا للمزايا النسبية والتنافسية وإقامة المشروعات الزراعية المشتركة في مجال الإنتاج الزراعي والري ومستلزمات الإنتاج والنقل والتخزين والتسويق، وخاصة في ظل حرية وتسهيل التجارة بين الدول العربية في لإطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

إن متغيرات الأوضاع العالمية والأحداث الدولية المتلاحقة، وتسارع الدول الكبرى إلى الدخول في تجمعات اقتصادية تخدم مصالحها الاقتصادية الذاتية أصبح أمرا واقعا، وعليه فإن وطننا العربي أصبح اليوم في أمس الحاجة للإسراع باستكمال حلقات تكامله الاقتصادي، وتجسيد وجود السوق العربية المشتركة على أرض الواقع لمواجهة التكتلات، والكيانات الاقتصادية العالمية الصغيرة، فالقطاع الزراعي العربي نموذج هام وحيوي يبرز أهمية تحقيق التكامل الاقتصادي العربي، ومن ثم تحقيق الأمن الغذائي، فجملة التحديات التي تواجه عملية بناء وتحسين الأمن الغذائي يدعو الدول العربية لتنفيذ خطط طموحة في إطار جهود مشتركة لاستغلال الموارد بشكل تكاملي تحقق أعلى درجات من الاكتفاء الذاتي، وتتلخص أهم النتائج المتوصل إليها من دراستنا لموضوع التكامل الاقتصادي ودوره في تحقيق الأمن الغذائي العربي فيما يلي:

1- بالرغم من توفر مقومات التكامل الاقتصادي بين الدول العربية، وعلى الرغم من المحاولات التي بدلت في إطار العمل العربي الاقتصادي المشترك، فإن تلك المحاولات سرعان ما اصطدمت بمعوقات فرضها الواقع العربي المؤلم، وقرارات اتسم تنفيذها بالتباطؤ الشديد أحيانا وعدم تنفيذها أحيانا أخرى، وحتى اليوم لم تستطع الدول العربية إنشاء كيان اقتصادي موحد أو تكتل اقتصادي عربي على غرار التكتل الاقتصادي الأوروبي، والتكتلات الموجودة بين دول أمريكا الجنوبية أو بين دول شرق آسيا.

2- لقد أخفقت معظم الدول العربية في سياساتها الاقتصادية التي أهملت القطاع الزراعي، وكانت النتيجة اختلال التوازن بين العرض والطلب على المنتجات الزراعية، وقد ترتب على ذلك أن وجدت الدول العربية نفسها أمام خيارين لا ثالث لهما، إما إعادة النظر في سياساتها الاقتصادية والتركيز على الزراعة أولا لتوفير المنتجات الغذائية من مصادر محلية، وإما الاعتماد على الاستيراد في تلبية احتياجات الطلب المحلي المتزايد، وهذا ما تبنته معظم الدول العربية بالرغم من أنه خيار مكلف، أستنزف مواردها من النقد الأجنبي والتي كان يفترض أن توجهها لاستيراد الأصول الرأسمالية.

3- على الرغم من الأهمية الكبرى التي تحتلها الموارد الزراعية في اقتصادات الدول العربية وخاصة الدول غير النفطية، إلا أن نصيب القطاع الزراعي من الاستثمارات الكلية لا يتناسب مع حجم الموارد الزراعية، وقد ترتب على ذلك أن كانت مساهمة الناتج الزراعي العربي في إجمالي الناتج المحلي منخفضة، فالسياسات التنموية التي تم تطبيقها في الدول العربية تميزت بالتحيز ضد القطاع الزراعي، وقد أضرت بالإنتاج الزراعي سواء كان هذا الإنتاج موجه للاستهلاك المحلي أو لغرض التصدير، وقد أدى هذا بدوره إلى إعاقة عملية التنمية الاقتصادية الشاملة في معظم الدول

العربية نظرا لأهمية هذا القطاع، وبالتالي فإن أي تحسن في الإنتاجية الزراعية سيؤدي بدوره إلى زيادة في دخلها القومي، وفي دخل شريحة واسعة من السكان.

4- على الرغم من زيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي على مستوى الوطن العربي من حوالي 2664 دولار عام 2000 إلى أكثر من 8004 دولار عام 2014، إلا أنه لا يزال يمثل إلا نصفه على مستوى العالم، ونفس الشيء ينطبق كذلك على متوسط نصيب الفرد العربي من الناتج الزراعي حيث يلاحظ انخفاضه مقارنة مع باقي دول العالم.

5- تتأثر الكميات المعروضة من الغذاء بالمساحات المتوفرة من الأراضي الزراعية ونوعيتها ومقدرتها على الإنتاج، والملاحظ أن الإنتاج من السلع الزراعية الرئيسية عرف تزايدا في مجموعة الحبوب، وهي أهم المجموعات السلعية وفقا لترتيب الحاجات الأساسية، فقد ارتفع الإنتاج العربي من الحبوب من 52,61 مليون طن عام 2005 إلى 64,1 مليون طن عام 2014، بالمقابل زاد الاستهلاك بنسبة أكبر من زيادة الإنتاج، ويعطي ذلك دلالة على أنه ليس هناك اهتمامات كافية بمسألة سياسات الغذاء، فمتوسط الزيادة السنوية من إنتاج الحبوب في الوطن العربي تعد نسبة متواضعة في إطار مفاهيم النمو الاقتصادي الزراعي مقارنة بنظيرتها من الاستهلاك.

6- اتضح من بيانات الدراسة أن الوطن العربي يعتمد وبشكل مستمر على السوق الدولية في توفير الاحتياجات الغذائية، ففيما يتعلق بالتجارة الزراعية الخارجية فإن قيمة الصادرات الغذائية العربية ارتفعت من 20,6 مليار دولار عام 2011 إلى أكثر من 25,1 مليار دولار عام 2014، بالمقابل ارتفعت قيمة الواردات الغذائية من حوالي 68 مليار دولار عام إلى أكثر من 80,3 مليار دولار عام 2014، وقد أدى ذلك إلى زيادة قيمة العجز (صافي الواردات) من 47,4 مليار دولار عام 2011 إلى أكثر من 55,2 مليار دولار عام 2014، ويرجع ذلك أساسا إلى ارتفاع في الكميات المستوردة من جهة، وإلى ارتفاع أسعار السلع الغذائية في الأسواق الدولية من جهة أخرى.

7- تبين الإحصائيات الموثقة والنتائج المتوصل إليها، على أنه لا توجد دولة عربية واحدة حققت اكتفائيا ذاتيا من السلع الغذائية، ولا تزال تستورد الجزء الأكبر منه من الخارج، وخاصة ما تعلق بالسلع الغذائية التي تعرف انخفاضا شديدا في الاكتفاء الذاتي مثل الحبوب والسكر والزيوت النباتية، في حين استطاعت الدول العربية تحقيق اكتفاءا ذاتي متوسط في بعض المنتجات مثل البقوليات والألبان ومنتجاتها ونفس الشيء بالنسبة للحوم، بالمقابل استطاعت أن تحقق اكتفاءا ذاتيا مرتفعا وصل إلى غاية التصدير خاصة فيما يتعلق بالبطاطس والخضر الفواكه والأسماك.

8- إن الدول العربية وفي ظل أوضاعها الغذائية تقوم بتخصيص كثيرا من مواردها لتوفير احتياجاتها الغذائية من سنة إلى أخرى، ومنحنى الطلب على الموارد الغذائية في ارتفاع مستمر، و ينعكس ذلك في صورة تزايد قيمة الواردات من المنتجات الغذائية، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال التزايد المستمر في قيمة الفجوة الغذائية العربية التي ارتفعت قيمتها من 13,9 مليار دولار عام 2000 إلى أكثر من 34,18 مليار دولار عام 2014، حيث يتطلب مواجهة هذا الوضع القيام بمجموعة من السياسات والإجراءات الفاعلة لبناء منظومة اقتصادية تعالج قصور تنمية الإنتاج الزراعي.

9- بالرغم من امتلاك الوطن العربي لقاعدة موردية ضخمة، فإنه وفي الوقت الذي كان من المفروض أن تساهم تلك الموارد في التخفيف من تفاقم فجوة الغذاء العربية، إلا أن ذلك لم ينعكس على الإنتاج من السلع الزراعية وذلك نظرا لضآلة رقعة الأراضي الزراعية المستغلة، وانخفاض كفاءة أساليب وطرق الري الحديث، واتساع الزراعة المطرية التي تتصف بتذبذب إنتاجها، وضعف استخدام مستلزمات الإنتاج الحديث لتكثيف الإنتاج، وضعف التكنولوجيا المستخدمة في المجال الزراعي.

10- يعد التزايد السكاني المستمر الذي شهدته الدول العربية من المبررات التي تصاغ لمشكلة الغذاء في المنطقة، فقد شهد حجم السكان تسارعا ملحوظا بمعدلات تفوق متوسط معدلات نمو الإنتاج الزراعي، مما أدى إلى اختلالات على مستوى عرض الغذاء والطلب عليه، كما أن هذا التزايد الكمي رافقه كذلك ارتفاعا مستمرا في دخل الفرد العربي، وقد أدى ذلك إلى زيادة الطلب على المنتجات من السلع الغذائية حيث ساهم ذلك كله في تفاقم فجوة الغذاء العربية.

11- فيما يتعلق بتداعيات ارتفاع أسعار الغذاء العالمية، فالملاحظ هو تباين انعكاسات ذلك على الدول العربية لاختلاف الهياكل الاقتصادية، ومستويات دخل الفرد فيها، والأهمية النسبية للقطاع الزراعي، ولكن الجانب المشترك في تلك الانعكاسات أن معظم الدول العربية تعرضت لعجز في ميزانها التجاري، وارتفاع نسبة التضخم، وهذا ما أثر على الأسر والمواطن العربي، حيث يبين ذلك خطورة الاعتماد على الخارج في تأمين حاجة السكان من الغذاء، وما يشكله ذلك من استنزاف للموارد والعملات الأجنبية كذلك.

12- تزايدت أضرار تغيرات المناخ في ظل ازدياد درجات الحرارة في بعض الدول العربية، حيث فاقم ذلك من نقص الموارد المائية والأراضي الزراعية، وتدهور الغطاء النباتي بسبب ظاهرة التصحر، مما ساهم في تراجع الإنتاج، كما يشكل تغير المناخ تهديدا لاستثمارات اقتصادية حيوية في

المناطق المختلفة، وخاصة الساحلية منها، فضلا عن التداعيات الاجتماعية والصحية ونشوء الأزمات السياسية.

13- إن المشروعات المشتركة في مجال الأمن الغذائي التي تم إنشاؤها كانت خالية من الدور التكاملي التي كان عليها أن تلعبه في اقتصادات الدول العربية، لأن إنشاؤها تم بطريقة عشوائية، ودون الارتكاز لأي إستراتيجية بعيدة المدى للتكامل الإنمائي العربي.

14- على الرغم من المحاولات العديدة التي قامت بها الدول العربية لتحسين وضع تجارتها الخارجية البينية، وقيامها بإبرام العديد من اتفاقيات التجارة الحرة، وتسهيل الصادرات والواردات المنظورة بينها عن طريق تخفيض الرسوم الجمركية، والقيود غير الجمركية، وبعد مرور العديد من السنوات على تطبيق اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، إلا أن قيمة التجارة البينية العربية بما في ذلك تجارتها الزراعية البينية لم تزد بالدرجة المستهدفة من تطبيق الاتفاقية، كما أن معدل نمو التجارة البينية الكلية بالمنطقة لا يزال في حدود ضعيفة بالمقارنة بمثيلاتها من التكتلات الاقتصادية الدولية.

15- توجد هناك إمكانيات تكامل بين الدول العربية في مجال إنتاج العديد من المنتجات الغذائية الزراعية وعلى رأسها الحبوب، وذلك من خلال محاولة زيادة الكفاءة من جهة، والوصول إلى المستويات التي بلغتها بعض الدول العربية المقدمة في مجال متوسط الإنتاجية وخاصة مصر من جهة أخرى، فمحددات التكامل واسعة بين الدول العربية على اعتبار أن معظمها يعتمد اعتمادا شبه كامل على الاستيراد، ومن ثم فإن تحويل التجارة أقرب ما يكون من فرص خلق التجارة بين مختلف الدول والتكتلات من جانب والدول العربية من جانب آخر، وعليه فإن الدول العربية مطالبة بمحاولة استخدام الموارد الزراعية المتاحة في بعض الدول وعلى رأسها مصر السودان الجزائر، العراق لتحقيق إمكانيات التكامل الزراعي.

16- يعتبر التكامل الاقتصادي الزراعي بين الدول العربية أحد الأدوات الرئيسية في تعزيز منظومة الأمن الغذائي العربي، وخصوصا بالنسبة للدول المحدودة الموارد الطبيعية والمالية، وهذا ما يستدعي تعزيز العمل العربي المشترك لتحقيق الأمن الغذائي، وهذا في ظل نقص المعروض من المنتجات الغذائية عالميا وارتفاع أسعارها، الأمر الذي شكل خللا في القدرة الاقتصادية للدول العربية في تحقيق أمنها الغذائي.

التوصيات

على ضوء النتائج التي تم التوصل إليها خلال دراستنا هذه، وبغرض تعزيز العمل الاقتصادي العربي المشترك في ظل التحديات الدولية الراهنة، وتحقيقا للأمن الغذائي العربي فإن الدراسة توصي بما يلي:

1- أصبح التكامل الاقتصادي أمرا ضروريا لخدمة الأمن القومي العربي، وهذا ما تفرضه الأوضاع الدولية والأحداث العالمية الجديدة، بحيث يجب أن يعزز التكامل الاقتصادي العربي ودون الإبطاء بما يتناسب مع البنيان الاقتصادي والظروف السياسية والتشريعية لكل دولة عربية، وهذا للاستفادة من مزايا التكامل الاقتصادي.

2- مراعاة التطورات الاقتصادية الدولية ومحاولة التكيف معها في حدود عدم الإضرار بتدفقات الغذاء محليا أو عالميا، والمؤدية إلى تعظيم أوضاع الأمن الغذائي العربي، وفي حالة تأكد التوقعات التي تكون في غير صالح الأمن الغذائي العربي، فإن التحوط اتجاه تلك المتغيرات يعد مسالة أساسية، ولا سيما من خلال تفعيل الاستراتيجيات المحلية والإقليمية لمواجهة المخاطر الغذائية

3- نتيجة لما يعانيه الاقتصاد العربي من اختلال هيكلي يتمثل في اعتماده على كل من القطاع الاستخراجي وقطاع الخدمات وإهماله للقطاع الزراعي، فإن تحقيق التنمية الشاملة يتطلب تبني إستراتيجية واضحة تعتمد على إعادة توجيه الاقتصاد العربي من خلال تنويع الإنتاج ومن ثم الصادرات، وهذا تحقيقا لأهداف إستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك.

4- مراجعة السياسات الاقتصادية الزراعية والتدقيق فيها على صعيد البلدان والأقاليم العربية لإعادة هيكلتها، وفقا للإصلاحات الاقتصادية التي تتوافق مع مناخ العصر والبيئة الراهنة والملائمة لتحقيق مستويات مرضية من إمدادات الغذاء.

5- التنسيق بين الاقتصادات الزراعية العربية على الصعيد الإقليمي، وذلك وفقا للميزة النسبية والمكانية للإنتاج الغذائي، التي تقود إلى الصيغ التكاملية التي تتمتع بها الأقاليم العربية، بحيث يمكن أن يكون التنسيق بين الأقاليم وفقا لإستراتيجية الأمن الغذائي، ولا سيما في المشاريع الغذائية الكبرى التي تعد محدودية السوق الإقليمية غير مناسبة لجدواها الاقتصادية.

6- العمل على زيادة الإنتاج الزراعي الحالي وذلك من خلال التوسع الأفقي عن طريق زيادة المساحات المزروعة، وزيادة الاهتمام بالتوسع الرأسي، أي زيادة إنتاجية الوحدة من الأرض والمياه والعمل ورأس المال من خلال تطوير مراكز البحوث الزراعية والمعاهد المتخصصة في استنباط الأصناف النباتية الجديدة عالية الإنتاجية والجودة، وذات الاحتياجات المائية الأقل.

7- حصر الموارد والطاقات المتاحة في كل دولة وفقا لأسس ومعايير موحدة بين الدول العربية، والعمل على إنشاء شبكة معلومات زراعية على المستوى القومي، وهذا بغرض التوظيف الأمثل للموارد الزراعية النسبية، باعتبار أن بعض الدول العربية لها ميزة نسبية في إنتاج منتجات دون غيرها، فالسودان مثلا له ميزة نسبية في إنتاج اللحوم، واليمن وعمان وموريتانيا لها ميزة نسبية في إنتاج الأسماك، وسوريا والمغرب لها ميزة في إنتاج الفواكه.

8- تعزيز قدرات الاستحواذ على التكنولوجيا الزراعية عن طريق الاهتمام بالتقدم العلمي وما يفتحه من آفاق واسعة لتطوير الأساليب الزراعية المتبعة في إنتاج المحاصيل، من أجل تحقيق مسارات متسارعة لتنمية الغذاء.

9- يعتبر تحسين أداء القطاع الزراعي ورفع الإنتاجية الزراعية هدفا استراتيجيا لتحقيق العمل على زيادة جذب الاستثمارات العربية في مجال الإنتاج الزراعي، وخاصة في مجال الإنتاج النباتي، مما يؤدي إلى زيادة توفير السلع التي تتميز بانخفاض نسبة الاكتفاء الذاتي لها لضمان حصول المستهلك النهائي على السلع بالسعر العادل والجودة المناسبة.

10- دراسة حالة الأسواق العالمية وتتبعها باستخدام الأساليب العلمية والفنية من أجل تنظيم عمليات الاستيراد والجهات التي تستورد السلع الغذائية منها، وتوجيه القطاع الخاص والعام إلى أفضل الأسواق التي يمكن شراء السلع الغذائية منها، والتوقيت المناسب للاستيراد طبقا للأساليب الاقتصادية والتجارية في نطاق الاتفاقات التجارية التي تعدها الدولة إعدادا سليما.

11- إتباع سياسة الشراء المشتركة للغذاء للحصول على أفضل الأسعار، وإنشاء تكتلات للتفاوض مع المنتجين الرئيسيين للمواد الغذائية الأساسية، بهدف الحصول على ميزات سعرية وضمانات الإمداد.

12- العمل على تشكيل منظمات إقليمية تعمل على إيجاد منظومات تعنى بتنسيق الموارد الزراعية وإدارتها وتطويرها، وتوسيع قاعدة المعرفة والمعلوماتية التي تعد الأساس الذي تستند إليه قرارات المنتجين في الاستغلال التكاملي للموارد الزراعية الإقليمية، وتبني سياسات اقتصادية زراعية تكاملية على الصعيد الإقليمي، ويكون ذلك وفقا للميزة النسبية في إنتاج الغذاء.

13- العمل على تكثيف التجارة البينية العربية وخاصة في المنتجات الزراعية، وتطوير التعاون بين الدول العربية لينتقل من منطقة تجارة حرة إلى اتحاد جمركي، ومن إلى سوق عربية مشتركة،

وكذلك وضع أسس لعلاج أهم أسباب تدني حجم التجارة العربية البينية، وزيادة فاعلية الاتفاقات الثنائية الزراعية لمواجهة التكتلات الاقتصادية العالمية.

14- إزالة المعوقات التنظيمية والإدارية التي تحد من تدفقات الاستثمار الزراعي العربي البيني، ومراجعة التشريعات والقوانين التي تحكم هذه التدفقات، واستكمال الاتفاقيات حول الإجراءات المتعلقة بتفعيل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والتطبيق الكامل للاتفاقات التي تم التوصل إليها.

15- توجيه الإنفاق الاستهلاكي نحو مستويات مناسبة دون المغالاة والتطرف في الإنفاق الغذائي، وتوعية المستهلكين (خاصة في دول الخليج العربي) إلى تغيير نمط الاستهلاك الغذائي، بما يتلاءم مع وضع السوق.

16- ضرورة تحقيق وضع أفضل للأمن الغذائي العربي، ويتطلب ذلك تعزيز القدرة العربية عن طريق التكامل والتنسيق بين السياسات التنموية، خاصة في الميدان الزراعي، وعبر تعزيز التعاون والتنسيق بين مؤسسات البحوث الزراعية وتوظيفها لصالح التنمية الزراعية العربية، حيث تهدف السياسات الزراعية إلى تشجيع زيادة الإنتاج لتحقيق الأمن الغذائي بتضييق الهوة بين العرض والطلب.

17- يتطلب تحقيق الأهداف المرجوة من إستراتيجية الأمن الغذائي العربي، الإدارة المحكمة لعملية التنمية الزراعية على المستويين القطري والقومي عن طريق التنسيق بين السياسات الاقتصادية وتنشيط العمل الاقتصادي العربي المشترك خاصة في الميدان الزراعي، وخلق سوق عربية مشتركة لمواجهة التكتلات الخارجية الضخمة من خلال كيان اقتصادي عربي قوي.

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
(1-2)	الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية خلال الفترة 2005-2014	79
(2-2)	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية للفترة 2013-2014	80
(3-2)	الناتج الزراعي في الدول العربية للفترة 2004-2014	82
(4-2)	مساهمة الدول العربية في الناتج الزراعي الإجمالي عام 2014	82
(5-2)	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية	83
(6-2)	متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي في الدول العربية	84
(7-2)	المساحة المزروعة من محصول القمح خلال الفترة 2006-2013	86
(8-2)	إنتاج القمح في الوطن العربي	87
(9-2)	المساحة المزروعة والإنتاج من البذور الزيتية خلال الفترة 2006-2014	92
(10-2)	إنتاج الأسماك في الدول العربية خلال الفترة 2010-2011	98
(1-3)	قيمة وكمية واردات الدول العربية من الحبوب خلال الفترة 2002-2014	115
(2-3)	معدلات الاكتفاء الذاتي لمجموعة الحبوب خلال الفترة 2010- 2014	129
(3-3)	الاكتفاء الذاتي من السكر في الدول العربية خلال الفترة 2010- 2014	131
(4-3)	الاكتفاء الذاتي من الزيوت النباتية خلال الفترة 2010- 2014	131
(5-3)	معدل الاكتفاء الذاتي للدول العربية من البقوليات خلال الفترة 2010-2014	132
(6-3)	معدل الاكتفاء الذاتي من اللحوم الحمراء والبيضاء خلال الفترة 2010-2014	132
(7-3)	معدل الاكتفاء الذاتي من الألبان ومنتجاتها خلال الفترة 2010-2014	133
(8-3)	السلع الغذائية عالية الاكتفاء الذاتي ومعدلاتها خلال الفترة 2010-2014	134
(9-3)	حجم المخزونات من السلع الإستراتيجية	136
(10-3)	قيمة الفجوة الغذائية العربية خلال الفترة 2004- 2014	137
(11-3)	مساهمة الدول العربية في إجمالي قيمة الفجوة الغذائية العربية	138
(12-3)	الإنتاج العربي من الحبوب خلال الفترة 2005- 2014	140
(13-3)	المتاح من الاستهلاك من الحبوب خلال الفترة 2005- 2014	140
(14-3)	كمية العجز من الحبوب في الدول العربية	141
(15-3)	قيمة الفجوة الغذائية من الحبوب	141
(16-3)	تطور الفجوة العربية من مجموعة اللحوم	142
(17-3)	الفجوة العربية من الزيوت النباتية	143
(18-3)	الفجوة العربية من الألبان ومنتجاتها	144
(19-3)	استخدام الأراضي في الوطن العربي	148
(20-3)	الموارد المائية المتاحة في الدول العربية حسب مصادرها سنة 2011	152
(21-3)	القوى العالمية في قطاع الزراعة حسب مجموعات الدول لسنة 2011	155
(22-3)	مؤشر تميز وكفاءة مراكز البحوث والتطوير العربي لسنة 2008	158
(23-3)	معدلات التخفيض الجمركي للمنتجات الزراعية وفقا لجولة أورجواي	168

(24-3)	تطور مؤشر سعر الغذاء العالمي خلال الفترة 2004– 2014	171
(25-3)	متوسط أسعار سلة الأوبك خلال الفترة 2004- 2014	176
(26-3)	إجمالي سكان الدول العربية خلال الفترة 2004- 2014	178
(1-4)	المشروعات المنفذة والجاري تنفيذها في إطار إستراتيجية الأمن الغذائي العربي للفترة 2011-2016	201
(2-4)	تطور التجارة العربية البينية خلال الفترة 1998- 2004	203
(3-4)	مساهمة التجارة العربية البينية في تجارتها الإجمالية (1998- 2004)	204
(4-4)	قيمة التجارة العربية البينية خلال الفترة 2005- 2014	205
(5-4)	متوسط قيمة التجارة العربية الكلية والبينية من الحبوب للفترة 2011-2014	206
(6-4)	متوسط قيمة التجارة العربية الكلية والبينية من اللحوم والألبان للفترة 2011-2014	207
(7-4)	التجارة العربية الكلية والبينية من البذور الزيتية والنباتية 2011- 2014	208
(8-4)	التجارة العربية الكلية والبينية من الفواكه خلال الفترة 2011- 2014	210
(9-4)	التجارة العربية الكلية والبينية من السكر خلال الفترة 2011- 2014	211
(10-4)	التجارة العربية الكلية والبينية من الخضر والدرنيات للفترة 2011-2014	212
(11-4)	التجارة العربية الكلية والبينية من البقوليات خلال الفترة 2011- 2014	213
(12-4)	فرص التكامل من السلع الزراعية في الدول العربية	215
(13-4)	توقعات نمو بعض المؤشرات لعام 2030	230

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
(1-2)	مساهمة الدول العربية في إنتاج القمح عام 2014	88
(2-2)	مساهمة الدول العربية في إنتاج الشعير عام 2014	89
(1-3)	مساهمة الدول العربية في الفجوة الغذائية عام 2014	139
(2-3)	مساهمة المجموعات السلعية في قيمة الفجوة الغذائية العربية لسنة 2013	145
(3-3)	انعكاسات اتفاقية أورجواي على الأمن الغذائي العربي	169
(4-3)	التغيرات المناخية والأمن الغذائي	181

أولا: المراجع باللغة العربية

الكتب

1- إبراهيم العيسوى: **الجات وأخواتها- النظام الجديد للتجارة الدولية ومستقبل التنمية العربية،** مركز الدراسات العربية، بيروت 1995.

2- أحمد أبو اليزيد الرسول: **السياسات الاقتصادية الزراعية رؤى معاصرة،** مكتبة بستان المعرفة، مصر، 2014.

3- أحمد رمضان نعمة الله وآخرون: **اقتصاديات الموارد البيئية،** الدار الجامعية، الإسكندرية 2007.

4- أحمد سفر قاض: **التعاون المصرفي العربي- التوسع والتكامل،** المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، 2008.

5- أحمد يوسف الشحات: **مقدمة لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية،** دار المريخ، السعودية، 2006.

6- أسامة عبد الرحمن: **علاقة الأمن الغذائي والمائي بالأمن القومي،** دار الكتب والوثائق القومية، مصر، 2011.

7- إسماعيل معراف: **التكتلات الاقتصادية، الطبعة الثانية،** ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2014.

8- إيمان ناصف عطية: **مبادئ الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة،** مصر، 2008.

9- إيمان ناصف عطية: **اقتصاديات الموارد البيئية،** دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2007.

10- تركي فيصل الرشيد: **إستراتيجية التنمية الزراعية – التجربة السسعودية،** ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2012.

11- السيد متولي عبد القادر: **الاقتصاد الدولي (النظرية والسياسات)،** ط1، دار الفكر، الأردن، 2011.

12- الصادق عوض بشير: **تحديات الأمن الغذائي العربي،** الطبعة الأولى، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، 2009.

13- جمال عبد الناصر مانع: **اتحاد المغرب العربي،** دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004.

14- حمد بن محمد آل الشيخ: **اقتصاديات الموارد الطبيعية والبيئية،** العبيكات للنشر، السعودية، 2007.

15- حميد الجميلي: **المشهد الاقتصادي العربي الراهن واستشراف خيارات السيطرة على المستقبل،** الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2013.

16- دعد رفيق دلال: **اقتصاديات الوطن العربي**، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.

17- رانيا محمود عبد العزيز عمارة: **تحرير التجارة الدولية وفقا لاتفاقية الجات**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007.

18- رحمن حسن الموسوي: **الاقتصاد الزراعي**، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.

19- سالم توفيق النجفي: **سياسات الأمن الغذائي العربي- حالة الركود في اقتصاد عالمي متغير**، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2013.

20- سامي خليل: **الاقتصادي الدولي- نظرية التجارة الدولية**، دار النهضة العربية، مصر، 2007.

21- سليمان المندري: **السوق العربية المشتركة في عصر العولمة**، الطبعة الثانية، مكتبة مدبولي، مصر، 2004.

22- سماح سيد أحمد، إبراهيم نصر الدين: **اثر اتفاقيات الجات على تجارة السلع الزراعية الإفريقية**، معهد البحوث والدراسات الإفريقية مصر، 2012

23- سمير محمد عبد العزيز: **عالمية تجارة القرن الحادي والعشرين**، المكتب العربي الحديث، ط2 الإسكندرية، مصر، 2006.

24- سمير محمد السيد، محمد البنا: **الاتجاهات الحديثة في السياسات التجارية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2005.

25- صبيحة بخوش: **اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية**، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.

26- طاعن زايد: **سد الفجوة الغذائية عن طريق استغلال المارد الزراعية في السودان**، الاتحاد العربي لحماية حقوق الملكية الفكرية، 2015.

27- طلعت زايد: **الأمن الغذائي العربي والملكية الفكرية**، الاتحاد العربي لحقوق الملكية الفكرية، مصر، 2010.

28- عادل يوسف عوض، محمد مدحت مصطفى: **الاقتصاد الزراعي**، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2011.

29- عبد القادر رزيق الخادمي: **التكامل الاقتصادي العربي في مواجهة جدلية الإنتاج والتبادل**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009.

30- عبد المطلب عبد الحميد: **السوق العربية المشتركة: الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة**، ط1، مجموعة النيل العربية، القاهرة 2003.

31- عبد المطلب عبد الحميد: **المنظور الاستراتيجي للتحولات الاقتصادية للقرن الحادي والعشرين**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009.

32- عبد المطلب عبد المجيد: **الجات واليات منظمة التجارة العالمية**، الدار الجامعية، 2005.

33- عبد الهادي عبد القادر السويفي: **التجارة الخارجية** ، منشورات كلية التجارة، جامعة أسيوط، القاهرة، 2007.

34- عبد الهادي عبد القادر السويفي: **قراءات في اقتصاديات الوطن العربي**، ط2، مصر، .

35- عصام عمر مندو: **التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتغيير الهيكلي في الدول العربية**، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2011.

36- على عبد الفتاح ابو شرار: **الاقتصاد الدولي- نظريات وسياسات**، ط1، دار المسيرة، عمان، 2007.

37- عمر بن فيحان المرزوقي: **التبعية الاقتصادية في الدول العربية وعلاجه في الاقتصاد الإسلامي**، مكتبة الرشد ناشرون، السعودية، 2005.

38- فؤاد أبو سيت: **التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة**، الدار المصرية اللبنانية، دون ذكر سنة النشر.

39- فليح حسن خلف: **اقتصاديات الوطن العربي**، ط1، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2004،

40- فليح خلف: **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط1، 2006.

41- قاسم صبحي: **واقع الأمن الغذائي العربي**، د ت الإمارات، 2010.

42- كامل بكري: **الاقتصاد الدولي – التجارة والتمويل**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 20003.

43- محمد الوادي وآخرون: **الأساس في علم الاقتصاد**، دار اليازوري، الأردن، 2007.

44- محمد طاقة: **أساسيات علم الاقتصاد**، إسراء للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2008.

45- محمد عبيد محمد: **الاتفاقيات الزراعية لمنظمة التجارة العالمية وانعكاساتها على البلدان العربية والإسلامية**، مركز زايد العالمي للتنسيق والمتابعة، الإمارات العربية المتحدة، 2003.

46- محمد على المقبلي: **سياسات وبرامج الإصلاحات الاقتصادية وأثارها على القطاع الزراعي في الدول النامية**، الطبعة الأولى،غيداء للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.

47- محمد علي داهش: **دراسات في الحركة الوطنية والاتجاهات الوحدوية في المغرب العربي**، منشورات اتحاد كتاب العرب، سوريا، 2004.

48- محمد فوزي أبو السعود وآخرون: **اقتصاديات الموارد والبيئة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006.

49- محمد محمود الإمام: **التكامل الاقتصادي الإقليمي بين النظرية والتطبيق**، معهد البحوث والدراسات العربية، مصر، 2000.

50- محمد محمود الإمام: **العمل الاقتصادي العربي المشترك**، معهد البحوث والدراسات العربية، 2001.

51- محمد محمود الإمام: **تطور الأطر المؤسسية للاتحاد الأوروبي**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 1996.

52- محمد مدجت مصطفى: **الموارد الاقتصادية الزراعية" الأرض والمياه"**، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2011.

53- محمود الأشرم: **اقتصاديات المياه في الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2011.

54- مصطفى احمد فريد: **الاقتصاد الدولي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1999.

55- مصطفى الفيلالي: **المغرب العربي الكبير نداء المستقبل**، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2005.

56- معن خالد القضاة: **الأمن الاقتصادي من منظور إسلامي، عالم الكتب الحديث**، الأردن، 2011.

57- منصور حمدي أبو علي: **الجغرافيا الزراعية**، ط1، دار وائل للنشر، الأردن، 2014.

58- منى رحمة: **السياسات الزراعية في البلدان العربية**، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2000.

59- نزيه عبد المقصود مبروك: **التكامل الاقتصادي وتحديات العولمة مع رؤية إسلامية**، ط1، دار الفكر الجامعي، 2006.

60- هشام محمود الاقداحي: **العلاقات الاقتصادية الدولية**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2009.

المجلات

61- إبراهيم أحمد سعيد: **أهمية الاستثمار في الأمن الغذائي العربي**، مجلة جامعة دمشق، المجلد 27، العدد 4، 2011.

62- أحمد السيد النجار: **الفجوة الغذائية العربية بين ضعف الإدارة وغياب التكامل وإمكانية المراجعة**، ملف الأهرام الاستراتيجي، مؤسسة الأهرام، مصر، 2015.

63- أحمد دبيش: **مقومات ومعوقات التكامل الاقتصادي المغاربي**، مجلة دراسات اقتصادية، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005.

64- أحمد صديقي: **مشروع العملة الموحدة لدول مجلس التعاون الخليجي**، مجلة الباحث، العدد09، 2011.

65- أحمد لحساسنة، عبد الواحد غردة: **دور السوق العربية المشتركة في معالجة الأمن الغذائي العربي**، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الوادي، العدد 2، 2012.

66- آمنة عبد الله الحسون: **أثر المديونية الخارجية في قيمة الموازين السلعية للحبوب في بلدان مختارة**، مجلة الرافدين، جامعة الموصل، المجلد 32العدد 100، 2010.

67- تقي عبد السلام: **مستقبل التجارة العربية البينية في ظل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعية، العدد 28، العراق، 2011.

68- ثناء أبا زيد، إياد بدر زيتي: **الفجوة الغذائية من الحبوب في ظل تقلبات أسعار الغذاء العالمية بين عامي (2000- 2008)**، مجلة جامعة شرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد32، العجج4، دمشق،2010.

69- جميلة الجوزي: **التكامل الاقتصادي العربي واقع وآفاق**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 5، الجزائر.

70- جميلة الحوزي: **دور الإبداع التكنولوجي في تعزيز القدرة التنافسية للدول العربية**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 11، 2011.

71- حبيب محمود: **منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وآفاق التكامل الاقتصادي**، مجلة جامعة دمشق، المجلد 16، العدد2، سوريا، 2000.

71- حسين عبد المطلب الأسرح: **سياسات تفعيل الاتحاد الجمركي العربي**، مجلة شؤون اجتماعية، العدد 100، مصر، 2008.

72- ديب وسوسي: **دراسة تطور استهلاك القمح في سوريا**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الزراعية، المجلد 20، العدد الأول، 2004.

73- دينا جلال: **إنتاج الوقود الحيوي في إطار الاقتصاد العالمي**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 63، 2013.

74- رقية خلف حمد الجبوري: **السياسات الزراعية العربية وأثرها على الأمن الغذائي في بعض الدول العربية**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد57،مصر، 2012.

75- روبرت لوني: **التوجه الحذر لمجلس التعاون الخليجي نحو التكامل الاقتصادي**، مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية، 2004.

76- رياض نواي: **الفجوة الغذائية في الدول العربية**، مجلة الدراسات الدولية، العدد 24، السعودية، أكتوبر 2009.

77- زهية لموشي: **منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى كآلية لتفعيل التكامل الاقتصادي العربي**، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 33، المجلد9، الجزائر2013.

78- سالم توفيق النجفي: **أوضاع الأمن الغذائي في البلدان النامية، مجلة تنمية الرافدين**، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق، 2007.

79- سالم توفيق النجفي: **سياسات الأمن الغذائي العربي**، مجلة المستقبل العربي، العدد416، بيروت، أكتوبر 2013.

80- سلاطنية بلقاسم: **معالجة تصورية لمفهوم الأمن الغذائي وأبعاده**، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة بسكرة، العدد 05، جوان 2009.

81- سلوى فؤاد صابر: **تأثير المشكلة الغذائية على الأمن الغذائي في مصر**، مجلة مركز عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، العدد 46، القاهرة،2012.

82- سليمان أحمد الخلف: **اقتصاديات القمح والأمن الغذائي**، مجلة التقدم العلمي، العدد73، الكويت، أوت 2011.

83- طارق علي ديب: **دراسة تطور استهلاك القمح في الجمهورية العربية السورية**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الزراعية، المجلد 20، العدد20، 2004.

84- طاهر هارون: **مبررات اتحاد المغرب العربي وتحديات العولمة**، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باتنة ، العدد6، 2002.

85- عاكف الزغبي: **كيف يمكن تصحيح الخلل الزراعي**، المجلة الثقافية، العدد 69، الأردن، 2007.

86- عامر أحمد: **محاولة نمدجة وتقدير حجم الفجوة في الجزائر**، مجلة الباحث، العدد 8، الجزائر، 2010.

87- عباس احمد الباز: **وسائل تحقيق الأمن الغذائي والمائي من منظور إسلامي**، مؤتة للبحوث والدراسات، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد28، العدد6، الأردن 2013.

88- عباس بلفاطمي: **تحديات الاندماج الاقتصادي الخليجي**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد5.

89- عباس بلفاطمي: **هل يشكل مجلس التعاون لدول الخليج العربية منطقة عملة مثلى**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 10، 2011.

90- عبد العزيز شرابي: **فرص تجسيد اتحاد المغرب العربي في ظل التحولات العالمية الراهنة،** مجلة العلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة، العدد 10، 1998.

91- عبد الباري شوشان الزني: **التجارة البينية لدول اتحاد المغرب العربي،** مجلة الجامعة المغاربية، العدد 5، ليبيا، 2008.

92- عبد الله على مضحي وآخرون: **الاكتفاء الذاتي والعجز الغذائي لمحاصيل الحبوب الرئيسية في بعض الأقطار العربية للمدة 2005- 2015،** مجلة العلوم الزراعية العربية، العدد 43، 2012.

93- عدنان حميدان: **الأمن المائي العربي ومسألة المياه في الوطن العربي،** مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد22، العدد2، 2006.

94- على موفق: **سياسة التجديد الريفي ومستقبل الأمن الغذائي في الجزائر،** المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، العدد4، مصر، 2012.

95- عماد محمد عبد الرحمن: **سياسات دعم أسعار محصول الحنطة وتأثيرها على المساحة المزروعة في العراق،** مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 5، العدد 10، العراق، 2013.

96- عوني يعقوب طعيمة: **الموارد الزراعية المتاحة في الوطن العربي،** مجلة الاستثمار الزراعي، الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي، العدد 6، 2008.

97- الفاتح محمد عثمان مختار: **التكامل الاقتصادي وانعكاساته على الدول العربية،** مجلة الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا، المجلد الخامس، العدد 12، 2014.

98- فيفي محمد إبراهيم طريح: **أثر تسهيلات التجارة في التجارة البينية لدول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى،** مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 57، 2012.

99- محمد لمين لعجال: **معوقات التكامل في إطار الاتحاد المغاربي وسبل تتجاوز ذلك،** مجلة المفكر، العدد 5.

100- محمد أمين لزعر: **التنمية في القطاع الزراعي والأمن الغذائي العربي،** مجلة جسر التنمية، العدد12، ج121، الكويت، 2015.

101- محمد سمير مصطفى: **الأمن الغذائي العربي والأزمة الغذائية خسائر الواقع وحلول المستقبل،** مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 52، مصر، 2010.

102- محمد شايب، نعيمة بارك: **الأمن الغذائي وإشكالية ارتفاع قائمة أسعار الغذاء عالميا،** مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 65، 2014.

103- محمد هامد الزهار: **اتفاق الزراعة المنبثق عن منظمة التجارة العالمية**، المجلة المصرية للدراسات التجارية، العدد 02، مصر، 2010.

104- محمود جاسم محمد: **انعكاسات تنفيذ منطقة التجارة العربية الكبرى على التجارة البينية**، مجلة الاقتصادي الخليجي، العدد 20، 2011.

105- محمود حسن: **السياسات الزراعية لكل من الدول المتقدمة والدول النامية وأثرها على التجارة الدولية**، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، مصر، 2002.

106- مروان الباروكي: **دراسة قياسية لأثر عوامل التوسع الأفقي والرأسي لأعداد البقر في تطوير إنتاج الحليب في سوريا**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الزراعية، المجلد 28، العدد1، 2012.

107- مصعب عبد القادر وداعة الله: **الإبعاد السياسية لأزمات الغذاء في العالم النامي**، مجلة الراصد، مركز الراصد للدراسات السياسية والإستراتيجية،العدد6، السودان، 2009،

108- مطاي عبد القادر: **الأمن الغذائي في الوطن العربي- الأوضاع والحلول**، مجلة دراسات اقتصادية، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، العدد20، الجزائر، 2012.

109- نادر نور الدين: **الإنتاج العالمي من الحاصلات المحورة وراثيا**، مكتبة جزيرة الورد، القاهرة، 2011.

110- ناهد عبد اللطيف محسن: **مؤشرات التبعية الغذائية**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد34، المجلد13، مصر، 2005.

111- نزار قنوع: **واقع وملامح الفجوة الغذائية في سوريا**، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد 33، العدد1، سوريا، 2011.

112- نيفين محمد طريح: **ضوابط الدعم الزراعي في إطار منظمة التجارة العالمية**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 66، 2014.

113- وصفي العدوان، بثينة المحتسب: **أثر تقويم أسعار المنتجات الزراعية في كميات الخضروات وخدمة القروض الزراعية**، مجلة العلوم الإدارية، المجلد 36، العدد2، 2009.

الملتقيات والمؤتمرات

114- أحمد محمد فراج قاسم وآخرون: **قياس أثر التكامل الاقتصادي على التجارة العربية الزراعية البينية**، مؤتمر التكامل الزراعي العربي، مؤتمر التكامل الاقتصادي الزراعي العربي، المنعقد يومي 11-12 نوفمبر 2015، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي، مصر.

115- باشي أحمد: **مقومات ومعوقات التكامل الاقتصادي العربي،** ملتقى التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية، جامعة سطيف، 8-9 ماي 2004.

116- بوعشة مبارك، قيطوني إيمان: **تحقيق الأمن الغذائي عن طريق بعض السياسات الزراعية والغذائية ونجاع الزراعة العضوية في الوطن العربي،** الملتقى الدولي السادس حول إستراتيجية الأمن الغذائي بالعالم العربي المنعقد يومي 7/ 8 ديسمبر 2011، جامعة سكيكدة.

117- تسعديت بوسبعين**: أثر التغيرات المناخية على الاقتصاد والتنمية المستدامة مع الإشارة إلى حالة الجزائر،** ملتقى البيئة والتنمية المستدامة، جامعة البويرة.

118- جمال محمد صيام، شريف محمد سمير: **أثر التغيرات المناخية على وضع الزراعة والغذاء في مصر،** مؤتمر التغيرات المناخية وأثارها على مصر، مركز شركاء التنمية للبحوث والاستشارات والتدريب المنعقد خلال الفترة 2- 3 نوفمبر 2009، مصر.

119- حسين عبد المطلب الأسرج: **تفعيل دور المشروعات الاقتصادية المشتركة في تحقيق الأمن الغذائي العربي،** مؤتمر دولي حول دور المشروعات المشتركة في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي، جامعة الدلتا للعلوم والتكنولوجيا، 5- 6 نوفمبر 2012.

120- حمد الشكري: **تجربة التكامل الاقتصادي لدول اتحاد المغرب العربي،** المؤتمر المصرفي العربي السنوي، رؤية عربية للقمة الاقتصادية، قطر، 7- 8 نوفمبر 2007.

121- رابح خوشي: **اتحاد المغرب العربي بين ضرورة ومعوقات التكامل الاقتصادي،** ملتقى دولي حول التكامل الاقتصادي العربي كالية لتحسين الشراكة العربية- الأوروبية، جامعة سطيف، 8-9 ماي 2004.

122- سميرة الزغبي: **أوضاع الأمن الغذائي في سوريا،** المركز الوطني للسياسات الزراعية، ورقة عمل رقم 17، 2006.

123- السيد محمد عطا الله: **دور الطاقة الإنتاجية للحبوب في تحقيق الأمن الغذائي بالوطن العربي،** مؤتمر التكامل الاقتصادي الزراعي العربي، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي، مصر، 11-12 نوفمبر 2015.

124- الطيب داودي: **التكامل العربي الإسلامي ضرورة حضارية لمواجهة التكتلات الكبرى،** ملتقى دولي حول التكامل الاقتصادي العربي كالية لتحسين الشراكة العربية- الأوروبية، جامعة سطيف، 8-9 ماي 2004.

125- عادل السن: **مستقبل تحرير التجارة في السلع الزراعية في إطار اتفاق الزراعة ومفاوضات جولة الدوحة،** مؤتمر التوجهات المستقبلية لمنظمة التجارة العالمية في ضوء برنامج عمل الدوحة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، سوريا، 2008.

126- عبد الكريم جابر شنجار العبساوي: **أسباب الأزمة الغذائية العالمية ودورها في تعميق العجز في التجارة الزراعية العربية،** ملتقى إستراتيجية الأمن الغذائي بالعالم العربي، الملتقى الدولي السادس حول إستراتيجية الأمن الغذائي بالعالم العربي المنعقد يومي 7/ 8 ديسمبر 2011، جامعة سكيكدة.

127- علاوة نواري: **تقدير الفجوة الغذائية في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1980- 2008،** الملتقى الدولي السادس حول إستراتيجية الأمن الغذائي بالعالم العربي المنعقد يومي 7/ 8 ديسمبر 2011، جامعة سكيكدة.

128- علي خليل إبراهيم: **المؤشرات الاقتصادية لصناعة الزيوت النباتية في السودان،** مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر الإحصائي العربي الثاني، ليبيا، 2009/10/25.

129- محمد براق: **التوجهات الرئيسية الإستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة العربية للعقدين 2005- 2025،** ملتقى التميز للمنظمات والحكومات المنعقد يومي 23/22 نوفمبر 2011، جامعة ورقلة.

130- محمد بلاف، حمزة غربي: **التوجهات الرئيسية لإستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة العربية للعقدين 2005- 2025،** الملتقى الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، 22 و23 نوفمبر 2011 جامعة ورقلة.

131- محمد ترفو: **النمدجة القياسية والاتجاهات المستقبلية للفجوة الغذائية في الجزائر افاق 2020،** الملتقى الدولي حول استدامة الأمن الغذائي تفي الوطن العربي المنعقد يومي 24/23 نوفمبر 2014، جامعة الشلف.

132- محمود محمد فواز:، سرحان أجمد: **التحليل الاقتصادي لكفاءة وهيكل التجارة الخارجية البينية الكلية العربية وأفاق تطويرها،** مؤتمر التكامل الاقتصادي الزراعي العربي، المنعقد يومي 11-12 نوفمبر 2015، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي، مصر.

133- المركز الوطني للسياسات الزراعية السورية: ورقة عمل حول **الميزة النسبية لإنتاج الشعير في سوريا،** 2008.

134- مزاحم ماهر علي: **الآثار الاجتماعية لمشكلة الغذاء، مجلة البحوث والدراسات الإستراتيجية،** العدد2 العراق، 2005.

135- معين محمد رجب: **اتساع الفجوة الغذائية العربية كأبرز التحديات المحلية والدولية،** مؤتمر مستقبل الاقتصادات العربية في ضوء التحديات المحلية والدولية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، 2010.

136- مفتاح صالح: **دور البرامج الوطنية لتطوير الفلاحة في طار البرامج التنموية 20014/2001 في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر،** المؤتمر الدولي حول تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو خلال الفترة 2014/2001، المنعقد يومي 12/11 مارس 2013، جامعة سطيف.

137- مليكة زغيب: **إمكانية تحقيق الأمن الغذائي بالمنتجات المعدلة وراثيا،** الملتقى الدولي السادس حول إستراتيجية الأمن الغذائي بالعالم العربي المنعقد يومي 7/ 8 ديسمبر 2011، جامعة سكيكدة.

138- المنتدى العربي للبيئة والتنمية: مؤتمر **الأمن الغذائي العربي،** عمان ، 2015.

139- المنظمة العربية للتنمية الزراعية: **جهود المنظمة العربية للتنمية الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي العربي،** ورقة مقدمة ضمن ملتقى مهددات الأمن الغذائي العربي، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، 2013/5/2.

140- هويدا عبد العظيم عبد الهادي: **الأمن الغذائي والسياسات الزراعية في منطقة الجنوب الإفريقي،** مؤتمر مستقبل الأمن الغذائي الإفريقي، جامعة القاهرة، 24- 25يونيو 2003.

141- وفاء محروس عامر: **الحصاد المائي ودوره في التنوع الحيوي،** مؤتمر حصاد المياه والتغذية الجوفي الاصطناعية في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الزراعية- عمان، 2013.

142- يحيى بكور: **أزمة الأمن الغذائي في سوريا في مواجهة الجفاف،** ملتقى الأزمة الاقتصادية الراهنة، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، دمشق، 2009.

143- يحيى محمد ركاج: **دراسة ارتفاع أسعار الغذاء في العالم ورؤى معالجته،** مداخلة مقدمة ضمن فعاليات ملتقى إستراتيجية الأمن الغذائي بالعالم العربي، جامعة سكيكدة، 8/7 نوفمبر2011.

البحوث وأوراق العمل

144- أحمد بدوي: **تداعيات ارتفاع أسعار الغذاء العالمية على اقتصاديات الدول العربية،** صندوق النقد العربي، 2013.

145- البنك الدولي: تقرير **حول سلسلة الحبوب- الأمن الغذائي وإدارة واردات القمح في الدول العربية**، 2012.

146- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الفصل الثالث، قطاع الزراعة والمياه، 2013.

147- خالد راشد الخاطر: **تحديات انهيار أسعار النفط والتنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون**، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، تقرير أغسطس 2015.

148- خالد رمضان بن محمود: **إدارة الأراضي واستعمالات المياه، المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (أكساد)**، جامعة الدول العربية، 2009.

149- خضران عبد الحميد الزهراني، صديق الطيب منير: **الأمن الغذائي والمائي في المملكة العربية السعودية- الواقع والتطلعات**، مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، 2007.

150- شريف محمد علي أحمد: **دور الاقتصاد الأخضر في التنمية المستدامة في الوطن العربي**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2014.

151- صندوق النقد العربي: **نظرة عامة على اقتصادات الدول العربية خلال عام 2014**، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2015.

152- صندوق النقد العربي: **التطورات في مجال النفط والطاقة**، تقرير 2015.

153- صندوق النقد العربي: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الفصل الثالث، **قطاع الزراعة والمياه**، 2011.

154- صندوق النقد العربي: الفصل الثاني، **التطورات الاقتصادية والاجتماعية**، 2015.

155- صندوق النقد العربي: **قطاع الزراعة والمياه**، تقرير 2013.

156- عبد الله الدوربي: **الموارد المائية- توقعات البيئة للمنطقة العربي**، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، 2010.

157- لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لإفريقيا: تقرير حول **الأمن الغذائي في شمال إفريقيا**، 2012.

158- مؤسسة الفكر العربي: **البحوث العلمية والابتكار في العالم العربي**، التقرير العربي الثالث للتنمية الثقافية، 2010.

159- ماري ان تيترو واخرون: **الاستثمارات في الزراعة الخارجية كإستراتيجية أمن غذائي لدول الخليج العربي**، تقرير الأمن الغذائي والسيادة الغذائية في الشرق الأوسط، مركز الدراسات الإقليمية والدولية، كلية الشؤون الدولية بجامعة جورجتاون، قطر، 2013.

160- منتدى الأعمال الفلسطيني: تقرير حول **الأمن الغذائي العربي**، مركز الدراسات والأبحاث، 2014.

161- المنتدى العربي للبيئة والتنمية: التقرير السنوي حول البيئة العربية والأمن الغذائي، 2014.

162- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة FAO: تقرير تغير المناخ والمياه والأمن الغذائي.

163- منظمة الزراعة والأغذية للأمم المتحدة، تقرير حول **حالة انعدام الأغذية والزراعة، التجارة الزراعية والفقر**، إيطاليا، 2005.

164- المنظمة العربية للتنمية الزراعية: **إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين القادمين، الخرطوم** ، 2008.

165- المنظمة العربية للتنمية الزراعية: **إعلان الرياض لتعزيز التعاون العربي لمواجهة أزمة الغذاء العالمية، الخرطوم**، 2008.

166- المنظمة العربية للتنمية الزراعية: **أوضاع الأمن الغذائي العربي**، تقارير 2010، 2011، 2013، 2014.

167- المنظمة العربية للتنمية الزراعية: تقرير **إنتاج وتصنيع وتسويق الألبان لدى صغار المزارعين في الوطن العربي**، الخرطوم، 2003.

168- المنظمة العربية للتنمية الزراعية: **دراسة شاملة لتوثيق السياسات الزراعية في الدول العربية خلال العقد الأول من الألفية الثالثة**، الخرطوم، 2009.

169- هالة أحمد الأمين: تقرير حول **سلعة السكر في السودان**، سلسلة دراسات وتقارير نقطة التجارة السودانية، واردات السودان، 2014.

الرسائل العلمية

170- أحمد عوض إبراهيم: **مساهمة إنتاج القمح في تحقيق الأمن الغذائي بالسودان**، أطروحة دكتوراه، جامعة أم درمان الإسلامية، قسم الدراسات التطبيقية، السودان، 2011.

171- أكبر عمر محي الدين الجباري: **إمكانية انضمام العراق إلى السوق الخليجية المشتركة**، أطروحة دكتوراه، الأكاديمية العربية المفتوحة، الدانمرك، 2010.

172- بلال مزياني: **المسألة الزراعية في المنظمة العالمية للتجارة**، رسالة ماجستير، جامعة باتنة، 2014.

173- خالد عبد الحميد حسانين: أثار **تطبيق أحكام الاتفاق الزراعي في منظمة التجارة العالمية على الأمن الغذائي**، رسالة ماجستير، جامعة عين شمس، مصر، 2007.

174- رشيد عدوان: **الزراعة الجزائرية والانخراط في المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة دكتوراه**، جامعة باتنة، 2013.

175- ريم قصوري: **الأمن الغذائي والتنمية المستدامة- حالة الجزائر**، رسالة ماجستير، جامعة عنابة، 2012.

176- سعيد محمد سعيد عناية: **إمكانية التكامل الزراعي العربي**، رسالة ماجستير، جامعة عين شمس، مصر، 2013.

177- سليمان بلعور: **التكامل الاقتصادي العربي وتحديات المنظمة العربية للتجارة**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2009.

178- سمير على عبد الشامي: **اثر تجارة المياه الافتراضية على الأمن الغذائي العبي**، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2013.

179- صايل رميح طنا الدميغي: **الأبعاد السياسية والاقتصادية للأمن المائي العربي وأصره على الأمن الغذائي**، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الإنسانية، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، الأردن،2014.

180- عبد الحسن لافي الشمرري: **مجلس التعاون لدول الخليج العربي وتحدي الوحدة**، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2012.

181- عبد العزيز شرابي: **تطور المسألة الزراعية في ضوء المنظمة الدولية لتجارة السلع الزراعية- أي سياسة زراعية للجزائر؟** أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة، 2007.

182- عز الدين بن تركي: **تطور المسألة الزراعية في ضوء المنظومة الدولية لتجارة السلع الزراعية**، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، 2007.

183- غردي محمد: **القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر03، 2012.

184- فاطمة أحمد حسن محمد: **أثر الطاقة الحيوية كبديل للنفط على الأمن الغذائي العالمي**، أطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2013.

185- فوزية غربي: **الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية**، أطروحة دكتوراه، جامعة قسنطينة، 2008.

186- قدور بوزيدي: **التكامل الاقتصادي العربي،** أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 1999.

186- لرقام جميلة: **الأمن الغذائي في الدول العربية،** أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2006.

188- محمد بن محسن بن صالح العولقي: **دراسة تحليلية للفجوة الغذائية في الدول العربية،** أطروحة دكتوراه، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، مصر، 2009.

189- محمد كمال على محمد الهواري: **سياسات تفعيل الدور المؤسسي لجامعة الدول العربية في دعم التكامل الاقتصادي العربي،** أطروحة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 2014.

190- منى حسني جاد علي: **اقتصاديات التكامل الزراعي في مجال إنتاج الحبوب،** أطروحة دكتوراه، جامعة عين شمس، مصر، 2013.

الوثائق

191- الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي، السوق الخليجية المشتركة حقائق وأرقام، إدارة الإحصاء، العدد 5، 2012.

192- مجلس التعاون الخليجي، الأمانة العامة، القانون الأساسي.

193- المركز الوطني للمعلومات ،الأمن الغذائي: الجمهورية اليمنية، 2005.

194- ملحق خاص بالتكامل المالي والاقتصادي الخليجي صادر عن وزارة المالية، الدورة 32 للمجلس الأعلى لدول مجلس التعاون الخليجي، 2011.

195- منشورات الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي.

197- المعهد الدولي للتنمية المستدامة: النشرة الإعلامية لمؤتمر القمة العالمي حول الأمن الغذائي، العدد الأول، المجلد 50، 2009.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

196- B.Blassa: The Theory of économic integration, allen and vnwin, 1961.

197- Bernard Hervieu, novembre 2006, Mutations et défis pour l’agriculture au Maghreb, les notes d’analyse du ciheam centre international de haute étude agronomique méditerranée n°16.

198- Billa .B, The Théorie of Economie Integration.George Allen, unwin itd, London, 1962.

199- Fathalla Oualalloo, Après Barcelone, Le Magreb et nécessaire, Ed L'harmattan, 1996.

200- FOOD and Agriculture Organisation of the United Nation, Roma, 2015.

201- Jacques ould Audia, Juillet 2006, croissance et reforms dans les pays Arabs méditerraneéns, Notes et documents N°28, Agence fraçaise de dévelopement, Paris.

202- Najib Akesbi, 2006," evolutions et perspectives de l'agriculture maroccaine" rapport publié dans le cadre de l'initiative royale pour le development human, maroc.

203- Kamal, ministre de finance de l'économie et du commerce, conférence ministérielle , quatrième session, Doha 9-13 novembre 2001, secrétariat l'OMC, wt/min/01/11, novembre2001.

204- Tenbergen J. International Economic Integration, Elsevier, Amesterdau and Brussels, 1954.

المراجع الإلكترونية

205- اتفاقيات في مجال الزراعة والثروة الحيوانية بين مصر والسودان متاح على http://www.sudantribune.net

206- الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي، السوق الخليجية المشتركة www.gcc-org

207- تعاون زراعي بين السودان وعمان متاح http://www.sudaress.com/ashorooq/27831

208- خليل حسين: **السياسات الزراعية في الدول العربية**، متاح على http://drkhalilhussein.blogspot.com/2011/02/blog-post_8453.html

209- قاعدة بيانات البنك الدولي www.data.albankadawli.org/indicator/AG.YLD.KG

210- مجلس التعاون الخليجي العربي، الأمانة العامة ، إجراءات وخطوات تطبيق الاتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون ألخليجي، الرياض، الأمانة العامة، 2003، متاح على lhttph//libraary.gcc-sg.org/arabic/books/aarabic publish 08.htm

211- مجلس التعاون الخليجي، الأمانة العامة، القانون الأساسي، متاح على:
http://www.gcc-sg.org/ar-sa/AboutGCC/Pages/Primarylaw.aspx

212- محمد الأمين: **السياسات الزراعية والخروج من المأزق " أسباب فشل السياسات الزراعية العربية في تحقيق الأمن الغذائي**، متاح على الموقع الالكتروني
htt//sites.univ-provence.fr

213- محمد شريف: **منظمة التجارة العالمية اجتماع وزاري بدون مفاجآت، متاح على**
www.swissinfo.ch/ar

214- موقع اتحاد المغرب العربي www.maghrebe.org

215- الموقع الرسمي للهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي
www.aaaid.org/ar/aaaid-glance

216- الموقع الرسمي للمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة
www.acsad.org/index.php/ar

217- الموقع الرسمي لمنظمة الزراعة والتنمية الزراعية
www.aoad.org/about.htm

ملخص الدراسة

تطرقنا في دراستنا هذه إلى واقع العمل العربي المشترك، وإلى تجارب التكامل الإقليمية في الوطن العربي، وقد وقفنا على حقيقة أن منجزات هذا العمل ظلت متواضعة ومحدودة ولم تشكل نقلة نوعية تجسد الارتباط العضوي بين الاقتصادات العربية لاسيما الإنتاجية منه.

كما تطرقنا إلى مفهوم الأمن الغذائي وأبعاده من الناحية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وكذا ارتباطه ببعض المفاهيم الأخرى.

تناولت دراستنا كذلك واقع الأمن الغذائي العربي، وكذا الفجوة الغذائية العربية، والأسباب التي تقف وراء تفاقمها المستمر، فوجدنا أن مشكلة العجز الغذائي في الوطن العربي، لها ارتباط كبير بحالة التجزئة التي يعيشها، وانعدام التخطيط الإستراتيجي الإنمائي التكاملي على المستوى القومي خاصة في الميدان الزراعي، فبينما أصبح التكتل الاقتصادي الإقليمي والدولي أداة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لم تستطع الدول العربية حتى الآن رغم ما تملكه من مقومات التكامل والوحدة الاقتصادية أن تفلت من تحكم الطابع القطري على خططها الاقتصادية الإنمائية، وهو ما منع الوطن العربي من الاستغلال الكامل لما هو متاح من موارد طبيعية وبشرية ومالية، مما أدى إلى ضعف الكفاءة الإنتاجية لهذه الموارد، وإلى ازدياد الفجوة الغذائية، وبالتالي تفاقم مشكلة الأمن الغذائي في معظم الدول العربية، وهو ما يطرح ضرورة تعزيز التكامل الاقتصادي العربي كإستراتيجية لتحقيق الأمن الغذائي العربي.

الكلمات المفتاحية: التكامل الاقتصادي العربي، الأمن الغذائي العربي، الفجوة الغذائية العربية التجارة الزراعية العربية البينية.

Abstract

We discussed in our study the reality of the joint Arab action, and the regional integration experiences in the Arab world, and we stood on the fact that the achievements of this work have remained modest and limited and did not constitute a qualitative leap embodies the organic link between the Arab economies particularly the productive one.

As we dealt with the concept of food security and the dimensions of the economic, political and social terms, as well as its association with some of other concepts.

Our study also addressed the reality of Arab food security, as well as the Arab food gap, and the reasons behind the constant aggravation. We found that the food deficit in the Arab world has a significant correlation with the separation condition experienced, and the lack of the strategic integrated development planning at the national level, especially in the agricultural field, while regional and international economic bloc has become a tool to achieve economic and social development. The Arab countries have not been able so far, despite their possession of the elements of integration and economic unity, to get away from the Qatari character control on the economic plans of development, which prevent the Arab world from the full utilization of the available resources (natural, human and financial), which led to the weakness of the productive efficiency of these resources, and to increase the food gap, and thus exacerbate the problem of food security in most Arab countries, which raises the need to enhance Arab economic integration as a strategy to achieve Arab food security.

Key words: Arab economic integration, Arab food security, Arab food gap, Arab agricultural trade interfaces.